جامعة الجزائر
كلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة
قسم التّاريخ

الجزائر في عهد الآغوات (1659-1671)

مذكّرة لنيل شهادة الماجستير في التّاريخ الحديث

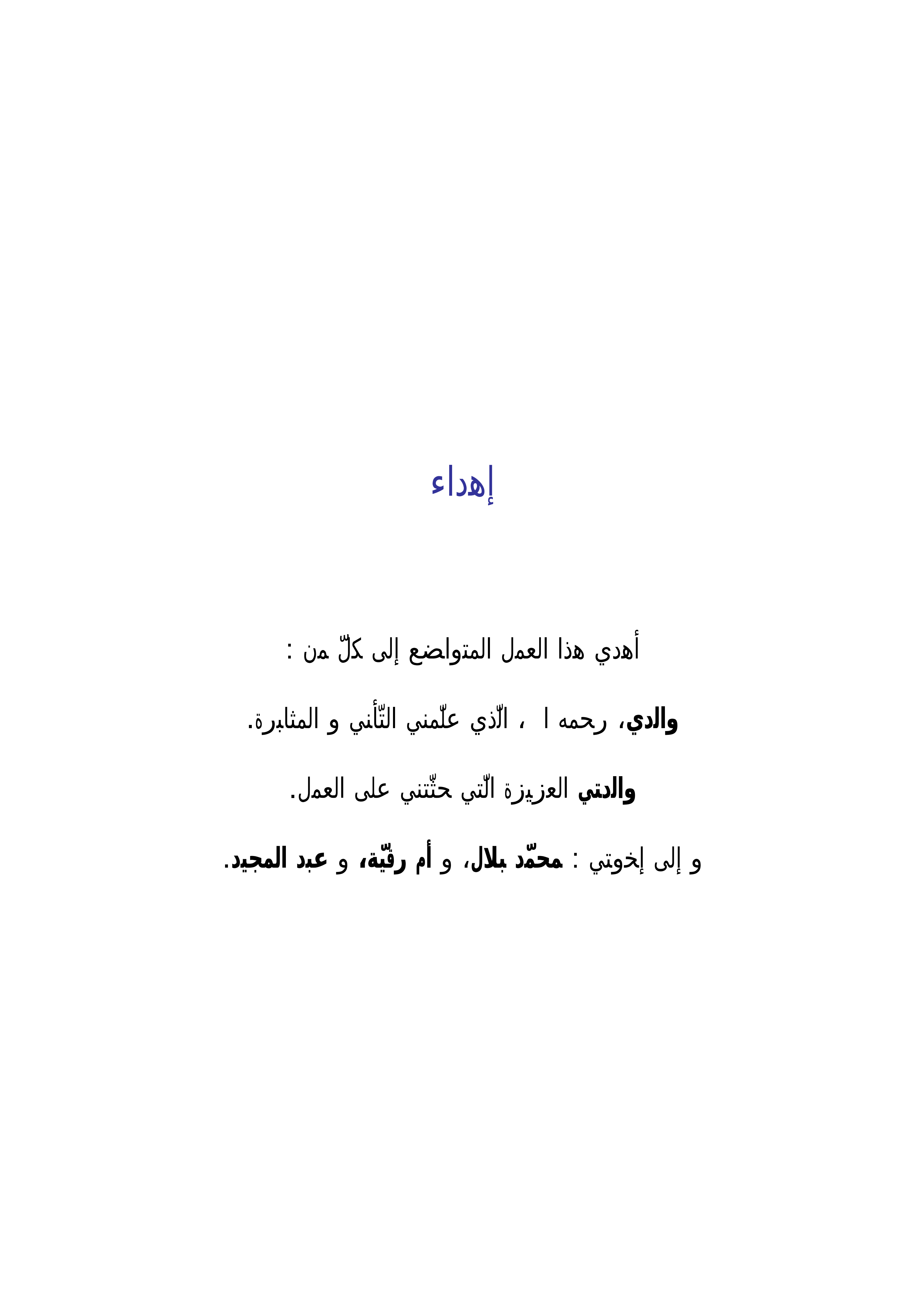
إعداد الطالب
محرز أمين

إشراف الدكتورة
عائشة غطاس

السنة الجامعيّة : 2007-2008

الجزائر في عهد الآغوات

(1671-1659)



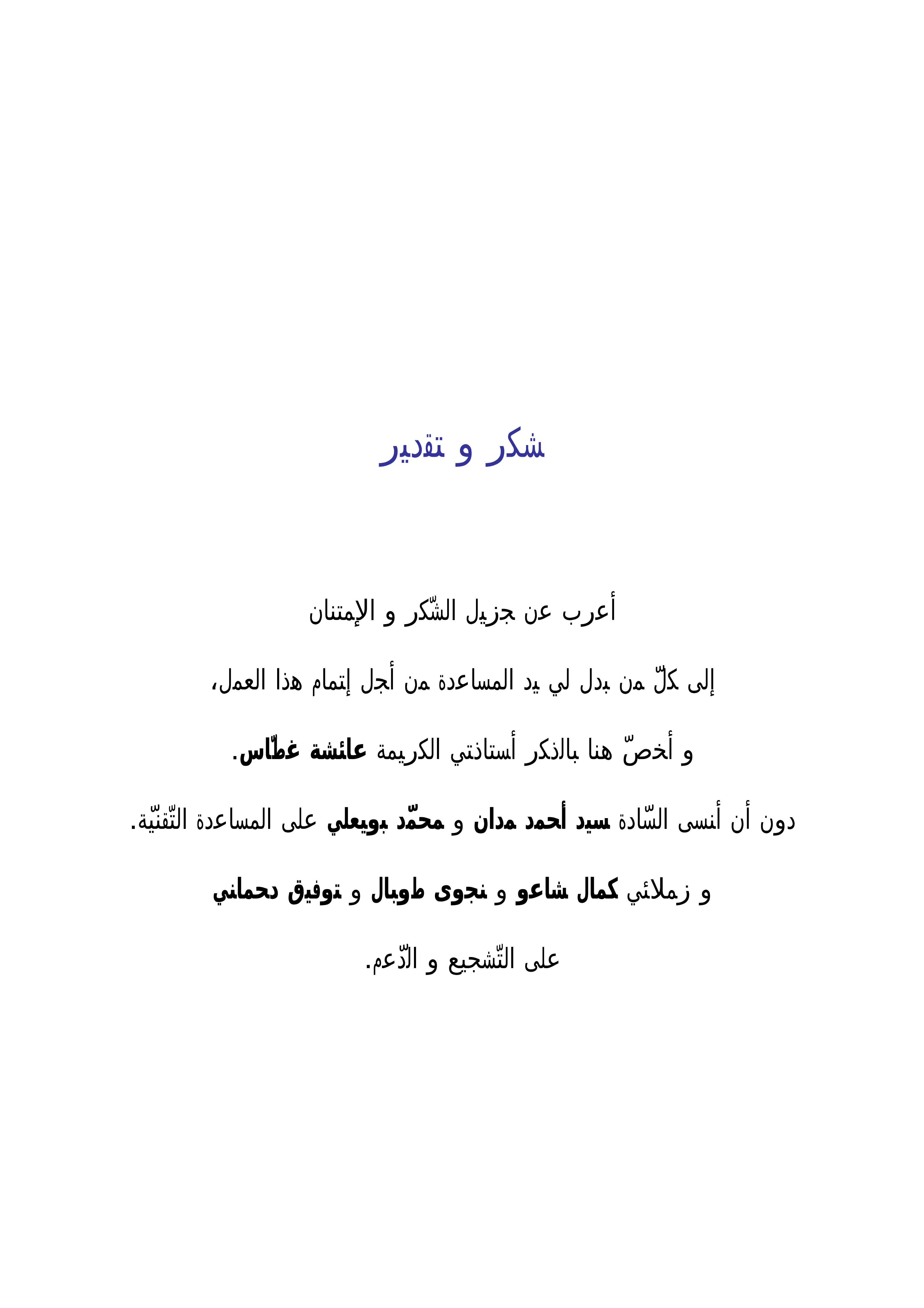
إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كلّ من :

والدي، رحمه ا ، الّذي علّمني التّأني و المثابرة.

والدتي العزيزة الّتي حثّتني على العمل.

و إلى إخوتي : **محمّد بلال**، و **أم رقيّة**، و **عبد المجيد**.



شكر و تقدير

أعرب عن جزيل الشّكر و الإمتنان

إلى كلّ من بدل لي يد المساعدة من أجل إتمام هذا العمل،

و أخصّ هنا بالذكر أستاذتي الكريمة **عائشة غطّاس**.

دون أن أنسى السّادة **سيد أحمد مدان** و **محمّد بويعلي** على المساعدة التّقنيّة.

و زملائي **كمال شاعو** و **نجوى طوبال** و **توفيق دحماني**

على التّشجيع و الدّعم.

المقدّمة

بسم الله الرحمٰن الرحيم

« الجزائر في عهد الآغوات (1659-1671) » هو بحث متعلّق بدراسة تطوّر الوضع السّياسيّ في الجزائر من بداية الحكم العثمانيّ إلى غاية العهد السّالف الذّكر، بالإضافة إلى مقاربة عن الأوضاع الاجتماعيّة و الاقتصاديّة السّائدة خلال الفترة المعنية.

و هذه الدّراسة تهدف بالدّرجة الأولى إلى تقصي الحقائق التّاريخيّة الّتي تعرّضت إلى الكثير من التّشويه و التّزييف المقصود، و خاصّة المواضيع الّتي تتعلّق بالتّاريخ السّياسيّ للجزائر. فقد اعتبر جلّ الكتّاب الأوربيين و من تأثّر بهم من المؤرّخين العرب الجزائر العثمانيّة مجرّد "مستعمرة تركيّة"، و جهازها الإداريّ و العسكريّ مجرّد وسيلة موّجهة للجباية، لا تهتمّ بأمور البلاد بقدر ما تتطلّع، دومًا، إلى تعزيز نشاط القرصنة سعيًا للحصول على مزيد من الغنائم[1]. و الواقع أنّ هذا الوصف المنافي للحقيقة التّاريخيّة ناتج عن تجاوز الوثائق باللّغتين العثمانيّة و العربيّة الخاصّة بالجزائر، و ناتج أيضًا عن كون الكثير ممّا كُتِبَ عن العهد العثمانيّ حتّى وقتٍ قريب، تركّز حول العلاقات مع الدّول الأوربية، و مسائل القرصنة و الأسرى و الغنائم البحريّة ؛ و لم يكلّف الكتّاب أنفسهم في ذلك عناء النّظرة المتفحّصة الّتي لا تقرّ بالحقائق من خلال مظاهرها الخارجيّة فقط، و إنّما بتفحّص الواقع التّاريخيّ من خلال مجريات الأحداث الدّاخليّة و التّنظيمات الإداريّة، و الأنشطة الاقتصادية، و مدى الارتباط بينها[2].
فالباحث الّذي يأخذ بعين الاعتبار الواقع التّاريخيّ للبلاد من خلال أوجه الحياة السّياسيّة، و الإداريّة، و حتّى الاقتصاديّة و الاجتماعيّة، يرى في النّظم المتّبعة في الإيالة الصّورة الحقيقيّة الّتي تعكس واقع الجزائر، و ما كانت تمتاز به من مكانة خاصّة في حضن الدّولة العثمانيّة.
و قد كان اختيارنا لموضوع الجزائر في عهد الآغوات، علاوة على ما سبق ذكره، عائد إلى عدّة اعتبارات هي :

- أنّ عهد الآغوات مثّل منعطفًا هامًّا في تاريخ الجزائر الحديث لما تميّز به من أحداث و ما شهده من تغيّرات طرأت على المجالين السّياسيّ و الإداريّ خصوصًا، و مثّل كذلك مرحلةً انتقاليّة توّسطت عهد الولاة العثمانيّين، الّذين درج على تسميتهم بالباشوات، و عهد الدّايات.

---

(1) أنظر في هذا الصدد :

- Merouche, L, Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane : II. La course, Mythes et réalités, Éditions Bouchène, Paris, 2007, pp. 12-14.

(2) سعيدوني، ناصر الدّين. "طبيعة الكتابات التّاريخيّة المتعلّقة بالجزائر العثمانيّة"، مجلة الثّقافة 45، 1978، ص. 30-31.

- أنّ عهد الآغوات، على قصره، هو أحد أهمّ فترات تاريخ الجزائر في العهد العثمانيّ، و مع ذلك فإنّ معرفتنا عنه لا تخرج عما سجّلته أقلام الكتّاب الفرنسيّين الّذين أطلقوا من الأحكام المسبّقة ما لا يخدم الحقائق التاريخيّة المنشودة، و لا تعدو كونها مجرّد ملامح مضطربة لم تكتمل صورتها حتّى في خطوطها العريضة ؛ و ممّا زاد في غموضها أنّ معظم الوثائق و المصادر العائدة إلى تلك الفترة نادرة أو صعبة المنال.
- أنّ العهد المذكور، بل و القرن السابع عشر بأكمله، لم يحظ بدراسة شاملة و وافية من طرف الباحثين، فبقيت الكثير من أحداثه و جوانبه مهملة أو منسية ؛ و بقي الاهتمام مُنْصَبًّا بالدرجة الأولى إلى النمط السردي لأهمّ الأحداث، الّذي تعوزه الدّقة و الموضوعيّة حيث يغلب عليه في الكثير من الأحيان طابع التبسيط، و الافتراء، و الانسياق وراء الأحكام المسبقة.

و فيما يخصّ الإطار الزمانيّ للبحث، فقد غطّى موضوعنا فترة زمنيّة تمتدّ من منتصف القرن السادس العاشر إلى العقود الأخيرة من القرن السابع عشر ؛ و إن بدت هذه الفترة طويلة للوهلة الأولى، فإنّنا نعلل ذلك بطبيعة الموضوع، الّذي استلزم منّا قبل الخوض في أحداث عهد الآغوات، إبراز العوامل التاريخيّة الّتي مهّدت لانقلاب 1659، عبر دراسة تطوّر الأوضاع في الجزائر خلال الفترة السابقة له.

و بعد أن تشكّلت لدينا صورة عامّة عن البحث، رحنا نصوغه بناءً على المعطيات الّتي بحوزتنا، و لم نبتغ من هذه الدراسة معرفة الأحداث التاريخيّة فقط، بل كانت المعلومات الّتي جمعناها، وسيلة أردنا منها فهم الدوافع، الّتي تمخّضت عنها هذه الأحداث، و النّتائج الّتي أسفرت عنها. و قد حملنا هذا على طرح جملة من الإشكالات في شكل تساؤلات جديرة بالاهتمام الّتي هدفنا إلى معالجتها في هذه الدّراسة، والّتي وضعناها في مجموعتين، مجموعة تناولت الجانب السياسيّ و مجموعة أخرى خصّت الجانب الاجتماعي و الاقتصادي.

فأمّا تساؤلات المجموعة الأولى، و الّتي حاولنا إيجاد إجابة لها في القسم الأوّل من البحث المخصّص لتطوّر الوضع السياسيّ في الجزائر من بداية العهد العثمانيّ إلى نهاية عهد الآغوات في 1671، فقد صغناها على النّحو الآتي :

- ما هي العوامل التاريخيّة الّتي أدّت إلى تضعضع سلطة الولاة العثمانيّين ؟
- كيف ارتقى ديوان الإنكشاريّة من مؤسسة عسكريّة ترعى شؤون الأوجاق إلى مؤسسة سياسيّة لها نظر في شؤون الحكم و منافسة لإدارة الوالي ؟
- هل وجد حقًّا صراع بين الأوجاق و طائفة الريّاس ؟
- ما طبيعة العلاقة الّتي كانت تربط بين الجزائر و الباب العالي ؟
- ما هو السبب المباشر الّذي أدّى إلى تنحية الولاة المعيّنين من قبل الباب العالي ؟
- هل يمكن اعتبار انقلاب 1659 "محاولة للانفصال" عن الدولة العثمانيّة ؟ و كيف كان ردّ فعل الباب العالي إزاء ذلك ؟
- ما هي التغييرات الّتي حملها نظام الحكم الجديد ؟ و على هذا الأساس، كيف يمكن أن نقيّمه ؟

و أمّا تساؤلات المجموعة الثانية الخاصّة بالقسم الثاني، و التي تبحث في الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للجزائر خلال القرن السابع عشر، فكانت كما يلي :

- كيف كان واقع الأوضاع الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة المذكورة ؟
- كيف كان وقع الكوارث الديموغرافيّة على عدد سكّان المدينة ؟
- ما هي طبيعة النشاطات الاقتصادية الّتي كانت قائمة خلال تلك الفترة ؟
- هل حافظت البحريّة الجزائريّة على قوّتها خلال فترة الآغوات، على اعتبار أنّ النصف الأوّل من القرن السابع عشر شكّل "عصرها الذهبيّ" ؟

كلّ هذه التساؤلات حول الموضوع صبّت في إشكالية أساسيّة حدّدناها على الشكل الآتي : ما هي العوامل و الضغوط الداخليّة و الخارجيّة الّتي خسفت بسلطة الولاة العثمانيّين و مهّدت بذلك لقيام نظام الآغوات في 1659 ؟ و لماذا لم ينجح هذا النظام الجديد في ضمان استمراريته، و انتهى فجأةً في 1671 ؟

للإجابة على هذه الإشكالية، اعتمدنا منهجاً تاريخياً تركيبياً مبنياً على المقارنة والتّحليل و الاستنباط، و استعنّا ببعض العلوم المساعدة، مثل علم التسلسل الزمنيّ، و علم الآثار، و العلوم الجغرافيّة، الّتي تعدّ من أهمّ روافد علم التّاريخ.

أمّا فيما يخصّ تقسيمنا للبحث، فقد اعتمدنا، قبل كلّ شيء، على ترتيب عناصر كلّ فصل حسب التّسلسل الزّمني، والمحطّات التاريخية التي مرّت بها الجزائر، أمّا الفصول فقسمناها إلى قسمين أساسيّين وفق المحاور المعتمدة فيهما :

القسم الأوّل، خصّصناه لتطوّر الوضع السياسيّ بالجزائر من سنة 1519 إلى 1671، و ضمّ فصلين، الفصل الأوّل تحت عنوان "نظام الحكم في عهد الولاة العثمانيّين (1519-1659)" تعرّضنا فيه إلى دراسة النظم و المؤسسات العثمانيّة الّتي تحكّمت في صنع القرار السياسيّ، ثمّ تناولنا بشيء من التحليل موضوع عوامل انحطاط نظام الولاة، إذ ارتأينا أنّه من الضروريّ تخصيص مبحث لها يكون مدخلاً إلى دراسة عهد الآغوات.

و الفصل الثاني المعنون "الوضع السياسيّ خلال حكم الآغوات : الأحداث و التحوّلات"، تضمّن ثلاثة مباحث، أوّلها بعنوان "من الانقلاب إلى الثورة" و قمنا فيه بالتعرّض إلى أهمّ الأحداث في عهدي خليل بلكباشي (1659-1660) و رمضان بلكباشي (1660-1661)، من حيث العلاقات الخارجيّة للإيالة و أوضاعها الداخليّة ؛ و المبحث الثاني الّذي أخذ عنوان "من ثورة إلى أخرى" فتناولنا فيه دراسة الأحداث خلال عهدي شعبان آغا (1661-1664) و الحاج علي آغا (1664-1671)، وفق نفس المنهج ؛ و ختمنا الفصل بالتطرّق، بإيجاز، إلى نهاية عهد الآغوات، نظرًا لما امتازت به تلك الفترة من تناقض و غموض.

أمّا القسم الثاني، فحاولنا فيه القيام بمقاربة في المجالين الاجتماعي و الاقتصادي، من خلال التطرّق بدايةً في فصل "المجتمع و الدّيموغرافيا" إلى أهمّ المجموعات السكّانيّة في عاصمة الإيالة، و الخصائص المتعلّقة بكلّ واحدة منها ؛ و من ثمّ تحدّثنا عن الأوضاع الديموغرافيّة السائدة في تلك الفترة، و كان اهتمامنا في هذا المبحث منصبًا على إثارة إشكالية التقديرات، و إعادة النّظر في التّطوّر السكّانيّ، على وقع الكوارث الديموغرافيّة الّتي شهدها البلد.

و خصّصنا الفصل الأخير لدراسة شاملة عن النشاطات الاقتصادية، و أعطينا نماذج عن كلّ واحدة منها، بدءًا بالزراعة و الصناعة، ثمّ الصناعة الحرفيّة، و أخيرًا التجارة بفرعيها الداخليّ و الخارجيّ ؛ و في المبحث الثاني تناولنا نشاط القرصنة (الجهاد البحريّ)، و كانت الغنائم البحريّة و الأسرى الأوربيون من ضمن ما عالجناه في هذه الشأن.

و في النهاية، ختمنا بحثنا بجملة من الاستنتاجات التي شملت فصوله الأربعة، و قادتنا إلى الإجابة عن الإشكالية التي طرحناها في البداية، مع التّأكيد على توسيع آفاق البحث في هذا الموضوع مستقبلاً.

إنّ انجاز هذا البحث، و الإلمام بكلّ جوانبه لم يكن بالأمر اليسير، حيث كان أكبر عائق واجهنا هو مشكل قلّة المصادر، و خاصّةً منها المصادر المحليّة. و هذا ما جعلنا نعود إلى عدد كبير من المصادر الأوربية، و خاصّةً منها الفرنسيّة، و هي عبارة عن تقارير، رحلات أو مذكّرات أسرى. و لذا وجدنا أنفسنا أمام اختيار صعب : إمّا إهمال هذا الموضوع رغم أهمّيّته، أو قبول المجازفة باقتحامه بالرغم من الصعاب الّتي تكتنفه. و لا يعاب على الباحث أن يقوم بالتعمّق في موضوع ما و استطلاع جوانبه حتّى و إن لم تتوّفر لديه كلّ الأدوات الضروريّة الّتي تمكّنه من إلقاء الأضواء عليها. و لكن في هذه الحالة يجب أن يتّخذ احتياطاته، لكي لا تؤدي المعلومات التقريبيّة الّتي يتمّ التوّصل إليها بهذه الطريقة إلى الاعتقاد بكونها معلومات صحيحة و ثابتة ؛ و هذا ما نؤاخذ عليه أولئك المنتسبين للمدرسة التاريخيّة الاستعمارية، الّذين حاولوا تناول تاريخ الجزائر بصورة أقلّ ما يقال عنها أنّها غير موضوعيّة، رغم الجهد المشكور الّذي قاموا به باستطلاع هذه المجالات، الّتي كانت شبه مجهولة. و مع ذلك، فبدلاً من أن تقدّم النتائج، الّتي تمّ التوّصل إليها بكلّ حيطة و تحفّظ صيغت هذه بأسلوبٍ قطعي بحيث تؤدي إلى الاعتقاد بأنّ هذه النتائج هي نتائج نهائيّة ؛ و من هنا يجب أن لا تعتبر هاته المحاولات بمثابة تاريخ محكم لا رجعة فيه، خاصّةً و أنّ نقص المادة الوثائقيّة الأصليّة لدراستها سيشكّل دومًا العقبة الكأداء الّتي تقف في طريق ذلك. و إذا أسعفنا الحظّ و تمّ استخلاص جلّ الوثائق الّتي تخصّ الجزائر في الأرشيف العثمانيّ بتركيا، أو تمّ العثور على بعض محاضر جلسات الديوان، و لو لفترة قصيرة، فإنّ ذلك سيساعد كثيرًا على توضيح بعض معالم تاريخ الجزائر العثمانيّة.

و في هذا الصدد، لن نفوّت فرصة ذكر مشكلةٍ أخرى اعترضتنا خلال بحثنا الببليوغرافيّ، ألا و هي فقدان الوثائق و الكتب القيّمة، و لا سيّما المحليّة منها، الخاصّة بالعصر الحديث، و نريد بذلك الإشارة إلى الأرشيف العثمانيّ، و المصادر الأوربية القديمة المحفوظة في مكتباتنا الّتي تعرّض قسمٌ معتبر منها إلى التلف و الإهمال، أو السرقة ؛ و نحن إذ نشير إلى هذه الكارثة، فذلك لأنّنا شعرنا فعلاً بالأسى العميق تجاه ذلك، خصوصًا و أنّنا لم نتمكّن من استخدام العديد منها للأسباب المذكورة أعلاه.

أمّا باق الصعوبات الّتي لاقيناها خلال إنجاز هذا العمل، فلا نرى بدًّا لبسطها لأنّها أصبحت مألوفة، و لا مبالغة إن قلنا أنّ في تلك الصعوبات متعة البحث، لأنّنا في كلّ مرّة واجهنا مشكلة، مُنحنا دفعاً جديدًا، و عزمًا على مواجهتها. كما لن نتحدّث هنا عن المصادر والمراجع الّتي اعتمدناها في دراستنا، فقد تطرّقنا إليها بإيجاز في نبذة في آخر بحثنا.

و في النّهاية، نأمل أن يكون عملنا هذا مساهمة في خدمة البحث العلميّ، و أن يكون إثراءً لمن يرغب في دراسة هذه المواضيع، أو على الأقلّ دافعاً للتعمّق في البحث و الدراسة، لمن أراد ذلك.

و الله وليّ التّوفيق

قائمة المختصرات

A.**A**.**S**. : **A**sian and **A**frican **S**tudies, London.

A.**B**. : **A**fricana **B**ulletin, Varsovie.

A.**E**.**S**.**C**. : **A**nnales **É**conomie, **S**ociété et **C**ivilisation, Paris.

A.**H**.**R**.**O**.**S**. : **A**rab **H**istorical **R**eview for **O**ttoman **S**tudies, Tunis.

A.**I**.**E**.**O**. : **A**nnales de l'**I**nstitut d'**É**tudes **O**rientales, Alger.

C.**M**. : **C**ahiers de la **M**éditerranée, Nice.

C.**T**. : **C**ahiers de **T**unisie, Tunis.

J.**A**. : **J**ournal **A**siatique, Paris.

R.**A**. : **R**evue **A**fricaine, Alger.

R.**A**.**S**.**J**.**É**.**P**. : **R**evue **A**lgérienne des **S**ciences **J**uridiques, **É**conomiques et **P**olitiques, Alger.

R.**H**. : **R**evue **H**istorique, Paris.

R.**H**.**D**. : **R**evue d'**H**istoire **D**iplomatique, Paris.

R.**H**.**M**. : **R**evue d'**H**istoire **M**aghrébine, Tunis.

R.**O**.**M**.**M**. : **R**evue de l'**O**ccident **M**usulman et de la **M**éditerranée, Aix-en-Provence.

R.**S**.**P**. : **R**evue des **S**ciences **P**olitiques, Paris.

R.**T**. : **R**evue **T**unisienne, Tunis.

القسم الأوّل

تطوّر الوضع السياسيّ في الجزائر
(1671-1519)

الفصل الأوّل

نظام الحكم في عهد الولاة العثمانيّين
(1659-1519)

1- النّظم العثمانيّة

لم تتمّ الفتوحات العثمانيّة في بلاد المغرب الإسلاميّ على نفس النّحو الّذي تمّت به في المشرق، فقد كانت توّسعات الأتراك العثمانيّين في الشّرق نتيجةً لحروبهم المظفّرة ضدّ دولتي الصفويّين و المماليك، في حين قدموا إلى الجزائر و غيرها من المناطق المغربيّة بناءً على استنجاد السّكّان المحليّين بهم من الغزو الإسبانيّ، الّذي شمل العديد من المدن السّاحليّة ؛ لذا كان تدخّل الأتراك العثمانيّين، في البدء، في الحوض الغربي للبحر المتوّسط من باب الجهاد و نصرة إخوانهم في الدّين.

و بعد أن خضعت الجزائر بفضل جهود الإخوة عرّوج و خير الدّين للحكم العثمانيّ، أصبحت تدار باعتبارها ولاية من ولايات الدّولة العثمانيّة المترامية الأطراف ؛ فكان يحكمها والي برتبة باشا يعيّنه السّلطان، لمدّة تتراوح غالبًا بين سنة و ثلاث سنوات، وفقًا لاقتراح من القبودان باشا[1].

و قد كان الوالي يقوم بإدارة شؤون البلاد بمساعدة ديوان خاصّ، يضمّ عددًا من كبار الموّظفين و ضبّاط الجيش ؛ كما كان، بصفته ممثّل السلطان العثمانيّ، يتمتّع نظريًّا بسلطة واسعة لا يحدّها إلاّ نفوذ أوجاق الإنكشاريّة الّذي كان يسهر على مصالح الأقليّة التركيّة العثمانيّة.

و كان هذا الأوجاق[2]، عبر جهازه المركزيّ المتمثّل في ديوان الإنكشاريّة، يعتبر ركيزة الجيش الجزائريّ ؛ و هذه المكانة جعلت منه قوّة ما فتئت تتعاظم حتّى خسفت بسلطة الولاة المعيّنين من قبل الأستانة في منتصف القرن السابع عشر كما سيأتي ذكره لاحقًا. و بالموازاة مع الجيش البريّ، كان يوجد طرف فاعل آخر هم قباطنة السفن و البحّارة، الّذين انتظموا فيما عرف بطائفة الريّاس. و لقد لعب هؤلاء الريّاس دورًا بارزًا في الحياة السياسيّة للجزائر في القرن السادس عشر و العقود الأولى من القرن التالي بوجه خاصّ، و هي الفترة الّتي اعتبرها الكثير من المؤرخين العصر الذهبيّ للبحريّة الجزائريّة[3].

---

(1) لقب القائد العامّ للأسطول العثمانيّ.

(2) كلمة تركيّة تعني أصلاً "موقد، و مهجع"، و أطلقت هذه التسمية على الفرق العسكريّة العثمانيّة و على رأسها فرقة الإنكشاريّة.

(3) أنظر الفصل الرابع، المبحث الثاني الخاصّ بالغزو البحريّ.

1-1. الولاة :

كانت الجزائر كونها دولة بحريّة تقع تحت نفوذ القبودان باشا[1]، و تعتبر في نظر العثمانيّين من حيث الأهميّة العمليّة، ثاني ولايات الدولة في أفريقيا بعد مصر. و لذلك فإنّ الديوان الهمايونيّ كان يرسل إليها من يختارهم من بين كبار الموّظفين، الّذين كانوا قد تمرنوا قبل ذلك على حكم ولايات أخرى أصغر ؛ و كان بعضهم قد احتلّ منصب الوزارة، و حاز ثقة السلطان، سواء في الإدارة الداخليّة، أو في قيادته الجيوش العثمانيّة[2].

و كان الوالي، و هو خليفة السلطان في البلاد، يمارس سلطاته طبقًا للفرمانات الواردة من الباب العالي ؛ و كان من الواجبات الملقاة على عاتقه : أنّه كان مسؤولاً عن الدفاع عن الجزائر، و أنّ عليه أن يرسل كلّما طلب منه قطعًا من الأسطول الجزائريّ معزّزة بالجنود لمساعدة الدولة في حروبها البحريّة، أو لحماية سواحلها من تعديّات القراصنة المسيحيّين. علاوة على ذلك، كان على الوالي أن يرسل إلى الأعتاب السلطانيّة مبلغًا معيّنًا من المال سنويًّا، حسب ما تفيد به الأوامر و الفرمانات[3]. كما كان عليه أيضًا أن يحافظ على استقرار الإيالة و أمنها، و أن يهتمّ بصفة خاصّة بجمع أموال الجباية، و يفصل في شكاوى رعاياه، و يراقب الضبط و الربط عند القوّات الموجودة في البلاد[4]. و كانت رئاسة الديوان من أهمّ اختصاصات الوالي، و إن كانت أهمّ مشاغله هي الشؤون الماليّة للدولة[5]. فلقد كان الباشا أو الوالي يخضع لحاجات متعددّة، و كلّها ماليّة : إذ كان عليه أن يدفع من الأموال المحصّلة من الضرائب والمكوس، رواتب الجند و الموّظفين علاوة على "عوايد" متنوعة[6]، و كانت إقامة التحصينات و صيانة أملاك الدولة تكلّفه كذلك نفقات باهظة.

---

(1) Haëdo, D. de, Histoire des Rois d'Alger, trad. de H.D. de Grammont, Éditions Grand-Alger Livres, Alger, 2004, p. 161, n. 2.

(2) فعلى سبيل المثال، كان علي باشا (1568) واليًا على طرابلس الغرب، و كان جعفر باشا (1580) واليًا على المجر حيث أبلى فيها البلاء الحسن، و كان محمد باشا (1587) قد حكم رودس، كما كان حسين باشا الشيخ (1621) واليًا على طرابلس الغرب. أنظر :

- Ibid., pp. 148, 168 & 191.
- Lanfreducci, F. & Bosio, O. "Costa e discorsi di Barberia (1er septembre 1587)", trad. et notes de Ch. Monchicourt et P. Grandchamp, in R.A. 66, 1925, p. 540.
- Delphin, G. "Histoire des Pachas d'Alger de 1515 à 1745", in J.A., avril-juin 1922, p. 202.

(3) أنظر الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، دفتر مهمّات الديوان الهمايونيّ : رقم 12، صحيفة 427 ؛ رقم 14، صحيفة 38.
أنظر أيضًا :

- Knight, F. A relation of seven years slavery under the Turks of Argeire, suffered by an English captive merchant, London, 1640, pp. 112-113.
- d'Arvieux, Chevalier. Mémoires du chevalier d'Arvieux, mis en ordre par le R.P. Jean-Baptiste Labat, T. 5, Delespine le fils, Paris, 1735, p. 242.

(4) الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، دفتر مهمّات الديوان الهمايونيّ : رقم 12، صحيفة 91 ؛ رقم 12، صحيفة 312 ؛ رقم 12، صحيفة 427 ؛ رقم 22، صحيفة 182 ؛ رقم 31، صحيفة 278 ؛ رقم 42، صحيفة 386 ؛ رقم 48، صحيفة 338.

(5) كانت الشؤون الماليّة يشرف عليها وزيره الخزناجي أو أمين المال، و يعاضد هذا الأخير في مهامه الباش دفتردار الذّي كان يحتفظ بسجلات الضرائب و يشكّل محلاّت الجيش التّي تخرج سنويًّا لتحصيلها.

(6) العوايد هي منح عينيّة في الغالب كان يستفيد منها عادةً أفراد الجيش، و موّظفو البايلك، و نذكر منها على سبيل المثال الخبز اليوميّ الذّي كان يوزع على المنتسبين للأوجاق.

و تجدر الإشارة إلى أنّ الطامحين في شغل منصب والي الجزائر كان عددهم كبيرًا بالآستانة، و كانوا يتنافسون فيما بينهم لإظهار سعتهم أمام رجال البلاط و الحرس السلطانيّ. و بعد حصول أحدهم على المنصب، كان يفكّر كما جرت العادة في استرداد ما أنفقه، دون أن ينسى الإحتفاظ بحماية الكبراء له ببذل المال و الهدايا، حتّى يحصل على تجديد فترة ولايته للبلاد ؛ و فوق ذلك كلّه، كان يسعى إلى زيادة ثروته الشخصيّة قدر الإمكان. هذه العوامل ساهمت بلا ريب في جعل أغلب الولاة يهتمّون في فترة إقامتهم القصيرة في الجزائر بجمع الأموال أكثر من أي شيء آخر.

أمّا فيما يخصّ القيمة الشخصيّة لهؤلاء الولاة، فنجد أنّ كتابات معظم المصادر الأوربية عنهم، و بخاصّة في القرن السابع عشر، كانت تصفهم إجمالاً بالضعف، و تذكر عنهم أنّهم كانوا يخضعون لمجموعة الرجال المحيطين بهم، سواء كانوا من قادة الجند مثل أغا الإنكشاريّة، أو كانوا من كبار ريّاس البحر. و ليس من المستبعد أنّ بعض الباشوات كانوا من ذوي الشخصيّات الضعيفة، و لكن ضمّت هذه المجموعة من ممثلي السلطان في الجزائر أيضًا عددًا من ذوي الشخصيّات القويّة : فعلى سبيل المثال، جعفر باشا الذي نوّه به الراهب "دييغو دي هايدو" (Diego de Haëdo) في سنة 1581، كان "نزيهًا، دمثًا، حسن الوفادة، و في الوقت نفسه شديد الإنصاف، و لا يتهاون مع قطّاع الطرق"[1]، و كان لخسرو باشا "ميل إلى الحرب، و أبدى الكثير من الحزم" في فترة حكمه[2] ؛ كما كان بعض الباشوات متعلّمين، أو من الّذين يميلون إلى العلوم : فقد كانت مراسلات يوسف باشا (1642-1644) دسمة و مفيدة، و أعجب به رجال العلم كما أعجب به العامّة[3]، و كان لمحمّد باشا (1651-1653) معارف واسعة استحقّ بها لقب "العالم". و لذلك نجد أنّ الباب العالي، بغضّ النظر عن نزاهة طرق التولية، كان يرسل إلى الجزائر عمومًا أشخاصًا لا تعوزهم الكفاءة الإداريّة ؛ أمّا بالنسبة للضعف الذي اتّسم به بعضهم، و بخاصّة في النصف الأوّل من القرن السابع عشر، فذلك راجع إلى طبيعة نظام الحكم العثمانيّ، الذي اعتمد أساسًا على الدواوين في تسيير شؤون الولاية، و ضف إلى ذلك الظروف الصعبة التّي كانت سائدة في الفترة المذكورة بالإيالة[4].

---

(1) Op.cit., p. 191.

(2) و لقد لخّص دي غرامون عهد خسرو باشا كما يلي :

" لقد جاب البلاد من قسنطينة إلى تلمسان على رأس قوّات الإنكشاريّة، معيدًا جباية الضرائب إلى سابق عهدها و رافعًا هيبة النفوذ التركيّ الّتي انطمست. كما حاول القبايل منعه من المرور، فحاربهم و هزمهم، و دخل كوكو حيث تلّقى فروض الطاعة من كبار زعمائها"، أنظر :

- Grammont, H.D. de, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), E.Leroux, Paris, 1887, p. 159.

(3) أنظر بهذا الصدد رسالة يوسف باشا للشيخ ساسي البوني في :

- جمال قنان، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، المؤسسة الجزائريّة للطباعة، 1987، ص. 117.

حول شعبيّة يوسف باشا، أنظر :

- G.P., The present state of Algiers, H.Herringman, London, 1676, p. 77.

(4) أنظر المبحث الثاني، نظام الولاة : عوامل الإنحطاط.

و كان الحكّام العثمانيّون يعيّنون في ولاية الجزائر نظريًّا لمدّة تتراوح بين سنة و ثلاثة سنوات، و لكن بعضهم شغلوا مناصبهم لمدّة أطول من ذلك بكثير، فقد بقي كلّ من خير الدين باشا و إسماعيل باشا في سدّة الحكم، الأوّل تسعة عشر عامًا (1518-1537)، و الثاني لمدّة ثلاثة و عشرين عامًا (1662-1685) ؛ إلاّ أنّ ذلك كان استثناءً عن القاعدة. و على العكس من ذلك، كانت فترة ولاية بعضهم قصيرة للغاية : مثل رمضان باشا (1582) الّذي حكم أقلّ من شهر[1]، و إبراهيم باشا (1656) الّذي حكم لمدّة ثلاثة أشهر. و على كلّ حال، فمن سنة 1518 إلى سنة 1659، توالى على حكم الجزائر نحو سبعة و ثلاثين واليًا، بيد أنّ عددًا منهم عيّن في المنصب مرّتين أو أكثر[2].

و كان مقرّ الباشا في دار الإمارة المعروفة كذلك باسم قصر الجنينة، و كان الباشا يسكن الطبقات العليا منه و المسماة "السرايا" ؛ في حين تضمّن الطابق السفلي، "المحكمة" أي مجلس الباشا، حيث كان يسير شؤون الدولة و يقضي بين الناس. و في ذلك المكان أيضًا، كانت تنعقد أهمّ هيئتين في جهاز الدولة و هما الديوان الخاصّ و الديوان العامّ[3].

1- 1- 1. الديوان الخاصّ :

عرف هذا الديوان في المصادر الأوربية بالديوان الصغير أو ديوان الباشا، و كان يضمّ حول الباشا آغا الإنكشاريّة، و المفتي و القاضي الحنفيّين المعيّنين من طرف الباب العالي، و الخوجات الأربعة الكبار[4]، و أربعة و عشرين من كبار ضبّاط الإنكشاريّة برتبة آياباشي[5]، بالإضافة إلى موّظفين سامين يمكن أن نصفهم بوزراء الباشا، و هم :

_ الخليفة أو الكاهية، كان بمثابة مستشار الباشا الخاصّ، و هو الّذي يقوم مقام هذا الأخير في حال غيابه عن العاصمة[6].

_ الخزناجي، الّذي عرف أيضًا بالأمين أو أمين المال، كان المكلّف بخزينة الدولة، و من مسؤوليّاته الأساسيّة ضبط عائدات الإيالة و دفع رواتب الجند و الموّظفين[7].

---

(1) أنظر الملحق رقم 1 : قائمة الولاة المعيّنين من طرف الآستانة.

(2) قام بعض الباشوات بحكم الجزائر ثلاث مرّات، وهم حسن باشا بن خير الدين، و خسرو باشا، و حسين باشا الشيخ، و إبراهيم باشا بن مصطفى.

(3) Tachrifat. Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, trad. par A. Devoulx, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852, p. 18.

Venture de Paradis, J.M. Alger au XVIII^ème siècle, 2^e éd., Bouslama, Tunis, pp. 9-10 & 118.

(4) يذكر دفتر التشريفات : "...أربع كتبة يوجدون أيضًا في المحكمة، و هم مكلفون بضبط سجلات القصر تحت إشراف الخزناجي : رئيسهم يحمل لقب الباش دفتردار ؛ و الثلاثة الآخرون هم بالباش مقاطعجي و المقاطعجي الثان، و أخيرًا الرقمجي" :

- Tachrifat, Op.cit., p. 20.

(5) أنظر العنصر التالي الخاصّ بأوجاق الإنكشاريّة.

(6) Knight, Op.cit., p. 142.

d'Avity, P. Description générale de l'Afrique, De Rocoles, Paris, 1660, p. 183.

(7) Knight, Op.cit., p. 142.

Ben Mansour, A.H. Alger : XVI^e-XVII^e siècle, Édition du CERF, Paris, 1998, p. 224.

_ البايلرباي أي قائد القوّاد، كان وزير الحربيّة، و توكل إليه في الغالب المهام العسكريّة الكبرى بصفته القائد الأعلى للجيش البريّ[1].
_ القبطان رايس، رئيس طائفة الريّاس و المسؤول الأوّل عن البحريّة الجزائريّة، و كانت الشؤون الخارجيّة للإيالة تندرج ضمن اهتماماته نظرًا لطبيعة منصبه[2].
و كان هذا الديوان "يجتمع كلّ يوم لدراسة المسائل قليلة الأهمّيّة التي تطرأ، و كلّ يوم سبت لدراسة المسائل ذات الأهمّيّة"[3]، و ذلك قبيل انعقاد الديوان العامّ بعين المكان.

1- 1- 2. الديوان العامّ :

كان الديوان العامّ أو الديوان الكبير يضمّ بالإضافة إلى الوزراء الذين سبق ذكرهم، "آغة العسكر، و كاهيته و كافة الديوان[4] و المفتيين، و القضاة، و نقيب الأشراف، و أعيان الناس"[5]، أي ما يربو عن ألف شخص ؛ و كان يجتمع كلّ يوم سبت في دار الإمارة للنظر في المسائل الهامّة التي تخصّ البلاد مثل الاضطرابات الداخليّة، كما كان يجتمع في ظروف إستثنائيّة عند تولية باشا جديد أو مجابهة تهديد خارجيّ[6].
و كان هذا الديوان في أغلب الأحيان يكتفي بالمصادقة على القرارات التي يتوصل إليها مسبّقًا في ديوان الباشا أو ديوان الإنكشاريّة كإقرار حالة السلم أو الحرب مع دولة ما[7].

---

(1) Haëdo, D. de, La vie à Alger les années 1600. Topographie et histoire générale d'Alger, trad. de D. Monnereau et A. Berbrugger, Éditions Grand-Alger Livres, Alger, 2004, p. 235.
Mascarenhas, J. Esclave à Alger. Récit de captivité de João Mascarenhas (1621-1624), trad. de P. Teyssier, 2e éd., Éditions Chandeigne, Paris, 1999, p. 93.
(2) أنظر مراسلات القباطنة إلى قناصل و حكّام جنوب فرنسا :
- Plantet, E. Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France (1579-1833), 1er vol., F. Alcan, Paris, 1889, pp.2-3, 29-31, 33-34 & 38 .
(3) "مذكّرة حول الحكومة الحالية لمملكة الجزائر (1681)"، نقلاً عن :
- قنان، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص. 107.
(4) يعني أعضاء ديوان الإنكشاريّة.
(5) الزهّار، أحمد الشريف. مذكّرات الحاج أحمد الشريف الزهّار، نقيب أشراف الجزائر، 1754-1830. تحقيق أحمد توفيق المدني، ط. 2، الشركة الوطنيّة للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974، ص .23.
(6) نفسه.
أنظر أيضًا :
- Tachrifat, Op.cit., p. 24.
- Hamdan Khodja. Le Miroir ou Aperçu historique et statistique sur la Régence d' Alger, 2e éd., Sindbad, Paris, 1985, p. 106.
(7) Boyer, P. "Introduction à une Histoire intérieure de la Régence d'Alger", in R.H. 237, 1966, p. 301.

1-2. الأوجاق :

بعد إعلان خير الدين تبعيته للسلطان العثمانيّ، أرسل له هذا الأخير ألفي إنكشاريّ من خيرة جنوده النظاميّين مسلّحين بالبنادق، و عددًا من رجال المدفعيّة مع مدفعيّتهم ؛ كما سمح لقرابة أربعة آلاف متطوّع تركيّ منحوا نفس إمتيازات الإنكشاريّة بالإنتقال إلى الجزائر، و شكّل هذا المدد، بالإضافة إلى جند خير الدين، أساس أوجاق جزائر الغرب[1]. كما غدت التشكيلات العسكريّة للأوجاق بذلك متكوّنة من العناصر التركيّة بصفة أساسيّة.

لقد كان بقاء السلطة العثمانيّة في الجزائر مرهونًا بقوة أوجاق الإنكشاريّة الّذي شكّل عماد الجيش النظاميّ للإيالة. لذا، فإنّها حرصت كلّما اقتضى الأمر على تجنيد عناصره في أقاليم الدولة العثمانيّة كالروميلي، جزائر بحر إيجة و الأناضول بشكل خاصّ. و تجدر الإشارة إلى أنّ هذه العمليّة كانت تتمّ إمّا بواسطة مبعوثين رسميّين من الجزائر و إمّا بواسطة وكلاء الإيالة المقيمين في الموانئ المهمّة[2]، و أحيانًا أخرى بفضل مبادرات فرديّة[3]. و قد ذكر "پيير دان" (Pierre Dan) بهذا الشأن : "إذا حصل أن كان الأتراك بالذات قلّة في هذه المليشيا، سواء لكونهم ماتوا، أم لكونهم رجعوا إلى وطنهم، حينئذ يحضر الباشوات الجدد الآتون من القسطنطينية معهم آخرين، و إلاّ فإنّهم يذهبون لجلبهم من المشرق"[4].

و لم يكن الأوجاق مقصورًا على العنصر التركيّ وحده، إذ كان يسمح للأعلاج و الكراغلة، بل و حتّى الإسلاميّين أي اليهود الّذين تخلّوا عن دينهم و أصبحوا مسلمين، الإنخراط في صفوفه[5].

---

(1) التر، عزيز سامح. الأتراك العثمانيّون في أفريقيا الشماليّة، ترجمة محمود علي عامر، ط. 1، دار النهضة العربيّة، بيروت، 1989، ص. 72-73 و 132.

(2) أنظر :

- Colombe, M. "Contribution à l'étude du recrutement de l'odjak d'Alger", in R.A. 18, 1943, pp. 169-181.

(3) حول الأسلوب الأخير، يذكر حمدان خوجة : "بمجرّد ما يكتسب أحدهم (أحد الإنكشاريّين) قسطًا من المال، كان يقوم بسفر إلى تركيا مسقط رأسه، حاملاً معه ألبسة فاخرة ليبرز أمام أبناء بلده بمظاهر الرخاء و الترف و كذلك ليغريهم، إذ ربّما كان هو ابنًا لأحد العمّال أو الفلاّحين. و عندما يعود إلى الجزائر حيث توجد عائلته، كان يصطحب معه بعضًا من سكّان بلده ليقدّمهم إلى الدفتر (المكان الّذي يسجّل فيه جند الميليشيا)، و تحت ضمانته كانوا يقبلون في صفوف الميليشيا. و كان هو الّذي يتولّى تدريب هؤلاء الجنود الجدد و يعرفهم بواجباتهم الجديدة"، أنظر :

- Hamdan Khodja, Op.cit., pp. 102-103.

(4) Dan, P. Histoire de Barbarie et de ses corsaires, 2e éd., Paris, 1649, p. 107.

(5) أنظر الفصل الثالث، المبحث الأوّل الخاصّ بالتركيبة السكّانيّة لمدينة الجزائر.

فيما يخصّ اليهود الّذين اعتنقوا الإسلام، قرّر الديوان إقصاءهم من صفوف الإنكشاريّة في سنة 1580، و تمّ دمجهم لاحقًا في جماعة الطوبجيّة أي المدفعيّين :

- d'Avity, Op.cit., p. 187.

أنظر أيضًا :

- قنان، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص. 100.

فور وصولهم إلى الجزائر، كان المجنّدون الجدد يدرجون في إحدى أوجاقات أو وحدات الإنكشاريّة الّتي كانت تضمّ في أغلب الأحيان من 10 إلى 20 رجلاً، تحت قيادة ضابط برتبة أوضاباشي ؛ و قبل مباشرتهم الخدمة العسكريّة، كانوا يخضعون إلى تدريب صارم يؤهلهم لمهنتهم الجديدة.

خلال القرن السادس عشر، بقي تعداد أفراد الإنكشاريّة البالغ نحو ستّة آلاف ثابتًا تقريبًا[1]. و بداية القرن السابع عشر، أفاد المبعوث الفرنسيّ دو بريف (de Brèves) أنّ بمدينة الجزائر عشرة آلاف محارب، من بينهم ستّة آلاف إنكشاريّ يشكّلون القوّة العسكريّة الرئيسيّة في البلاد[2]. و لقد ارتفع عددهم فيما بعد بشكل معتبر من جراء تزايد نشاط الغزو البحريّ الّذي كان الإنكشاريّون عناصر نشطة فيه، و أيضًا من جراء أحوال البلاد المضطربة الّتي فرضت على الحكّام تجنيد عدد متزايد ؛ ففي سنة 1625، قدّر المبعوث البندقيّ سالفاغو (Salvago) عدد الإنكشاريّين بالجزائر بنحو عشرة آلاف، منهم ثمانية آلاف في الخدمة[3].

و لم يطرأ على هذا العدد تغيّر ملحوظ حتّى فترة الآغوات، إذ ورد في مذكّرة فرنسيّة يعود تاريخها إلى مطلع الفترة المذكورة أنّ بمدينة الجزائر تسعة آلاف إنكشاريّ[4] ؛ و من ثمّ، انخفض عددهم إلى ستّة آلاف في عام 1664، بسبب وباء الطاعون الفتّاك الّذي اجتاح البلاد آنذاك[5]. و لقد حملت الحروب المتوالية للإيالة مع جارتيها تونس و المغرب الدايات الأوائل إلى تعزيز القوّات العسكريّة، لذا بلغ عدد الإنكشاريّين في العقود الأخيرة من القرن السابع عشر إثنا عشر ألفًا[6].

---

(1) Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 74.
Lanfreducci & Bosio, Op.cit., p. 540.
(2) d'Avity, Op.cit., p. 183.
(3) Grandchamp, P. "Une mission délicate en Barbarie au XVII^{e} siècle. J. B. Salvago, drogman vénitien à Alger et à Tunis (1625)", in R.T. 30, 1937, p. 65.

أنظر أيضًا :

- Ben Mansour, Op.cit., p. 201.
- Pignon, J. "La milice des janissaires de Tunis au temps des Deys (1590-1650)", in C.T. 15, 1956, p. 305.

و يذكر مصدر فرنسيّ يرجع إلى سنة 1621 : "...منهم من يعتبر أنّ عدد الإنكشاريّة هو خمسة عشر ألف غير الخمسة آلاف من الكلوغليّة. و لكن في الحقيقة إنّ الإنكشاريّة القادرين على حمل السلاح هم نحو عشرة آلاف و هم ليسوا كلّهم قادرين على الخدمة و على القتال لوجود عدد كبير من الشيوخ بينهم"، نقلاً عن :

- قنان، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص. 76.

(4) يذكر صاحب "مشروع حملة على الجزائر" أنّه "يوجد تسعة آلاف رجل مأجور، الّذين يدعون إنكشاريّين ؛ لكن من القوّات المذكورة، يجب طرح ألف و مائتي طفل، من الّذين كان آباؤهم برتبة قائد كتيبة (بلوكباشي ؟)، أو من الّذين برز آباؤهم في بعض المعارك ضدّ المسيحيّين. كما يوجد ثلاث مائة رجل في التعداد المذكور طاعنون في السنّ و غير قادرين على القتال، بحيث أنّه لا يجب الأخذ بعين الإعتبار إلاّ سبعة آلاف و خمس مائة رجل حرب" :

- Dumay, L. "Projet pour l'entreprise d'Alger", in Recueil historique contenant diverses pièces curieuses de ce temps, Christophre van Dyck, Cologne, 1666, pp. 1-2.

(5) "حالة الجزائر عند عام 1664"، نقلاً عن :

- قنان، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص. 100.

أنظر الفصل الثالث، المبحث الثاني الخاصّ بالأوضاع الديموغرافيّة.

(6) Emerit, E. "Un mémoire sur Alger par Pétis de la Croix (1695)", in A.I.E.O 11, 1958, p. 15, 17.

إلى جانب الدفاع عن البلاد، كانت إحدى المهام الرئيسيّة المنوطة بالجيش هي جباية الضرائب. و لهذا الغرض أساسًا، "كانت تشكل محلاّت توّجه لضمان تحصيل الضرائب في بياليك الشرق، الغرب و التيطري"(1). و كانت هذه المحلاّت الثلاث تعسكر بعين الربط، خارج باب عزّون، في شهر أبريل من كلّ سنّة، و يقود كلاً منها قائد يدعى آغا المحلّة ؛ ثمّ كانت تنطلق إلى البياليك لمدّة تتراوح بين أربعة و ستّة أشهر. كما كانت المحلاّت تُسيّر من مدينة الجزائر في خرجات استثنائيّة للقضاء على التمرّدات القبليّة التي كان يعجز البايات عن إخمادها. و في جميع عمليّاتها العسكريّة، كانت القوّات الإنكشاريّة تدعمها فرق نظاميّة أخرى مثل الزواوة و الصبايحيّة، و أخرى غير نظاميّة مثل فرسان المخزن(2).

و قد أقام الأتراك العثمانيّون بغرض حماية الثغور و الحفاظ على المدن و المناطق الداخليّة، شبكة من النوبات أو الحاميات في المدن الرئيسيّة و المواقع الإستراتيجيّة للإيالة. و كان لكلّ نوبة قائد يعرف باسم آغا النوبة. و كانت الخدمة في النوبة تدوم سنة كاملة، و هي إجباريّة، و ليس بوسع أي إنكشاريّ التملّص منها.

و كانت مدينة الجزائر تشكّل نقطة تمركز قوّات الأوجاق. و كان الجنود العزّاب يأوون إلى ثمان ثكنات حسنة البناء، عرفت بدور الإنكشاريّة ؛ و اشتملت كلّ ثكنة على عدد من الغرف أو المراقد المرّقمة تسكنها إحدى وحدات الجند الإنكشاريّ(3). و كان الإنكشاريّون الميسورون يقيمون في فنادق تكاد تكون خاصّة بهم ؛ أمّا المتزوّجون، فكانوا يفضّلون اكتراء دور في المدينة أو ضواحيها(4).

لقد كانت رواتب الإنكشاريّين تتراوح بين أربع دوبلات و أربعين دوبلة(5)، و ذلك على مدى القرن السابع عشر ؛ و كانت هذه الرواتب ترفع تدريجيًّا كلّ شهر و كذلك في مناسبات عدّة حتّى تصل إلى الحدّ الأعلى المذكور(6).

---

(1) Tachrifat, Op.cit., p. 29.

(2) عبّاد، صالح. الجزائر خلال الحكم التركيّ : 1514-1830، دار هومه، الجزائر، 2004، ص. 318-320.

(3) نفسه، ص. 317.

(4) أنظر :

- Shuval, T. La ville d'Alger vers la fin du XVII[e] siècle. Population et cadre urbain, CNRS Éditions, Paris, 1998, pp. 88-101.

(5) الدوبلة هي التسمية الفرنكيّة (Lingua franca) للعملة المعروفة بالصايمة أو الدينار الجزائريّ الخمسينيّ العداد. و تجدر الإشارة إلى أنّ الفرنكية كانت لغة تواصل مركّبة من مزيج كلمات إيطاليّة، و بروفنساليّة، و إسبانيّة، و عربيّة شاع استعمالها في موانئ الحوض الغربيّ للمتوّسط.

لمزيد من التفاصيل حول العملات المتداولة بالجزائر، أنظر :

- Merouche, L. Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane : I. Monnaies, prix et revenus : 1520-1830, Éditions Bouchène, Paris, 2002, pp. 221-226.

(6) يذكر مصدر إنجليزيّ بهذا الصدد : "عند أوّل قبولهم في الراتب، يدعون أتراكًا فتية، و ينالون أربع دوبلات في الشهر، أربعة قطع خبز في اليوم و السكنى في القيساريّة أو الثكنة ؛ يتزايد راتبه (كذا) دوبلة واحدة في السنّة، دوبلة كلّما خرج في المحلّة و لاقى العدو، و دوبلة لكلّ رأس يحملها من الأعداء. عند وفاة أو تغيّر الباشا أو الداي، يتزايد الراتب دوبلة واحدة في الشهر، حتّى ترتفع إلى أربعين دوبلة في الشهر، و خبزه إلى ثمانية قطع في اليوم ؛ إذ ذاك، يكون كمل راتبه، و لن يزيد عن ذلك الحدّ حتّى لو شغل مناصب أرفع"، أنظر :

- G.P., Op.cit., pp. 96-97.

و كانت الترقية في سلم الرتب العسكريّة تتمّ وفق الأقدميّة[1]، و لا يؤخذ اعتبار البتّة للمقدرة و المعايير الشخصيّة الأخرى. وحسب ما تفيد به المصادر[2]، كان نظام التدرّج في الرتب يتسلسل على النحو التالي :

_ اليولداش، و معناه "رفيق الدرب"، هو الإسم الّذي يعرف به الإنكشاريّ عندما يكون جنديّ بلا رتبة. و كان اليولداش يمثّلون الأغلبيّة العظمى من أفراد الجيش النظاميّ[3].

_ الأوضاباشي، يعني "رئيس الغرفة"، هو ضابط يقود زمرة من اليولداش عدد أفرادها ما بين 11 و 16. و الملاحظ أنّ عدد الأوضاباشية المقدّر بـ 424 في بداية القرن السابع عشر لم يتغيّر منذئذٍ قطّ[4].

_ البلوكباشي، و معناه "قائد السريّة"، هو ضابط سامي يوّلى عادةً قيادة نوبة أو إحدى محلاّت الجيش. و كان ضبّاط هذه الرتبة، الّذين تراوح عددهم بين 600 و 800 أو يزيد ، يشكّلون أهمّ مجموعة متنفّذة في صفوف الأوجاق[5].

_ الياياباشي أو الآياباشي، و معناه "قائد المشاة"، هو ضابط سامي يضطلع بدور مستشار و مفوّض في هيئة الديوان. و كان هؤلاء الضبّاط البالغ عددهم 24 يتولّون بالأقدميّة منصب كاهية الآغا[6].

_ الكاهية، أي "النائب"، هو المسؤول عن أمن المدينة، و ينوب عن الآغا في حالة مرضه أو غيابه، و يخلفه في حالة عزله أو وفاته[7].

---

(1) Ben Mansour, Op.cit., p. 197.
(2) Mascarenhas, Op.cit., p. 98.
D'Arvieux, Op.cit., p. 254.
Tachrifat, Op.cit., p. 26.

أنظر أيضًا :

- أميلي، حسن. "النظام العسكري في الولايات المغاربية العثمانية من خلال المؤرخين الفرنسيين نيكولا دي نيكولاي و الراهب بيير دان"، في العثمانيّون في المغارب من خلال الأرشيفات المحليّة و المتوسطيّة، ط.1، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الرباط، 2005، ص. 184-187.

(3) معتمدًا على دفتر تركات بيت المال يرجع إلى الفترة 1699-1701، لاحظ تال شوفال أنّه من بين 330 فرد من الجيش دوّنت أسماؤهم، 264 أي حوالي 80 ٪ من المجموع، كانوا من اليولداش. أنظر :

- Shuval, Op.cit., p. 68.

و الملاحظة نفسها سجّلتها غطاس في فترة لاحقة. أنظر :

- غطاس، عائشة. الحرف و الحرفيّون بمدينة الجزائر 1700-1830. مقاربة اجتماعيّة-اقتصاديّة، دكتوراة دولة في التاريخ، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2002، ص. .

(4) Tachrifat, Op.cit., p. 26.
Knight, Op.cit., p. 122.
Emerit, "Un mémoire sur Alger …", Op.cit., p. 16.
(5) Shuval, Op.cit., p. 70.
(6) Laugier de Tassy, J.P. Histoire du Royaume d'Alger, Éditions Loysel, Paris, 1992, p. 138.
Shuval, Op.cit., p. 70.
(7) Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 73.
Venture de Paradis, Alger…, Op.cit., p. 79.

_ الآغا، هو أعلى منصب في هرم أوجاق الإنكشاريّة. و كان آغا الإنكشاريّة، بصفته القائد الأعلى، يتمتّع بسلطة فعليّة معتبرة لا يحدّها إلاّ عامل الوقت ؛ إذ كان لا يبقى في منصبه مدّة تزيد عن الشهرين، و لذلك عرف بـ"آغا القمرين" في كتابات الرحالة الأوربيين.

و كان مقرّ إقامة الآغا في حصن القصبة بأعلى المدينة[1] حيث كان يرأس ديوان الإنكشاريّة و يعاقب أفراد الأوجاق الّذين ارتكبوا ذنبًا أو مخالفة ؛ و الجدير بالذكر أنّ الآغا هو الشخص الوحيد الّذي يمكنه توقيف إنكشاريّ أو إصدار عقوبة في حقّه، و حتّى الباشا نفسه لم يكن يسعه القيام بذلك إلاّ بواسطة الآغا. مع ذلك، فإنّ هذا الأخير كان عرضة للتنحية في كلّ لحظة من طرف الديوان حتّى لأتفه الأسباب[2] ؛ و الآغا الّذي ينّحى أو تنتهي مدّته يحال على التقاعد و يصبح يعرف بمنزول آغا أو معزول آغا، و عند ذلك يعفى من الخدمة العسكريّة لكنّه يستمرّ في تلقي راتبه كاملاً[3].

1- 2- 1. ديوان الإنكشاريّة :

كان ديوان الإنكشاريّة بمثابة المجلس الأعلى للأوجاق، إذ كان من مهامه الأساسيّة مناقشة الشؤون الداخليّة للتنظيم كالترقية، و الأمن و التموين الحربيّ، كما كان أمن الدولة و تقرير السلم و الحرب من القضايا الّتي يشارك فيها ديوان الباشا ؛ و لعب بذلك دورًا كبيرًا في توجيه سياسة الإيالة في عهد الولاة إلى أن أصبح هو القوّة النافذة الرئيسيّة في العقود الأخيرة منه، ثمّ غدا مباشرًا للسلطة بنفسه في عهد الآغوات[4].

و كان هذا الديوان يتكوّن أساسًا من جميع الضبّاط السامّين في تنظيم الأوجاق، و هم :

_ آغا الإنكشاريّة، و هو كما أسلفنا رئيس الديوان، يعرض القضايا للتداول على أعضاء المجلس، ثمّ يصدر حكمه وفق قرار الأغلبيّة.

_ الآياباشية، و هم من كبار ضبّاط الإنكشاريّة، و يشكّلون ما يشبه الهيئة الاستشاريّة العليا في الديوان.

_ البلوكباشية، الّذين بحكم عددهم كانت لهم غالبًا اليد العليا في المجلس.

_ الأوضاباشية، كان بإمكانهم حضور جلسات الديوان، و لكن قلّما يؤثرون في القرارات المتخذّة بحكم رتبتهم الدنيا.

---

(1) Delphin, "Histoire des pachas... ", Op.cit., p. 220.
(2) Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 69.
(3) Dan, Op.cit., p. 98.
(4) أنظر المبحث الثاني، نظام الولاة : عوامل الإنحطاط.

بالإضافة إلى ذلك، كان المجلس يضمّ :

_ خوجة الديوان، و كانت مهامه هي كتابة محاضر الجلسات و حفظ سجلاّت الديوان، و لقد تمتع صاحب هذا المنصب بمكانة مرموقة في النصف الأوّل من القرن السابع عشر حتّى أنّه كثيرًا ما كان يستشار و يوّجه قرارات الديوان بآرائه[1].

_ أربع باش أوضا ينتخبون من صفّ الأوضاباشية لمرافقة الآغا، و كانت مهمتهم الجهر بالقضايا و نقل آراء أعضاء الديوان خلال المداولات[2].

_ ستّة شواش تحت إمرة الآغا، مهمّتهم إنفاذ الأوامر الّتي يصدرها الديوان ؛ وكان هؤلاء الشواش يخوّل لهم وحدهم اعتقال أعضاء الديوان و إنزال العقوبة بهم.

_ عدد من المترجمين، إذ كانت كلّ المداولات في المجلس تتمّ باللّغة التركيّة، و كانوا يقومون بنقل شكاوى الأهالي و النصارى إلى الديوان، كما كانوا يترجمون المراسلات الّتي تفد إلى الديوان من داخل البلاد و خارجها.

في الظروف العادية، كان ديوان الإنكشاريّة يضمّ نحو سبعمائة أو ثمانمائة شخص ؛ لكن هذا العدد كان يرتفع في بعض الأحيان إلى أزيد من ألف و خمسمائة، و لا سيّما عندما يستدعى الأوضاباشية و الأغوات المعزولون إليه للإدلاء بآرائهم[3]. و كان هذا الديوان ينعقد أربعة أيّام في الأسبوع : السبت في حصن القصبة قبيل انعقاد الديوان العامّ، و الثلاثة أيّام التالية أي الأحد و الإثنين و الثلاثاء في إيوان قصر الجنينة حيث كان الوالي يدعى أحيانًا للحضور ليبدي رأيه في القضايا العالقة[4] .

---

(1) عن المكانة المرموقة التّي بلغها هذا الخوجة في ديوان الإنكشاريّة، يذكر الإنكليزيّ فرانسيس نايت ما يلي : "الخوجة، مستشارهم الوحيد، و الذي تتّبع آراؤه كأنّها وحي...".

- Knight, op.cit., p. 122.

أنظر أيضًا :

- Mascarenhas, op.cit., p. 61.
(2) Haëdo, Topographie..., op.cit., p. 71.
Dan, op.cit., p. 102.
(3) Dan, op.cit., p. 101.
(4) Ibidem.

1- 3. طائفة الريّاس :

كانت البحريّة القوّة الأولى الّتي اعتمد عليها الأتراك العثمانيّون في بسط نفوذهم في البلاد و الدفاع عنها ؛ و تكوّنت نواتها في البداية من القراصنة الّذين التحقوا بالإخوة عرّوج و خير الدّين من المشرق. و بعد أن انضوت الجزائر تحت الحماية العثمانيّة، اهتمّ حكّامها الأوائل أيّما اهتمام بتعزيز نشاط البحريّة و تنظيمه، فأنشئت في هذا السبيل طائفة الريّاس الّتي اتخذت من مرسى الجزائر قاعدةً لها.

و شكّلت هذه الطائفة، بسبب التطوّر الهائل الّذي عرفته القرصنة[1] خلال عهد الولاة، المحرّك الإقتصاديّ للإيالة، و مصدر ثراء عاصمتها[2] ؛ حيث ازداد بشكل معتبر حجم المغانم و عدد الأسرى المسيحيّين الّذين كانت تعود بهم سفن الريّاس كما اتسّع نطاق نشاطها إلى شمال المحيط الأطلسيّ بعد أن كان محصورًا في البحر الأبيض المتوّسط و الحوض الغربيّ منه بصفة خاصّة[3].

و فاق عدد ريّاس الطائفة الناشطين المائة خلال أوج قوّتها في القرن السابع عشر[4] ؛ كما بلغ عدد أفرادها من البحّارة نحو أربعة آلاف رجل[5]، و هذا دون أن نأخذ في الحسبان الملاّحين المسيحيّين و الجند الإنكشاريّ و الطوبجيّة الّذين كانوا يعزّزون طواقم السفن في الحملات البحريّة. و تجدر الإشارة إلى أنّ الطائفة لم تكن تقتصر على الأتراك و الأعلاج و الكراغلة مثلما كان الشأن بالنسبة لأوجاق الإنكشاريّة، فقد كانت تستقبل في صفوفها أندلسيّين و بلديّة و حتّى عناصر برانيّة من الّذين أظهروا كفاءاتهم في الغزو البحريّ[6]. و بالرغم من اختلاف أصول أفرادها، فقد كانت طائفة الريّاس تشكّل مجموعة قويّة و متنفذة يوحّدها الوازع الدينيّ الّذي هو جهاد النصارى[7].

---

(1) القرصنة، كلمة إيطاليّة الأصل (corso)، المقصود بها هنا نشاط الغزو البحريّ الّتي كانت تقوم به سفن خواصّ لمصلحة دولة ما في حالة حرب. أنظر في هذا الصدد :

- Temimi, A. "Le Gouvernement Ottoman face au problème morisque", In Les morisques et leur temps, Éditions du CNRS, Paris, 1983, pp. 299-300.

- Panzac, D. Les corsaires barbaresques : la fin d'une épopée (1800-1820), Éditions du CNRS, Paris, 2000, p. 11.

(2) Boyer, P. "Des Pachas Triennaux à la révolution d'Ali Khodja Dey", in R.H. 244, 1970, p. 101.

- Kaddache, M. L'Algérie durant la période ottomane, O.P.U., Alger, 1991, pp. 77-78.

(3) Belhamissi, M. Histoire de la marine algérienne (1516-1830), 2e éd., ENAL, Alger, 1986, p. 61.

(4) ذكر سالفاغو أنّه كان في حوزة الجزائر حينما زارها سنة 1625 مائة سفينة دائريّة من ضمنها ستّون سفينة كبيرة كلّ واحدةٍ منها مجهّزة بثلاثين مدفعًا، و طاقم كلّ واحدةٍ منها يتراوح عدد أفراده ما بين المائة و المائتين، أنظر :

- Grandchamp, P. "Une mission délicate en Barbarie au XVIIe siècle.", in R.T. 30, 1937, pp. 471-472.

أنظر أيضًا :

- قنان جمال، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص. 75.

(5) Dumay, "Projet pour l'entreprise d'Alger", Op.cit., p. 3.

(6) أنظر الفصل الثالث، المبحث الأوّل الخاصّ بالفئات السكانيّة بمدينة الجزائر.

(7) Panzac, Les corsaires barbaresques, Op.cit., pp. 20-21.

لقد كانت السفن الجزائريّة، و لا سيّما الكبيرة منها، تضمّ طاقمًا معتبرًا و حسن التنظيم يتكوّن من ثلاث مجموعات رئيسيّة[1]، و هي :

- مجموعة القيادة، و تضمّ هيئة ضبّاط السفينة، و هم : الرايس، قبطان السفينة ؛ و الباش رايس، مساعده ؛ و رايس العسّة، ناظر الطاقم ؛ و الخوجة، كاتب الرايس ؛ و الباش جرّاح ؛ و الورديان باشي، ناظر الأسرى ؛ و ريّاس الطريق، و هم المكلّفون بقيادة الغنائم ؛ و باش دمانجي، مدير الدفّة.
- مجموعة المناورة، الّتي كانت تضمّ ربابنة السفينة، و هم : اليرقانجي و الغارده كاپو و البريتاجي، الّذين يتولّون أمر الأشرعة في السفن الثلاثية الصواري ؛ و الدمانجي، ملاّح الدفّة ؛ و الصندل رايس، رايس القارب ؛ و المسترداش، معلّم نجّار ؛ و القلفاط، الّذي يسهر على كتامة بدن السفينة ؛ و العنبرجي، مسؤول مخزن المؤن ؛ و الخزناجي، مسؤول مخزن الذخيرة ؛ و وكيل الخرج، مسؤول التموين، إلخ. و كان أغلبيّة هؤلاء البحّارة وفق ما تذكره المصادر الأوربية من الأعلاج و الأسرى المسيحيّين، و ينقسمون إلى قسمين هما : البحريّة، بحّارة مقدّمة السفينة و الصوتا رايس، بحّارة المؤخرة ؛ كما كان يوجد على متن بعض أنواع السفن عدد من الأرقاء المجدّفين يدعون بالكراكجيّة[2].
- المجموعة القتاليّة، و كانت تتكوّن أساسًا من بعض وحدات الإنكشاريّة تحت قيادة آغا برتبة بلوكباشي، يساعده شاوش و عدد معيّن من الأوضاباشيّة و وكلاء الخرج[3] ؛ كما كانت هناك جماعة طوبجيّة، تحت إمرة باش طوبجي، تتولّى مدفعيّة السفينة.

و كان "يشرف على شؤون السفينة مجلس يتكوّن من الرايس و عدد من الضبّاط و آغا و خوجة"[4]، و تتلخّص مهمّته في إقرار العدل بين أفراد الطاقم و تقرير مصير المراكب المسيحيّة الّتي تصادف في البحر[5].

---

(1) Ben Mansour, Op.cit., p. 182, n. 1.
Tachrifat, Op.cit., p. 29.
أنظر أيضًا تقرير المبعوث الفرنسيّ هاييت (Hayet) حول "القوّات البحريّة لمدينة و مملكة الجزائر" (1681) :
- قنان جمال، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص. 108.

(2) نور الدين، عبد القادر. صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركيّ، كلية الآداب الجزائرية، قسنطينة، 1965، ص. 82.

(3) Panzac, Les corsaires barbaresques, Op.cit., p. 59.

(4) كاثكارت، جيمس لياندر. مذكرات أسير الداي كاثكارت، قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1982، ص. 79.

(5) Ben Mansour, Op.cit., p. 182.

تمتّعت الطائفة في القرن السادس عشر بشبه استقلاليّة إزاء سلطة الوالي، فهي لم تكن تنصاع في الواقع سوى لأوامر زعيمها، القبطان رايس، الّذي كان يعرف في المصادر الأوربية بقبطان البحر أو القائد العامّ للقادرغات (Capitaine général des galères)[1]. و الثابت أنّ الديوان الهمايونيّ كان يوّجه تعليماته إلى الوالي، بغية إطلاعها لأعضاء الديوان، و إلى القبطان رايس، الّذي كان مسؤولاً عن تبليغها للريّاس، كلاًّ على حدة حتّى لو كانت تعالج الموضوع نفسه[2].

و كان يتمّ ترشيح زعيم الطائفة من بين أقدر الريّاس و أشهرهم، غير أنّ قرار التعيين كان يأتيه مباشرة من السلطان بعد اقتراحه من طرف القبودان باشا[3] ؛ إذ كانت البحريّة الجزائريّة تمثّل جزءًا لا يستهان به من الأسطول العثمانيّ، و كان السلطان كثيرًا ما يستدعيها لدعم حملاته البحريّة خلال القرن السادس عشر[4].

و كانت تقع على عاتق القبطان رايس مسؤوليّة قيادة الأسطول و الدفاع عن السواحل، و كذلك العلاقات مع الدول المسيحيّة[5] ؛ و لقد كان مقرّه يوجد بكشك الأميرالية الموجود عند طرف رصيف الميناء، و هناك كان ينعقد تحت رئاسته اجتماع الريّاس المعروف بمجلس أو بالأحرى ديوان البحريّة.

1- 3- 1. ديوان البحريّة :

كان من اختصاصات ديوان البحريّة تطبيق العدالة على جميع أفراد البحريّة الّذين يخلّون بقواعد الإنضباط أو يتعدّون على القوانين كما كان يبتّ في المسائل الجارية المتعلّقة بنشاط الطائفة و بالخصوص تقرير مصير الغنائم و الأسرى الّذين كان يجلبهم الريّاس، حيث كان يفحّص السفن و حمولتها و هويّة ركّابها إن لم تكن تابعة إلى دول في حرب أو لا ترتبط بمعاهدة مع الجزائر ؛ و هذا ما جعل الأوربيين يطلقون عليه أحيانًا إسم مجلس الغنائم[6].

---

(1) Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., pp. 108 & 168.

Boyer, P. "Alger en 1645 d'après les notes du R.P. Hérault", in R.O.M.M. 17, 1974, p. 21.

Hees, Thomas "Journal d'un voyage à Alger (1675-1676)", trad. par G.-H. Bousquet et G.W. Bousquet-Mirandolle, in R.A. 101, 1957, p. 103.

(2) Fisher, G. Légende barbaresque : Guerre, commerce et piraterie en Afrique du Nord de 1415 à 1830, trad. et annoté par F. Hellal, O.P.U., Alger, 2000, p. 136.

(3) كان القبودان باشا هو القائد الأعلى للأسطول العثمانيّ و صاحب السلطة المطلقة على جميع سواحل و جزائر الإمبراطوريّة، بما فيها من موانئ و مدن و ترسانات. أنظر :

- Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., p. 161, n. 1.

(4) Boyer, "Des Pachas triennaux...", Op.cit., p. 101.

(5) أنظر بهذا الشأن رسائل القبطان مراد رايس إلى "شركة الشرق" الإنكليزيّة و ملك إنكلترا جاك الأوّل ستيوارت، و كذلك رسائل القبطان إبراهيم رايس إلى قناصل و حكّام مدينة مارسيليا :

- Fisher, Op.cit., p. 240.

- Plantet, E. Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France, T. 1, Éditions Bouslama, Tunis, 1981, pp. 28, 33 et sq.

(6) Chaillou, L. Textes pour servir à l'histoire de l'Algérie au XVIII^e siècle, Toulon, 1979, p. 24.

و فضلاً عن ذلك، كان ديوان البحريّة يستشار قبل إقرار السلم أو الحرب مع دولة ما، و كانت أصوات الريّاس في الغالب هي الّتي ترجّح الكفّة لأحد الخيارين[1].
و كان الديوان المذكور يستدعى إليه كلّما دعت الحاجة جميع الريّاس المتواجدين في العاصمة أو ضواحيها ؛ و كانت جلساته يترأسها القبطان رايس، و أحكامه تصدر بعد أخذ المشورة وفق رأي الأغلبيّة و بدون استئناف.
و بالإضافة إلى ريّاس الطائفة، كان يحضره كبار موظّفي الدولة الّذين يعملون في البحريّة و هم :
ـ قايد المرسى، و كان المسؤول عن أمن الميناء، و يقوم بمعاينة جميع السفن الصادرة و الواردة إليه ؛ و كان الوالي يختار دومًا لهذا المنصب الرفيع أحد الريّاس المحنّكين[2].
ـ وكيل الخرج، الّذي عرف في بعض المصادر بوزير البحريّة، كان المسؤول الأوّل عن تموينات الميناء من خشب و ذخيرة و معدّات، و القيّم كذلك على أعمال دار صناعة السفن[3].
ـ خوجة الغنائم، كان يتوّلى جرد و بيع الغنائم و قسمة دخلها بين المستحقين على مقدار معلوم، بعد أن يقتطع حقّ البايلك و المصاريف[4].
ـ باش ورديان باشي، و كان بمثابة الناظر العامّ لسجون الأسرى في مدينة الجزائر، و كان من مهامه الوقوف على استعدادات سفر السفن الموّجهة للخروج إلى البحر و توزيع عدد من المجذّفين و الملاّحين الأسرى على متنها[5].

---

(1) Relation de ce qui s'est passé dans les negotiations (sic) de la Paix, concluë au nom du Roy, par le Chevalier de Tourville, avec le Bacha, le Dëy, le Divan, & la milice d'Alger. Jean Boude le Jeune Imprimeur, Toulouse, 1684, p. 6.

أنظر أيضًا :

- Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 127.
- Plantet, Correspondance des deys d'Alger..., Op.cit., pp. 2-3, 31 & 34.
(2) Tachrifat, Op.cit., p. 22.
Shaw, Thomas. Voyages dans la régence d'Alger, trad. de l'anglais par J. MacCarty, 2^{e} éd., Éditions Bouslama, Tunis, 1980, pp. 172-173.
(3) Hamdan Khodja, Op.cit., p. 102.

أنظر الفصل الرابع، المبحث الأوّل الخاصّ بالنشاطات الإقتصاديّة.

(4) Tachrifat, Op.cit., p. 21.
(5) Shaw, Op.cit., p. 172.

2- نظام الولاة : عوامل الإنحطاط

إذا كانت بعض النظريّات الإجتماعيّة[1] تعطي للدول أعمارًا كأعمار الأشخاص، و تقول بأنّها تضعف وتهرم بفعل مرور الزمن و تغيّر أحوالها، فإنّ أنظمة الدول تتجدّد كذلك بتجدّد رجالها، فهي قويّة ما داموا أقوياء، و ضعيفة إذا كانوا ضعفاء، حتّى تزول بزوالهم. و هذا بالذّات ما نستشفه في نظام الولاة الّذين حكموا الجزائر خلال الفترة الممتدة منذ الإرتباط بالدولة العثمانيّة إلى غاية انقلاب عام 1659. فلئن حفل تاريخ الإيالة خلال القرن السادس عشر بعدد من الولاة الأقوياء قامت الدولة على أكتافهم و كانوا على حظّ موفور من الكفاءة و الإخلاص و النزاهة ؛ فقد عرف القرن التالي عددًا آخر من الولاة ضعفوا أمام الصعوبات الجمّة الّتي واجهوها في إدارة البلاد، و تقلّص نفوذهم تدريجيًّا حتّى غلبوا على أمرهم في النهاية.
أمّا عن الأسباب و العوامل الّتي أدّت إلى ضعف سلطة هؤلاء الولاة، و من ثمّ انهيارها و زوالها فهي عديدة، فمنها ما هو داخليّ، و منها ما هو خارجيّ، و سنلمّ فيما يلي إلمامة وجيزة بأهمّها :

2- 1. شراء المناصب :

كانت المناصب العليا في الدولة العثمانيّة حتّى عهد سليمان الأوّل القانونيّ، تسند إلى رجال الدولة الّذين أثبتوا جدارتهم و كفاءتهم القياديّة و الإداريّة، ممن تدرّجوا في المناصب الحكوميّة. إلاّ أنّ صوقللي محمّد باشا، الّذي شغل منصب الصدارة العظمى من أواخر عهد السلطان المذكور إلى أن توفي عام 1579 في عهد السلطان مراد الثالث، فرض على حكّام الولايات أن يعيدوا شراء مناصبهم كلّ عام، بعد أن كانت عمليّة الشراء تتمّ مرّة واحدة عند التعيين في المنصب أوّل مرّة. و أضحت عمليّة التعيين و الإقرار تقترن بتقديم الهدايا من قبل الولاة إلى الصدر الأعظم و كبار أعضاء الديوان الهمايونيّ[2].

---

(1) أنظر :
- إبن خلدون، عبد الرحمٰن بن محمّد. المقدّمة، ج. 1، مطبعة دار القلم، تونس، 1984.
(2) يذكر الرحّالة الفرنسيّ جان باتيست تافرنييه (J.-B. Tavernier) بهذا الصدد في كتابه : "جميع الباشوات الّذين يسند إليهم السيّد العظيم (المقصود به السلطان العثمانيّ) حكمًا، و بوجه عامّ كلّ الّذين يخرجون من السراي لشغل مناصب ملزمون قبل توليها بتقديم هدايا، كلّ بحسب المنّة الّتي ينالها من الإمبراطور. على سبيل المثال، يقدّم باشا القاهرة مليوني ريال سواء للسيّد العظيم أو للقادينات و أيضًا للمفتي، و للصدر الأعظم، و للقائم مقام و للشخصيات المتنفذة الأخرى الّتي هو مدين لها بمنصبه و الّتي يمكن أن يحتاجها في المستقبل. إنّ مبلغ الهديّة الّتي يقدّمها للسيد الأعظم خمسمائة ألف إيكو (درهم فرنسيّ قديم) و للأخرين مائتي ألف. أضف إلى ذلك، خمسمائة ألف إيكو الّتي يحتاجها الباشا لتجهيز موكبه ؛ و هكذا قبل أن يدخل القاهرة، يجب أن يخرج ثلاثة ملايين و ستّمائة ألف فرنكًا من صرّته أو من صرر أصدقائه. و إن كان المال بحوزته ينقص كثيرًا عن هذا المبلغ عندما يغادر السراي، فكان عليه أن يستدين، و إن لم تكفي صرّة أصدقائه، يفتّح اليهود صرّتهم له في الحال. مائة بالمائة فائدة بالنسبة لهؤلاء اليهود الّذين، خوفًا من أن تكون مدّة حكمه قصيرة، يلقنون الباشا الجديد ألف إساءة لمصّ دماء الشعوب، و لا سيّما المسيحيّين المساكين..."، أنظر :
- Nouvelle relation de l'intérieur du sérail du Grand Seigneur, Olivier de Varennes, Paris, 1675, pp. 156-157.

أمّا في حالة ما إذا توفي شاغل منصب الولاية، فكان يعيّن الشخص الّذي يدفع أعلى ثمن للوظيفة خلقًا له[1]. و لقد حذا خلفاء الصدر الأعظم المذكور حذوه في تنصيب من يشاؤون من الرجال في المناصب العليا حتّى من الّذين لا خبرة لهم. لذا، بدأ الضعف يستشري منذ ذلك الوقت في البلاط العثمانيّ و الهيئات الحاكمة في الدولة، بعد أن فسدت الذمة في الإدارة و صارت جلّ المناصب تباع و تشترى و التعيينات في الجهاز الإداريّ لا تتمّ في الغالب إلاّ بالرشوة[2].

و في عهد السلطان مراد الثالث (1574-1595)، أصدر الصدر الأعظم فرمانًا حدّدت بموجبه عهدة الولاة و ما دونهم من الحكّام بمدّة أقصاها ثلاث سنوات في كافة أرجاء الإمبراطوريّة. كان من النتائج المترتبة عن كلّ ذلك أن كثر عزل و تغيير الولاة حتّى أضحت هذه السياسة سمة بارزة في بعض فترات التاريخ العثمانيّ و لا سيّما النصف الأوّل من القرن السابع عشر، و هذا ما أدّى بدوره إلى زعزعة استقرار الأقاليم و إضعاف سلطة الولاة فيها.

2-2. تنفّذ أوجاق الإنكشاريّة :

ترجع أهمّية الإنكشاريّة إلى عدّة عوامل من بينها تنظيمهم المحكم و كثرتهم العدديّة في الجيش و كفاءتهم القتالية الّتي كان مردها الصرامة في التدريب و التركيز على الإستبسال في القتال ؛ فكانوا يشكّلون بذلك أهمّ قوّة ضاربة اعتمد عليها الحكّام العثمانيّون في بسط نفوذهم على البلاد و في الصمود أمام الهجمات الأوربية الّتي واجهتها.

و قد تبوأ الأوجاق بشكلٍ تدريجي مكان الصدارة في السلطة، و ذلك حين بدأ نفوذه يتعاظم في الديوان العامّ، حيث كان أغلب الأعضاء من ضبّاط الإنكشاريّة ؛ و زاد إدراك عناصره لأهميّتهم و مقدرتهم العسكريّة و السياسيّة، فأخذوا يقحمون أنفسهم في السياسة العليا للدولة، و هي قضايا ليست في الأصل من اختصاصاتهم.

و الواقع أنّ أوّل عارض جدير بالإهتمام في ظاهرة تدخّل الإنكشاريّة في القضايا السياسيّة، هي الأحداث الّتي أعقبت وفاة الوالي صالح رايس و أدّت إلى مقتل خلفه تكلرلي محمّد باشا (ماي 1556- أبريل 1557) ؛ و لقد شكّل ذلك سابقة بالغة الخطورة في تاريخ الولاية العثمانيّة.

= و كان ولاة جزائر الغرب كما أسلفنا يخضعون بشكل مباشر لسلطة القبودان باشا، و غني عن الذكر أنّه كان يحظى بنصيب الأسد من الأموال و الهدايا الّتي كان يقدمها الحكّام المذكورين. أنظر :

- Knight, Op.cit., p. 114.

أنظر أيضًا :

- Haëdo, Topographie, Op.cit., pp. 235, 242-243.

(1) بروكلمان، كارل. تاريخ الشعوب الإسلاميّة، تعريب نبيه فارس و منير البعلبكي، ط. 11، بيروت، 1988، ص. 475.

(2) طقوش، محمد سهيل. العثمانيّون من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة، ط. 1، دار بيروت المحروسة، 1995، ص. 242-244، 580.

فعندما توفي صالح رايس في جوان 1556، ولّى أعضاء الديوان كما جرت العادة كاهيته حسن قورصو الحكم في انتظار تعيين السلطان لخلفٍ جديد ؛ و أرسلوا إلى الآستانة لإعلامها بالأمر و طلب إسناد المنصب الشاغر للكاهية المذكور[1]. لكن بحلول شهر سبتمبر، وردت أخبار بقدوم عمارة عثمانيّة من ثمان سفن تقلّ والي الجزائر الجديد تكلرلي محمّد باشا ؛ إذ ذاك، اتّخذ الديوان قرارًا خطيرًا يقضي برفض الوالي المعيّن من قبل السلطان و إبقاء حسن قورصو على رأس الولاية، و أرسلت في هذا الصدد أوامر صارمة إلى قائدي بجاية و عنابة تلزمهما بإبلاغ تكلرلي هذا القرار و محاولة ثنيه عن المضي قدمًا بقصف عمارته بالمدافع. رغمًا عن ذلك، واصل تكلرلي باشا طريقه حتّى تامنتفوست، و بقي ينتظر ردّ فعل من المدينة. و في أثناء ذلك، صمّمت طائفة الريّاس، التي تخوّفت ممّا قد تؤول إليه الأمور، على التصرّف بكلّ سريّة، فاتّصل زعيمها القبطان شلوق رايس بالباشا و مكّنه من التسلّل بقوّاته إلى المدينة تحت جنح الظلام. و لم يدرك أفراد الإنكشاريّة بما جرى حتّى سمع هتاف البحارة : "يحيا السلطان، يحيا تكلرلي"، فأسقط في أيديهم و لم يتحرّكوا من الثكنات ؛ أمّا حسن قورصو، فاستسلم للوالي الّذي قام بقتله بعد أيّام. و صبّ تكلرلي جام غضبه على باق المتآمرين فقتل بعضهم و عفا عن البعض الأخر لقاء بدل فدية[2]، كما راح يعامل أفراد الأوجاق بغلظة غير آبهٍ بالعواقب ؛ إذ أنّ الخضوع و الإستسلام الذي فرضه عنصر المفاجأة على الإنكشاريّة ما لبث أن ترك المكان لرغبة قويّة في الإنتقام. و تزعّم المؤامرة قائد تلمسان يوسف الّذي كان عتيق حسن قورصو، بالتواطؤ مع آغا الإنكشاريّة مصطفى أرناؤوط ؛ فتحيّن يوسف وجود الوالي خارج مدينة الجزائر للقيام بإغتياله في أبريل 1557[3].

و كان الديوان الهمايونيّ في هذه المرحلة من تاريخ الدولة العثمانيّة لا يزال أشدّ ما يكون اعتدادًا و قوّة، و لم يكن قد تسرب إليه الإختلال و الوهن الّذي نال منه فيما بعد. و بسبب ذلك، كان وقع أحداث الجزائر على الباب العالي كبيرًا، و خشي أن يتحوّل ذلك إلى حركة عصيان معلن ضدّ الأوامر السلطانيّة إن لم تعالج الأمور بطريقة سليمة. و رأى الباب العالي أنّ الحلّ الأنسب هو تعيين حسن بن خير الدين للمرّةً الثانية في منصب الولاية، لما كان يتمتع به من سمعة و مكانة طيّبة لدّى الجزائريّين و بالأخصّ الريّاس من رفاق أبيه ؛ و من باب الحيطة، أرسل على رأس عمارة كبيرة تضمّ عشرين سفينة حربيّة، و هي قوّة كافية للوقوف في وجه أيّ طارئ قد يتعرّض له[4].

---

(1) Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., pp. 104-106.
(2) Ibid., pp. 107-114.

أنظر أيضًا :

- Devoulx, A. "La première révolte des janissaires à Alger", in R.A. 15, 1871, pp. 2-6.
(3) Watbeld, E. "Documents inédits sur l'assassinat du Pacha Tekelerli (1556-1557)", in R.A. 15, 1871, pp. 335-337.
(4) Haëdo, Histoire des rois, Op.cit., p. 122.

أنظر أيضًا :

- Devoulx, A. "Assassinat du Pacha Mohammed Tekelerli", in R.A. 15, 1871, p. 89.

لم تواجه حسن باشا صعوبات تذكر في استلام منصبه ؛ و بالرغم من عدم ورود أيّة إشارة في المصادر عن الطريقة الّتي تعامل بها الوالي المذكور مع قضيّة مقتل سلفه، فالمرجّح أنّه غضّ النظر عن المتدخّلين في الجرم، و هذا التصرّف عائد بحسب رأينا إلى سببين هامّين : السبب الأوّل هو تفادي استفزاز الإنكشاريّة لإشتراك عدد ليس بقليل من الضبّاط في مقتل تكلرلي، و ليس من المستبعد أنّه مال إلى نظريّة الإنتقام الشخصيّ خصوصًا و أنّ مرتكب الجريمة، القائد يوسف، كان قد قضى نحبه قبل أسابيع من جراء الطاعون[1]. أمّا السبب الثاني و ربّما الأهمّ هو الخطر الداهم من الجهة الغربية، ذلك أنّ الشريف السعديّ استغلّ إضطراب الأحداث في الجزائر و هجم على تلمسان، لكنّه لم يتمكن من الإستيلاء على حصن المشوار الّذي تحصّنت فيه الحامية التركيّة. لذا، كان حسن باشا بحاجة إلى كامل قوّاته مهيّأة لملاقاة الجيش المغربيّ و دحره[2].

رأى حسن باشا أن يحدّ من نفوذ الإنكشاريّة تدريجيًّا، فعمد إلى إدماج فرقة جديدة في الجيش النظاميّ تتكوّن من "الزواوة" في جوان 1561[3]. و كان هذا التصرّف من جانب الوالي متمشيًا مع السياسة الّتي رسمها ليدعم الحكم العثمانيّ في البلاد من جهة، و ليسيطر على الأوجاق من جهة أخرى. لكن ذلك أثار حفيظة الإنكشاريّة الّتي شكّت في نواياه، فجمع آغا الإنكشاريّة مجلس الديوان على وجه السرعة و تقرّر فيه طرد الزواوة من مدينة الجزائر، و تعدّى الأمر إلى الهجوم على دار الإمارة و إلقاء القبض على الوالي نفسه مع إثنين من مقرّبيه الّذين أرسلوا إلى الآستانة مكبّلين، بدعوى أن تجنيد تلك العناصر الأهليّة ليس إلاّ البداية فقط لتكوين جيش يعتمد عليه للإنفصال بالجزائر عن السلطنة العثمانيّة. لم يقتنع الديوان الهمايونيّ بالإدعاءات الموجّهة ضدّ حسن باشا و اعتقل الوفد الذي رافق المقبوض عليهم، ثمّ أمر بإعدام أعضائه[4].

و كلّف السلطان العثمانيّ واليه الجديد أحمد باشا بتصفية المتمرّدين، فأقتيد زعيمي المؤامرة و هما آغا الإنكشاريّة و قائد القوّاد إلى الأستانة حيث نفذ فيهما حكم الإعدام بتهمة الإدعاء الباطل و التطاول على ممثّل السلطان ؛ كما تتبع أحمد باشا باقي المتمرّدين بلا هوادة بالقتل و العزل لكنّه توفي بعد فترة قصيرة، و يقال أنّه مات مسمومًا[5].

---

(1) Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., p. 119.
(2) Ibid., p. 122.
(3) Ibid., p. 130, n. 2.

(4) أنظر :
- التر، المرجع السابق، ص. 211.
(5) عبّاد، المرجع السابق، ص. 87.
ذكر هايدو أنّ أحمد باشا مات بعد أن حكم أربعة أشهر من جرّاء مرض الزحار، أنظر :
- Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., p. 134.

و لقد ساهم عامل آخر في تداخل مصالح أوجاق الإنكشاريّة مع سلطة الوالي ألا و هي مخصّصات الجند من جرايات و مؤن الّتي كان لها وزنها في سير نظام الدولة. إذ كان ضمان دفع الراتب بانتظام و عدم المساس بالقدرة الشرائيّة للجند العثمانيّ من الأولويّات الّتي وضعها الولاة نصب أعينهم[1]. و كان الإخلال بإحدى هاتين القاعدتين يثير لا محالة حالة من السخط و الشغب في وسط الإنكشاريّة كثيرًا ما يتحوّل إلى مجابهة مفتوحة مع الوالي. و حتّى شخصية هامة مثل علج علي واجهته مصاعب جمّة (1570-1571) بسبب عدم انتظام تسديده لرواتب الجند[2].

و لدينا مثال آخر في 1607، لمّا بقي عدد من الإنكشاريّين لم يتقاضوا رواتبهم، و اعتقد هؤلاء أنّ الكاهية مصطفى باشا المنتهية عهدته سيذهب دون أن يدفع لهم، فاندفعوا لنهب ما لديه من أموال و ممتلكات ؛ و عندما قدم الوالي الجديد رضوان باشا و لتهدئة الأوضاع، أمر مصطفى باشا بدفع عشرة آلاف قرش مقدار الرواتب المتبقية على أن تعاد إليه كافّة ممتلكاته الّتي أخذها الإنكشاريّون، ثمّ أرسله رفقة عدد من الآغوات إلى الآستانة لينظر في قضيته[3].

و في حدث غير مسبوق على جانب من الأهمّيّة، اتّهم حسين باشا من طرف الديوان في أكتوبر 1616 بعدم الكفاءة و سوء إدارة الأموال لأنّه لم يتمكن من دفع مرتّبات الجند عند انتهاء ولايته، فتمّ سجنه و وضعت أملاكه تحت الحجز، و استوفت الإنكشاريّة مرتّباتها من خزينة الدولة. و حسب ما ذكره "غراماي"، لم يفرج عن حسين باشا إلاّ بعد مرور حوالي سنتين، و ذلك حتّى بيعت جميع ممتلكاته بالمزاد العلني و ضمن المبلغ المحصّل سداد دينه[4].

كانت إحدى نتائج هذا الإجراء البالغ الخطورة تسجيل أوّل تراجع بارز في صلاحيّات الوالي : فعند عودة حسين باشا للحكم في سبتمبر 1618 ليقوم مقام سليمان باشا المتوفي، وضعت ماليّة الدولة تحت رقابة الديوان الّذي شكّل هيئة من ثلاثة أشخاص مسؤولة عن إدارة الخزينة، و اقتصر دور أمين المال المعيّن من طرف الوالي على مهام تنفيذيّة فقط[5].

---

(1) Merouche, Op.cit., p. 54.

(2) يذكر هايدو بهذا الشأن : "كان علج علي، بعد عودته إلى الجزائر، في خلاف شديد مع الإنكشاريّين، طوال تلك السنّة وكلّ الوقت الّذي بقاه بعد في الجزائر. و كان السبب الحقيقيّ هو عدم دقته في دفع رواتبهم، حتّى أنّهم هدّدوه عدّة مرّات بالقتل، و كانوا مرّات أخرى، على وشك القيام بذلك. و مع بداية عام 1571، قام على عجل بتجهيز ما أمكنه من السفن، و بحلول شهر أبريل، ترك الجزائر أشبه بالفارّ مع عشرين قادرغة وغليوطة ؛ و رغم كون البحر هائجًا، فإنّه خرج مع ذلك من الميناء، ليتخلّص من المليشيا الّتي كانت تحاول منعه من الذهاب..."، أنظر :

- Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., p. 155.

(3) دفتر مهمات الديوان الهمايوني، رقم 78 - صحيفة 820، المؤرّخ بـ 23 صفر 1018هـ. نقلاً عن :
- التر، المرجع السابق، ص. 322.

(4) Ben Mansour, Op.cit., p. 224.
(5) Ibid., pp. 224-225.

أنظر أيضًا :

- d'Avity, Op.cit., p. 186.

لقد تدخّل الأتراك الّذين شكّلوا الأغلبيّة في الديوان تدريجيًّا في الإدارة الماليّة للولاة، و خصوصًا في الفترات الحرجة الّتي كانت تؤدي إلى تراجع موارد الدولة حتّى بات جليًّا اعتبارًا من تلك الفترة أنّ الولاة لا يمكنهم التصرّف في أموال الخزينة دون أخذ إذن الديوان، حيث تبلوّرت ما يمكن تسميّته بتسوية مؤقتة بين الديوان و الوالي تمثّلت في إقراض الخزينة الأموال الّتي يحتاجها الوالي لضبط ميزانيته، لكن بشرط أن يعيد المبالغ المستحقة قبل وصول خلفه، و إلاّ فإنّه كان يسجن و تصادر أملاكه لتباع بالمزاد، و لا يطلق سراحه حتّى استيفاء جميع ديونه[1].

و تجدر الإشارة إلى أنّ هذه "التسوية" أسهمت كثيرًا في الحطّ من شأن الولاة و أبرزت صيرورة ديوان الإنكشاريّة الحكومة الفعليّة للإيالة بدلاً عن ديوان الباشا. و يؤكّد ذلك الوصف الّذي قدّمه "الأب دان"، الّذي زار الجزائر عام 1634، حيث ذكر أنّه "منذ أن استولت مليشيا الجزائر على السلطة العليا، لا يحدث هناك شيء إلاّ بأمر صادر عنها، و في التصريحات و البيانات الّتي تعلنها، تخاطب دومًا بعبارات الفخامة الآتية : نحن كبارًا و صغارًا من مليشيا الجزائر القويّة المنيعة و جميع مملكتها، قرّرنا و عزمنا، إلخ."[2]. و هذا أيضًا تقريبًا ما خلص إليه بعد بضعة سنوات الأسير "ايمانويل دارندا" (Emanuel d'Aranda) عند قوله بأنّ "الجنود يراعون أوامر الباشا إذا قبلوا بها، و يجبرونه على تغييرها إذا لم يكن لهم ميل لتأديّتها، و يقودون حقيقةً شخص الباشا أكثر ممّا ينقادون له"[3].

كان ارتقاء الديوان من المتوقّع أن يؤدي بدوره إلى توطيد سلطة رئيسه، آغا الإنكشاريّة، لكن قصر مدّة شغله للمنصب، الّتي حدّدت بشهرين فقط، قطعت عليه الطريق إلى هرم السلطة. و هذا التجديد المتواصل لرؤساء الديوان أدّى بالمقابل إلى تكوين طبقة من الآغوات المتقاعدين، ستوكل لهم مهام فوق العادة لصالح الدولة، و لاسيّما سفارات لدى الدول المسيحيّة أو الباب العالي.

بيد أنّ توّسع صلاحيّات ديوان الإنكشاريّة استفادت منها بالأخصّ مجموعة محدودة من الموّظفين، هم خوجات الديوان. فهؤلاء الخوجات الّذين كانت مهمّتهم تتلخص في ضبط سجلات الدولة، هيمنوا في وقت لاحق على قرارات الديوان و تحكّموا عبر ذلك في شؤون الدولة، و ذلك على حساب وزراء أو مستشاري الوالي[4].

---

(1) Grandchamp, P. "Une mission délicate en Barbarie au XVII^e siècle.", in R.T. 31-32, 1937, p. 481 & s.
(2) Dan, Op.cit., pp. 95-96.
(3) Relation de la captivité & liberté du sieur Emanuel d'Aranda, 3^ème éd., Jean Mommart, Bruxelles, 1662, p. 159.
(4) Boyer, "Des Pachas Triennaux...", Op.cit., p. 103.

2- 3. الضائقات الماليّة :

لم يكن الولاة، بصفتهم المسؤولين الأوّلين عن ماليّة الدولة، يولون أهميّة فقط لاستخلاص مداخيل ضريبيّة كافية لموازنة النفقات، بل كانوا يحرصون أيّما حرص على تحصيل أكبر فائض ممكن يحتفظون به لأنفسهم، حيث كان معظمهم يسعون إلى الاغتناء أو على الأقلّ استرداد ما أنفقوه من أموال طائلة لشراء منصبهم. و من أجل ذلك، كان من الضروريّ أن تكون العائدات من الضرائب منتظمة. بيد أنّ هذه العائدات خضعت في الواقع لعدّة عوامل و متغيّرات كانت تؤثّر سلبًا على مردوديتها، و تفضي إلى ضائقات ماليّة تضع إدارة الوالي في موقف حرج حيال الأوجاق.

و الظاهر أنّ مصاعب الولاة بدأت تبرز بشكل جدّي مع العقد الأخير من القرن السادس عشر، و كان مردّها إلى تجاوزات الجباة الملتزمين : إذ عندما كانت تتمّ الجباية في الأوطان و البياليك، كانت الأموال المحصّلة ترسل مع الدنوش بشكل دوريّ إلى العاصمة لتضمّ إلى أملاك خزينة الإيالة، و لكن في وقت لاحق بدأ الملتزمون و أصحاب التيمار[1] بالإستيلاء في إقطاعاتهم على قسم معتبر من هذه الإيرادات، كما تزايدت شيئًا فشيئًا أطماعهم حتّى أصبحوا يثقلون كاهل الأهالي بالضرائب، فقلّت المداخيل الواردة و اختلّت ميزانيّة الدولة و لم يعد بإمكان الخزينة أن تغطي جميع المصاريف و بالأخصّ العسكريّة منها ؛ و لهذا فقد كتب خضر باشا (1595) إلى السلطان يستأذنه بإعادة أنصبة الأموال المستحقة كما كانت سابقًا إلى خزينة مركز الولاية، فهدّده الجميع بالعصيان إذا تمّ ذلك[2].

و على كلّ، كان الولاة يمكنهم الإعتماد لضبط الميزانيّة على مصادر دخل أخرى : عائدات الغزو البحريّ، و الغرامات المفروضة على القبائل الممتنعة، و ضرائب الجماعات الحرفيّة، و موارد بيت المال، و الرسوم الجمركيّة، و الإتاوات، و الإحتكارات التجاريّة، إلخ[3].

---

(1) التيمار، هو نظام إقطاعي حربي كان السلطان يمنح وفقًا له أرضًا زراعيّة لأفراد من سلاح الخيالة (الصبايحية) يستقرون فيها و يشرفون على زراعتها بمساعدة فلاّحين مستأجرين. و بالمقابل، كان على هؤلاء الفرسان الإقطاعيين أن يلتزموا بمبلغ من المال يؤدّونه للدولة أو أن ينضموا للجيش زمن الحرب مع عدد من أتباعهم بخيولهم و أسلحتهم.
أنظر :
- طقوش، المرجع السابق، ص. 592-593.
أنظر أيضًا بهذا الصدد :
- دفتر مهمات الديوان الهمايوني، رقم 47، صحيفة 188.
(2) الترّ، المرجع السابق، ص. 309.
أنظر :
- دفتر مهمات الديوان الهمايوني، رقم 73، صحيفة 452 بتاريخ 29 جوان 1595.
و الجدير بالذكر أنّ هذه الحادثة كان لها دور جدّ محتمل في إشعال نيران الفتنة بين الإنكشاريّة و أنصار خضر باشا من الكراغلة في سنة 1596.
(3) لمزيد من التفاصيل حول مصادر دخل الوالي، أنظر :

- Ben Mansour, Op.cit., pp. 219-223.

لكن الملاحظ أنّ القرن السابع عشر عرف تورّط الولاة بشكل متزايد في مشاكل ماليّة حادّة بسبب تراجع موارد الإيالة. إنّ الشيء المؤكّد هو أنّ تضاعف الثورات اعتبارًا من 1627 أخلّت بنظام سير المحلاّت كثيرًا و جعلت جباية الضرائب من بعض المناطق الداخليّة للبلاد أمرًا ظرفيًّا و غير مضمون. كما كان توتّر العلاقات بين الإيالة و مملكة فرنسا يؤدي أحيانًا إلى عدم دفع إتاوة "الباستيون" مثلما حدث في الفترتين (1609-1628) و (1637-1641)[1].

أمّا نشاط القرصنة أو بالأحرى الغزو البحريّ الّذي كان باعتبار المصادر المسيحيّة يشكّل دخلاً أساسيًّا من مداخيل الخزينة، فلم يكن يساهم في الحقيقة إلاّ بنسبة الخمس إجمالاً ؛ كما أنّه كان يمرّ أحيانًا بسنوات عجاف، إمّا لقلّة الغنائم البحريّة[2]، و إمّا لاستدعاء السلطان قسمًا من أسطول الريّاس ممّا كان يحرم الوالي من دخل لا يعوّض في الغالب.

و من جرّاء كلّ ذلك، التمس الولاة حلاً لمشاكلهم عن طريق تخفيض قيّم النقود المحليّة بالنسبة للعملات الأجنبيّة المتداولة. ففي 1580، كان الريال الإسبانيّ يساوي ثمانين أسبرة[3] بينما وصلت قيمته في 1619 إلى 232 أسبرة بعد تخفيضات متوالية[4]. لكن الأوجاق الحريص على مصالح أعضائه وضع حدًّا لهذه العمليّات الّتي كانت تعود بالضرر على القدرة الشرائيّة لليولداش.

---

(1) حددّت الإتاوة في معاهدة 1628 بمبلغ سنويّ قدره 26.000 دوبلة، خصصّت 16.000 منها لأجر الجند و 10.000 لخزينة القصبة. و كانت معاهدة 1640 أكثر إفادة، إذ كان على مؤسسة الباستيون دفع 34.000 دوبلة للآوجاق و 10.000 للخزينة. أنظر :

- Rouard de Card, Traités de la France avec les pays de l'Afrique du Nord, Paris, 1906, pp. 20-26.

أنظر أيضًا :

- غطاس، عائشة. "العلاقات الجزائريّة الفرنسيّة في القرن السابع عشر (1619–1694)"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1986، ص. 52-60.

(2) ذكر الأب دان، على سبيل المثال، أنّ عائدات القرصنة "عام ألف و ستّمائة و أربعة و ثلاثين عندما كنت هناك، بالكاد كفتهم تجهيز و صيانة سفن القرصنة : بسبب ذلك، شقّ على الباشا دفع رواتب الإنكشاريّة، الّذي هو مجبر على توفيرها على حسابه في حالة ما لم تكفي أموال دخل السنون العاديّة ؛ و إذا صادف أنّه قصّر في دفعها، ففي تلك الحالة يضعونه في السجن كما رأيتهم يفعلون بالباشا العجوز، رجل في سن الثمانين، الّذي لم تصنه لحيته البيضاء و بدنه الضعيف المرتعش من تلك الإهانة، لقلّة شفقة هؤلاء البرابرة عندما يتعلّق الأمر بالراتب و المال" :

- Dan, Op.cit., p. 83.

(3) الأسبرة هي قطعة نقديّة صغيرة و مربّعة الشكل من الفضّة ؛ بدأ سكّها في عهد حسن ابن خير الدين، و كانت من العملات المحليّة الأكثر تداولاً.

(4) Merouche, Op.cit., p. 35 & 57.
Ben Mansour, Op.cit., pp. 215-216.

و هذه العوامل ضيّقت على الولاة و ألجأتهم لدفع أجور الإنكشاريّة إلى سبل ملتوية لجمع المال[1] أو إقتراض مبالغ كبيرة من الخزينة كانوا عاجزين في حالات كثيرة عن تسديدها بحيث كان ينتهي بهم المطاف بالعزل و السجن. و هذا ما حدث بالضبط لحسين باشا في 1616، و كذلك لسميّه حسين باشا الشيخ في 1634[2]. و قد قام خلف هذا الأخير، يوسف باشا، لتفادي مصير مماثل إلى فرض ضرائب فوق العادة : ثلاثمائة ألف ريال على سكّان المدن و مائتي ألف على القبائل الخاضعة. أمّا علي باشا، فقد فضّل الالتجاء إلى أحد الأضرحة على مواجهة غضب الديوان (1637)[3]. و لم يعرف كلاً من يوسف باشا في 1642 و محمد باشا أبو ريشة في 1644 مصيرًا أفضل، إذ بعد رميهما في السجن وضعا كليهما في قارب جربيّ ليعود بهم إلى المشرق بعد أن فقدوا كلّ أموالهم[4].

و ساءت الوضعيّة الماليّة إلى حدّ أنّ الأوجاق وجد نفسه مضطرًّا إلى تسليم مقاليد الحكم إلى القبطان رايس علي بتشين (1644-1645)، مكلّفًا إيّاه بمسؤوليّة دفع الراتب. لكن هذه المحاولة لم يكتب لها الدوام بسبب موت الحاكم الجديد المفاجئ، فرجعت الأوضاع ظاهريًّا إلى سابق عهدها و استعاد الولاة لفترة من الزمن بعضًا من صلاحيّاتهم الماليّة[5].

2-4. الاضطرابات الداخليّة :

عرف القرن السابع عشر تحوّلاً ملحوظًا تمثّل في إهتمام الحكّام العثمانيّين المتزايد بالمناطق الداخليّة للبلاد و السعي المتواصل لبسط نفوذ البايلك على البلاد السائبة أو التّي ظلّت شبه ممتنعة نظرًا لبعدها عن مراكز الحاميات أو لصعوبة تضاريسها، في وقت قلّ فيه نشاط الغزو البحريّ و لم تعد الغنائم توّفر لخزينة الدولة ما تحتاجه من مبالغ ماليّة ؛ و تسبّبت الحملات العسكريّة التي جردوها في إطار سياستهم الجبائيّة إلى حدوث ضغط على أهالي الأرياف بفعل زيادة المطالب المخزنيّة و الضرائب، و قد أدّى ذلك بدوره إلى نشوب سلسلة من الإضطرابات و الإنتفاضات القبليّة تعاقبت بصورة خاصّة خلال الفترة الممتدّة من 1627 إلى 1648.

---

(1) من الأمثلة القليلة عن الفساد الماليّ للولاة التي بلغتنا، قضية رضوان باشا بكلرلي، حيث ورد في دفتر المهمّات أنّه لجأ خلال فترة حكمه للجزائر إلى اتباع طريق الرشاوي و اختلس أموالاً من الخزينة ممّا أدّى إلى عزله عن الولاية في منتصف سنة 1610، كما ورد أمر سلطانيّ إلى قاضي الجزائر بمحاسبته و إعادة جميع حقوق الرعايا الّتي بذمّته : دفتر مهمّات الديوان الهمايونيّ، رقم 79 - ص.24 (26 صفر 1019هـ)، نقلاً عن :
- التر، المرجع السابق، ص. 322-323.

(2) Delphin, "Histoire des Pachas... ", Op.cit., p. 204.

(3) أنظر :

- Boyer, "Alger en 1645…", Op.cit., p. 21.
(4) Boyer, P. "Continuation des mémoires des voyages du feu Père Hérault en Barbarie", in R.O.M.M. 19, 1976, p. 45.
(5) Boyer, "Alger en 1645…", Op.cit., pp. 20-24.

و هذه الاضطرابات الداخليّة ابتدأت بثورة تلمسان في 1627 الّتي قمعت بشكل وحشيّ سنتين من بعد. لكن يبدو أنّ نقطة الإنطلاق الحقيقيّة لهذه الفترة كانت طرد الكراغلة من مدينة الجزائر (1629-1630) : معظم المطرودين انتهى بهم المطاف في إمارتي كوكو و بني عبّاس، ببلاد القبائل، اللّتان كانتا في حالة حرب مفتوحة مع السلطة المركزيّة. و بانضمام هؤلاء إلى القوّات القبائليّة، تشكّل حلف لا يستهان به ضدّ الحكّام الأتراك ؛ و قد توّغلت ثلاث حملات تركيّة لاجتثاثهم بدون جدوى من معاقلهم الجبليّة، بينما حاولت مجموعة من الثوّار الكراغلة، في 1633، الإستيلاء على العاصمة على حين غرّة[1].

و لم تكد هذه الجبهة تهدأ حتّى انفجرت في وجه السلطة بالجنوب الشرقيّ إحدى أكبر الإنتفاضات القبليّة في تاريخها ؛ هذه الإنتفاضة المعروفة بثورة إبن صخري دامت من 1638 إلى 1648، و كان سببها المباشر هو تخريب الباستيون في خضم الحرب الجزائريّة الفرنسيّة عام 1637، حيث كانت الكثير من القبائل و العشائر في شرق البلاد و على رأسها قبيلة الحنانشة تتعامل تجاريًّا مع الفرنسيّين[2] ؛ و لقد أفضى توّقف المبادلات التجاريّة إلى إنتفاضة هذه القبائل الّتي رفضت دفع الضريبة السنويّة (اللزمة) بحجّة أنّ تخريب المركز التجاريّ الفرنسيّ حرمها من المداخيل الّتي كانت تجنيها. كما أدّى قتل باي قسنطينة لمحمّد بن صخري شيخ قبيلة الدواودة بتهمة الخروج عن الطاعة في ذات السنة إلى انضمام الدواودة بقيادة أخّ القتيل إلى صفّ الحنانشة و القبائل الثائرة على الحكم العثمانيّ[3].

سار الثوّار إلى قسنطينة، فحاصروها و خرّبوا نواحيها، و عمّت على إثرها الفوضى في بايلك الشرق. و ألحقت القبائل هزيمة نكراء بقوّات النجدة الّتي أرسلها الوالي علي باشا في 1638 ؛ و قرّر هذا الأخير في السنة التالية الخروج بنفسه لملاقاة الأعداء[4] لكنّ الجيش الجزائريّ حوصر و هزم، فانتدب علي باشا حمزة خوجة، أحد قادة الجيش، للمفاوضة و اضطرّ إلى النزول عند شروط المنتصرين[5].

---

(1) أنظر الفصل الثالث، المبحث الأوّل الخاصّ بالتركيبة السكّانيّة.
لمزيد من التفاصيل عن ثورة الكراغلة، أنظر :

- Knight, Op.cit., pp. 70-75.

(2) أنظر "بيان الأعراش الّتي تتسوّق من الباستيون" :
- قنان، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص. 71-73.
(3) عبّاد، المرجع السابق، ص. 121-122.
(4) Delphin, "Histoire des Pachas... ", Op.cit., p. 203.
(5) تضمّنت شروط الإتفاق النقاط التالية :
- لا يقلق الأتراك المنتفضين بخصوص اللزمة.
- يعود الأتراك إلى الجزائر دون أن يلتفتوا يمينًا أو شمالاً.
- يعيد الأتراك بناء الباستيون حتّى يتمّكن السكّان من دفع اللزمة.
- يعفو الأتراك عن كراغلة مدينة الجزائر، و يعيدوا إليهم أملاكهم و مناصبهم الّتي حرموا منها.
هذا الشرط الأخير يجعلنا نعتقد، على أرجح تقدير، أنّ الكراغلة شاركوا في هذه الإنتفاضة الّتي كانت فرصة لهم لاستعادة حقوقهم المسلوبة منذ حوالي عشر سنوات.
أنظر :

- Berbrugger, A. "Notes relatives à la révolte de Ben Sakhri", in R.A. 10, 1886, p. 345.

أثار الإتفاق الّذي حصل بين علي باشا و المنتفضين سخط الديوان حتّى أنّ الوالي بعد رجوعه إلى العاصمة كان مرغمًا على الإختباء بعض الوقت خوفًا على حياته. و قد تفاقم الوضع سوءًا في عهد خلفه أبو جمال يوسف باشا (1640-1642) بحيث فضّل التخلّي عن منصبه بعد مرور أربعين يومًا من الحكم[1]، و ذلك في وقت كانت فيه معنويّات الجيش محطّمة و قوّات أمير كوكو تغير على المتيجة و تهدّد مدينة الجزائر نفسها[2]. أعاد الديوان يوسف باشا إلى سدّة الحكم كما قرّر، لتدارك الوضع الحرج الّذي كانت تمرّ به السلطة، إعداد حملة عسكريّة محكمة يتولى الوالي قيادتها بنفسه[3]. و دامت حملة يوسف باشا الرامية إلى بسط النظام في شرق البلاد من أبريل 1641 إلى مارس 1642، و تمكن خلالها من إعادة النفوذ العثمانيّ على بعض المناطق من الشرق و الجنوب الشرقيّ[4].

و في سنة 1643، أرسل الأتراك جيشًا إلى إمارة كوكو لكنّه ردّ على أعقابه بعد أن تكبّد خسائر فادحة ؛ و كخطوة احترازيّة، عمد الديوان إلى المهادنة فعيّن القبطان علي بتشين، صهر أمير كوكو، قائدًا للقوّات البريّة. و في السنّة الموالية، تمكن علي بتشين الّذي كلّفه الديوان بتصريف شؤون الدولة من توجيه ضربة إلى القبائل المستعصية في جنوب بايلك قسنطينة. ولم تهدأ الأوضاع على الجبهة الداخليّة إلاّ في عهد يوسف باشا (1647-1650)، و ممّا لا شكّ فيه أنّ شدّة وباء الطاعون و الجفاف اللّذان عرفتهما البلاد وقتذاك كان لهما الدور الأكبر في حدوث التهدئة[5].

و هكذا، عاشت الإيالة مرحلة من القلاقل و الانتفاضات شبه المستمرة، جمعت بشكل لا مثيل له في العهد العثمانيّ كلّ الّذين لهم حساب مع السلطة. و يمكننا الجزم بأنّ وقع الهزائم المتوالية على العسكر العثمانيّ كان قويًّا و ترك لديه الإنطباع بفشل النظام القائم في مواجهة الأخطار المحدقة به ؛ و لذلك، لم يجد الديوان بدًّا للخروج من المأزق من تجريد الوالي من صلاحيّاته في 1644 و إسناد الحكم إلى رجل كفؤ و قويّ، في خطوة جريئة ستمهد الطريق كما سنراه لاحقًا لانقلاب الآغوات في 1659.

---

(1) Delphin, "Histoire des pachas... ", Op.cit., p. 204.
(2) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 190.
(3) d'Aranda, Op.cit., pp. 159-160.

(4) أنظر :

- Gaïd, M. Chronique des beys de Constantine, O.P.U., s.d., pp. 19-20.
(5) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 192.

أنظر أيضًا :

- Boyer, "Alger en 1645…", Op.cit., p. 21.
- Gaïd, Op.cit., p. 20.

2- 5. بداية الإنحطاط العثمانيّ :

بالمقارنة مع فترة التوّسعات المجيدة التي امتدّت على مدار القرون الثلاث الأولى، فإنّ الدولة العثمانيّة اتخذت إبّان القرن السابع عشر مظهرًا أقلّ روعة ؛ فلقد حكم خلال تلك الفترة عدد من السلاطين، لم يكن أغلبهم على مستوى يؤهله لأن يمارس الحكم إلاّ بواسطة صدور عظام كان بعضهم مثالاً للفساد، و البعض الآخر مصلحين خدموا الدولة بإخلاص.

و كانت الانتكاسات التّي لحقت بالعثمانيّين في العقود الأولى من القرن السابع عشر في بلاد الكرج[1] و أذربيجان و العراق على يد الصفويّين، و حركات التمرّد التي نشبت في الأناضول و الروميلي و حتّى الآستانة بمثابة شواهد بيّنة على ما أصاب الدولة من ضعف.

و الواقع أن ركود الدولة العثمانيّة و تراجعها كان عائدًا إلى أسباب متعددة : ضعف اهتمام السلاطين بمزاولة الحكم، و تدخّل الحريم السلطانيّ في شؤون الدولة، و استشراء الفساد في البلاط العثمانيّ و الدوائر الحاكمة، و ثورات الإنكشاريّة، إلخ.

لقد تعرّضت الدولة العثمانيّة في الفترة ذاتها لعدّة أزمات ماليّة خانقة، كانت الحروب الصفويّة سببًا رئيسيًّا و مباشرًا في إحداثها ؛ و لتلافي ذلك أجبرت الدولة على تخفيض قيمة العملة النقديّة، لكن ممّا زاد الأمور سوءًا هو تفشي الفساد في مختلف الدوائر الحكوميّة، و تولّي المناصب العليا أشخاص ليسوا أهلاً لها. و كان الضعف و الخمول سمّة معظم السلاطين الّذين أهملوا شيئًا فشيئًا حضور الديوان و قيادة الجيوش، و فضّلوا عوض ذلك البقاء في السراي حيث كان لسيدات القصر تأثيرهن القويّ عليهم. و قد مرّت أوقات في القرن السابع عشر كانت فيه الدولة رهن إشارة والدات السلاطين و زوجاتهم، فكنّ يتدخّلن في تعيين كبار الموّظفين، و في عزلهم، أو قتلهم، كما كنّ يتدخّلن في شؤون الحرب : مثلاً السلطانة صفية، والدة محمد الثالث (1595-1603)، تدخّلت خلال مدّة حكمه في عزل و تعيين الصدور العظام الإحدى عشر ؛ و على النّحو ذاته، قامت السلطانة كوسم، زوجة أحمد الأوّل، بتوجيه السياسة العليا للدولة في عهد إبنها مراد الرابع (1623-1640) معتمدةً على رجال البلاط الّذين كانت تغيّرهم حسب مزاجها. و بلغ نفوذ الحريم أوجه في عهد السلطان إبراهيم الأوّل الملّقب بالمعتوه (1640-1648) الّذي ترك تصريف شؤون الدولة لوالدته كوسم و زوجاته[2].

---

(1) بلاد الكرج هي جورجيا، إحدى جمهوريّات الإتحاد السوفياتيّ سابقًا.

(2) الشناوي، عبد العزيز. الدولة العثمانيّة دولة إسلاميّة مفترى عليها، ج. 1، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، 1984، ص. 630-631.

على سبيل المثال، زيّنت له والدته قتل الصدر الأعظم قرة مصطفى باشا في عام 1643 لمجرد أنّها كانت تكرهه ؛ كما قتل يوسف باشا قائد الحملة على جزيرة كريت بناءً على طلبها بحجة أنّه لم يقدم للسلطان و والدته نصيبهما من غنائم الحرب. و هكذا كان نفوذ الحريم السلطانيّ إحدى أبرز أسباب تدهور الدولة و اضمحلالها.

أنظر :

- طقوش، المرجع السابق، ص. 587-588.

و قد شهدت الدولة من ناحية أخرى ثورات فرق الإنكشاريّة الّذين تجاوزوا اختصاصاتهم كمحاربين و أضحوا في مركز قوّة خطير، حتّى بلغ بهم الحدّ أن قاموا في 1622 بخلع السلطان عثمان الثاني بسبب موقفه العدائي منهم و قتله ؛ و كان لهذا الفعل أصداء بعيدة في أرجاء الولايات العثمانيّة[1]. و شكّل هذا الجرم ضدّ شخص السلطان نقطة انطلاق جديدة للإنكشاريّة للتمادي في طغيانهم، و التحكّم بالسلطتين المدنيّة و العسكريّة ؛ إذ انتشرت الرهبة في الدوائر الحكوميّة و علا شأن الإنكشاريّة علوًا كبيرًا و أخذوا يولون الوزراء و يعزلونهم[2].

و أقدمت الإنكشاريّة في عهد السلطان مراد الرابع على قتل الصدر الأعظم حافظ باشا في سنة 1632 بفعل تحريض خسرو باشا المتعاطف معهم و الّذي عزله السلطان عن منصب الصدارة العظمى. لكنّ السلطان ردّ عليهم بأن قتل خسرو باشا و مضى في عزمه على معاقبة كلّ من شارك في الثورة، و لمّا رأى هؤلاء أنّهم يواجهون سلطانًا حازمًا استكانوا حتّى حين[3].

و في سنة 1648، عاودت الإنكشاريّة الكرّة حين أقدموا على قتل السلطان إبراهيم الأوّل و تولية إبنه القاصر محمّد. و على إثر ذلك، عمّت الفوضى في البلاد و تحوّلت أوضاعها من سيّء إلى أسوأ ؛ وقد لخّص محمّد فريد بك مآل الأمور بقوله : "و بعد ذلك توالت الثورات تارةً من الإنكشاريّة، و طورًا من السباه (الإصبايحيّة)، و آونة من الأهالي لمّا يثقل عليهم نير استبداد الجنود، و تعاقب عزل و تنصيب الصدور بسرعة غريبة لم تسبق في الدولة و لا في أيّام حكم السلطان سليم تبعًا للأهواء و الغايات، و اختلّ النظام أو بعبارة صريحة صار عدم النظام نظامًا للدولة"[4].

و كانت الخزينة السلطانيّة، طوال هذه الفترة، عاجزة عن الوفاء بالاستحقاقات الماليّة بسبب تبذير مواردها و الازدياد المطرّد لعدد الأجراء الحكوميّين حيث ارتفع من 60.000 في عام 1640 إلى أزيد من 100.000 في 1650 ؛ أمّا عدد العسكر (الإنكشاريّة و الإصبايحيّة)، فمن 48.000 في عام 1595، بلغ 59.000 في 1640 و حتّى 85.000 في 1652[5].

---

(1) يذكر محمّد فريد بك بهذا الصدد : "... و لمّا بلغ خبر قتل السلطان إلى الولاة و انتشرت بينهم أخبار الفوضى السائدة في الآستانة وسوس لهم ابليس الطمع فأطاعوه و سرى في عروقهم شيطان الغواية فاتبعوه، فأشهر والي طرابلس الشام استقلاله و طرد الإنكشاريّة من ولايته، و اقتفى أثره والي أرضروم المدعو أباظة باشا مدّعيًا أنّه يريد الانتقام للمرحوم السلطان عثمان شهيد الإنكشاريّة. و سار بمن معه إلى سيواس و أنقرة ففتحهما مصادرًا التزامات الإنكشاريّة و إقطاعاتهم قاتلاً كلّ من وقع في مخالبه من هذه الفئة الّتي تلوّثت بدم سلالة سلاطينهم، و تبعه والي سيواس و سنجق قره شهر، ثمّ سار إلى مدينة بورصه فحاصرها و دخلها بعد ثلاثة أشهر إلاّ قلعتها فلم تسلّم .

و استمرّت الاضطرابات الداخليّة في نفس كرسي الخلافة العظمى، و لا أمن و لا سكينة، مدّة ثمانية عشر شهرًا متوالية" :

- تاريخ الدولة العلية العثمانيّة. تحقيق د. إحسان حقي. ط.2، دار النفائس، بيروت، 1983، ص. 279.

(2) الشناوي، المرجع السابق، ج.1، ص. 514.

(3) محمّد فريد بك، المرجع السابق، ص. 282-283.

(4) نفسه، ص. 290.

(5) Mantran, R. Histoire d’Istanbul, Librairie Arthème Fayard, 1996, p. 249.

و لم تتمكن الخزينة أيضًا من تحمّل عبىء نفقات الحرب التي شنّها الأتراك العثمانيّون ضدّ البنادقة في كريت ابتداءً من عام 1645. فثار الجند الإنكشاريّ الذي لم يتلقى راتبه منذ أشهر، و توّقفت العمليّات العسكريّة بالجزيرة. كما أدّى نقص موارد الخزينة كذلك إلى تمرّد غلمان السراي و الإصبايحيّة المرابطين في العاصمة. و لمواجهة الأزمة، سنّ الصدر الأعظم ملك أحمد باشا بصفة رسميّة شراء المناصب، و فرض ضرائب طارئة، في حين أجبر التجّار و الحرفيّين على مقايضة نقودهم الذهبيّة بقطع نقديّة ناقصة القيمة. لكنّ هذا التدبير سبّب في سنة 1651 ثورة الجماعات الحرفيّة، هي الأولى من نوعها، التي لقيت دعمًا من طرف الإنكشاريّة[1].

و قد استمرّت الإضطرابات في عاصمة الدولة بشكل متقطّع مدّة خمس سنوات، إلى أن توّلى الصدارة العظمى رجل قويّ الشكيمة، هو محمّد كوبرولي، الّذي وضع حدًّا لمّا درج المؤرخون العثمانيّون على وصفها بـ" فترة المصائب" أو أيضًا بـ" سلطنة النساء"[2].

و في الأخير، تجدر بنا الإشارة إلى أنّ الأخبار الّتي كانت ترد الولايات العثمانيّة، و نخصّ بالذكر الجزائر، عن اضطراب أوضاع "الوطن الأمّ"[3] و صوّر الإنحطاط و الفساد المتفشّي كان لها بلا أدنى شكّ تأثير كبير على الأوجاق و لا سيّما على درجة تقبّله لأوامر الديوان الهمايونيّ، ممّا كان يضعف في الكثير من الأحيان موقف الوالي المعيّن من طرف الديوان المذكور.

2-6. نشاط الغزو البحريّ :

كانت البحريّة الجزائريّة تؤلّف ابتداءً من عهد خير الدين بن يعقوب جزءًا هامًّا جدًّا من البحريّة العثمانيّة. فقد كان الريّاس الجزائريّون يلتحقون بأسطول الدولة كلما أزمع السلطان خوض غمار حرب بحريّة لينزلوا، بالتنسيق معه، خسائر كبيرة بالأمم المسيحيّة المعاديـة. و لمّا كانت سفنهم الحربيّة مجهّزة تجهيزًا جيدًا بالرجال و المدفعيّة، فقد رحبت الدولة بادئ الأمر بمساعدتهم القيّمة ؛ بيد أن نزعتهم الاستقلاليّة و قلّة الانصياع إلى الأوامر ما لبثت أن استثارت غضب الباب العالي عليهم، خاصّة و أنّهم كانوا أيّام السلام يورّطون الدولة في مشكلات دبلوماسيّة متواصلة[4].

---

(1) Mantran, Histoire d’Istanbul, Op.cit., p. 247.
(2) Idem, p. 249.
(3) المقصود بها آسيا الصغرى و إقليم الروميلي، اللذان يعتبران الموطن الأصليّ لأغلبيّة أفراد الإنكشاريّة المقيمين بالجزائر.
(4) بروكلمان، المرجع السابق، ص. 47.

فلقد ارتبط عدد من الدول الأوربية مع الباب العالي بمعاهدات و امتيازات[1]، و أصدر هذا الأخير بموجبها أوامر صريحة إلى قباطنة الإيالات الغربيّة بعدم التعرّض لسفن تلك الدول.

التزم الجزائريّون بهذه الأوامر من باب التبعيّة للدولة العثمانيّة مدّةً من الزمن غير أنّهم لم يستطيعوا غضّ النظر أبديًّا عن تعدّيات اعتبروها خروقًا واضحة من جانب بعض الدول مثل فرنسا و إنكلترا ؛ حيث رفضوا مبدئيًّا فكرة نقل سفن تلك الدول بضائع و مواطنين لدول هي في حالة حرب ضدّهم و على وجه الخصوص إسبانيا و ممتلكاتها الإيطاليّة[2]. كما كان لنشاط القرصنة و القرصنة المضادّة المسيحيّة المتزايد ضدّ السفن و السواحل الجزائريّة منذ مطلع القرن السابع عشر بالغ الأثر في توتّر العلاقات الخارجيّة للإيالة. و من جراء ذلك، صار الجزائريّون يحتجزون جميع المراكب المشتبه بنقلها لبضائع الدول المعادية، في حين كانوا يستولون على تلك الّتي يثبت ضلوعها في عمليّات التهريب أو القرصنة أو الجوسسة قرب السواحل.

و عمدت الدول التي طالتها اعتداءات "القراصنة الجزائريّين" إلى تقديم شكاوي إلى السلطان العثمانيّ لإجبار واليه على احترام سفنها و دفع تعويضات عن الخسائر و الأضرار الّتي لحقت بهم. و كانت الأوامر الّتي تتلقاها السلطة الحاكمة في الجزائر بهذا الشأن لا تلقى آذانًا صاغية في الكثير من الأحيان ؛ و السبب في ذلك راجع إلى أنّ تلك الأوامر كانت، حسب وجهة نظر أعضاء الديوان، تتجاهل أو تنافي المصلحة العليا للبلاد لاسيّما أنّ النشاط البحريّ كان يشكّل أحد أهمّ الموارد الماليّة بالنسبة للدولة. لذلك، لم يتمكن الولاة في الغالب من فرض إرادة سيّدهم على الديوان و طائفة الريّاس.

مثلما حدث في ماي 1582، عندما قدم رمضان باشا واليًا على الجزائر للمرّة الثانية و معه أمر سلطانيّ بأن يعيد سفينتين فرنسيّتين أسرهما مراد رايس الأرناؤوطي، و بمجرّد ما علمت طائفة الريّاس بنيّة رمضان معاقبة الرايس المذكور الّذي كان مبجّلاً فيها حتّى ثارت ثائرتها عليه و لم يستطع الوالي مواجهة الوضع، فهرب إلى إحدى دوره الريفيّة و لم يغادرها ؛ و خلال فترة شغور المنصب، تولّى زعيم الطائفة مامي أرناؤوط الحكم بالنيابة[3].

و بعد سنوات قليلة، واجهت الوالي محمد باشا (1585-1587) مشكلة مشابهة بسبب احتجاز سفينة إنكليزيّة، إذ قام السفير الإنكليزيّ بالآستانة بتقديم شكوى إلى الديوان الهمايونيّ حيال ذلك ؛ و على الفور، كلّف شاوش من قصر السلطنة بإجراء تحقيق بالأمر، و زوّد بفرمان ينصّ على إطلاق سراح الأسرى و دفع قيمة الأضرار الّتي لحقت بهم. غير أنّ محمد باشا لم يستجب للأوامر الموّجهة إليه مفضلاً مداراة الريّاس، و لهذا السبب عزل عن منصبه بعد مدّة قصيرة[4].

---

(1) أبرمت الدولة العثمانيّة اتفاقيات مع كلّ من فرنسا في 1535 (تمّ تجديد الامتيازات في 1569، 1581 و 1604)، و انكلترا في 1579، و الأقاليم المتّحدة (و هو الاسم الذّي كان يطلق آنذاك على الأراضي المنخفضة) في 1612.

(2) أنظر :

- Fisher, Op.cit., p. 210.

(3) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., pp. 120-121.

(4) التر، المرجع السابق، ص. 300-301.

من الواضح أنّ الجزائريّين لم يعودوا يكترثون بالفرمانات الموّجهة إليهم بشأن نشاطهم البحريّ ؛ فلدّى اغتنامهم لسفينة دولة معاهدة، كان أصحابها يقومون بمراجعة الآستانة، و لم يكن الباب العالي يملك أكثر من الفرمانات الهمايونيّة. و لضمان تنفيذها، كان يكلّف شاوش بالتوّجه إلى الجزائر حيث يجد الأوجاق و الطائفة هما صاحبي القرار الفصل في هذه الأمور و الوالي عاجز عن فعل شيء[1].

استمرت الأحوال على ما هي عليه حتّى سنة 1638 ؛ ففي تلك السنة، استدعى الباب العالي ريّاس الجزائر و تونس لاعتراض السفن الأوربية الّتي تشتغل بالقرصنة أو بتهريب القمح انطلاقًا من الجزر الإغريقيّة. و لقد لبّت النداء ثمان سفن جزائريّة كبرى بقيادة علي بتشين، لكن أثناء رسوهم بميناء فالونة (Valona)[2] هاجمهم أسطول البندقية على حين غرّة ؛ فتكبّد الجزائريّون في هذه الواقعة خسائر جسام، حيث فقدوا جميع سفنهم و عدّة مئات من القتلى ناهيك عن تحرّر قرابة الألفي أسير مسيحيّ[3]. و لدّى سماع السلطان بالنكبة الّتي حلّت بالجزائريّين، أمر بحجز ممتلكات رعايا البندقية و سجن سفيرها كما توّعد بالثأر، و وعد البعثة الجزائريّة التي قدمت إلى الآستانة خصيصًا بخمسٍ و عشرين سفينة كتعويض. إلاّ أنّ البنادقة قدّموا للسلطان و مقرّبيه مائتي ألف سكّة ذهبيّة و الكثير من الهدايا، فتصالح إثر ذلك الطرفان في حين تمّ تجاهل تعويض الطرف الجزائريّ المتضرّر.

نتيجة لذلك كان من السهل تقدير و معرفة غضب الجزائريّين، فالريّاس عندما تأكّدوا من أنّهم وحدهم دفعوا الثمن غاليًا، قطعوا وعدًا على أنفسهم بعدم القيام بمثل ذلك دون عوض ماليّ مناسب و مسبق. و لذلك، أحجم الريّاس عن المشاركة في الحملة التي كان السلطان يزمع القيام بها ضدّ جزيرة مالطة في 1644 ؛ ممّا ترتّب عنه إرسال الديوان الهمايونيّ لشاوشين مع الوالي الجديد إبراهيم باشا مكلّفين بالإتيان برأس زعيم الطائفة علي بتشين و أربعة من كبار الريّاس[4]. لكن ما إن نزل الشاوشان إلى البرّ و علم عن سبب مجيئهما حتّى ثارت نصف المدينة، و ظنّ الثوّار أنّ الوالي الجديد هو الذي دبّر ذلك، فهجموا على دار الإمارة و اضطرّوه إلى الإلتجاء بأحد الجوامع ؛ و لكي ينقذ الشاوشان نفسيهما ادعيا بأنّهما يريدان أحمد علي باشا المنتهية ولايته، فاستقبلهما علي بتشين و أحسن إليهما. و كان الديوان، بسبب سجن الوالي، قد جعل علي بتشين في أثناء ذلك الحاكم الفعليّ للبلاد[5].

و هكذا، نرى أنّ واقعة فالونة تسبّبت في إضعاف العلاقة ما بين الديوان الهمايونيّ و السلطات الجزائريّة، و كانت السبب المباشر في القيام بأوّل محاولة حكم ذاتيّ على حساب سلطة الوالي في الإيالة.

---

(1) التر، المرجع السابق، ص. 304-305.

(2) فالونة أو أفلونة : ميناء مهمّ بجنوب ألبانيا يطلّ على البحر الأدرياتيكيّ، و يدعى في اللّغة المحليّة (Vlorë).

(3) الساحلي، خليل. "الصّراع بين قراصنة تونس و الجزائر و البندقية في القرن السابع عشر"، المجلة التاريخيّة المغربيّة 4، 1975، ص. 106.

(4) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., pp. 187-188.

أنظر أيضًا :

- Grammont, H.D. de, "Études algériennes : la course, l'esclavage et la rédemption à Alger", in R.H. 25, 1884, p. 14.

(5) Boyer, "Alger en 1645…", Op.cit., pp. 22-23.

- **حرب كريت :**

عزم السلطان إبراهيم في سنة 1645 أن يشن حربًا على جزيرة كريت الّتي كانت بحوزة البنادقة، فأمر إيالات الجزائر و تونس و طرابلس الغرب بتجهيز سفائنها الحربيّة، و ليستحثها على التعجيل بذلك بعث لها بمبلغ ستّة عشر ألف سلطانيّ[1]. لبّى النداء هذه المرّة عدد كبير من الريّاس الجزائريّين حيث شاركوا خلال شهري جويلية و أوت بخمسين سفينة من مختلف الأحجام في فتح خانية (Khaniá)، و قد تمركز أسطولهم بخليج سودا (Soúdha) لمنع وصول الإمدادات البندقيّة إلى المدينة المحاصرة من طرف الجيش العثمانيّ[2].

في فبراير 1647، هاجم فرسان مالطة الريّاس الّذين كانوا في طريقهم إلى كريت و تمكّنوا من الإستيلاء على سفينة القبطان بعد معركة ضارية قتل فيها 250 جزائريّ و أسر 150 آخرين. و بداية مارس، باغت القبودان باشا حسين البنادقة قرب جزيرة نغروبون (Negropont)[3] و قام بمهاجمتهم بالعمارة الجزائريّة الّتي كانت تشكّل طليعة الأسطول العثمانيّ، فقتل الأميرال موروزيني (Morosini) و تفرّقت سفنه ؛ إذ ذاك، وصل باقي الأسطول البندقيّ بقيادة غريماني (Grimani)، فانكفأ الأسطول العثمانيّ أمامه بعد أن تكبّد خسائر معتبرة[4].

---

(1) Grammont, H.D., Histoire d'Alger, Op.cit., p.194.
(2) Hammer-Purgstall, J. de, Histoire de l'Empire ottoman depuis son origine jusqu'à nos jours. T.10. Paris. 1837, pp. 99-100.

أنظر أيضًا :

- Gazette de France, 1645, p. 618.

نقلاً عن :

- Turbet-Delof, G. La presse périodique française et l'Afrique barbaresque au XVII^e siècle (1611-1715), Librairie Droz, Genève, 1973, p. 97.

ورد في مذكرات الأب هيرو (P. Hérault) بشأن المشاركة الجزائريّة في حرب كريت تلك السنة ما يلي :
"السابع من شهر نوفمبر ذاته، القوّة البحريّة المؤلّفة من عشرين بارجة الّتي أرسلها الديوان لإعانة عظيم الترك (المقصود به السلطان العثمانيّ) في عمليّاته ضدّ البنادقة، ولّت مدبرة إلى هذه المدينة، عادت بالأحزان بقدر ما خرجت في الأفراح، لأنّه ما إن علمت النساء و العدد الكبير من الأشخاص بموت أزواجهن و أصدقائهم في معركة خانية بكانديا، حيث سقط في الميدان خمس أو ستّ مائة [منهم]، حتّى تعالت الصرخات على مسمع من المدينة كلّها، كانت النساء و الولدان يخدشون مع ذلك وجوههم بأظافرهم ؛ و المدينة نفسها، الّتي اطّلعت على شدّة المسيحيّين في المعارك، رأت جيدًا أنّ عظيم الترك لن ينجح في مرامه، و مع أنّ جيوشه استولت على موقع خانية، فإنّه يخشى لخزيه أن يفقده في وقت قصير و على حساب حياة الحامية الّتي تركت هناك. إنّ النتيجة الحزينة الّتي كانت لهم في هذه الحرب أغمّتهم إلى حدّ أنّهم قرّروا عدم الرجوع في الربيع لمواقع القتال، على الرغم من أوامر السيّد العظيم الذي بعثوا له بارجة لأجل الإعتذار و لتبيان ضرورة بقائهم في المدينة للحفاظ عليها".

- Boyer, "Continuation des mémoires …", Op.cit., pp. 71-72.
(3) نغروبون : جزيرة مستطيلة الشكل، إسمها اليونانيّ Évvoia، تقع في غرب بحر إيجة.
(4) Gazette de France, 1647, p. 323.

نقلاً عن :

- Grammont, H.D. de, "Relations entre la France et le régence d'Alger au XVII^e siècle", in R.A. 28, 1884, p. 205.

تكدّر الجزائريّون كثيرًا من أخبار هذه الهزيمة، خصوصًا و أنّ وباء الطاعون بدأ وقتئذٍ بالانتشار في المدينة ؛ و في ماي من نفس السنة، حمل يوسف باشا أمرًا سلطانيًّا إلى الريّاس ليجهّزوا سفنهم في حملة الربيع القادم لكنهم تلكّأوا عن ذلك إلى حين وصول مبلغ ستّين ألف سلطانيّ أواخر عام 1648[1]. عندئذٍ، قام الجزائريّون بتموين القوّات التركيّة بخانية في الأشهر الأولى من 1649[2]، ثمّ شاركوا في معركة فوجة (Foca)[3] التي انتصر فيها الأسطول البندقيّ بقيادة الأميرال ريڤا (Riva)[4].

و هزم العثمانيّون مجدّدًا في 1651 من طرف الأميرال ليوناردو موسنيغو (Leonardo Mocenigo) في نقشة (Náxos)، قبالة جزيرة باروس ؛ و إبّان المعركة، تصرّف الريّاس الجزائريّون و التونسيّون الذي كان معوّلاً عليهم بفتور، ممّا جعل القبودان باشا يفكّر في معاقبتهم على تقصيرهم، لكنهم انفصلوا عن الأسطول و راحوا يهاجمون سواحل بحر اليونان في طريق عودتهم[5].

في العام التالي، هاجم البنادقة بقيادة الأميرال فرنشيسكو موروزيني (Francesco Morosini) قافلة للريّاس قرب رأس ماتابان (Matapan)[6] و تمكّنوا من الإستيلاء على إثنا عشر سفينة منها ؛ و لقد كان هؤلاء الريّاس متوّجهين لتزويد الأسطول العثمانيّ بمعدّات السفن و الكراكجيّة مقابل مبلغ خمسين ألف سلطانيّ [7].

---

(1) Gazette de France, 1648, pp. 1440 & 1712.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 206.

(2) Gazette de France, 1649, p. 339.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 206.

(3) فوجة أو فوقيه : بلدة تقع قرب إزمير على ساحل بحر إيجة.

(4) Grammont, H.D. de, Histoire d'Alger…, Op.cit., p. 201.

أنظر الملحق رقم 10 : مساهمة البحريّة الجزائريّة في الصراع العثمانيّ البندقيّ (1638-1657).

(5) Gazette de France, 1651, p. 1057.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 208.

(6) ماتابان : رأس يقع أقصى جنوب شبه جزيرة مورة، و يسمّى باليونانيّة Métaron.

(7) Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit., p. 202.

في فبراير 1654، ورد أمر سلطانيّ إلى الإيالات الثلاث بإرسال سفنها إلى الشرق دون إبطاء[1]، لكن الجزائريّين اعتذروا عن المشاركة بسبب تفشي وباء الطاعون في البلاد ؛ و لم يستطع الريّاس التحرّك حتّى ربيع سنة 1655، غير أنّهم فقدوا عندئذٍ ثمان سفن خلال المواجهات مع الأسطول البندقيّ قرب جزيرة تنيدوس (Ténédos)[2].

لقد سعت جمهوريّة البندقيّة، منذ بدء الحرب، في سبيل حمل الدول المسيحيّة على مساعدتها للإحتفاظ بمركزها في الشرق. و كانت القوّات البابويّة و فرسان مالطة تقف دومًا إلى جانبها، كما تدّخلت فرنسا سرًّا لمساعدتها بإمدادها بالسلاح و المعلومات عن تحرّكات العثمانيّين[3]. و انضمّت دول أوربية أخرى تدريجيًّا إلى المواجهة التي أخذت شكل عمليّات قرصنة و قرصنة مضادة ضدّ مسلمي شمال إفريقيا، و هكذا، إتخذ الصراع الإسلاميّ المسيحيّ في غربي البحر الأبيض المتوّسط خلال خمسينات القرن السابع عشر طابعًا لا يقلّ حدةً عما كان عليه في الشرق، مندرجًا بذلك في أحداث الحرب العثمانيّة البندقيّة حول جزيرة كريت[4].

و كان من أبرز نتائج احتدام هذا الصراع بالنسبة للريّاس الجزائريّين هو ازدياد الخسائر في العتاد و الرجال إلى حدّ الإستنزاف، و أدّى ذلك بدوره إلى هبوط ذريع في حجم الموارد المتأتية من النشاط البحريّ قبيل 1659.

---

(1) Gazette de France, 1654, p. 279.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 211, n.1.

(2) Gazette de France, 1655, p. 610.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 209.

أنظر أيضًا :

- Archivio di Stato, Venise, Miscellanea Codici, n° 340, Avvisi di diversi confidenti (30 mars 1654).

نقلاً عن :

- Mantran, R. "L'évolution des relations entre la Tunisie et l'Empire Ottoman du XVI^{e} au XIX^{e} siècle. Essai de synthèse", in C.T. 26-27, 1959, p. 325.

(3) محمّد فريد بك، المرجع السابق، ص. 293.

أنظر أيضًا :

- بروكلمان، المرجع السابق، ص. 516.

(4) أنظر بشأن تصاعد وتيرة العمليّات العدائيّة بين الريّاس و نظرائهم الأوربيين :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., pp. 209-211.

بعد أن أتينا على ذكر العوامل التي ساهمت بشكل كبير في انحطاط سلطة الولاة العثمانيّين ممّهدة بذلك إلى نهاية عهدهم، سنتطرّق فيما يلي إلى العامل الرئيس و المباشر الذي أدّى إلى قيام عهد الآغوات :

2-7. أزمة 1655-1659 :

الواقع أنّ الظروف العامّة التي تعرّضت لها الإيالة العثمانيّة في مرحلة ضعف الولاة انعكست سلبيًّا على قدراتها العسكريّة، و الإقتصاديّة الإجتماعيّة. و كان من المحتّم أن يؤول نظام السلطة القائم آخر الأمر إلى الزوال أمام تأزّم الأوضاع الداخليّة و ضغط الأحداث الخارجيّة. و هذا ما برز بشكل جليّ خلال حكم الولاة الأواخر الذين عايشوا فترة أزمة حقيقيّة و اضطرابات بدأت بوادرها نتيجةً لغزو أحد الأمراء العلويّين الغرب الجزائريّ في عهد الوالي طوبال محرّم باشا (1653-1655).

برزت الإمارة العلويّة الناشئة بقيادة مولاي الشريف و إبنه مولاي محمّد في خضم الإضطرابات التي شهدها المغرب الأقصى خلال النصف الأوّل من القرن السابع عشر ؛ و قام الأخير انطلاقًا من تافيلالت في الجنوب بالتوسّع إلى الشمال الشرقيّ حتّى وادي ملوية[1]. و في عام 1653، عبر بقوّاته الوادي المذكور باتجاه وجدة التي كانت إلى ذلك الحين تابعة للجزائر، و كان يتولّى أمرها قائد تعاضده حامية من الجنود الأتراك[2] ؛ لكن قبائل المنطقة كانت منقسمة إلى صفّين : صفّ موالٍ للأتراك العثمانيّين وآخر مناهض لهم[3]. و قد سهّل ذلك على مولاي محمّد أمر الإستيلاء على وجدة بعد أن أغار على القبائل التي رفضت الدخول في طاعته. و في وجدة، أعاد تنظيم قوّاته و اتّخذ منها قاعدة لغزو القبائل في الأراضي الفاصلة بينها و بين تلمسان حيث نجح في إخضاعها و تعدّاها إلى مهاجمة أحواز تلمسان، فخرج أهلها و حاميتها للتصدّي له، لكنّه هزمهم و أجبرهم إلى الإحتماء وراء أسوار المدينة، ثمّ عاد أدراجه محمّلاً بالأسلاب[4].

قضى إبن الشريف الشتاء في وجدة، و في بداية ربيع العام التالي، غزا الغرب الجزائريّ مجدّدًا على نطاق أوسع و انتهب كلّ شيء في طريقه دون أن يلقى مقاومة تذكر إلى أن بلغ عين ماضي و الأغواط[5].

---

(1) جاء في الرحلة العيّاشية سنة 1653 أنّ أوجرت (Ouzrhet) الواقعة جنوب غرب وجدة، على ضفّة وادي زا أو صا، أحد روافد وادي ملوية هي آخر أملاك مولاي الشريف من ناحية الشرق. أنظر :
- د. إبراهيم شحاتة حسن. أطوار العلاقات المغربيّة العثمانيّة. قراءة في تاريخ المغرب عبر خمسة قرون (1510-1947)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1981، ص. 385.

(2) d'Avity, Op.cit., pp. 156 & 158.

(3) إبّان الحكم العثمانيّ، ظهر ولاء هذه المنطقة البعيدة الواقعة غرب تلمسان متأرجحًا و كثيرًا ما مال هذا الولاء نحو فاس في أوقات قوّة سلطنتها و اضطراب السلطة بالجزائر ؛ و مع تكرار التمرّدات، صارت منطقة وجدة أشبه ببلاد السيبة.

(4) د. إبراهيم شحاتة حسن. المرجع السابق، ص. 386.

(5) الناصريّ، أبو العبّاس أحمد بن خالد. كتاب الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج. 7، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، ص. 21.

و في معسكر، قام باي الغرب بحفر الخنادق حول المدينة و تحصّن بها و أرسل في طلب نجدة عاجلة من الجزائر. فجهّز طوبال محرّم باشا محلّة بقيادة كاهيته لمواجهة الأمير العلويّ حثّت السير لكنّها لم تدركه لأنّه كان قد ابتعد جنوبًا عائدًا إلى وجدة و من ثمّ إلى سجلماسة[1].

لقد أحدثت غزوة مولاي محمّد اضطرابات خطيرة في بايلك الغرب، حيث ثارت تلمسان كما امتنعت عدّة قبائل عن دفع الضرائب إمّا لأنّ أملاكها و مواشيها نهبت ممّا دعاها إلى إعلان العصيان، و إمّا لأنّها انضمّت إلى صفّ الغازي[2].

و في حين تمكّنت المحلّة التركيّة من إخماد الثورة في تلمسان و قامت بقطع رأس المرابط الّذي تزّعمها مع إثنين و ثلاثين من أتباعه[3]، إلاّ أنّها عادت خائبة كونها لم تحصّل سوى النزر اليسير من الضرائب المقرّرة في البايلك[4].

و عندما علم محرّم باشا بخطورة الأوضاع في البايلك، أرسل سفارة تتكوّن من فقيهين بارزين و عضوين من أعضاء الديوان تحمل رسالة تنديد و تحذير إلى مولاي محمّد[5]، و لكن هذه السفارة لم تحقّ الهدف المرجو. فأعاد الباشا السفارة ثانيةً و حمّلها رسالة شفويّة بليغة إلى الأمير العلويّ[6]. في هذه المرّة عدل مولاي محمّد عن موقفه العدوانيّ و تعهّد للجزائريّين بأن لا يتعدّى وادي التافنة الّذي اعتبره الحدّ الفاصل بين أراضيه و تلك التابعة للإيالة العثمانيّة[7].

---

(1) Cour, A. L'établissement des dynasties des Chérifs du Maroc et leur rivalité avec les Turcs de la régence d'Alger, 1509-1830. Ernest Leroux, Paris, 1904, pp. 175-177.

- الناصريّ، المرجع السابق، ص. 21.

(2) يذكر الناصريّ أنّ العسكر التركيّ "وجدوا البلاد خالية و كلّ الرعايا قد أجفلت عن أوطانها، و تحصّنوا بالجبال، و لم يأتهم أحد بمؤنة و لا خراج، و انحرف عنهم أهل تلمسان أيضًا..." :

- الناصريّ، نفس المرجع السابق، ص. 21.

(3) د. إبراهيم شحاتة حسن. المرجع السابق، ص. 386-390.

أنظر أيضًا :

- Cour, Op.cit., p. 176.

(4) Mercier, E. Histoire de l'Afrique Septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française (1830). T. 3, Ernest Leroux, Paris, 1868, p. 243.

(5) أنظر الملحق رقم 2 : رسالة طوبال محرّم باشا إلى الأمير العلويّ محمّد بن الشريف، المؤرّخة في 1 جوان 1654.

(6) أنظر :

- الناصريّ، المرجع السابق، ص. 26.

(7) د. إبراهيم شحاتة حسن. المرجع السابق، ص. 390-392.

أنظر أيضًا :

- المكي، جلول. مسألة الحدود بين الجزائر و المغرب من 631 إلى 1263 هـ / 1234 – 1847 م. مذكّرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 1993، ص.106-107.

و لإعادة بسط النفوذ في المنطقة الغربيّة و تأمينها، قام الديوان بتعزيز حامية تلمسان بقوّات إضافيّة كما قرّر فضلاً عن ذلك مهاجمة وهران الّتي بيد الإسبان كانت تشكّل خطرًا جدّيًّا لأي تدّخل عسكريّ في المنطقة الحدوديّة. و هكذا قام الجزائريّون في سنة 1655 بحصار الموقع الإسبانيّ المحصّن، لكن المحاولة باءت بالفشل على الأرجح بسبب تفّشي الطاعون في المعسكر الجزائريّ[1].

ذلك أنّه، في 1654، انتشر وباء طاعون فتّاك بالجزائر، استمرّ مدّة ثلاث سنوات و ذهب ضحيّته حسب بعض المصادر ما يقارب العشرة آلاف أسير مسيحيّ و نحو ثلث سكّان المدينة[2]. و أدّى هذا الوباء إلى تباطؤ الأنشطة الإقتصاديّة بسبب موت عدد كبير من التجّار و الحرفيّين أو فرارهم إلى الأرياف خوفًا من إصابتهم بالعدوى ؛ و من شدّته كذلك، كانت السفن التجاريّة الّتي تقصد الجزائر لا تعود، كما غدا الريّاس لا يتحرّكون من الميناء.

و قد عوّض طوبال محرّم باشا النقص الحاصل في المداخيل المتأتية عن تلك الأنشطة بإيرادات بيت المال من التركات الّتي تتضخّم في ظرف مماثل تبعًا لازدياد عدد الوفيات. لكن هذه المعادلة لم تدم طويلاً، إذ في غضون السنة الثانية من ظهور الوباء ازداد العجز الماليّ بشكل لا يمكن تغطيّته بأي سبيل. و وقعت المشكلة بكلّ ثقلها على عاتق الحاج أحمد باشا الّذي خلف محرّم باشا في شهر جويلية 1655، و بسبب تردّي الوضع الماليّ انتهى به المطاف في السجن بعد سبعة أشهر من الحكم. و لم يكن خلفه إبراهيم باشا البشناقيّ بأحسن حظًّا، إذ سجن هو الآخر في ماي 1656، أي بعد ثلاثة أشهر فقط من توليته، لعجزه عن تسديد رواتب الإنكشاريّة[3].

---

(1) Sandoval, C.X. de, "Les inscriptions d'Oran et de Mers-El-Kebir. Notice historique sur ces deux places depuis la conquête jusqu'à leur abandon en 1792", trad. par D. Monnereau, in R.A. 15, 1871, p. 445.

(2) يقال أنّ هذا الوباء الفظيع الّذي عرف بوباء قونية، نقله بحّارة الأسطول العثمانيّ إلى شمال إفريقيا :
- التر، المرجع السابق، ص.377-378 .
أنظر :

- Gazette de France, 1655, p. 266.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 210.

أنظر أيضًا :

- Marchika, J. La peste en Afrique Septentrionale, histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830, Jules Carbonel, Alger, 1927, p. 50.

إنّ الرقم الّذي أوردته المصادر الأوربية بخصوص الأسرى المسيحيّين الّذين قضوا بسبب الطاعون لا يعقل، حيث كان عددهم الإجماليّ أقلّ من ذلك. أنظر بهذا الصدد الصفحة التالية، الهامش رقم 1.
أنظر أيضًا الفصل الثالث، المبحث الثاني الخاصّ بالأوضاع الديموغرافيّة.

(3) Delphin, "Histoire des Pachas... ", Op.cit.,, p. 204.

و لم يكن بوسع هذين الواليين الاعتماد حتّى على موارد القرصنة و الغزو البحريّ الّتي تناقصت هي الأخرى في عهدهما بسبب الخسائر المعتبرة الّتي تكبّدها الأسطول الجزائري في حرب كريت أو تلك الناتجة عن القرصنة المضادة الأوربية[1]، مثلما حدث في خريف 1655، حين كلفت الأقاليم المتّحدة الأميرال ميشيل أ. دي رويتر (Michiel Adriaensz de Ruyter) بمطاردة سفن الريّاس، و قد ارتأى هذا الأخير أن يترصّدها عند مضيق جبل طارق. و فعلاً، تمكّن الأميرال الهولنديّ من إثنا عشر سفينة جزائريّة، حيث استولى على بعضها و اضطرّ البعض الآخر إلى الجنوح إلى الشاطئ المغربيّ[2]. ضف إلى ذلك أنّه في الطرف الآخر من المتوّسط، كان الجزائريّون قد خسروا في ذات السنة ببحر إيجة سبعة سفن في معركة بحريّة جمعتهم مع البنادقة[3].

بالعودة إلى الإسبان، أغلب الظنّ أنّ هؤلاء عدّوا فشل حصار وهران في 1655 انتصارًا لهم إذ أنّهم كثّفوا عقب ذلك من حملات الإغارة داخل أراضي الإيالة، و في إحدى خرجاتهم، بيوم 25 جوان 1656، قام الحاكم دون غاسپار دي غوزمان (Don Gaspard de Guzman) بالتقدّم على بعد 14 فرسخًا من وهران، حتّى ضفاف وادي مقرّة، حيث باغت قافلة متوّجهة إلى مدينة الجزائر، كانت تحمل الإتاوات و الهدايا المرسلة من طرف قايد تلمسان. و كلّلت هذه الخرجة بنجاح تامّ، فبالإضافة إلى الغنائم الّتي حصل عليها الإسبان، أسروا ستّة و أربعين جنديًّا تركيًّا من أصل مائة و خمسين كانوا يرافقون القافلة[4].

---

(1) أنظر :

- Boyer, P. "La révolution dite “des aghas” dans la régence d’Alger (1659-1671)", in R.O.M.M. 13-14, 1973, p. 161, n. 10.

من أهمّ الدلائل على تراجع النشاط البحريّ هو تناقص عدد الأسرى، فمن 8.000 أسير مسيحيّ في 1650 وفق مصدر كنسيّ هبط العدد إلى 5.000 في مطلع العشريّة التاليّة :

- Abbé Bombard. Les vicaires apostoliques de Tunis et d’Alger, in R.T., I, 1894, p. 388.

نقلاً عن :

- Bono, S. I Corsari barbareschi. Edizioni RAI, Torino, 1964, p. 220.

أنظر أيضًا :

- Dumay, "Projet pour l’entreprise d’Alger", Op.cit., p. 4.

(2) Krieken, G. van, Corsaires & marchands. Les relations entre Alger et les Pays-Bas, 1604-1830, Éditions Bouchene, 2002, pp. 52-55.

(3) Mercier, Histoire de l’Afrique Septentrionale…, Op.cit., p. 248.

(4) Sandoval, Op.cit., p. 445.

و لقد كان لهذه الحادثة وقع كبير على الجزائريّين بالنظر إلى الخسائر الفادحة في المال و الرجال[1] ؛ و لهذا السبب، سعوا ما أمكنهم إلى تضييق الخناق على الإسبان و القبائل التابعة لهم و نجحوا في ذلك نسبيًّا حسبما تشير إليه بعض المصادر الإسبانيّة[2].

تراكب هذه الخسائر أدّى في آخر الأمر إلى تفاقم الأزمة الماليّة، ممّا جعل الإنكشاريّة تتمرّد و المدينة تشهد حالة من الفوضى العارمة ؛ لذلك، قام الديوان في غياب حلّ آخر بإخراج أحمد باشا من السجن و إعادته إلى سدّة الحكم ثانيّة في ماي 1656، و كان ملزمًا بطبيعة الحال على أن يجد المال الكافي لدفع الرواتب المتأخّرة في أقرب الآجال[3].

و من الأحداث الجديرة بالذكر في عهد الباشا المذكور اشتباك الأسطول البندقيّ بقيادة موسنيغو بعمارة جزائريّة، بداية ماي 1657، في قتال عنيف قرب جزيرة خيوس (Khios)[4].

---

(1) يتجلّى ذلك في قصيدة وّجهها العالم محمّد ابن القوجيلي للحاج أحمد باشا في سنة 1067 هـ (1657/56 م) يحرّضه فيها على محاربة الإسبان بوهران، حيث يقول في مقطع منها :

و التفت نحو الجهاد بقوّة ... فالكفر اقطع أصله بذكور
أضرم على الكفر نار الحرب لا ... تقلع و تمهلهم بفتور
و بغربنا وهران ضرس مؤلم ... و سهل اقتلاع و اعتناء سرور
كم أذت من مسلمين و كم سبت ... منهم بضرب أسيرة و أسير
فانهض بعزمك نحوها مستنصرًا ... بالله في جدّ و في تشمير

نقلاً عن :

- محمّد بن يوسف الزيانيّ. دليل الحيران و أنيس السهران في أخبار مدينة وهران. تقديم و تعليق المهدي البوعبدلي. الشركة الوطنيّة للنشر و التوزيع. الجزائر. 1979، ص. 157.

(2) يذكر الأب اليسوعيّ "بيريز دي لا پارا" (P. Perez de la Parra) في 1661 أنّه خلال السبع سنوات التي سبقت قدومه فرّ أزيد من 600 جنديّ إسبانيّ بسبب سوء أوضاعهم من وهران ليقعوا في قبضة الأهالي و الأتراك :

- Vincent, B. "Les Jésuites et l'Islam méditerranéen", in Chrétiens et musulmans à la Renaissance : Actes du 37e Colloque international du Centre d'Études Supérieures de la Renaissance (1994). Henri Champion Éditeur, Paris, 1998, p. 524.

(3) Delphin, "Histoire des Pachas... ", Op.cit., p. 204.

أنظر أيضًا :

- Boyer, P. "Des Pachas triennaux …", Op.cit., p. 101.

تجدر الإشارة إلى أنّ الديوان اتّخذ في تلك الفترة قرارات هامّة بشأن تعزيز تحصينات و عمران مدينة الجزائر بسبب الحالة المزريّة الّتي آلت إليها من جرّاء الإهمال و تعاقب السنين مثل حصن مولاي حسن المعروف لدّى المصادر الأوربية باسم "حصن الإمبراطور" الّذي رمّم في 1067 هـ (1657/1656 م) :

- Devoulx, A. "Alger, études aux époques romaines (Icosium), arabe (Djezaïr Beni Maz'renna) et turque (El-Djezaïr)", in R.A. 22, 1878, p. 239.

و من ذلك أيضًا، تشييد الجامع الجديد الّذي تقرّر بناؤه من طرف "العسكر المنصور" في 1656، لكن تأخّرت بداية الأعمال فيه حتّى 1659 بسبب الأزمة الماليّة. و قد استكمل الجامع، حسب سجل البايلك المعنون "زمام بناء الجامع الجديد"، في آخر عام 1666. و يعتبر هذا الجامع ذو الطراز التركيّ من أهمّ انجازات فترة الآغوات المعماريّة :

- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، سجلات البايلك، سجل 325، علبة 33 - ب.

و يرجع قرار بناء برج السردين كذلك إلى نفس الفترة، لكن تعطّل بناؤه مرارًا هو الآخر بسبب المشاكل الماليّة و دشّن في عهد خليل آغا في 1659 ؛ و لم يستكمل كليّة إلاّ عام 1667 في عهد الحاج علي آغا :

- مجهول. كتاب في تاريخ الجزاير، المكتبة الوطنيّة الجزائريّة، مخطوط رقم 1638، 1246 هـ، و. 1.

- Colin, G. Corpus des inscriptions arabes et turques de l'Algérie, Ernest Leroux, Paris, 1901, pp. 60 & 62.

(4) خيوس : جزيرة إغريقيّة هامّة تقع شرق بحر إيجة، غير بعيد من ساحل آسيا الصغرى.

و قد انتهت المواجهة لصالح البنادقة الّذين كانت من بين غنائمهم سفينة قائد العمارة، القبطان حسين رايس، و الأهمّ من ذلك أنّه كان على متنها كلّ المال الّذي وّجهه القبودان باشا للريّاس لقاء مشاركتهم في الحملة[1].

بعد أن قضى عدّة أشهر في السجن، أعيد إبراهيم باشا في سبتمبر1657 إلى الحكم مرّةً أخرى في ظلّ اضطرابات جديدة. و كان الأمير العلويّ مولاي محمّد قد استغلّ الوضعيّة المضطربة في الإيالة و قام بمهاجمة تلمسان في سنة 1658 ناكثًا العهد الّذي قطعه على نفسه قبل ذلك بثلاث سنوات ؛ لكن الأتراك هذه المرّة كانوا له بالمرصاد حيث وقعت تحت أسوار المدينة معركة طاحنة فقد خلالها المغامر المغربيّ من ألف إلى ألف و مائتين من رجاله، و على إثرها، جنح إلى المهادنة و قفل راجعًا إلى سجلماسة[2].

و مهما يكن من أمر، فإنّ الأزمة عرفت تطوّرًا جديدًا في عهد إبراهيم باشا بسبب فرار حاكم الباستيون، ثوماس پيكه (Thomas Piquet). فقد تراكمت الديون و الإتاوات المستحقّة عليه لسوء إدارته بحيث بلغت حوالي ثلاثمائة ألف ريال[3]. و لمّا قصده الشواش الأتراك لقبض متأخّرات اللزمة في أكتوبر 1658، أمر جنوده بالقبض عليهم ثمّ قام بإخلاء الباستيون على عجل بعد أن أضرم النار في المنشآت ؛ و أخذ پيكه معه ثمانين جزائريًّا عنوة إلى ليفورنة (Livourne)، حيث باعهم هناك تعويضًا لخسائره كما زعم[4].

ثارت ثائرة الجزائريّين لهذا العمل الدنيء، و أمر الديوان بحجز بضائع المقيمين الفرنسيّين كضمان كما تمّ احتجاز القنصل جان بارو (Jean Barreau) بعض الوقت. و لم يجد إبراهيم باشا بدًّا لاستكمال المال الناقص من جعل التجّار المسيحيّين بالجزائر متضامنين مع پيكه، و أجبرهم على الدفع كلٌّ بحسب أهمّيّة تجارته[5].

و بحلول سنة 1659، لم تخفّ الأزمة الّتي كانت تعيشها السلطة العثمانيّة في الجزائر، بل باتت على وشك اتّخاذ منحًى جديد سينبثق عنه حلّ جذريّ و فترة تاريخيّة جديدة.

---

(1) Hammer-Purgstall, Op.cit., T. 11, p.19.
(2) Cour, Op.cit., p. 179.
Emerit, M. "Un document inédit sur Alger au XVII^e siècle", in A.I.E.O. 17, 1959, p. 234.
(3) Masson, P. Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresques, Hachette, Paris, 1909, p. 113, n. 2.

أنظر أيضًا :

- d'Arvieux, Op.cit., p. 61.

لإعطاء فكرة عن ضخامة هذا المبلغ، تكفي الإشارة إلى أنّه في عامي 1666 و 1669 بلغت إيرادات الإيالة إجمالاً وفق مصادر فرنسيّة ما يقرب من ثلاثة ملايين ريال :

- Emerit, "Un document inédit… ", Op.cit., p. 242.
- Ministère des Affaires Étrangères, *Mémoires et documents, Algérie* XII, fol. 171.

نقلاً عن :

- Boyer, "La révolution dite "des aghas"…", Op.cit., p. 161, n. 13.
(4) Garrot, H. Histoire générale de l'Algérie, Alger, 1919, p. 487.
Masson, Histoire des établissements…, Op.cit., pp. 113-114.
(5) Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit., p. 206.

هذا و سنرصد في الفصل التالي أوضاع الإيالة العثمانيّة فترة الآغوات من الناحيتين الداخليّة و الخارجيّة بمنهجيّة مختلفة عمّا سبق بفعل كثرة الأحداث الّتي تداخلت بل و ترابطت بحيث صعب الفصل بينها، بالإضافة إلى التغيّرات السياسيّة العديدة الّتي شهدها نظام الدولة خلال تلك الفترة القصيرة نسبيًّا.

الفصل الثاني

الوضع السياسيّ خلال حكم الآغوات :
الأحداث و التحوّلات
(1671-1659)

1- من الإنقلاب إلى الثورة

لقد أدّت مجمل العوامل السابقة الذكر إلى خلق أزمة ماليّة خانقة أكثر من ذي قبل، حيث أضحت موارد الخزينة غير كافية البتّة لسداد رواتب الجند الإنكشاريّ[1]. بالطّبع، بذل إبراهيم باشا جهده في جمع الأموال بطرق ملتويّة عبر إبتزاز أغنياء المدينة و فرض غرامات إضافيّة على التجّار و الحرفيّين و كلّ من يمكنهم الدفع، غير أنّه لم يفلح في مسعاه. و اشتدّ غضب الإنكشاريّة على إبراهيم الّذي عجز عن دفع مستحقّاتهم، فلم يمهلوه بل قاموا برميه في السجن للمرّة الثانية في جوان 1659، خصوصًا و أنّ ذلك صادف قدوم علي باشا الّذي عيّن حديثًا من طرف الباب العالي[2].

و حمل الوالي الجديد معه فرمانًا يأمر الجزائريّين بتجهيز و إرسال عمارة بحريّة إلى المشرق، مع تعويض ماليّ للريّاس لقاء مشاركتهم في عمليّات حرب كريت. لكّن هذا الوالي وجد نفسه أمام وضع حرج جدًّا، إذ كان الإنكشاريّون في حالة أقرب من الهيجان ينتظرون بفارغ الصبر دفع رواتبهم المتأخرة، في حين كانت الخزينة شبه فارغة. و لمّا لم يجد بدًّا عزم على اقتطاع قسم من المال المرسل خصيصًا لطائفة الريّاس[3].

و على إثر ذلك، ثارت الطائفة على علي باشا و انفجر الوضع المحتقن. و يوم انعقاد الديوان العامّ، تقرّر بناءً على طلب ممثلي الريّاس إلقاء القبض على الوالي و أتباعه، الّذين وضعوا في غليوطة لتقلّهم إلى إزمير ؛ كما تمّ بحث مسألة سوء إدارة الباشوات و بشكل أعمّ أسباب الأزمة الماليّة التي كانت تتخبّط فيها البلاد، و خلص أعضاء الديوان إلى لزوم إلغاء الإختصاصات الماليّة للوالي العثمانيّ المتمثّلة في دفع الراتب، و كذا الجباية و النفقات العامّة[4].

و يذكر إبن المفتي عن الأسباب الّتي أدّت إلى انتزاع ميزة دفع الراتب من الباشوات ما يلي : "عندما كانوا مكلّفين به، كانوا يستغلّون الأمر في نهب الأموال الّتي تحمل إلى القصر من مختلف الجهات بدون تحفّظ. في ذلك الوقت كانوا يتتابعون في السلطة على فترات متقاربة، و كان سكّان الجزائر ضحايا لجشعهم. حتّى أنّهم أحيانًا فرضوا على العلماء و عدول المحكمة دفع مبلغ معيّن. فطن عسكرنا المنصور بعون الله لذلك و قرّروا نزع دفع الراتب من الباشوات، و كذا جباية الضرائب، و تسديد النفقات، و ذلك بصفة تامّة." و يضيف أنّه "أبقي الباشا على رأس حكومة المدينة و مقاطعتها (دار السلطان ؟) فقط."[5]

---

(1) أنظر الفصل الأوّل، المبحث الثاني.
(2) التر، المرجع السابق، ص. 387.
أنظر الملحق رقم 1 : قائمة الولاة المعيّنين من طرف الآستانة.
(3) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 207.
(4) التر، نفس المرجع السابق، ص. 387.
(5) أنظر :

- Delphin, "Histoire des pachas ...", Op.cit., pp. 209-210.

1-1. عهد خليل بلكباشي :

إنّ الّذي حرّك الإنقلاب على نظام الولاة هو المدعو خليل بلكباشي، و كان أحد أبرز أعضاء الديوان و من أكثرهم نفوذًا ؛ و لقد أسندت إليه المهام المذكورة آنفًا بشكل رسميّ في جويلية 1659[1]. و للدلالة على منصبه الرفيع، حمل خليل فقط لقب الآغا[2].

و عيّن الديوان لتصريف شؤون الحكم هيئة ذات سلطات استشاريّة و تنفيذيّة مكوّنة من أربعة و عشرين معزول آغا يرأسها الحاكم الجديد[3]، و المرجّح أنّها حلّت محلّ الديوان الخاصّ الّذي لم يعد قائمًا في شكله المعهود بعد تغيير النظام ؛ و وضعت هذه الإدارة الجديدة تحت رقابة أعضاء الديوان العامّ.

استهلّ خليل آغا حكمه باتخاذ تدابير من شأنها تنظيم ماليّة الدولة، إلى جانب توفير موارد إضافيّة للخزينة، حيث قام بناءً على عرائض من ممثّلي التجّار المحليّين و الأجانب بإلغاء جميع الغرامات المجحفة الّتي كان يفرضها الولاة عليهم، و أكثر من ذلك، خفّض نسبة التعريفات الجمركيّة في سعيه لتفعيل حركة التجارة[4]. كما أولى عناية خاصّة بمسألة الجباية، و تجلّى ذلك في المتابعة الصارمة الّتي فرضت على الملتزمين، و في استبدال عدد من القوّاد المشكوك في نزاهتهم بآخرين من صفّ الآغوات المعزولين[5].

و قد استطاع خليل بفضل حسن تدبيره من دفع جرايات الجند الإنكشاريّ كاملةً و في وقتها المحدّد، بل و حصّل فائضًا أودع في الخزينة، و هذا ما جعل الإنكشاريّة تحترمه و تنظر إليه بعين الرضى، حتى أنّها درجت على تلقيبه "بابا خليل"[6].

---

(1) يذكر إبن المفتي أنّه "أسند راتب العسكر رسميًّا إلى خليل بلكباشي في قعدة (كذا) 1070"، و الأصحّ هو في ذي القعدة 1069 الموافق لشهر جويلية 1659 م. أنظر :

- Delphin, "Histoire des pachas ...", Op.cit, p.205.

(2) هذا الآغا يختلف تمامًا عن آغا الإنكشاريّة، على عكس ما ذهب إليه دي غرامون في كتابه "تاريخ الجزائر تحت الهيمنة التركيّة"، ص. 209. و الغريب في الأمر أنّه يذكر في المجلة الإفريقيّة، عدد 28، ص. 342، في المقال تحت عنوان "العلاقات بين فرنسا و إيالة الجزائر في القرن 17" أنّ آغا المليشيا (يعني آغا الإنكشاريّة) ثار ضدّ آخر آغا حاكم الحاج علي.

(3) Gleizes, R. Jean Le Vacher, Vicaire apostolique et consul de France à Tunis et à Alger (1619-1683), d'après les documents contemporains. J. Gabalda, Paris, 1914, p. 204.

(4) Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit., p. 210.

(5) و هذا ما يفسّر الإختفاء التدريجيّ الملاحظ، ابتداءً من 1660، لتسمية "القايد" و حلول "الآغا" مكانها. أنظر :

- Merouche, Op.cit., p. 202.

أنظر أيضًا :

- Boyer, "La révolution dite "des aghas"…", Op.cit., p. 163.

(6) يذكر الأب ميشال أوفري (P. Michel Auvry) صاحب كتاب «مرآة الصدقة المسيحيّة» أنّ "المدعو بابا خليل الّذي كان يبدو ميالاً لإعالة الجند، و لزيادة أموال القصبة أو الديوان... " . أنظر :

- Auvry, P. M.. Le miroir de la charité chrétienne. Aix, 1663, p. 242.

1-1-1. العلاقات الخارجيّة :

- **مع الباب العالي :**

حالما وصل علي باشا إلى إزمير، كتب تقريرًا بما تعرّض له و طلب الإذن من قاضيها بشأن إعلام إستانبول بذلك. غضب الصدر الأعظم كوبرولي محمّد باشا من انقلاب أوجاق الجزائر، و عدّه خروجًا عن طاعة السلطان، و بسبب غضبه الشديد استدعى علي إلى إستانبول و أمر بإعدامه. و في غضون ذلك، كان الديوان قد أرسل وفدًا محمّلاً بالهدايا إلى الباب العالي من أجل طلب والي جديد[1]، لكن الصدر الأعظم رفض استقباله، و قام بإرسال فرمان إلى الجزائريّين ينذرهم فيه : "أخيرًا لن نرسل إليكم واليًا، بايعوا من تريدون، السلطان ليس بحاجة إلى عبوديتكم، لدينا آلاف الممالك مثل الجزائر، فالجزائر إن كانت و إن لم تكن شيء واحد، و من بعد ذلك إن اقتربتم من الممالك العثمانيّة فلن تكونوا راضين"[2]. كما أرسل فرمانًا آخر إلى الموانئ في جميع السواحل العثمانيّة، و إلى والي مصر و شريف مكّة، يطلب منهما منع الجزائريّين من الذهاب إلى الحجّ و عدم بيع السلاح لهم، و عدم السماح لهم بالاقتراب من السواحل العثمانيّة، ممّا يعني تعطّل حركة الحجّ و التجارة إلى المشرق مع ما قد يسبّبه كلّ ذلك من استياء رجال الدّين و الأهالي، فضلاً عن توّقف عمليّات تجنيد الإنكشاريّة الحيويّة لاستمرار الأوجاق.

وقع الجزائريّون في حيرة من أمرهم، فقد أظهرت هذه القرارات غير المتوقّعة حاكمهم الجديد خليل آغا بمظهر المتمرّد على السلطان، و ذلك في حين ظلّ وفدهم قرابة عامٍ كاملٍ في إزمير دون أن يسمح له بمقابلة الصدر الأعظم. و كمخرج مؤقت للمأزق، عمد الآغا و الديوان إلى إخراج إبراهيم باشا من السجن، و أعادوه إلى منصبه بشرط أن لا يتدّخل في أمور السياسة مطلقًا[3].

---

(1) ذكر الشويهد في قانون مدينة الجزائر، مخ. م. و. ج.، رقم 1378 : "و خرجت هدية أخرى على يد الحاج سليمان رحمة الله عليه مع العسكر باش ياباشي و كهي بايلك و شاوش كشاريا (كذا) و شهود من دار القاضي. طلع الحرج الذي خرج من دار السلطان سبع ألاف (كذا) و تسع مائة و سبع و عشرون ريالا، عام 1069 ه." نقلاً عن :
- قنان، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص. 74.
(2) التر، المرجع السابق، ص. 387-388، نقلاً عن : تاريخ السلحدار محمّد آغا. ج. 1، ص. 222.
(3) إرجاع الباشا إبراهيم إلى منصبه يثبته أمران، أوّلهما وجود وثائق تحمل ختمه مؤرخة في شعبان 1070 (أي أبريل 1660)، ربيع الثاني 1071 (أي ديسمبر 1660) و ذو الحجّة 1071 (أي أوت 1661). أنظر :
- Delphin, G. "Histoire des pachas d'Alger de 1515 à 1745", in J.A., janvier-mars 1925, p. 6.
و ثانيهما هو مفاوضته لبيع 17 أسيرًا دفعة واحدة خلال حملة إفتداء إسبانيّة حلّت بالجزائر عام 1660. أنظر :
- Larquié, C. "Le rachat des Chrétiens en terre d'islam au XVII^{e} siècle", extrait de la R.H.D., Oct.-Déc., 4 (1980), Éditions A. Pedone, Paris, 1981, p. 332.
أنظر كذلك :
- Boyer, "La révolution dite "des aghas"…", Op.cit., p. 163.

- **مع فرنسا :**

على الصعيد الأوربي، سمّمت مشكلة الباستيون كما سبق و أشرنا العلاقات بين الجزائر و فرنسا. و لكن خليل آغا سمح مع ذلك للمقيمين الفرنسيّين بمزاولة نشاطاتهم التجاريّة بكلّ حرّيّة و أمر الريّاس بعدم التعرّض لمراكبهم، بعد حصوله على ضمانات من حكّام مارسيليا بخصوص إرجاع الأسرى الجزائريّين[1]. و هذا يدلّ بقدر كافٍ على "أنّ السلطات الجزائريّة لم تكن لديها رغبة أكبر من العيش في سلم مع الفرنسيّين"[2].

في نهاية شهر جوان 1659، جاءت بعثة مارسيليّة يقودها المدعو لويس كامپون (Louis Campon)، الّذي فوّضه ملك فرنسا ليكون الحاكم الجديد للباستيون[3] ؛ و رغم أنّه حمل معه نحو خمسين جزائريًّا ممّن خطفهم پيكه، إلاّ أنّ الديوان رفض إقراره في منصبه حتّى يعاد باقي الأسرى الّذين بيعوا في ليفورنة و تُستوفى بالإضافة لذلك كامل ديون الباستيون.

في ذلك الوقت، كانت العلاقات بين الدولة العثمانيّة و فرنسا تمرّ بفترة من الفتور بسبب المساعدات الّتي بذلتها فرنسا للبندقيّة في حرب كريت[4]. و استاء البلاط الفرنسيّ كثيرًا من المعاملة السيئة الّتي عومل بها السفير دي لاهي و إبنه، و تجسّد هذا الإستياء في الإعداد لتحرّكات عدائيّة ضدّ "الدول البربريّة"[5].

---

(1) أنظر الرسالة الّتي وجّهها القنصل الفرنسيّ جان بارو إلى قناصل و حكّام مدينة مارسيليا :
- Grammont, "Relations… ", Op.cit., pp. 279-281.
أنظر أيضًا الملحق 4 : رسالة السيّد بارو إلى السّادة قناصل و حكّام مدينة مارسيليا. الجزائر، 26 نوفمبر 1659.
(2) Plantet, Correspondance des deys …, Op.cit., p. 58, n. 1.
(3) أنظر الملحق 3 : رسالة الملك لويس الرابع عشر إلى إبراهيم، باشا الجزائر. باريس، 14 جوان 1659.
(4) يذكر محمّد فريد بك بهذا الخصوص : " ...و ممّا زاد علاقات الدولتين فتورًا و جعل الحقّ بجانب الدولة العثمانيّة تدخّل فرنسا سرًّا بمساعدة البنادقة على الدفاع عن جزيرة كريد و إمدادها لهم بالسلاح و ضبط عدّة مراسلات رمزيّة كانت مرسلة إلى المسيو دي لاهي (M. de La Haye) مع شخص فرنساويّ موّظف في بحريّة البندقيّة و هو سلّمها بنفسه إلى الوزير كوبريلي سنة 1659 طمعًا في المال و كان إذ ذاك بمدينة أدرنة، و لمّا لم يمكنه حلّ رموزها أرسل إلى الأستانة يستدعي السفير الفرنساويّ، و لتمرّضه أرسل ولده إلى أدرنة مكانه، فلمّا مثل بين يدي الصدر الأعظم و سأله عن معنى هذه الرموز لم يراع في جوابه آداب المخاطبة، فأمر بسجنه في الحال. و لمّا بلغ خبر سجنه إلى والده سافر إلى أدرنة خوفًا على حياة ولده و لم يمنعه اشتداد مرضه عن السفر و قابل الوزير كوبريلي محمّد باشا. و لمّا لم يرشده السفير عن معنى الجوابات المرموزة، لم يقبل اخلاء سبيل إبنه بل سافر إلى ولاية ترنسلفانيا و لم يطلق سراحه إلاّ بعد عودته في سنة 1660. و لمّا علم الكاردينال مازران (cardinal Mazarin) بحبس إبن السفير أرسل إلى الأستانة سفيرًا فوق العادة اسمه المسيو دي بلوندل (M. de Blondel) و معه جواب من سلطان فرنسا يطلب فيه الإعتذار عمّا حصل و عزل الصدر الأعظم، لكن لم يسمح لهذا السفير بالوصول إلى السلطان بل قابله الصدر الأعظم بكلّ تعاظم و كبرياء. و لذلك ساعدت فرنسا كريد جهارًا و أرسلت إليها أربعة آلاف جنديّ و أجازت إلى البندقيّة جمع عساكر متطوّعة من فرنسا و أمدّت النمسا بالمال طمعًا في إشغال الدولة و انتقامًا منها " :
- محمّد فريد بك المحامي. تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة. دار النفائس. ط.2، بيروت، 1983، ص. 293-294.
أنظر أيضًا :
- Hammer-Purgstall, Op.cit., T. 10, pp. 44-46.
(5) الدول البربريّة (les États barbaresques) هو الإسم الّذي كان يطلقه الأوربيون على الإيالات العثمانيّة المغربيّة الثلاث، و هي : الجزائر، و تونس، و طرابلس الغرب.
و كمثال عن أحد مخططات الحملات على الجزائر الّتي وضعت في تلك الفترة، أنظر :
- Dumay, "Projet pour l'entreprise d'Alger", Op.cit., pp. 1-2.

كان أبراهام دوكين (Abraham Duquesne) قد اقترح على الوزير مازران في أكتوبر 1659 تنظيم حصار بحريّ ضدّ الجزائر، تونس و طرابلس[1]. و في فبراير 1660، توّجه الملك لويس الرابع عشر إلى طولون، حيث أبدى استحسانه لمشروع حملة أعدّه الفارس بول(chevalier Paul)[2]. و ليس من المستبعد أنّ لويس الرابع عشر، خلال مقامه في طولون، استحثّ فرسان مالطة الّذين كانت أغلبيتهم من الفرنسيّين على مهاجمة "القراصنة البربريّين" ؛ فالملاحظ أنّه منذ ذلك الوقت تحديدًا كثّف الفرسان من نشاطهم ضدّ الريّاس[3].

و على إثر الخسائر الّتي كبّدها الفرنسيّون تحت غطاء "فرسان مالطة" للجزائريّين قرب سواحل فرنسا و إسبانيا، أضحت السفن الجزائريّة تتفادى الخروج إلى البحر منفردة كما عُنِّف القنصل الفرنسيّ بارو في مجلس الديوان.

و بحلول صيف 1660، كلّف الفارس بول، على رأس خمسة عشر سفينة، بمهمّة القيام بحملة ضدّ "أوكار القراصنة" في شمال إفريقيا للمطالبة بإطلاق سراح الأسرى الفرنسيّين. و بعد مروره بطرابلس ثمّ حلق الوادي في جويلية، حيث استجيب لمجمل مطالبه، اقترب بول من سواحل الجزائر في الأيّام الأخيرة من أوت. و لقد حاول الهجوم بغتة على ميناء الجزائر و إضرام النار في السفن الراسية فيه، لكن الجزائريّين كانوا على علم مسبق بقدوم العمارة الفرنسيّة و اتّخذوا كامل احتياطاتهم. لذا، قفل الفارس بول راجعًا إلى طولون دون أن يحقق مرماه[4].

---

(1) أنظر رسالة دوكين إلى مازران المؤرّخة في 15 أكتوبر 1659 في :

- La Roncière, Ch. de, Histoire de la marine française, T.5, p.

نقلاً عن :

- Charles-Roux, F. France et Afrique du Nord avant 1830, T. 1, Librairie Félix Alcan, Paris, 1932, p. 142.

(2) Julien, Ch.-A. Histoire de l'Afrique du Nord, T. II, Payot, Paris, 1952, p. 287.

نقلاً عن :

- Charles-Roux, Op.cit., p. 142.

حول مشروع الفارس بول، "قائد العمارة البحريّة الوحيد الّذي احتفظ بالحقد المقدّس للكفرة"، أنظر :

- Belhamissi, M. Histoire de la marine algérienne (1516-1830), 2e éd., ENAL, Alger, 1986, pp. 26-27.

أنظر أيضًا :

- Nadal, G.L. "La course et la guerre sainte dans la Méditerranée occidentale au XVIIe siècle", in C.T. 169-170, 1995, p. 219.

(3) على سبيل المثال، نقرأ في "صحيفة فرنسا" بتاريخ 30 مارس 1660 أنّه : "في الرابع و العشرين من هذا الشهر، وصلت بارجة و فرقاطة الفارس دي فالبل (chevalier de Valbelle) من جزر هيير (Hyères) مع سفينة قرصنة من الجزائر، الّتي استولى عليها قرب جزر مايورقة. لقد رووا أنّ السّادة سانتو (Saintot) و سيبريان (Cyprien) ذهبا هناك لرأب سفنهم المتضرّرة كثيرًا من معركة جمعتهم، طوال ثمان ساعات، ضدّ سبعة سفن قرصنة من مدينة الجزائر بالذات، حيث هلك أزيد من 400 تركيّ، و تلّقى سانتو المذكور طلقة بندقيّة في الذراع، إلخ" :

- Gazette de France, 1660, p. 320.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., pp. 288-289, n. 2.

(4) Charles-Roux, Op.cit., pp. 142-143.

- **مع إنكلترا :**

أمّا بخصوص انكلترا، فإنّ تمويه أعلام السفن لصالح دول أجنبيّة الّذي مارسته إدارة كروميل على نطاق واسع، أثار سخط الريّاس و دفع الديوان إلى توجيه رسالة شديدة اللّهجة إلى حاكم انكلترا المذكور(1). و لقد اشتكى القنصل براوني من تهديدات الجزائريّين له و ما أبدوه من "تصرّف فظّ و صرامة" تجاه رعاياه(2).

و في نهاية 1659، تفاديًا لحدوث قطيعة بين البلدين، أصدرت تعليمات إلى اللورد وينشلسي، سفير إنكلترا الجديد إلى إستانبول، ليعرّج إلى الجزائر تمهيدًا لعقد معاهدة سلام. لكن المحادثات لم تسفر على نتيجة تذكر، فقد طالب خليل آغا بأن تفتح الموانئ الإنكليزيّة للسفن الجزائريّة، و الأهمّ أن يسمح للريّاس بتفتيش حمولات السفن التجاريّة الإنكليزيّة. و من وراء ذلك، كان الجزائريّون يسعون إلى ضمان حياد تامّ لإنكلترا في الحرب الطويلة الأمد الّتي كانوا يخوضونها ضدّ الإمبراطوريّة الإسبانية، عدوّتهم اللّدود(3).

و قبل ذهابه، أذن وينشلسي للقنصل الإنكليزيّ بمواصلة المحادثات، و نصحه بإلهاء الجزائريّين "بمواعد كاذبة لتركهم يأملون ختامًا [مناسبًا]"(4). و هكذا، استمرّت المحادثات عدّة شهور بدون جدوى.

- **مع الأقاليم المتّحدة :**

أمّا الأقاليم المتحدة، فكانت في حالة حرب مع الجزائر منذ حملة الأميرال دي رويتر في 1655. و خلال الفترة 1656-1661، تمكّن الريّاس من مطاردة و أسر خمسة و ثلاثين سفينة تجاريّة هولنديّة ؛ لكنّهم تكبّدوا أيضًا من جهتهم خسائر ليست بقليلة. ففي 1660، فقد الجزائريّون في مضيق جبل طارق ثلاثة سفن كبيرة كان على متنها نحو 900 رجل، ضبطوا من طرف قائد العمارة يان ڤان كامپن (Jan van Campen)(5).

1- 1-2. الوضع الداخليّ :

لم تكن الأحوال على الصعيد الداخليّ بأحسن منها على الصعيد الخارجيّ. و قد تميّزت خاصّة بعودة الإضطرابات بشرق البلاد، حيث امتنعت العديد من القبائل ببايلك قسنطينة عن دفع الضرائب بحجّة أنّ تخريب الباستيون من طرف ثوماس پيكه حرمها من المداخيل الّتي كانت تجنيها من التجارة مع الفرنسيّين(6).

---

(1) Fisher, Op.cit., p. 304.

كانت الإيالة تعيش في حالة سلم مع انكلترا منذ معاهدة 1646، الّتي جدّدت زمن محرّم باشا لدى مرور روبرت بلايك (Robert Blake) على الجزائر في أبريل 1655. أنظر :

- Krieken, Op.cit., pp. 50 & 52.

(2) Idem, p. 305.

(3) Idem, pp. 307-308.

(4) Idem, p. 308.

(5) Krieken, Op.cit., p. 55.

(6) أنظر الفصل الأوّل، المبحث الثاني.

و في بلاد القبائل، وسّع أمير كوكو أحمد بن أحمد المدعو بوختّوش نفوذه انطلاقًا من تامغوت، و تمكّن من بسط سلطته على عدد من المناطق الساحليّة الواقعة بين بجاية و أعالي سباو[1] ؛ و للتصدي له اعتمد الأتراك على زعيم قبيلة قشتولة، الشيخ قاسم بن محمّد، في غرب جرجرة[2].

و بالرغم من كلّ هذه المتاعب، فقد تمكن خليل آغا بفضل إدارته الماليّة الحسنة من جعل الديوان يجدّد عهدته عامًا آخر[3]. غير أنّه تعرّض للإغتيال في الأيّام الأخيرة من محرّم 1071 ﻫ الموافق لبداية أكتوبر 1660[4]، و يذكر صاحب «مرآة الصدقة المسيحيّة» بهذا الصدد أنّ الحاكم "قتل مع نهاية الصيف في زقاق بمدينة الجزائر على يد قاتلين وضعا ليترصداه من طرف بعض الكبراء في الدولة، الّذين استصدر أمرًا مجحفًا في حقّهم باسم الديوان"[5].

1- 2. عهد رمضان بلكباشي :

في يوم مقتل خليل آغا، أسندت الآغوية إلى إبن عمّه رمضان بلكباشي المعروف باسم يورك رمضان[6]. و لتوطيد سلطته، قام المذكور فور اعتلائه الحكم بتوزيع الأعطيات على الجنود الإنكشاريّين، و بذلك استحقّ في نظرهم لقب بابا رمضان.

و في عهد رمضان، تعاظم نفوذ الأغوات المعزولين، من أعضاء مجلسه، الّذين تقاسموا فيما بينهم مختلف المناصب العليا في الدولة ؛ و إذ ذاك بدأت تتشكّل ما يمكن تسميتها بالمناصب الوزاريّة على نفس النحو تقريبًا الّذي بقيت عليه خلال مرحلة الدايات[7].

---

(1) Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit., pp. 210-211.

(2) عبّاد، المرجع السابق، ص. 113.
أنظر أيضًا :

- Robin, N. "Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la grande Kabylie", in R.A. 17, 1873, pp. 136-137.

(3) تذكر عامّة المراجع أنّ الآغوية حدّدت مدّتها بشهرين فقط، لكن ذلك غير منطقيّ و ينافي الحقيقة التاريخيّة. فخليل بلكباشي تولّى المنصب من جويلية 1659 إلى أكتوبر 1660، أي ما يناهز خمسة عشر شهرًا ؛ أمّا علي آغا، و هو آخر الآغوات و أطولهم مدّة، فحكم أكثر من سبع سنوات. من جهتنا، نرجح أنّ مدّة الحكم كانت عامًا واحدًا قابلة التجديد من طرف أغلبيّة أعضاء الديوان. و الجدير بالإهتمام بهذا الخصوص أنّه، خلال مرحلة الدايات، كان إقرار الداي في منصبه يتمّ سنويًا من قبل هيئة من صفّ البلكباشيّة، أنظر :

- Hamdan Khodja, Op.cit., p. 105.

(4) Delphin, "Histoire des pachas ...", in J.A., avril-juin 1922, p. 205.

(5) Auvry, Op.cit., p. 242.

(6) Delphin, "Histoire des pachas ...", in J.A., avril-juin 1922, p. 205.
أنظر أيضًا :

- Hammer-Purgstall, Op.cit., T. 11, p. 100.

(7) Rang, S. "Précis analytique de l'Histoire d'Alger sous l'occupation turque", In Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie en 1841. Imprimerie Royale, Paris, décembre 1842, p. 424.

المناصب الوزاريّة المعنيّة، و الّتي درجت المصادر الفرنسيّة على تسميتها منذ الربع الأخير من القرن السابع عشر بالسلطات (les Puissances)، هي : الخزناجي، و هو بمثابة وزير الخزينة ؛ محلة آغاسي، وزير الحربيّة ؛ آت خوجه سي (خوجة الخيل)، مدير أملاك الدولة ؛ وكيل الحرج، وزير الشؤون البحريّة ؛ البيت مالجي، القيّم على المواريث.

و بينما كان سلفه يمكث تحت رواق قصر الجنينة حيث يجتمع الديوان عادةً، كان الآغا الجديد يفضّل غالب الأحيان عقد مجلس حكمه في وسط البادستان، و هي السوق الّتي كانت تباع فيها الغنائم[1]. و لعلّ ذلك يعتبر مؤشرًا عن الإهتمام الذي أبداه رمضان منذ الوهلة الأولى فيما يخصّ نشاط الغزو البحريّ.

1-2-1. العلاقات الخارجيّة :

- **مع الباب العالي :**

لقد أبدى عدد متزايد من الجزائريّين، و بالأخصّ من الأتراك، استياءه ممّا آلت إليه العلاقات مع الدولة العثمانيّة من قطيعة و حصار ؛ و لذا، حاول رمضان إعادة الأمور إلى نصابها مع الباب العالي، و قام بإرسال وفدٍ آخر خلال شتاء 1661 لطلب الشفاعة من السلطان و لتجديد الولاء له. و لمّا حظي أعضاء هذا الوفد بمقابلة السلطان، اشتكوا له وضع البلاد و أقرّوا : "لو أرسلت لنا كلبًا لقبلناه باشا علينا" ؛ و لكن الأمر كلّه كان بيد كوبرولي محمّد باشا الّذي لم يستمع لهم و لم يقبل استشفاعهم[2]. و هكذا، لم يملك الوفد الجزائريّ من خيار سوى الانتظار بصبر أن يلين موقف الصدر الأعظم.

- **مع فرنسا :**

من جهة أخرى، كانت طائفة الريّاس عمومًا غير راضية عن سياسة المسالمة التي انتهجها خليل آغا، خاصّة بعد حملة الفرنسيّين الأخيرة على الجزائر. إلا أنّ رمضان استطاع كبح جماح الريّاس سعيًا منه إلى تسوية مشكل الباستيون و تطبيع العلاقات مع فرنسا.

في بداية 1661، أوفد الوزير مازران إلى الجزائر أحد مقرّبيه، پيير دي رومينياك (Pierre de Romignac)، لإرجاع باقي الأسرى الجزائريّين الذين بيعوا في ليفورنة، و التفاوض بشأن إعادة فتح المنشآت التجاريّة الفرنسيّة. و بعد مفاوضات دامت شهر تقريبًا، توّصل دي رومينياك إلى عقد إتفاق مع السلطات الجزائريّة[3]. غير أنّ الملك لويس الرابع عشر رفض المصادقة على هذه المعاهدة، لأنّه "كانت لديه نوايا أخرى ضدّ الجزائر"[4]. و كانت هذه النوايا عدائيّة محضة تنمّ بالدرجة الأولى عن الروح الصليبيّة الّتي هبّت على أوربا المسيحيّة آنذاك في إطار الحرب ضدّ العثمانيّين في المشرق و ضدّ "القراصنة البربريّين" في المغرب[5].

---

(1) Delphin, "Histoire des pachas ...", in J.A., avril-juin 1922, p.210.

(2) تاريخ السلحدار محمّد آغا، ج. 1، ص. 222. نقلاً عن :

- التر، المرجع السابق، ص. 387-388.

(3) Masson, Op.cit., pp. 115-116.

(4) Masson, Op.cit., p. 117.

بعد وفاة مازران في 9 مارس 1660، و هي الفرصة الّتي تحيّنها لويس الرابع عشر للإنفراد بحكم مملكته، أعلن هذا الأخير لبلاطه إلغاءه لمنصب الوزير الأوّل. و لذلك اعتبر جمهور المؤرخين هذا التاريخ بداية الحكم المطلق في فرنسا. أنظر :

- غطّاس، العلاقات الجزائريّة الفرنسيّة، المرجع السابق، ص. 65.

(5) Charles-Roux, Op.cit., pp. 150-151.

أنظر أيضًا :

- غطّاس، العلاقات الجزائريّة الفرنسيّة، المرجع السابق، ص. 66-69.

لم تحقق حملة الفارس پول الثانية الّتي استمرت من مارس إلى سبتمبر أي نتيجة تذكر. و ذلك في حين كان النائب الرسوليّ فليب لوفاشي (Philippe Le Vacher) يلحّ من الجزائر على قدوم عمارة حتّى ميناء المدينة لتعطي الجزائريّين "فكرة عن عظمة الملك و مآربه"[1].

لكن لم يسمح عدد قطع البحريّة الملكيّة في ذلك الوقت ببلوغ مستوى طموحات الملك[2]، لذا تمثّل الجهد الحربيّ حيال الجزائر بشكل أساسيّ في تصعيد عمليّات القرصنة الّتي كان يقودها الفرسان الفرنسيّون المنتسبون إلى رهبانيّة مالطة، حيث قام هؤلاء بقيادة الفارس دي فالبل بمهاجمة السواحل، و أسر حوالي خمس مائة شخص، أمّا الكونت دي فيرو (comte de Verüe) فقد كمن في شهر ماي بإحدى الخلجان الصغيرة القريبة من الجزائر، و تمكّن من الاستيلاء على مركب كان على متنه عدد من أعيان المدينة[3].

و على إثر هذا الحدث، أمر رمضان آغا ببناء برج رأس تافورة الإستراتيجيّ قرب باب عزّون و برج أصغر بمرسى الذبّان، كما قام في وقت لاحق بترميم برج تامنفوست الّذي يشرف على خليج الجزائر من جهة الشرق بغية تعزيز دفاعات المدينة[4]. لم يبقى الريّاس الجزائريّون مكتوفي الأيدي أمام هذه الهجمات المتكرّرة، بل قاموا بالخروج في شهر جويلية في عمارة أغارت بقوّة على المناطق القريبة من مارسيليا و غنمت الكثير من الأسرى. و إزاء ذلك، اتّجه ردّ الفعل الفرنسيّ إلى التخطيط لحملة عسكريّة كبيرة بقصد احتلال موقع ساحليّ بين بجاية و طبرقة، و تمّ تكليف المهندس العسكريّ الفارس دي كلرفيل (chevalier de Clerville) بمهمّة التعرّف إلى أمثل نقطة لموطئ قدم دائم[5].

- **مع إنكلترا :**

و فيما يخصّ الطرف الإنكليزيّ، فإنّ الديوان ضاق ذرعًا من طول المداولات الّتي بدأت نهاية السنة الماضية ؛ لذلك، استدعى رمضان آغا القنصل براوني و أخبره أنّه، في انتظار التوّصل إلى إتفاق بين البلدين، سيسمح للريّاس بتفتيش جميع السفن التجاريّة بما فيها الإنكليزيّة و إحضار تلك الّتي تنقل ركّاب أو بضائع دول معاديّة. و بالفعل، ففي ظرف بضعة أسابيع، قام الجزائريّون بجلب خمسة سفن إنكليزيّة، ثلاثة منها كانت تحمل جنودًا فرنسيّين إلى البرتغال[6]. و قد بلغ عدد السفن الّتي اقتيدت إلى الجزائر، خلال خريف 1660 وحده، حوالي إثنا عشر سفينة إنكليزيّة، تسعة هولنديّة، و إثنا عشر فرنسيّة أو إيطاليّة[7].

---

(1) Charles-Roux, Op.cit., p. 143.

(2) كانت البحريّة الملكيّة الفرنسيّة تضمّ في عام 1661 ثلاثين سفينة حربيّة فقط، بعضها غير صالحة للإبحار :

- Belhamissi, Histoire de la marine, Op.cit., p. 164.

(3) Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 292.

(4) Ibidem.

Moulay Belhamissi. Alger, la ville aux mille canons. ENAL, Alger, 1990, pp. 23-25.

Delphin, "Histoire des pachas... ", in J.A., avril-juin 1922, p. 205.

(5) Charles-Roux, Op.cit., pp. 151-153.

أنظر أيضًا :

- غطاس، العلاقات الجزائريّة الفرنسيّة، المرجع السابق، ص. 70-72.

(6) Krieken, Op.cit., p. 56.

(7) Grammont, Histoire d’Alger…, Op.cit., p. 212.

هذا التجدّد في النشاط البحريّ جعل أحد الأوربيين المعاصرين يقول عن الجزائر أنّ "بالرغم من كونها مدينة واحدة"، فقد كانت في حرب مع العالم أجمع[1]. و في ظلّ هذه الظروف، أذعن القنصل الإنكليزيّ لمطالب الجزائريّين في المعاهدة الّتي أبرمها في ديسمبر 1660. إلا أنّ هذه المعاهدة رفضت لندن المصادقة عليها كونها أقرّت بحقّ تفتيش حمولات السفن و مصادرة الأملاك المشحونة العائدة لأعداء، و ذلك على رغم تعهّد الجزائريّين بدفع ضعف أجرة شحن السلع المصادرة كتعويض للقباطنة الإنكليز[2].

و للضغط على الجزائريّين و حملهم على التراجع، قرّرت إنكلترا إرسال قوّة بحريّة بقيادة الأميرال إدوارد مونتاغو، كونت دي ساندويتش (Amiral Edward Montague, comte de Sandwich) إلى المنطقة و فاتحت هولندا بفكرة القيام بعمل مشترك ؛ لكنّ الهولنديّين لم يستجيبوا لتلك المبادرة[3].

رسى الأسطول الإنكليزيّ المؤلّف من حوالي عشرين سفينة كبيرة في الأيّام الأخيرة من جويلية 1661 قبالة خليج الجزائر. و بعث مونتاغو موفده إلى البرّ يعلم الآغا و الديوان بعدم قبول الملك شارل الثاني لمعاهدة الصلح و بضرورة إعادة النظر في بعض بنودها. لكنّ المداولات الّتي استمرت أيامًا وصلت إلى طريق مسدود، بسبب تمسّك رمضان آغا بنصّ المعاهدة الأخيرة. عندها قرّر الأميرال قصف المدينة معلنًا الحرب، فردّت عليه مدفعيّة الأبراج بشدّة و اضطرّته للإنسحاب بعد أن تضرّر عدد من قطع أسطوله[4].

---

(1) Van Aitzema, Saken van staet en oorlogh, V.161.

نقلاً عن :

- Krieken, Op.cit., p. 55.
(2) Fisher, Op.cit., p. 308.
(3) Krieken, Op.cit., p. 56.
(4) d'Aranda, Op.cit., pp. 156-157.
- Mercier, Op.cit., pp. 252-253.

لقد تعرّض محمّد بن رقية إلى الحملة الإنكليزيّة على مدينة الجزائر، حيث ذكر أنّه : "سنة إحدى و سبعين و ألف في دولة رمضان بولكباشي، أتت عمارة الإنكليز بثلاث و عشرين سفينة كبارا و أراد يجدد الصلح الذي بينهم و بين أهال الجزائر و شرط شروطا و من جملتها أن سفائن الإنكليز إذا تلاقت مع سفائن الجزائر تجوز سفائن أهل الجزائر من تحت ريحها، و إذا ظهر منها علامة الإنكليز لا يفتشها أهل سفينة الجزائر بل يخلون سبيلها، فأجاب أهل الجزائر بأن هذا شيء لا يمكن، و إذا أراد أن يكون مصطلحا معنا، فيكون الصلح على الشروط التي كانت من قبل و إلا فلا صلح بينه و بيننا، و إذا أراد شيئا يفعل بنا فعليه بمباشرته بقدر جهده و طاقته و طردوه.

فمكث اللعين منتظرا الجواب يوافق غرضه ثلاثة و عشرين يوما، فحين أيس اللعين من رجائه اصطف جفنه تجاه الجزائر و شرع بالرمي إلى الأبراج و إلى المدينة، فقابلهم أهل الجزائر من الأبراج و من سور المدينة و دام القتال بينهم في ذلك اليوم إلى المغرب فعند ذلك أقلعت سفائن اللعين من مناطقهم و حلوا قلاعهم و توجهوا إلى بلادهم خائبين خاسرين. و لم يمت في ذلك الحرب (كذا) إلا رجل واحد انجرح و مات بعد ثلاثة و عشرين يوما. و أما من النصارى الملاعين فقد مات منهم أكثر من مائة، و سفينة القبودانها انسقطت (كذا) حتى ما وصلت إلى مايورقة إلا بشق الأنفس" :

- التلمسانيّ الجديريّ، محمد بن رقية. "الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة". نشر سليم بابا أحمد، مجلة تاريخ و حضارة المغرب 3، 1967، ص. 19-20.

أنظر أيضًا بخصوص حملة مونتاغو رسالة كاتب الدولة موريس (Morice) إلى سفير إنكلترا وينشلسي لدى إستانبول :
- Fisher, Op.cit., p. 309.

و ترك الأميرال مونتاغو وراءه عمارة بيد نائبه، السير لاوسون (Sir Lawson)، ليواصل بها الحرب ضدّ الجزائريّين، و قفل راجعًا إلى بلاده[1].

- **مع الأقاليم المتّحدة :**

في صيف 1661، أرسلت الأقاليم المتحدة الأميرال ميشييل دي رويتر مرّةً أخرى إلى الحوض الغربيّ للمتوّسط في مهمّة مماثلة للّتي أوكل بها مونتاغو. و عندما بلغ دي رويتر ميناء قادس الإسبانيّ مع نهاية أوت 1660، صادف هناك وجود الأسطول الإنكليزيّ المتضرّر العائد من الجزائر. و لم يحقّز ذلك الأميرال الهولنديّ على المضي قدمًا، بل قرّر التموقع بسفنه الثماني عشر في مضيق جبل طارق. فقد كانت نيّته إعتراض أكبر عدد ممكن من سفن القرصنة الجزائريّة، و من ثمّ التوّجه إلى الجزائر و هو في موضع قوّة. لكن بالمقارنة مع حملة 1655، كانت الحصيلة مخيّبة فعلاً : سفينتين فقط مع ما مجموعه 180 أسير بيع معظمهم، رغم تعليماته، في مايورقة[2].

1- 2- 2. الوضع الداخليّ :

و هكذا نرى أنّ في عهد رمضان، انضمّت إلى سرب الدوّل المعاديّة للجزائر كلّ من فرنسا و أنكلترا، و أضحت الإيالة في موقع حرج كانت في غنًى عنه بالنظر إلى الأوضاع الداخليّة العصيبة الّتي كانت تمرّ بها. فقد عرف عام 1661، بالموازاة مع تواصل ثورات بايلك الشرق، بداية جفاف شديد شمل جميع مناطق البلاد. و هذا القحط الّذي دام نحو سنتين، أتى على قسم كبير من المحاصيل و المواشي، مؤدّيًا بذلك إلى انتشار مجاعة مروّعة[3].

كانت محصّلة الجفاف و المجاعة و الإضطرابات التي ترافقهما دومًا حدوث تراجع ذريع في النشاطات الإقتصاديّة للإيالة، ترّتب عنه نضوب الموارد الجبائيّة الّتي كان القسم الأكبر منها عبارة عن ضرائب عينيّة. و هذا ما دفع رمضان آغا بحكم الضرورة إلى تشجيع الغزو البحريّ لأقصى حدّ، علّه يعوّض بإيراداته جزءً من العجز الماليّ. و لمّا ساءت الأمور أكثر، لم يجد رمضان بدًّا هو و أعضاء مجلسه من التحكّم بسوق البادستان، حيث كانوا يشترون الغنائم بأسعار جدّ منخفضة. و هذا ما أثار حنق أفراد الطائفة و الإنكشاريّين المساهمين معهم على السواء الّذين رأوا في تصرّف الطغمة الحاكمة غبنًا لهم في حقّهم، فأضمروا لهم السوء.

---

(1) Mercier, Op.cit., p. 253.
(2) Krieken, Op.cit., pp. 55-57.
(3) Merouche, Op.cit., p. 134.
ذكر الأب اليسوعيّ "بيريز دي لا بارا" (P. Perez de la Parra) أنّه تمكّن بسبب "مجاعة من تدبير العناية الإلهيّة" في 1661 من تنصير أزيد من خمس مائة شخص التجاؤا إلى وهران، و تمّ إرسالهم على الفور إلى إسبانيا. أنظر :
- Vincent, "Les Jésuites…", Op.cit., p. 524.

و لهذا السبب، ثار الإنكشاريّون ضدّ يورك رمضان، و قتلوه مع مقرّبيه في وسط البادستان، في يوم السبت 15 محرّم 1072 (الموافق لـ 10 سبتمبر 1661)[1]. و حسب رواية امانويل دارندا فإنّ رمضان آغا "ذبح هو و 28 شخصًا من مجلسه، و رميت جثثهم في الأزقة للكلاب، و ذلك لأنّه تملّك بواسطة أفراد من مجلسه قسمًا من غنيمة قمح أكبر من الحقّ الّذي يتعيّن له. في حين اضطرّ باقي أعضاء مجلسه إلى النجاة بأنفسهم إلى المرسى، حيث استولوا بالقوّة على قارب صيد، ابتعدوا به عن البرّ، و عن هيجان الجنود الصّاخبين، ليقعوا في قبضة المالطيّين"[2].

2 - من ثورة إلى أخرى

كان من نتائج الإصلاحات التي قام بها خليل آغا عقب انقلاب 1659 استئثار السلطة من طرف الضبّاط الساميّن للإنكشاريّة، و هم : البلوكباشيّة، و الآياباشيّة، و الآغوات المعزولين ؛ في حين، لم يلتقط الضبّاط الأدنى رتبة، الأوضاباشيّة، سوى الفتات[3]. و نظرًا إلى أنّ الفئة الّتي قادت ثورة 1661 كانت تتكوّن أساسًا من الصفّ الآنف ذكره، فهذا يجعلنا نفترض أنّ الإضطرابات الخطيرة الّتي أودت بالحكومة تمخّضت في الواقع عن صراع طبقيّ في صفوف الأوجاق.

---

(1) Delphin, "Histoire des pachas... ", in J.A., avril-juin 1922, p. 205.

ذكر الأب "ميشال أوفري"، صاحب كتاب «مرآة الصدقة المسيحيّة»، أنّ مقتل رمضان كان يوم القديس لوران أي 10 أوت، و هذا التاريخ اعتمد من طرف العديد من الكتّاب :

- Auvry, Op.cit., p. 243.

(2) d'Aranda, Op.cit., pp. 154-156.

و ذكر الأب "أوفري" بخصوص هذه الثورة و دوافعها ما يلي : "...الغنائم الّتي يحصّلها القراصنة، كان [رمضان] ميّالاً إلى تملكها بثمن زهيد جدًا، بحيث كان يغتني أكثر ممّا ينبغي في حين كان شحّه يسبّب ضررًا معتبرًا للجنود. و قد أغاظهم تصرّف الحاكم، بحيث تشاوروا للتخلّص منه ؛ و لمّا اتخذوا جميع تدابيرهم، في يوم القديس لوران من عام 1661، سعوا إلى مخاصمته في البادستان، و هو المكان المخصّص لبيع المسيحيّين و السلع الأخرى، و اشتكوا له بأنّ الجنود لم يكونوا يتقاضون أجرًا جيّدًا. فاستاء من أن يكلّم بلا تقدير، هو الّذي كان يروم إلى الشرف، و أمر بأن يلقى القبض على عدد منهم ؛ عندئذ انقضّوا عليه، و قطعوا رأسه. و فورًا، مضوا إلى شتّى أحياء المدينة في جمع كبير و مصمّم، مع جنود أخرين أعلموهم [مسبّقًا]، و قاموا بقتل خمسين أو ستين من كبراء المدينة، من شيعة رمضان، و علّقوا رؤوسهم من خصل الشعر إلى كرمات العنب، قبالة دار السلطان" :

- Auvry, Op.cit., pp. 243-244.

توجد أيضًا إشارة إلى هذه الثورة عند إبن المفتي :

- Delphin, "Histoire des pachas... ", in J.A., avril-juin 1922, p. 221.

(3) Boyer, "Des pachas triennaux…", Op.cit., p. 105.

على كلّ، تمكّن الأوضاباشيّة من فرض أنفسهم في الديوان العامّ على حساب الأكثريّة الممثلة في البلوكباشيّة ؛ و ذلك بفضل قوّتهم العدديّة و نفوذهم المباشر على اليولداش[1]. و هذا ما نستشفّه من كون الآغا المنصّب حينها لا ينتمي إلى صفّ البلوكباشيّة.
و الملاحظ أيضًا أنّ الديوان تقوّت و ازدادت صلاحياته خلال هذه الفترة الجديدة، بالتزامن مع تقلّص الدور القياديّ الّذي كانت تلعبه هيئة الآغوات المعزولين الّتي يترأسها الآغا. فلم يعد هؤلاء الآغوات يحقّ لهم حتّى حضور جلسات الديوان، إلاّ إذا تمّ استدعاؤهم خصّيصًا و للإستشارة فقط[2]. و يبدو أنّ المراد من هذه التدابير المتّخذة كان الحؤول دون هيمنة طغمة حاكمة (oligarchie) على امتيازات السلطة، مثلما حدث مع رمضان آغا و مقرّبيه.

2- 1. عهد شعبان آغا :

بعد المقتلة الّتي راح ضحيّتها رمضان آغا، جدّ أعضاء الديوان في انتخاب حاكم جديد للبلاد و وقع اختيارهم على معزول آغا يدعى شعبان ؛ و الجدير بالذكر أنّه لم يكن تركيًّا، بل علجًا برتغاليّ الأصل[3]. أمّا عن الأسباب الّتي كانت وراء اختياره، فيذكر دارندا أنّه كان "يقدّر عند الأتراك و النصارى كرجل طيّب، عادل و حكيم، و الحقّ يقال، كان الرجل يتمتع أيضًا بالعديد من المزايا الأخلاقيّة"[4]، و ذلك فضلاً عن كونه غنيًّا جدًّا كسب أموالاً طائلة من قيادته لمحلاّت الجباية و مشاركته في حملات الغزو البحري.

---

(1) يذكر صاحب كتاب «مرآة الصدقة المسيحيّة» بخصوص الديوان العامّ أنّ : "هذا المجلس لم يعد مؤلّفًا من البلوكباشيّة كما كان في السابق، لأنّه منذ مقتل رمضان و الآخرين، البلوكباشيّة بالرغم من كونهم قادة أضحت سلطتهم صغيرة في الدولة، و لا يسعهم البروز في المجلس بسبب الأوضاباشيّة الّذين استأثروا في الوقت الراهن بالسلطة كلها ؛ عددهم (يبدو لي) غير محدود، بحيث يسودون بأغلبيّة أصواتهم دومًا على الآغا و الآياباشيّة..." :

- Auvry, Op.cit., pp. 271-272.

أنظر أيضًا :

- Boyer, "La révolution dite des “aghas”... ", Op.cit., p. 165.

و تجدر الإشارة هنا إلى أنّ عدد الأوضاباشيّة البالغ 424 بقي ثابتًا خلال العهد العثمانيّ، على عكس البلوكباشيّة الّذين تراوح عددهم على وجه التقريب بين 600 و 900 ؛ و ممّا سبق، يتضّح لنا أنّ الأوضاباشيّة أفادوا بلا أدنى الشكّ من دعم اليولداش.
أنظر الفصل الأوّل، المبحث الأوّل.

(2) Gleizes, Op.cit., p. 204.
- Boyer, "Des pachas triennaux… ", Op.cit., p. 105.
(3) Auvry, Op.cit., p. 244.
d’Arvieux, Op.cit., p. 245.

و ذلك في حين ذكر دارندا أنّه "كان إسبانيّ المولد على حدود البرتغال، و إبن بحّار. وقع في شبابه في عبودية الأتراك، الّذين أقنعوه و أغووه على إنكار عقيدته المسيحيّة ؛ و هذا ما يتيسر فعله لطفل فتي."، مضيفًا أنّه "بطريقته النبيلة في التعامل مع أي شخص، أعطي شعبان هذا لقب الحرب غالان." :

- d’Aranda, Op.cit., p. 221.
(4) Ibid., p. 60.

و بعد وقت قصير من انتخابه، تعرّض شعبان آغا لمحاولة اغتيال تبيّن أنّها من تدبير إبراهيم باشا، فقام الديوان بخلع هذا الأخير من منصبه و وضع في محبس ضيّق[1]. و لم يكد شعبان ينتهي من هذا الأمر حتّى طرأ آخر أهمّ، فلقد كان محمّد جلبي بن يوسف، نسيب محمّد باي قسنطينة، ممّن قتلوا خلال الثورة و صودرت أملاكهم[2]، و أثار ذلك حفيظة الباي خاصّة و أنّ الآغا أحجم عن متابعة المتورّطين[3] ؛ و ازداد الشقاق أكثر بين قسنطينة و السلطة المركزيّة بالجزائر، بعدما خالف الباي محمّد بن فرحات تعليمات الديوان و "عقد اتفاقًا مع برجوازيّ من هذه المدينة (يعني مارسيليا)، يدعى السيّد ستارس ليمنحه كافّة التسهيلات لإقامة، رغمًا عن الأتراك، تجارة و إسكلة في مرفأ سطورة، مقابل بعض الأتاوى السنويّة"[4]. و على الرغم من جهلنا لمجمل التفاصيل، فإنّ خطورة هذا الخلاف، الّذي سوي بطريقة أو بأخرى خلال السنة التالية، تكمن في حدوثه في ظرف جدّ حرج من تاريخ الإيالة.

2- 1-1. العلاقات الخارجيّة :

- **مع الباب العالي :**

في غضون ذلك، كانت الأخبار الواردة من الموفدين إلى استانبول تبشّر بانفراج قريب، عقب وفاة كوبرولي محمّد باشا و تولية ابنه فاضل أحمد باشا صدرًا أعظم مكانه في آخر أيام أكتوبر 1661. قام الجزائريّون بالإتصال بقره مصطفى باشا، أحد وزراء الديوان الهمايونيّ، و حمّلوه هدايا ثمينة ليتوسّط لهم لدى الصدر الأعظم. فعفا هذا الأخير عنهم بعد أن تعهّدوا له بأنّ أوجاق الجزائر سيلتزم بأوامره، كما أبدى استعداده لإرسال أمير أمراء جديد للجزائر في 1662[5].

---

(1) يذكر دارندا أنّ دافع القتل كان الإنتقام، لأنّ الآغا كان أحد الّذين أشاروا بسجن إبراهيم باشا في 1659، "و ليقوم بتنفيذ خطّته، وعد جنديان بعشرة آلاف قطعة نقديّة (patagons) شريطة أن يقتلا عدوه ؛ و هذا ما تعاهدا به، فذهبا بعزم إلى الآغا، و طلبا التحدّث إليه. العبد المسيحيّ الميورقيّ الأصل الّذي تكلّم معهم، اعتبر من هيئتهم و من اليطقانات الّتي كانت بحوزتهم، على غير عادة الجنود الّذين يحملون سكاكين طويلة عندما يتمشّون في المدينة، أنّهم يضمرون شرًّا، فأجابهما بأنّ مالكه خرج، مع أنّه لم يكن كذلك ؛ و لمّا روى لسيّده ما حدث، لم يشتبه هذا الأخير أنّها خطّة من تدبير الباشا، فاشتكاه للجنود، الّذين تمرّدوا على الفور، و ألقوا القبض عليه، و بنوا حوله أربعة حيطان مفتوحة من فوق، مع فسحة لا تكفيه سوى للجلوس، و فتحة لإعطائه الأكل." :

- d'Aranda, Op.cit., pp. 155-156.

(2) أشار "دارندا" خطأً (ص. 396) إلى أنّ القتيل هو شلبي بن علي بتشين، لكن هذا الأخير توفي كما ورد في وثائق المحاكم قبل سنة 1658. أنظر في هذا الصدد :

- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، سلسلة المحاكم الشرعيّة : علبة 45-1، وثيقة 27 ؛ علبة 50، وثيقة 19.

(3) Auvry, Op.cit., p. 244.

(4) أنظر رسالة المهندس "نيكولاس دي كليرفيل"، المكلف في خريف 1661 بمهمّة سرّيّة في الشرق الجزائريّ، إلى مستشار الملك "جان باتيست كولبير" (Jean-Baptiste Colbert) :

- Sources Inédites de l'Histoire du Maroc. Série Sa'adiens, France, I, p. 53.

نقلاً عن :

- Belhamissi, M. Alger, l'Europe et le guerre secrète (1518-1830), Éditions Dahlab, Alger, 1999, pp. 123-124.

(5) التر، المرجع السابق، ص. 387-388، نقلاً عن : تاريخ السلحدار محمّد آغا، ج. 1، ص. 222.

أنظر خلاصة مطالب و تعهّدات الوفد الجزائريّ لدى الباب العالي في :

- Laugier de Tassy, J.P. Histoire du royaume d'Alger, Henri du Sauzet, Amsterdam, 1725, pp. 50-51.

بيد أنّ تغيّر موقف الباب العالي لم يكن راجع أساسًا إلى الهدايا و العشرة آلاف سكّة ذهبيّة الّتي وزعها الوفد، بل إلى الهزائم البحريّة الّتي تكبّدها الأسطول العثمانيّ حينها أمام البنادقة في بحر إيجة[1]، و الّتي أبرزت الحاجة إلى الإستعانة بالقوّة البحريّة الجزائريّة المتمرّسة في مواجهة البندقيّة و حلفائها.

و بناءً على ذلك، ولّى السلطان القابجي بوشناق إسماعيل باشا بن خليل في منصب إمرة الأمراء على الجزائر. و لقد اصطحب الوفد الوالي الجديد في طريق العودة حيث وصلوا إلى الجزائر في 6 ماي 1662[2]، أي بعد مرور ثلاث سنوات تقريبًا على بدء الانقلاب. استقبل اسماعيل بصفته ممثّل السلطان ببالغ الحفاوة و الإحترام من طرف الجزائريّين، و رتّبت لإقامته غرف و أجنحة بقصر الجنينة. و كما جرى الإتفاق عليه قبلاً، أجرى له الديوان راتبًا و تكفّل بجميع نفقات و مؤن أهل بيته و خاصّته، شرط أن لا يتدخّل في شؤون الدولة و لا يخرج إلاّ بترخيص من الديوان[3]. و فيما يخصّ صلاحياته الإداريّة، ذكر إبن المفتي أنّ "الباشا أبقي على رأس حكومة المدينة و مقاطعتها (دار السلطان ؟) فقط"[4].

و ممّا يؤثر عن اسماعيل باشا أنّه شفع لسلفه إبراهيم لدى الديوان، فأطلقوا سراحه إكرامًا له و منح راتب معزول آغا[5].

حمل اسماعيل معه أمرًا سلطانيًّا بإرسال عمارة لدعم الجهد الحربيّ العثمانيّ في جزيرة كريت، و بالفعل توّجهت بعض السفن الجزائريّة إلى المشرق في 1662[6]، رغم كون الإيالة في حالة حرب مفتوحة مع عدّة دول أوربية، و على الرغم كذلك من غرق إحدى عشر سفينة و تسعة غنائم في الميناء شتاء تلك السنة بفعل زلزال بحريّ أحدث موجات مدّ عاتية حطّمت المول[7].

---

(1) انهزم العثمانيّون في 1662/61 في ميلوس (Milos) و قرب جزيرة كوس (Kos)، حيث فقدوا هناك 4 سفن كبيرة و حوالي 28 زورقا مصريًّا :

- Diehl, Ch. La république de Venise, Flammarion, 1985, p. 253.

- Hammer-Purgstall, Op.cit., T. 11, p. 132.

(2) Delphin, "Histoire des pachas... ", in J.A., avril-juin 1922, pp. 204-205.

(3) d'Arvieux, Op.cit., p. 244.

Laugier de Tassy, Op.cit., 1725, p. 51.

(4) Delphin, "Histoire des pachas... ", in J.A., avril-juin 1922, p. 210.

(5) Rang, Précis analytique…, Op.cit., p.424.

(6) Gazette de France, 1662, pp. 141, 345 & 750.

نقلاً عن :

- Turbet-Delof, La presse périodique française…, Op.cit., pp. 97-98.

(7) Gazette de France, 1662, p.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 292.

أنظر أيضًا :

- Playfair, R. L. "Épisodes de l'histoire des relations de la Grande-Bretagne avec les États barbaresques avant la conquête française", in R.A. 22, 1878, p. 402.

و هذا إن دلّ على شيء، فيدلّ على مبادرة الجزائريّين لإبداء الولاء و حسن النيّة و بدء صفحة جديدة من العلاقات مع الدولة العثمانيّة. و في 1664، أرسل الجزائريّون أيضًا عمارة كبيرة إلى بحر اليونان، حيث قامت باعتراض عدّة مراكب راجعة من و إلى البندقيّة[1].

- **مع فرنسا :**

فيما يخصّ العلاقات مع الأمم الأوربية، استقرّ رأي الجزائريّين على "عدم جدوى عقد معاهدات مع النصارى"، في ظلّ رفض أولي الأمر منهم آخر المطاف المصادقة عليها و جنوحهم دومًا إلى قوّة السلاح لفرض شروطهم للسلم على الإيالة ؛ إلاّ أنّهم خشية قيام تحالف مسيحيّ ضدّ الجزائر، التمسوا من الباب العالي يد العون[2]، لكن الدولة العثمانيّة المنشغلة في الحرب على أكثر من جبهة، لم يكن بوسعها ذلك.

و من بين الدول الأوربية، كانت فرنسا بلا ريب صاحبة المخطّطات و العمليّات الأكثر عدوانيّة تجاه الجزائر، و ذلك من دون أن تعلن الحرب حقيقةً عليها. فقد استولى الدوق دي بوفور (duc de Beaufort)، خلال ربيع سنة 1662، على عشرين مركبًا أغلبها صغيرة الحجم[3] ؛ و على إثر ذلك، غزا أسطول جزائريّ يضمّ 18 سفينة جزر هيير قرب طولون، و من ثمّ قام بعدّة عمليّات إنزال بنواحي مارسيليا[4]. و في ربيع 1663، قام الفارس پول بالإستيلاء على عدد من المراكب قرب السواحل الجزائريّة، غير أنّ عمليّة الإنزال ليلاً و محاولته احتلال القلّ باءت بالفشل بسبب تفطّن الأهالي و الحامية التركيّة لها[5].

و بعد ذلك، ضمّ پول سفنه إلى عمارة الدوق دي بوفور، و حاول معه في شهر أوت مهاجمة ميناء الجزائر و إضرام النار في أسطول الريّاس ؛ لكن ما حدث هو أنّ الأسطول الفرنسيّ الذي كان من المفروض عند منتصف الليل أن يكون إزاء الميناء، تواجد قبل طلوع الفجر على بعد ميلين غربه ؛ فانكشف أمر الأسطول و بذلك فشل هذا الهجوم أيضًا[6].

---

(1) Gazette de France, 1664, pp. 954 & 1175.

فقد الجزائريّون خلال تلك الحملة البحريّة سفينتين على الأقلّ في مواجهات مع سفن فرسان مالطة. أنظر :

- Merrien, J. Tels étaient corsaires et flibustiers, Le Livre Contemporain-Amiot-Dumont, Paris, 1957, pp. 58-59.

(2) Gazette de France, 1662, p. 393.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 292.

(3) Mercier, Op.cit., p. 252.

(4) Gazette de France, 1662, p. 729.

نقلاً عن :

- Bono, I Corsari barbareschi, Op.cit., p. 176.

- Belhamissi, Histoire de la marine…, Op.cit., p. 146.

(5) La Roncière, Histoire de la Marine française, T. V, p. 256.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., pp. 293-294.

- Belhamissi, Alger, l'Europe et la guerre…, Op.cit., p. 179.

(6) Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 294.

Mercier, Op.cit., p. 252.

سبق و أشرنا أنّه، في خريف 1661، قام الفارس دي كليرفيل سرًّا باستطلاع الساحل الشرقيّ على متن سفينة تجاريّة، و كانت مهمّته تقضي بإيجاد أفضل منطقة يمكن اقتراحها كنقطة احتلال[1]. و في جوان 1662، أشار الفارس المذكور في تقريره لكولبير إلى تفضيله خليج سطورة[2] ؛ لكن المجلس الملكيّ بعد أن تردّد بين عنابة و سطورة، و بجاية، اختار آخر الأمر موقع جيجل بدلاً عنها متّبعًا في ذلك رأي بوفور[3].

و لقد كان الفرنسيّون يعولون الكثير على ثورة منطقة القبائل أوّلاً، الّتي أملوا أنّها ستصدّ عنهم الأتراك ؛ و ثانيًا على ما ألحقه وباء الطاعون الفتّاك من خسائر بشريّة جسيمة بالبلاد. و هكذا، ابتدأت الإستعدادات مع نهاية 1663 لشنّ حملة على جيجل ؛ و في مارس 1664، شرعت فرق الجيش و قطع الأسطول الفرنسيّ في التجمّع بطولون. و كان لويس الرابع عشر قد تجاهل في غضون ذلك عروض تسوية تقدّم بها الجزائريّون الّذين كانوا أغلب الظنّ على دراية بالحملة الّتي تعدّ ضدّهم[4].

- **مع إنكلترا :**

بالنسبة للجانب الإنكليزيّ، واصل أسطول مونتاغو مطاردته للسفن "البربريّة"، و انضمّت إليه في بداية 1662 عمارة جنويّة بقيادة سنتريون (Centurione) ؛ و عندما كان قبالة سواحل تونس، وصل الأميرال الإنكليزيّ خبر مفاده أن "الجزائر دمّرت بفعل عاصفة هائلة و أنّ الكثير من سفن القرصنة غرقت قرب المول"[5]، فقرّر اغتنام هذه الفرصة النادرة لتحطيم شوكة الجزائريّين. لذا، هاجم الإنكليز مدينة بجاية و قصفوها في الأوّل و الثاني من أبريل ؛ و بعد أن استولوا على أربعة من سفن الريّاس في ظرف ثلاثة أيّام، دفعوا ببقية السفن أمامهم لإلجائها إلى ميناء الجزائر حيث كانوا على علم بوجود الأسطول الهولنديّ هناك. كان الأميرال الإنكليزيّ مونتاغو يعتقد أنّه بذلك سيضع الرياس بين نارين. لكن لم يرعه إلاّ و السفن الجزائريّة تدخل الميناء بكلّ أمان، لأنّ شعبان آغا كان قد عقد في أثناء ذلك اتفاق هدنة مدّته ثمانية أشهر مع الأميرال الهولنديّ دي رويتر[6].

---

(1) غطّاس، العلاقات الجزائريّة الفرنسيّة، المرجع السابق، ص. 73.

(2) Relation concernant l'entreprise contre Djidjelli adressée, le 8 octobre 1664, à M. le chevalier de Vendôme.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 293.

- Belhamissi, Alger, l'Europe et la guerre…, Op.cit., p. 50.

(3) Charles-Roux, Op.cit., p. 155.

(4) Ibidem.

أنظر أيضًا :

- الميليّ، مبارك بن محمّد. تاريخ الجزائر في القديم و الحديث. ج. 3، مكتبة النهضة الجزائريّة، الجزائر، 1964، ص. 175.

(5) Playfair, "Épisodes de l'histoire des relations de la Grande-Bretagne…", op.cit., p. 402.

(6) Grammont, "Relations… ", Op.cit., pp. 292-293.

Mercier, Op.cit., p. 253.

بعد حصار غير فعّال دام أيّامًا، وجد الأميرال الإنكليزيّ نفسه مضطرًّا إلى مهاداة شعبان آغا، فتوّصل معه قائد العمارة جون لاوسون في 23 أبريل إلى اتفاق مبدئيّ، استكمل في الثاني من ماي ببند يلمّح أكثر ممّا يقرّ بإمكانية مصادرة سلع الأعداء على متن السفن التجاريّة الإنكليزيّة، كما نصّ هذا البند الأخير على استخدام سفن الطرفين لجوازات مختومة لكي يتمّ عند التفتيش التأكّد من هويتها(1).

و في 29 أكتوبر من نفس السنة، عاد لاوسون من جديد و معه القنصل روبرت براوني إلى الجزائر ؛ و بتاريخ 10 نوفمبر، عقد مع شعبان آغا معاهدة سلم وفق البنود الّتي سبق الإتفاق عليها(2)، و أرسلت نسخ من المعاهدة إلى إستانبول و لندن ليتمّ الإطلاع و المصادقة عليها(3).

عقب وصول المبعوث الإنكليزيّ ريكو (Rycaut) في بداية سبتمبر 1663، على متن نفس السفينة الّتي حملت تصديق الباب العالي على المعاهدة، حمّله الجزائريّون رسالة إلى الملك شارل شدّدوا فيها على ضرورة تطبيق نظام الجوازات على جميع السفن الإنكليزيّة و انتظارهم ردًّا سريعًا على ذلك، و أنّهم، في حالة العكس، سيقومون بحجز ما يعود للأعداء بدل تعويض مناسب(4). و مع أنّ المجلس الملكيّ الخاصّ قرّر بعد تسلّمه الرسالة في 29 سبتمبر اتخاذ بعض التدابير قصد تعميم الجوازات، غير أنّه تجاهل طلب الردّ(5)، و عوضًا عن ذلك، أرسل لاوسون على رأس عمارة لحماية السفن التجاريّة في البحر المتوّسط(6).

---

(1) Fisher, Op.cit., pp. 310-313.
Krieken, Op.cit., p. 58.
Mercier, Op.cit., p. 253.

أنظر أيضًا :

- Panzac, Les corsaires barbaresques, Op.cit., p. 28.
(2) Articles of peace concluded between His Sacred Majesty and the Kingdoms and Governments of Algiers, Tunis, and Tripoli, in the year 1662. London, 1662, pp. 3-8.
أنظر أيضًا :

- Krieken, Op.cit., p. 58.
(3) Fisher, Op.cit., pp. 314-315.
(4) Fisher, Op.cit., p. 313.
خلال مقامه، كتب "ريكو" إلى السفير "وينشلسي" يعلمه أنّه "منذ ابرام معاهدة السلم مع الجزائر، اتفق على أنّ جميع السفن الإنكليزيّة يجب أن تزوّد بجوازات يسلّمها الأميرال الكبير ؛ و مؤخرًا، بعد صعود الجزائريّين على ظهر العديد من سفننا بعرض البحر و تثبّتهم من عدم امتلاكها للجوازات، قاموا بتوجيهها إلى هذه المدينة [المحصّنة]، لكن بفضل همّة قنصلنا، أخلي سبيل معظمها" :

- Ibid., p. 316.
(5) Ibidem.
(6) Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 294.

و كانت القطرة التي أفاضت الكأس هي اختطاف الهولنديّين لمائة و خمسين راكبًا جزائريًّا كانوا على متن سفينة إنكليزيّة[1] ؛ و قد استنكر الديوان تلك الحادثة و عزم على المضي في تهديده، فأجاز في نهاية 1663 للريّاس احتجاز السفن الإنكليزيّة التي لا تحمل جوازًا مناسبًا، كما فرض الرقابة على القنصل الإنكليزيّ خشية أن يتمكن من الفرار[2]. و بذلك، عاد التوتّر من جديد إلى العلاقات بين الجزائر و لندن.

- **مع الأقاليم المتّحدة :**

بعد أن تمكن من أسر عدد من أفراد طاقم سفينة جزائريّة بخليج تونس، توّجه الأميرال دي رويتر إلى الجزائر حيث وصل في 22 مارس 1662[3]. و بدأت المحادثات بشأن الصلح بالموازاة مع عمليّة تبادل الأسرى، بين شعبان آغا و مفاوض الهولنديّين، جلبرت دي فيانن (Gilbert de Vyanen) اللّذان توّصلا في 26 مارس إلى إتفاق هدنة مدّتها حوالي ثمانيّة أشهر[4].

و كان أحد أهمّ بنود الإتفاق المؤقت يعطي الحقّ للجزائريّين بتفتيش السفن التجاريّة الهولنديّة و احتجاز السلع و الركّاب التابعين لدول معاديّة مع تعويض أجرة النقل[5]. و قبل ذهابه، كلّف دي رويتر أندريس فان در برغ (Andries van der Burgh)، قائد الجند على متن إحدى سفنه، بتولي منصب القنصليّة و كلّفه بتعداد الأسرى الهولنديّين الموجودين في المدينة.

رفضت الأقاليم المتّحدة إتفاق دي رويتر المبرم مع الجزائر، بشكل أساسيّ بسبب البند المتعلّق بحقّ التفتيش، و التي رأت فيه ضررًا بمصالحها التجاريّة مع دول مثل إسبانيا و المدن الإيطاليّة. لذا، عاد الأميرال الهولنديّ في 6 جويلية إلى الجزائر ليشرح موقف بلاده الرافض. و لقد استرضاه شعبان آغا مع ذلك و وعده أنّه، حتى انتهاء المهلة، لن يصادر الجزائريّون شيئًا[6].

و في نوفمبر 1662، أبرم شعبان آغا معاهدة سلم مع دي رويتر شبيهة بتلك التي أقامها مؤخرًا مع الإنكليزيّ لاوسون[7]. و كان أعضاء الديوان قد أبدوا معارضتهم بادئ الأمر لإتفاقِ مع الأقاليم المتّحدة، إلا أنّ شعبان تمكّن من إقناعهم على العدول عن رأيهم، بعد أن تعهّد له الطرف الهولنديّ بإهداء أربعة مدافع برونزيّة و افتداء جميع الّذين أسروا على متن السفن الهولنديّة وفق السعر الأوّل الّذي بيعوا به في السوق، و ذلك قبل فبراير 1664 كحدّ أقصى[8].

---

(1) Krieken, Op.cit., p. 64.
(2) Fisher, Op.cit., p. 318.
(3) Dapper, O. Description de l’Afrique contenant les noms et la situation… Avec des cartes des états des provinces et des villes, traduite de flamand, Amsterdam, Wolfgang, 1686, p. 182.
(4) Krieken, Op.cit., pp. 58-59.
(5) Dapper, Op.cit., p. 182.
(6) Krieken, Op.cit., p. 59.
(7) أنظر :
- Groot, A.H. de "Ottoman North Africa and the Dutch Republic in the seventeenth and eighteenth centuries", in R.O.M.M. 39, 1985, p. 139.
(8) Krieken, Op.cit., p. 60.

لكن استبطأ الجزائريّون وصول الفدية و آخذوا القنصل فان در برغ على ذلك، خصوصًا بعد وفاة أزيد من مائة أسير من الطاعون خلال الأشهر الأولى من 1663[1]. و قد أجبر شعبان آغا في شهر أبريل على السماح للريّاس بتفتيش حمولات السفن التجاريّة الهولنديّة و مصادرة بضائع الأعداء طالما لم تحضر المدافع و الفدية الموعودة[2].

في غضون ذلك، أرسلت الأقاليم المتّحدة عمارة بقيادة كورنليس ترومب (Cornelis Tromp) إلى البحر المتوسّط، حيث استولى على غنيمتين جزائريّتين، و قام بخطف 150 راكبًا جزائريًّا من سفينة إنكليزيّة ؛ و في جانفي 1664، أسر سفينتين مجموع طاقمهما 272 بحّار بيع معظمهم للإسبان. و لمّا علم الجزائريّون بتصرّفات ترومب، رموا القنصل في السجن أيّامًا ثمّ أطلقوا سراحه، و وضع منزله تحت حراسة عشرة إنكشاريّين لحمايته ؛ كما أعلن الديوان أنّ بحّارة السفن الهولنديّة المحتجزة سيشاركون مصير الجزائريّين الّذين أسرهم ترومب[3].

2- 1- 2. الوضع الداخليّ :

على المستوى الداخليّ، عرفت البلاد خلال تلك السنوات كارثة إنسانيّة حقيقيّة بسبب وباء الطاعون و المجاعة الناتجة عن تخالف غزو الجراد و الجفاف عليها، و ممّا زاد الوضع مأساويّة انتشار ما يمكن وصفه بالفوضى و عدم الأمن في عدّة مناطق : ففي الناحية الغربيّة، كثّف الإسبان بمساعدة المغطّسين و حلفائهم من الأعراب من غاراتهم ضدّ الأقوام و القبائل الّتي أضعفتها المسغبة، و تمكّنوا من أسر عدد كبير من الأهالي، ناهيك عن مئاتٍ آخرين التجأوا إلى وهران اضطرارًا مفضّلين فقد حريّتهم على التضوّر جوعًا حتى الموت[4].

كان هؤلاء الأسرى يرسلون سريعًا إلى إسبانيا حيث كانوا يعاملون كأرقاء معاملة سيئة و يمنعون من اتباع شعائرهم الدينيّة، بل و الكثير منهم أجبروا على اعتناق المسيحيّة قسرًا[5]. و حينما وصل خبرهم إلى الجزائر صيف تلك السنة، قرّر الديوان معاملة الأسرى الإسبان بالمثل، فحلقت رؤوسهم ولحاهم و أجبروا على العمل في أشقّ الأعمال طيلة أسابيع، كما أغلقت كنائس السجون بعدما طالها بعض التخريب على يد العوامّ[6].

كما قام الأتراك، أمام هذا الوضع، بتسيير حملة هجوميّة بقيادة قائد تلمسان عمر آغا في 1662 لمعاقبة محالفي الإسبان و الإغارة على أراضيهم المجاورة لوهران، و في إحدى هجماتهم جرح حاكم وهران، المركيز دي لغانس (marquis de Leganes)، في وجهه[7].

---

(1) في ذلك الوقت، عصف وباء طاعون عرف بـ "الحبوبة القوية" بشدّة على الجزائر، و قد أودى بحياة عشرات الآلاف من سكّان الإقليم. أنظر الفصل الثالث، المبحث الثاني.

(2) Krieken, Op.cit., p. 62.
(3) Ibid., p. 64.
(4) Vincent, "Les Jésuites…", Op.cit., p. 524.
(5) Ibid., pp. 526-527.
(6) Auvry, Op.cit., pp. 290-294.
(7) Sandoval, "Les inscriptions d'Oran… ", Op.cit., pp. 445-446.

و أمّا من الناحية الشرقيّة، فلم تكن الأوضاع أحسن حالاً في ظلّ تواصل ثورة العديد من القبائل و العشائر في الشمال الشرقيّ من البلاد، لا سيّما منطقة القبائل الّتي شهدت أشدّ المواجهات ضدّ الأتراك ؛ و بلغ الصراع ذروته حسب بعض المصادر في أكتوبر 1662، عندما خطّط القبائليّون للتسلّل إلى مدينة الجزائر و القيام بتمرّد شبيه بالّذي قام به الكراغلة في 1633، و ذلك بمساعدة عدد من البرانيّة و الأسرى المسيحيّين. لكن الأتراك اكتشفوا أمر هذا المخطّط و أعدموا بعض المتورّطين فيه بعد أن عذبوهم[1].

و قد خفّت حدّة الصراع كثيرًا في 1663 ليس لسبب إلاّ لتفشي وباء الطاعون في جميع المناطق، و عرف هذا الوباء من شدّة فتكه باسم "الحبوبة القويّة"، و قدر أنّه أدّى في مدينة الجزائر وحدها إلى وفاة أكثر من عشرة آلاف أسير مسيحيّ و عدد أكبر من السكّان[2]. و في هذا الصدد، تؤكّد مذكرة فرنسيّة تعود إلى 1664 أنّ المدينة لم يعد بها إلاّ "4.000 موقد تقريبًا و 25 إلى 30.000 ساكن على الأكثر في الوقت الحاضر، كون الطاعون قتل العام الفائت أزيد من 60.000 و عددًا أكبر بكثير في ضواحي المدينة، بحيث أنّ البلاد بقيت كأنّها مقفار"[3].

نستخلص من قراءة متأنيّة لتوالي الأحداث بأنّ شعبان آغا واجه أواخر حكمه ظروفًا صعبة، فقد استاءت الأوساط المتنفّذة كثيرًا من السياسة الخارجيّة الّتي انتهجها مع إنكلترا و الأقاليم المتّحدة، و اعتبروها تصبّ ضدّ مصالح البلاد، و ذلك لعدم احترام الدول المذكورة لالتزاماتها فيما يتعلّق بالجوازات و فدية الأسرى، علاوة على تناقص غنائم الريّاس بسبب حالة السلم معها ؛ و يمكن إضافة إلى ما سبق الآثار الكارثيّة الّتي خلّفتها "الحبوبة القويّة" على المستويين البشريّ و الإقتصاديّ، و الّتي شكّلت بلا شكّ عبئًا إضافيًّا على كاهل الحاكم.

و بالرغم من الغموض الّذي يكتنف ظروف وفاة شعبان آغا، فالأكيد هو أنّه قتل في الأشهر الأولى من 1664، حسب ما تفيد به المصادر الهولنديّة[4]. و بالنسبة للسبب، فالسؤال يبقى مطروحًا : هل كان لمقتله علاقة بتأخّر الفدية الّتي وعد بها دي رويتر في شهر فبراير من تلك السنة ؟ أم كان ذلك بسبب الاستعدادات الحربيّة الّتي كانت تعدّها فرنسا إذ ذاك لمهاجمة البلاد ؟ أم لسبب آخر نجهله ؟

---

(1) Gazette de France, 1662, p. 1202.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 293.

(2) Gazette de France, 1663, pp. 439, 559 & 737.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 294.

إنّ العدد المذكور بخصوص وفيات الأسرى يصعب تصديقه، لاسيّما أنّه ورد في مصدر آخر أنّ عدد الأسرى المسيحيّين بمدينة الجزائر في بداية الستّينات بلغ خمسة آلاف فقط، لكنه يعطينا مع ذلك فكرة عن حجم الخسائر الإقتصاديّة الّتي تكبّدتها الإيالة، كون النخاسة و الرسوم المتعلّقة بها من أهمّ مصادر الدخل، و على اعتبار أنّ وفاة أولئك الأسرى بالطاعون خسارة بلا عوض :

- Dumay, "Projet pour l'entreprise d'Alger", Op.cit., p. 4.

أنظر :

- Boyer, "La révolution dite "des aghas"... ", Op.cit., p. 166.

(3) Merouche, Op.cit., p. 94 & 267-268.

أنظر الفصل الثالث، المبحث الثاني.

(4) Krieken, Op.cit., pp. 55, 61& 63.

2-2. عهد علي آغا :

بعد شعبان، أسند الحكم إلى معزول آغا اسمه الحاج علي، و مثل الآغوات الّذين سبقوه، كان يتمتّع باحترام و نفوذ كبيرين لدى الإنكشاريّة. و لقد وصفه الفارس دارفيو بقوله "أنّه كان رجلاً نبيهًا و ذا جدارة فريدة"[1].

و يذكر إبن المفتي في تقييداته أنّه "عندما كلّف الحاج علي آغا بالراتب، سلّمت له في الوقت ذاته الإدارة العليا للبلاد. كان الأوّل بالجزائر الّذي حمل لقب "الحاكم" لأنّه كان يتوّلى مقاليد الحكم بلا منازع، و لأنّ أوامره كانت نافذة"[2]. و هذا يدلّ على أنّه كان أكثر حزمًا في اتّخاذ القرارات من سلفه شعبان آغا، الّذي عرف عنه انقياده حيال الديوان.

تجدر الإشارة إلى أنّ عقب انتصاره الساحق على الفرنسيّين بجيجل في خريف 1664[3]، اكتسب علي آغا قوّة و هيبة مكّنتاه بعد ذلك من إجراء إصلاحات إداريّة هامّة ؛ و هذه الإصلاحات سعى من ورائها إلى تقوية سلطته و اجتناب النهاية المفجعة التي لاقاها من سبقوه في الحكم ؛ و قد ساهم التحسّن الماليّ و حالة الرخاء الّذي شهدته الجزائر بعد 1666 بشكل كبير في لجم أي اعتراض قد يتقدّم به أعضاء الديوان إزاء سياسته الإصلاحيّة.

و تمثّلت الإصلاحات التي قام بها الحاج علي آغا في إلغاء آخر اختصاصات الوالي الإداريّة و تنحيّة هيئة الآغوات المعزولين[4]، كما عدّل تشكيل الديوان الخاصّ الّذي يترأسه بحيث صار يتكوّن أساسًا من أصحاب المناصب الوزاريّة[5]، و الخوجات الأربعة الكبار، بالإضافة إلى نخبة مختارة من ضبّاط الأوجاق، و هم : آغا الإنكشاريّة، و الكاهية، و 24 آياباشي، 24 بلوكباشي، و 24 أوضاباشي[6]، أي ما يربو على ثمانين شخصًا ؛ و حرص علي من جهة أخرى على توزيع المناصب الإداريّة في الدولة على كبراء الأوجاق الموالين له[7].

---

(1) d'Arvieux, Op.cit., p. 246.

(2) Delphin, "Histoire des pachas... ", in J.A., avril-juin 1922, pp. 204-205.

(3) أنظر أدناه.

(4) Boyer, "Des Pachas triennaux… ", Op.cit., p.105 .

يذكر إبن المفتي أنّ الحاج علي آغا "كان يمكث حيث يجلس اليوم أصحاب السلطة. لقد أمر أن يمكث الخوجات و الكتّاب الّذين كانوا مع الباشوات بالقرب منه، بما في ذلك الترجمان و الشواش العرب. كلّ التنظيم الموجود اليوم (أي في عهد الدايات) هو من عمله ؛ إنّه هو الّذي وضع تفاصيله" :

- Delphin, "Histoire des pachas... ", in J.A., avril-juin 1922, p. 209.

(5) إنّ المناصب الوزاريّة المعنيّة، كما أسلفنا، هي : الخزناجي، المحلة آغاسي أو آغا العرب، خوجة الخيل، وكيل الحرج، البيت مالجي. أنظر :

- عبّاد، المرجع السابق، ص. 279-280.

فيما يتعلّق بالديوان الخاصّ، أنظر الفصل الأوّل، المبحث الأوّل.

(6) G.P., Op.cit., p. 83, n.

أنظر أيضًا :

- Emerit, "Un mémoire sur Alger…", Op.cit., p. 13.

(7) Boyer, "Introduction à une histoire…", Op.cit., p. 307.

إنّ هذا التطوّر الإداريّ واكب تقلّصًا ملحوظًا لدور الديوان العامّ الّذي بدأ يتحوّل منذ عهد علي آغا شيئًا فشيئًا إلى هيئة استشاريّة، حيث ضعفت على مرّ السنين صلاحيّاته في الإشراف و المراقبة على الجهاز التنفيذيّ الّذي يترأسه الحاكم.

و هكذا، بدأ يرتسم الجهاز الإداريّ و السياسيّ في الجزائر على الشكل النهائيّ الّذي سيحافظ عليه إجمالاً خلال عهد الدايات[1].

2-2-1. العلاقات الخارجيّة :

- **مع الباب العالي :**

في عام 1667، قرّر الصدر الأعظم إتمام فتح جزيرة كريت الّتي استعصت قصبتها قانديا على العثمانيّين قرابة عشرين سنة، فتوّجه بنفسه لحصارها و أمر الإيالات الغربيّة بإرسال سفنها لتقوم بحماية السفن العثمانيّة الناقلة للعساكر و الذخيرة. و بعد إكمال مهمّتهم، دخل الريّاس الجزائريّون البحر الأدرياتيكيّ حيث أغاروا على عدّة مواقع ساحليّة و نهبوها، و كانت لهم مواجهات مع البنادقة، خسروا خلالها بعضًا من سفنهم.

و في ماي 1668، بعث الباب العالي أمرًا سلطانيًّا للديوان باستقدام عمارة بحريّة[2]، لكن الريّاس ماطلوا في الخروج حتى ورد أمر آخر يستعجل مسيرهم ؛ و في بداية 1669، تحرّكت عشر غاليوطات من الجزائر و تونس للإلتحاق بالأسطول العثمانيّ[3]. و في تلك السنة، وضع العثمانيّون بكلّ ثقلهم في المعركة و تمكّنوا أخيرًا من فتح قانديا[4]، و كان الجزائريّون قد تعرّضوا لخسائر معتبرة أثناء نقلهم الذخائر و الأرزاق إليها، على يد البنادقة و حلفائهم الّذين هبّوا لنجدة المدينة المشرفة على السقوط. و في طريق رجعتهم، هاجم الريّاس السفن المبحرة والسواحل جنوب البحر الأدرياتيكيّ.

---

(1) Boyer, "La révolution dite “des aghas”…", Op.cit., p. 167.

(2) يذكر سامح التر بهذا الصدد : "و في سنة 1078 ه 1667 م، كانت سفن الأوجاق الغربيّ تتحرّك متجوّلة في مختلف مناطق البحر الأبيض و جزيرة كريت بحجّة حماية السفن الناقلة للعساكر و الذخيرة، أمّا بشأن الأوجاق الجزائريّ، فقد قدم خصكي محمّد آغا إلى الجزائر في عشرين ذي القعدة سنة 1078 ه (الموافق لـ 2 ماي 1668) حاملاً جواب إسماعيل حول المسألة المذكورة، و بعد أن جمع إسماعيل الأوجاق و الأعيان و العلماء قرأ عليهم الفرمان و المتضمن ما يلي : "جهزوا أنفسكم من أجل الجهاد، فالعربان الأشقياء في البرّ و المسيحيّون في البحر، و قد كبّدتم الفرنسيّين خسائر كبيرة أثناء هجومهم على جيجل، و في الطرف الغربيّ كانت ثلاث دول تستعد للهجوم على الجزائر، و هي مازالت تنتظر الفرصة المناسبة، و في هذه السنة غرقت معظم سفننا الهمايونيّة بسبب الرياح الشديدة الّتي هبّت فجأة، و ليس لدينا سفن كافية لمواجهة أعدائنا، و كلّ ما لدينا من السفن لا يتجاوز أربعين سفينة معظمها غير صالحة للإبحار، فقد تحطّمت بسبب اصطدامها مع بعضها البعض داخل الميناء، إضافة إلى بعض السفن الأخرى و هي قليلة العدد، و هذه السفن تستخدم فقط لنقل المؤن و القيام بأعمال الدوريّات ضمن نطاق محدود، و في بعض الأحيان نستخدمها لنقل العساكر و العبيد لتحصيل الالتزامات من بعض الممالك الأخرى، و إن شاء الله سنقود السفن و نأتي إليكم عندما تعود سفننا من البحر، و إذا أصبحت كثيرة و وفيرة، تكون عساكرنا قد عادت من التحصيل" :

- التر، المرجع السابق، ص. 396-397، نقلاً عن : تاريخ السلحدار محمّد آغا، ج. 1، ص. 480.

(3) التر، نفس المرجع السابق، ص. 397، نقلاً عن : تاريخ السلحدار محمّد آغا، ج. 1، ص. 480.

(4) أنظر :

- Diehl, Op.cit., p. 255.

و الملاحظ أنّه بعد انتهاء حرب كريت، استمرّ الجزائريّون في مهاجمة البنادقة انتقامًا لخسائرهم حتى سنة 1672، و لم يكفّوا عن ذلك إلاّ بعد طلبات متكرّرة من الباب العالي[1].

- **مع فرنسا :**

عندما انتهت كامل الإستعدادات، انطلقت الحملة الفرنسيّة على جيجل في بداية جويلية 1664 من ميناء طولون. و كانت هذه الحملة بقيادة الدوق دي بوفور، و القوّات البرّيّة الّتي ضمّت 4650 رجلاً بقيادة الكونت دي غادانيه (comte de Gadagne)، بالإضافة إلى كتيبة هولنديّة و أخرى إنكليزيّة و المئات من المتطوّعين ؛ أمّا الأسطول فقد تشكّل من حوالي ثلاثة و ستّين قطعة بحريّة.

وصل الأسطول قبالة بجاية يوم 21 جويلية، بعد أن أرسى أيّامًا في جزر البليار حيث انضمّت إليه سبعة قادرغات مالطيّة. تردّد قادة الحملة في الهجوم على المدينة الّتي بدت شبه خالية بسبب فتك الطاعون بمعظم أهلها، ثمّ قرّروا المضي إلى وجهتهم الأولى[2]. و بلغت الحملة جيجل يوم 22، و صباح اليوم التالي، بوشر بالإنزال شرقًا قرب أحد الجوامع، و قد قاوم الأهالي ببسالة كلّفت الغزاة خسارة أربعمائة رجل. غير أنّ القوّات الفرنسيّة تمكّنت بدعم من مدفعيّة البوارج من احتلال البلدة التي هجرها أهلها، و رفعت الصليب فوق مئذنة المسجد ايذانًا بذلك. عسكر الفرنسيّون في السهل الضيّق الواقع بين البلدة و التلال المحيطة بها، و حاول قادتهم استمالة الأهالي، لكّن هؤلاء أبوا و استمرّوا يناوشونهم و يغيرون على مواقعهم الأماميّة من حين لآخر[3].

---

(1) Gazette de France, 1671, pp. 640, 713, 722 & 1115 ; 1672, p. 67.

نقلاً عن :

- Turbet-Delof, La presse périodique française…, Op.cit., pp. 98-99.

لا نستبعد أنّ الدافع وراء هذا التصرّف كان مشكلة عشرات الجزائريّين الّذين وقعوا في أسر البندقيّة خلال الحرب المذكورة، و الّذين تغاضى الباب العالي عن الخوض في مصيرهم عند إبرامه معاهدة السلم في 1671.

(2) Watbeld, E. "Expédition du duc de Beaufort contre Djidjeli (1664)", in R.A. 17, 1873, pp. 218-219.

Mercier, Op.cit., pp. 262-263.

(3) Watbeld, "Expédition…", Op.cit., pp. 220-222.

ليس أحسن ما يلخص موقف الأهالي الأبي ممّا صارح به أحد شيوخ القبائل القادة الفرنسيّين بقوله : "أتعجّب من أنّ رجالاً أغنياء، يتغذّون جيّدًا، يلبسون جيّدًا [مثلكم]، تأتون إلى بلد لا خير فيه، و حيث لن تربحوا شيئًا. [نحن] نصف عراة، بالكاد نجد ما نأكله، لكننا جميعًا رجال حرب، و كونوا متيّقنين بأنّكم لن تحصلوا أبدًا على السلام. اذهبوا إذًا، و ابحثوا عن بلد آخر حيث يمكنكم خوض حرب مربحة" :

- Ibid., p. 221.

في غضون ذلك، جهّز علي آغا محلّة بلغ تعدادها ثلاثة آلاف إنكشاريّ و خمس مائة صبايحيّ[1]، و سيّرها إلى جيجل. و اضطرّ الأتراك العثمانيّون لشقّ طريقهم إلى استئذان القبائل الثائرة عليهم لتسمح لهم بالمرور عبر أراضيها ؛ و لم تكتفي هذه القبائل بفتح الطريق، بل انضمّت بنيّة الجهاد إلى المحلّة التركيّة حتى صارت جيشًا قوامه من عشرة إلى إثنا عشرة ألف مقاتل حسب الرواية الفرنسيّة بعدما التحقت به قوّات باي قسنطينة[2].

بلغ الجيش الجزائريّ جيجل في الأوّل من أكتوبر و عسكر على مشارفها، و فجر اليوم الخامس، شنّ هجومًا عنيفًا على الحصن المتقدّم غرب الخطوط الفرنسيّة الّذي قتل قائده و كاد يسقط لولا مسارعة دي بوفور و دي غادانيه لنجدته. و خسر الجزائريّون في تلك المواجهة الدامية حوالي سبعمائة بين قتيل و جريح. و على إثرها، أرسل قائد الجيش في طلب قطع مدفعيّة كبيرة و قوّات إضافيّة من الجزائر، خصوصًا و أنّ الكثير من الأهالي انسحبوا لبذر أراضيهم[3]. هذه المرّة سيّر علي آغا الإمدادات شخصيًّا عن طريق البحر إلى بجاية و منها أكمل المسير برًّا، و ذلك بعد أن استخلف على الجزائر موسى آغا الّذي كان على الأرّجح كاهيته[4].

يوم 22 أكتوبر، رست بميناء جيجل سفن يقودها المركيز دي مارتل (marquis de Martel) تحمل تعزيزات معتبرة رفعت عدد أفراد الحملة الفرنسيّة إلى نحو ثمانية آلاف ؛ و لقد جاء على متنها مبعوث بأمرٍ من الملك يطلب من الدوق دي بوفور ترك القيادة لدي غادانيه و مواصلة الحرب ضدّ الجزائريّين بحرًا[5]. و بعد يومين، وصلت قوّات المدد بقيادة علي آغا، و بدأت في نصب البطاريّات لمدافع الحصار الّتي تمّ إحضارها. جرّاء ذلك، عقد الفرنسيّون مجلسًا حربيًّا اقترح فيه دي بوفور على باقي الضبّاط القيام بهجوم شامل على المعسكر الجزائريّ، لكن هؤلاء رفضوا بحجّة أنّ ذلك يخالف أوامر الملك[6]. و من ثمّ، غادر دي بوفور بأسطوله في 27 أكتوبر و تحرّك باتجاه الشرق.

---

(1) de Castellan, "Relation contenant diverses particularitez de l'expedition de Gigery, in Recueil historique contenant diverses pièces curieuses de ce temps", Christophre van Dyck, Cologne, 1666, p. 28.

(2) de Castellan, Op.cit., p. 27.

(3) Watbeld, "Expédition…", Op.cit., pp. 223-225.
Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit., pp. 215-216.

(4) أنظر :
- عبد الرزّاق بن حمادوش الجزائريّ. رحلة ابن حمادوش الجزائري، المسماة "لسان المقال في النّباء عن النّسب و الحسب و الحال"، تقديم و تحقيق و تعليق د. أبو القاسم سعد اللّه، المكتبة الوطنيّة - المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1983، ص. 226.

(5) Garrot, Op.cit., p. 496.

(6) de Castellan, Op.cit., pp. 37-40.

في يوم 29 أكتوبر، فتحت المدفعيّة الجزائريّة نيرانها على تحصينات العدو فدكّتها في ظرف أربع و عشرين ساعة فقط، و حطّمت معها معنويات الفرنسيّين بعد أن بدأت القذائف تطال معسكرهم و لم يجدوا مكانًا يلتجئون إليه، فصار الجنود يصيحون يأسًا بأعلى أصواتهم بأنّهم سيستسلمون للأتراك و يدخلون في دينهم. قرّرت القيادة عندها تنفيذ عمليّة الإنسحاب يوم 31، و بدأ الإنسحاب فعلاً مع هبوط الليل، لكن الجزائريّين، الّذين فطنوا لما كان يجري في المعسكر الفرنسيّ، اكتسحوا الخطوط الفرنسيّة تؤازرهم نيران مدفعيّتهم، فتحوّل الإنسحاب إلى فرار مخزٍ حسب شهادة الكونت دي غادانيه نفسه[1].

و الأوّل من نوفمبر، ابتعد الفرنسيّون على متن سفن دي مارتل بعد أن خلّفوا وراءهم نحو 1.400 قتيل على أرض المعركة و حوالي ستمائة أسير و كلّ مدفعيّتهم و معدّاتهم و مؤنهم، و سيقت هذه الغنائم و الأسرى إلى الجزائر أواخر الشهر المذكور[2]. لكن الخسائر الفرنسيّة لم تتوّقف عند هذا الحدّ، إذ حين وصلت السفن إلى طولون وجدت الطاعون متفشي فيها، فتحوّلت إلى جزر هيير حيث غرقت قريبًا منها إحدى أكبر البوارج و معها 1.200 من خيرة رجال الحملة[3].

لقد حرص لويس الرابع عشر على التقليل من وقع الهزيمة الّتي حاقت بجيشه مظهرًا أنّ ذلك لم يؤثر في قوّاته تأثيرًا كبيرًا، و قد تبيّن ذلك في التعليمات الّتي أعطاها لقائد للدوق دي بوفور بالخروج على رأس عمارة خلال الشتاء لمطاردة الريّاس و العمل على الظهور ببعض البوارج أمام مدينة الجزائر "لكي لا يشعر الجزائريّون بكونهم حقّقوا نصرًا كبيرًا"[4]. و هكذا، اضطرم الصراع في البحر بين الطرفين خلال سنة 1665 حيث قصف رصيف ميناء الجزائر في يومي 2 و 27 ماي، من دون أن يصيبه ضرر كبير. و في 24 جوان، هاجم دي بوفور بعض السفن الجزائريّة بحلق الوادي و أصاب ثلاثة منها[5] ؛ ثمّ في 24 أوت، هاجم قبالة شرشال مجموعة سفن و تمكّن من إحراق إثنتين و الإستيلاء على ثلاثة أخرى[6].

---

(1) Watbeld, "Expédition…", Op.cit., pp. 226-228.
(2) Watbeld, "Expédition…", Op.cit., p. 229.

يصف الفرنسيّ لوغران (Legrain)، الّذي كان أسيرًا بمدينة الجزائر، وصول تلك الغنائم كما يعطي معلومات قيّمة عن وقع تلك الحملة، في إحدى رسائله المؤرّخة في ديسمبر 1664.
أنظر :
- قنان، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص. 96-97.

(3) Ibidem.
(4) قنان، جمال. معاهدات الجزائر مع فرنسا : 1619-1830، المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1987، ص. 77-78.
(5) Gazette de France, 1665, pp. 389-404.
نقلاً عن :
- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 298.
(6) Gazette de France, 1665, p. 1042.
نقلاً عن :
- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 298.

من جهتهم، ألحق الريّاس خسائر فادحة بالسفن و التجارة الفرنسيّة، و عقدوا تحالفًا مع قباطنة بوارج إنكليز ضدّ الفرنسيّين ممّا مكّنهم من الإستيلاء على أربعة سفن كبرى، بحيث كانت السفن و الأسرى من نصيب الجزائريّين و أمّا الحمولة و باقي المعدّات فمن نصيب الإنكليز [1].

في بداية عام 1666، أبدى ملك فرنسا رغبته في التوّصل إلى تسوية مع الجزائر، لكي يتسنّى له التفرّغ لمسائل أهمّ على الصعيد الأوربي ؛ و لهذا الغرض، كلّف المفوّض العامّ للقوّات البحريّة تروبير (Trubert) بأن يتفاوض مع الجزائريّين لإبرام اتفاق سلام. و كان الطريق قد مهّده تاجر فرنسيّ يدعى جاك أرنو (Jacques Arnaud)، الّذي لعب دور مبعوث غير رسميّ سعى لإقناع الحاكم علي آغا بوقف الحرب[2].

و لذلك، لم يجد تروبير صعوبة تذكر في الوصول إلى إتفاق مع علي آغا، رغم محاولة الإنكليز إفشال هذه المفاوضات[3] ؛ و انتهت حالة الحرب بين فرنسا و الجزائر بابرام معاهدة، يوم 17 ماي 1666، التي أقرها و صادق عليها لويس الرابع عشر في 7 سبتمبر من نفس السنة[4]. و نصّت هذه المعاهدة على اعتماد الطرفين نظام الجوازات و عدم جواز أسر رعايا و سفن الطرف الآخر، بالإضافة إلى إطلاق سراح أسرى البلدين بالتبادل أو الإفتداء[5].

و بموجب هذا الإتفاق، تمّ تحرير 1.127 فرنسيّ من أسرى جيجل و المعارك البحريّة و أزيد من 300 جزائريّ في غضون السنتين التاليتين، كما أعيد فتح منشآت الباستيون التجاريّة الّتي أسندت إدارتها إلى السيّد جاك أرنو لقاء مساهمته في محادثات السلام[6].

---

(1) Gonzales, A. Voyage en Égypte du Père Antonius Gonzales 1665-1666, trad. du néérlandais, présenté et annoté par Ch. Libois S.J. 1er vol., Publications de l'Institut français d'archéologie orientale, Paris, 1977, p. 261.

(2) قنان، معاهدات الجزائر، المرجع السابق، ص. 78-79.

و تشير المراسلات المؤرّخة يومي 17 و 20 فبراير بين مستشار الملك كولبير و تروبير، بأنّ جاك أرنو دي غاپ هو "الّذي أوعز لسادة الجزائر بوقف الأعمال العدائيّة". أنظر في هذا الصدد :

- Plantet, Correspondance des deys…, Op.cit., pp. 59-60, n. 1.

(3) Mercier, Op.cit., p. 273.

Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 299.

(4) أنظر نصّ المعاهدة عند :

- d'Arvieux, Mémoires du chevalier, Op.cit., pp. 209-217.

- قنان، نفس المرجع السابق، ص. 284-288.

(5) عقب توقيع هذه المعاهدة، عقد الطرفان اتفاقا حول الأسرى يفدى بمقتضاه الفرنسيّون بدون تمييز بينهم في الرتبة أو المكانة الإجتماعيّة كما يلي : الأسرى الّذين هم في حوزة خوّاص يفتدون بنفس المبلغ الّذي تمّ شراؤهم به و المقيّد في السجلات ؛ أمّا أسرى الديوان فيفتدى كلّ منهم بمبلغ ألف دوبلة مع دفع رسم الخروج كما كان الشأن فيما مضى. أمّا الّذين يتمّ تبادلهم مع الأسرى الجزائريّين الموجودين في فرنسا، فلن يدفع عنهم أي رسم.

أنظر :

- قنان، نفس المرجع السابق، ص. 80-81.

(6) Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 299.

Belhamissi, M. Les captifs algériens et l'Europe chrétienne (1518-1830), ENAL, Alger, 1988, pp. 38, 68, 70, 75 & 85.

أنظر أيضًا :

- Plantet, Correspondance des deys…, Op.cit., p. 61, n. 2.

و في ربيع 1668، عاد التوّتر بعض الشيء للعلاقات بين البلدين بسبب مشاركتهما في حرب كريت، حيث نشط الريّاس الجزائريّون ضمن الأسطول العثمانيّ و دعمّت فرنسا من جهتها جانب البنادقة. و كانت النتيجة أسر الريّاس لعدّة سفن تجاريّة فرنسيّة كانت تحمل المؤن إلى كاندي[1].

اعتبر الفرنسيّون ذلك خرقًا للمعاهدة، و قاموا بإرسال المركيز دي مارتل في جوان إلى الجزائر يطلب "تصليح الخطأ"، فوافق الديوان على طلبه حفظًا للسلم القائم و تمّ تسليمه السفن مع بحّارتها[2]. و في ظرف مماثل، استولى الريّاس في طريق عودتهم من الشرق في 1669 على سفن يعود بعضها لتجّار فرنسيّين. و في شهر أبريل، قدم الكونت دي ڤيڤون (Comte de Vivonne) يطالب بمعاقبة الريّاس المذنبين ؛ فاستقبل هذا الأخير بشكل ودّي في مجلس الديوان، و شنق بمحضره ثلاثة ريّاس بعد محاكمتهم و رميت جثثهم في البحر. و يبدو أنّ هذا التصرف غير المتبصّر عائد إلى نفوذ إسماعيل باشا المراعي للمصالح الفرنسيّة حسب ما نستبينه من مراسلاته[3].

و في نفس السنة، حمل المركيز دي مارتل رسالة من لويس الرابع عشر يعرض فيها على الجزائريّين مساندته في حروبه ضدّ أعدائه الأوربيين ؛ و في حين قبل أعضاء الديوان مبدئيًّا بهذا العرض، فإنّ طائفة الريّاس أبدت معارضتها لأي تحيّز تجاه فرنسا[4].

عاد دي مارتل من جديد، في شهر فبراير 1670، على رأس عمارة للشكوى من احتجاز الجزائريّين لعدد من رعايا و مراكب بلاده، و لإدراج بنود إضافيّة في معاهدة 1666 بهدف تجنّب تكرار المشاكل بين الطرفين[5]. و ممّا نصّت عليه هذه البنود الملحقة المعاقبة الجسديّة للقباطنة المسؤولين عن التجاوزات و اعتبار السقّانين مسؤولين عن الخسائر الملحقة بسفن الطرف الآخر، كما تضمّنت إلغاء حقّ تفتيش المراكب الفرنسيّة[6].

---

(1) أنظر الملحق 6 : رسالة إسماعيل باشا إلى السيّد تروبير (26 نوفمبر 1668).

(2) Gazette de France, 1668, p. 813.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 340.

(3) أنظر في هذا الصدد رسالة إسماعيل باشا إلى تروبير، المؤرّخة في 26 أبريل 1669 :

"...تكون قد سمعت عن الترضية التي منحتها لصاحب السيّادة الكونت دي ڤيڤون، و هو ما سأستمرّ عليه ما دمت في هذا البلد، و أؤكّد لكم أنّه من الآن فصاعدًا سيحترس قباطنتنا كثيرًا من مخالفة أوامرنا. و كن على ثقة، صاحب السيّادة، بأنّه في كلّ ما يتعلّق بجانبنا، ستختبرون الرضى التامّ، و بالأخصّ عندما سيكون ذلك موضع أمركم، لأنّكم تعلمون أنّني أجاريكم من كلّ قلبي" :

- Plantet, Correspondance des deys…, Op.cit., pp. 66-67.

(4) Garrot, Op.cit., p. 499.

أنظر رسالة إسماعيل باشا إلى تروبير، 1669 :

- Plantet, Correspondance des deys…, Op.cit., pp. 65-66.

(5) Grammont, H.D. de "Documents algériens", in R.A. 29, 1885, pp. 451-453.

(6) أنظر البنود الإضافيّة الملحقة بمعاهدة 1666 (فبراير 1670) :

- Grammont, H.D. de "Documents algériens", in R.A. 29, 1885, pp. 453-454.

- قنان، معاهدات الجزائر، المرجع السابق، ص. 284-288.

و هكذا، استطاعت فرنسا أن تفرض شروطها على الجزائريّين، ليس فقط بسبب تأثير إسماعيل باشا على الحاكم و الديوان، بل أيضًا لتعاظم قوّة الفرنسيّين البحريّة بفضل جهود كولبير[1] ؛ إلاّ أنّ الريّاس حمّلوا علي آغا مسؤوليّة ضعف الموقف الجزائريّ، و حتّى أنّ بعضهم اتهمه بتلقي الرشاوي سرًّا[2].

- **مع إنكلترا :**

فيما يخصّ العلاقات مع إنكلترا، بلغ التوتر بين البلدين ذروته في أبريل 1664 بعدما قام الجزائريّون باحتجاز عدد من السفن الإنكليزيّة[3] ؛ و لقد اعتبر الأميرال لاوسون هذا التصرّف خرقًا للسلم، و استولى من جهته على عدّة مراكب جزائريّة اقتيدت كغنائم إلى طنجة، القاعدة الّتي اكتسبتها إنكلترا حديثًا. و انتقامًا لذلك، أهين القنصل روبرت براوني و رمي مكبّلاً بالقيود في السجن[4].

خلال الصيف، قدم لاوسون إلى الجزائر للمطالبة بتحرير القنصل، فأخلي سبيل هذا الأخير إلاّ أنّ مقرّ سكناه وضع تحت حراسة مشدّدة. أمّا السفن المحتجزة، فرفض علي آغا البثّ بشأنها ما لم تعوّض الخسائر الجزائريّة.

و في الوقت الّذي كان الجزائريّون منشغلين بمحاربة الفرنسيّين في جيجل، عاد الإنكليز بقيادة نائب الأميرال تُوماس آلن (Thomas Allen) ؛ و هذه المرّة توّصل الطرفان إلى تسويّة المشاكل العالقة بينهما على أساس معاهدة 1662، و الّتي أضيف إليها بند منح القنصل حريّة الإنسحاب من المدينة إلى أي مكان شاء[5]. و قبل ذهابه، عيّن آلن القبطان نيكولاس پاركر (Nicholas Parker) لشغل منصب القنصل بدل براوني الّذي توفي من مرض في بداية سبتمبر على ما يبدو[6].

خلال الحرب الإنكليزيّة ـ الهولنديّة (1665-1667)، انضمّ الريّاس أكثر من مرّة للإنكليز لمهاجمة السفن الهولنديّة و الفرنسيّة[7]، و ذلك على الرغم من تسجيل بعض التجاوزات ضدّ الجزائريّين من طرف الجانب الإنكليزيّ.

---

(1) عندما أسندت وزارة البحريّة إلى كولبير في 1661، كان عدد قطع البحريّة حوالي 30. و عند وفاته في 1683، كان عددها قد وصل إلى 276 سفينة من مختلف الأحجام مزوّدة بما مجموعه 7.625 قطعة مدفعيّة :

- Belhamissi, Histoire de la marine…, Op.cit., pp. 164-165.

(2) Garrot, Op.cit., p. 499.

(3) Fisher, Op.cit., p. 318.
Krieken, Op.cit., p. 63.

(4) Dapper, Op.cit., p. 183.
Gazette de France, 1664, p. 650.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 294.

(5) أنظر :

- قنان، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص. 91-96.

(6) Fisher, Op.cit., p. 320.

(7) Gonzales, Op.cit., p. 261.
Fisher, Op.cit., p. 321.

و قد ازدادت الهجمات في عام 1668 إلى حدّ اضطرّ علي آغا، تحت ضغط طائفة الريّاس، الترخيص من جديد بمطاردة السفن الإنكليزيّة ؛ و في 9 أكتوبر من السنة نفسها، قدم آلن إلى الجزائر لتدارك الوضع، غير أنّ المحادثات الّتي تولاها مبعوثيه بمساعدة القنصل جون وارد (John Ward)، الّذي خلف پاركر السنة الفارطة، لم تسفر عن نتيجة تذكر سوى افتداء بعض الأسرى الإنكليز[1].

في شهر سبتمبر 1669، عاد آلن ثانيةً على رأس 25 بارجة، و بعد خمسة أيّام من المباحثات غير المجديّة، فتح الأسطول الإنكليزيّ نيرانه على برج المول ؛ و على الفور، ردّ الجزائريّون بقوّة من حصن سيدي يعقوب الّذي أكمل بناؤه حديثًا[2]، و خرجت سفن الريّاس للمواجهة. و جرت على مرأى المدينة معركة ضارية تكبّد خلالها الإنكليز خسائر فادحة، و اضطرّوا للإنسحاب إلى ماهون (Mahon) بالبليار لرأب الأضرار[3].

و في السنة التالية، سيّر الإنكليز عمارة مشتركة مع الهولنديّين، ضمّت خمس سفن تحت قيادة آلن و أربع سفن تحت قيادة الهولنديّ ويلم ڤان غنت (Willem van Ghent)، تموقعت في مضيق جبل طارق لإعتراض السفن الجزائريّة. و تمكنت هذه العمارة قرب رأس سبارطل (cap Spartel) نهاية شهر أوت من إغراق سفينة و إجبار ستٍّ أخرى إلى الجنوح للساحل المغربيّ، و في حين استطاع أغلب بحّارتها النجاة بأنفسهم إلاّ أنّ السفن أحرقت[4].

و بقي الإنكليز يجوبون البحر قرب السواحل الجزائرية محاولين التضييق على تحرّكات الريّاس ؛ و خشية قيامهم بإنزالات برّيّة، قام الحاج علي آغا بتقويّة التحصينات شرق العاصمة كما جدّد بناء حصن تامنفوست و خندق حوله[5].

---

(1) Fisher, Op.cit., pp. 321-323.
Gazette de France, 1668, p. 1227.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 341.

أنظر أيضًا :

- Playfair, R.L. A bibliography of Algeria, London, 1898, p. 255.

(2) بني حصن سيدي يعقوب من طرف الحاج علي آغا في سنة 1080 من الهجرة الموافقة لـ 1669 ميلاديّ، و كان معدًّا للدفاع عن جون باب الوادي. و لقد سمّاه الجزائريّون أيضًا حصن الإنكليز تيمنًا بالواقعة المذكورة. أنظر :

- Belhamissi. Alger, la ville…, Op.cit., p. 26.

أنظر أيضًا :

- مجهول. كتاب في تاريخ الجزاير، المصدر السابق، و. 1.

(3) التر، المرجع السابق، ص. 397-398.

(4) Krieken, Op.cit., pp. 66-67.
Panzac, Les corsaires barbaresques, Op.cit., p. 29.

أنظر أيضًا :

- Playfair, A bibliography…, Op.cit., pp. 14 & 255.

(5) Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 341.

أنظر أيضًا :

- مجهول. كتاب في تاريخ الجزاير، المصدر السابق، و. 1.

- Belhamissi, Alger, la ville…, Op.cit., p. 24.

في شهر ماي 1671، هاجم الأسطول الإنكليزيّ بقيادة الأميرال ادوارد سبراغ (Edward Spragg) مرسى بجاية على حين غرة و دخله عنوةً، و قام بإضرام النار في ثمانيّة من المراكب الراسية فيه و استولى على ثلاثة أخرى[1]. و كان ردّ الفعل بالجزائر، وضع الديوان القنصل و كبار التجّار الإنكليز في السجن حماية لهم من السخط الشعبيّ، بعد أن نهبت الدهماء مقرّ القنصليّة وقتل الترجمان في خضم ذلك[2]. و في شهر جويلية، ظهرت قطع من الأسطول الإنكليزيّ غير بعيد من ميناء الجزائر و شدّدت عليه الحصار[3].

لقد كانت هذه العمليّات الإنكليزيّة، إلى جانب عوامل أخرى سنأتي على ذكرها لاحقًا، بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل الإضطرابات في الجزائر و أدّت في النهاية إلى سقوط الحاكم.

- **مع الأقاليم المتّحدة :**

وصل الأميرال دي رويتر إلى الجزائر، يوم 19 جوان 1664، أي أربعة أشهر بعد انقضاء أجل الخمسة عشر شهرًا المحدّدة لجلب فدية الأسرى الهولنديّين و الأجانب الذين أسروا على متن السفن الهولنديّة ؛ و وجد هناك جوًّا من الريبة و الضغينة بسبب تصرّفات ترومپ و تحضيرات الحملة الفرنسيّة على جيجل[4]. و قد تجلّى ذلك في تصلّب الموقف الجزائريّ خلال المفاوضات، حيث تمسّك علي آغا بحقّ التفتيش الذي يخوّل للريّاس مصادرة أملاك الأعداء، مضيفًا أنّ الجزائر لم تتنازل قطّ عن ذلك الحقّ بدليل اتفاق هدنة 1662 ؛ و فضلاً عن ذلك، طالب بتعويضات لقاء الخسائر التي ألحقها ترومپ[5].

---

(1) Gazette de France, 1671, p. 576.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 341.

أنظر :

- Playfair, A bibliography…, Op.cit., p. 255.
(2) Gazette de France, 1671, p. 926.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., pp. 341-342.

أنظر أيضًا :

- Fisher, op.cit., pp. 323-324.
(3) Grammont, "Relations… ", Op.cit., pp. 342.
Mercier, Op.cit., p. 274.

استمرّ الحصار البحريّ للمدينة حتّى شهر ديسمبر 1671، و في ذلك التاريخ أبرم الأميرال سبراغ معاهدة سلام شبيهة بسابقتها مع حاكم البلاد الجديد، الداي الحاجّ محمّد (1671-1682). أنظر في هذا الصدد :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 348.
- Fisher, Op.cit., pp. 324-325.
(4) Krieken, Op.cit., p. 64.
(5) Ibidem.

كانت النتيجة الوحيدة لهذه المفاوضات إخلاء سبيل القنصل ڤان در برغ الّذي كان تحت الإقامة الجبريّة، إذ أبدل هو و أمين سرّه و ثلاثة من خدمه مقابل سبعة و ثلاثين جزائريّ[1].
و لم يمنع عدم الإتفاق الطرفين من المضي في عمليّة الفداء. لكن بعد أن خلّص نحو خمسة و خمسين هولنديًّا من الأسر، رفض دي رويتر طلب علي آغا في افتداء عدد من الأسرى الأجانب ؛ و دون سابق إنذار، كتب رسالة إلى الديوان يبلغ فيها أنّ الأقاليم المتّحدة لم تعد تريد سلامًا مع الجزائريّين. و يوم غدٍ، الخامس من جويلية، رفع الأسطول الهولنديّ راية الحرب و عاد مباشرةً لبلاده[2].
بسبب اندلاع الحرب مجدّدًا مع انكلترا (1665-1667)، لم تقم الأقاليم المتّحدة بأي عمل تجاه الجزائر و اكتفت بتسيير سفن حربيّة لحماية قوافل سفنها التجاريّة من القرصنة. و في غضون ذلك، كثّف الريّاس من عمليّاتهم ضدّ الهولنديّين[3].
و في سنة 1668، هاجم الجزائريّون بارجة حربيّة هولنديّة تواكب ستّة سفن تجاريّة، و تمكّنوا من الإستيلاء على إحدى هذه السفن. إثر هذا الحادث، اتّصلت الأقاليم المتّحدة بالحكومة الإنكليزيّة و عرضت عليها التعاون من أجل معاقبة الجزائريّين على جسارتهم ؛ و نجم عن ذلك إرسال عمارة مشتركة إلى المضيق، عملاً بنصيحة دي رويتر، الّتي أسعفها الحظّ صيف 1670 في تدمير سبع سفن جزائريّة[4].
و لقد قنع الهولنديّون بهذا النصر و أحجموا عن المضي قدمًا خشية أن يعزّزوا أكثر موقف الإنكليز الّذين كانوا يمتلكون قاعدة بحريّة هامّة في المنطقة، طنجة. و هكذا، استمرّت حالة الحرب بين الأقاليم المتّحدة و الجزائر سنينًا عدّة قبل أن يتحرّك الطرف الأوّل لطلب الصلح[5].

- **مع إسبانيا :**

في بداية خريف 1665، اغتنم الحاج علي آغا نشوة الإنتصار في جيجل و وجّه جيشًا صغيرًا إلى وهران، لكن الحصار الّذي فرض على المدينة لم يلبث أن أثبت عدم جدواه بسبب قلّة عدّة الجزائريّين[6].

---

(1) Dapper, Description de l'Afrique, Op.cit., p. 183.
(2) Krieken, Op.cit., p. 65.
(3) Gazette de France, 1667, pp. 172 & 317.

نقلاً عن :

- Turbet-Delof, La presse périodique française…, Op.cit., p. 53.
(4) Krieken, Op.cit., pp. 66-67.

أنظر العنصر السابق.
(5) لم تبرم الأقاليم المتّحدة الصلح مع الجزائر إلاّ في عام 1679، أي حتّى انتهاء حرب هولندا (1672-1679) الّتي جمعتها ضدّ فرنسا و حلفائها.

(6) Gazette de France, 1665, p. 895.

نقلاً عن :

- Turbet-Delof, La presse périodique française…, Op.cit., p. 125.
في ذلك الوقت، كانت إسبانيا تمرّ بفترة قصور، كون الملك فليب الرابع توفي في سبتمبر 1665 و خلفه إبنه القاصر شارل الثاني.

في 1666، عيّن المركيز دي لوس ڤلز قائدًا عامًّا جديدًا لوهران، و باشر ابتداءً من السنة ذاتها عمليّات الإغارة على القبائل المجاورة الموالية للأتراك[1]. و في أبريل 1669، قام الحاكم المذكور، تنفيذًا لتصريح ملكيّ، بطرد المئات من يهود وهران ؛ فالتجأ معظم هؤلاء اليهود إلى إيطاليا، بيد أنّهم عادوا فيما بعد تدريجيًّا لمسقط رأسهم[2]. و في نفس السنة، عاود علي آغا الكرّة من جديد ضدّ وهران و جهّز جيشًا تدعّم في الطريق بعدد كبير من المتطوّعين و الخيالة العرب. لكن ما حدث هو أنّ المعسكر رفع على عجل، بعد أن حوصر الموقع أيّامًا بشكل غير كامل و أقيمت عدّة محاولات غير مجديّة ضدّ أسواره[3]. و الظاهر أنّ السبب الكامن وراء فشل هذا الحصار هو اندلاع ثورة تلمسان الكبرى التي كانت بإيعاز من سلطان المغرب[4].

و خلال السنتين التاليتين، اكتفت المحلاّت الموّجهة إلى بايلك الغرب بإرسال مفارز للإغارة على أحواز وهران لإبقاء الضغط على الإسبان[5].

- **مع المغرب :**

عندما توّلى الرشيد، أخ محمّد بن الشريف، الملك جدّد مع الجزائر في عام 1665 الإتفاق الّذي أقرّ وادي تافنة حدًّا فاصلاً بين البلدين، و ذلك ليتفرّغ لتوحيد المغرب تحت سلطانه[6]. و بعد تمكّنه من الإستيلاء على فاس في 1667، هاجم القايد خضر غيلان الّذي كان يسيطر على إقليم الغرب، و انتصر عليه قرب القصر الكبير ؛ عندها استنجد غيلان بالأتراك العثمانيّين معلنًا ولاءه، و لكن الرشيد عاجله و اضطرّه للإلتجاء إلى الجزائر حيث جهّز فرقاطة و انصرف إلى الجهاد البحريّ[7].

---

(1) Sandoval, Op.cit., pp. 445-446.
(2) Mercier, Op.cit., p. 275.
(3) Sandoval, Op.cit., pp.445-446.

(4) أنظر العنصر التالي.

(5) Gazette de France, 1670, p. 1017 ; 1671, p. 987.

نقلاً عن :

- Turbet-Delof, La presse périodique française…, Op.cit., p. 125.

(6) المكي، المرجع السابق، ص. 109.

(7) Cour, Op.cit., pp. 190-192.

أنظر أيضًا :

- د. إبراهيم شحاتة حسن، المرجع السابق، ص. 403.

إثر ذلك، قام الرشيد بمهاجمة زاوية دلاء القوّيّة في 1668 فدمّرها تمامًا، و حمل معه مرابطيها و شيخها محمّد الحاج أسرى إلى فاس حيث احتجزهم بعض الوقت[1]. و كانت تربط الزاوية الدلائيّة من قبل علاقات طيّبة مع حكّام الجزائر[2]. و المرّجح أنّ المولى الرشيد خطرت له فكرة استخدام خصومه السابقين للعمل على تحقيق مشروع أخيه محمّد التوّسعي في غرب الجزائر ؛ و لذلك "أبعد" هؤلاء المرابطين إلى تلمسان، و كانت النية المبيّتة تحريض سكّانها على الثورة.

و بالفعل، لم تمضي شهور على ذلك حتّى تفجّرت ثورة خطيرة بالمدينة و أحوازها ضدّ الأتراك العثمانيّين دامت سنينًا عدّة، و امتدّت الإضطرابات إلى أنحاء المنطقة الحدوديّة[3]. و تجدر الإشارة إلى أنّ المولى الرشيد لم يتدخّل بتلمسان بسبب انشغاله في إخماد الثورات و استكمال بسط نفوذه على كامل بلاد المغرب الأقصى.

2- 2- 2. الوضع الداخليّ :

في قسنطينة، خفّت وطأة وباء الطاعون كثيرًا في 1664 قبل أن يختفي، بعد أن "قضى على خلقٍ كثير"[4]. و في هذه الأثناء، تحسّنت الأوضاع الأمنيّة في البايلك بشكل كبير عمّا كانت عليه من قبل، خصوصًا على الجبهة القبائليّة التي شهدت تآلف الأتراك و القبائليّين معًا في دحر الفرنسيّين عن جيجل. لكن هذا الهدوء النسبيّ لم يدم طويلاً، فقد أدّت محاولة الباي محمّد بن فرحات فرض ضريبة "اللزمة" على قبيلتي الحنانشة و الدواودة الممتنعتين إلى ثورتهما في سنة 1666. و منتصف الصيف، زحفت جموع هؤلاء الثوّار على قسنطينة، و "حاصروها و تغلّبوا حتّى على بعض الفرق التي أرسلت من الجزائر، لكن لم تلتحم المحلّة الثانية بباقي القوّات حتى أجبروا المحاصرين على رفع الحصار و التقهقر مع بعض الخسائر"[5]. و في أكتوبر من نفس السنة، قام الحاج علي آغا بعزل الباي المذكور ثمنًا لأخطائه و صادر أملاكه، و ولّى مكانه عمّه رجب باي[6].

---

(1) Mercier, Op.cit., p. 270.

(2) Boyer, P. "Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la Régence d'Alger (XVI^{e}-XIX^{e} siècles)", in R.O.M.M. 1, 1966, p. 32.

(3) يذكر أغلب الكتّاب إن لم نقل كلّهم أنّ ثورة تلمسان تمّت بإيعاز من المولى إسماعيل (1672-1727)، أخ و خلف الرشيد، و لكّنهم أغفلوا أمر اندلاع الثورة في 1669 أي قبل توليه بنحو ثلاث سنوات. أنظر :

- Cour, Op.cit., pp. 195-196.

- د. إبراهيم شحاتة حسن، المرجع السابق، ص. 406.

و الجدير بالذكر أنّ الفرنسيّين حاولوا مرارًا استدراج المولى الرشيد لمهاجمة الجزائر. و قد أشار تروبير في نوفمبر 1664 إلى أنّ رولاند فريجوس (Roland Fréjus)، الوكيل التجاريّ المبعوث إلى المغرب، "يتوّجب عليه أن يحرّض مولاي الرّشيد على مهاجمة تلمسان". و في رسالة مؤرّخة في 20 أبريل 1667، حثّ الدوق دي بوفور فريجوس المذكور على خلق اضطرابات بقوله "يجب أن نضع في رأس هذا الملك فكرة الإستيلاء على مدينة تلمسان و الإحتفاظ لنفسه بتجارة كامل الساحل الغربيّ للجزائر". نقلاً عن :

- Belhamissi, Alger, l'Europe et la guerre…, Op.cit., p. 127.

(4) إبن العنتري، محمّد الصالح. فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة و استيلاؤهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1991، ص. 48.

(5) Emerit, "Un document inédit … ", Op.cit., pp. 235-236.

(6) Mercier, Op.cit., p. 275.

و لمّا لم يستطع رجب باي، بالرغم من بعض الإنتصارات الّتي حقّقها في الميدان، من التغلّب على ثورة الدواودة و الحنانشة، ارتأى سبيل المصاهرة حلاً للأزمة و زفّ ابنته "أم هانئ" لأخ شيخ قبيلة الدواودة[1]. غير أنّ الإضطرابات ظلّت قائمة، و تدعّم صفّ الحنانشة بحلفاء جدد هم قبائل بني عبّاس. و لقد جعل المتمرّدون المرور عبر منطقة البيبان جدّ صعب و هدّدوا بذلك بقطع طريق قسنطينة. لذا، أرسل علي آغا في عام 1670 محلّة قويّة إلى تلك منطقة مكّنت الباي بعد جهود و خسائر من إخضاع بني عبّاس المتمرّدين، و لم تلبث الثورة إلاّ قليلاً و خمدت[2].

و كان أهمّ حدث جرى في بايلك الغرب هو تفجّر ثورة تلمسان الكبرى في 1669[3] ؛ و قد فاجأ اندلاعها الأتراك العثمانيّين الّذين كانوا باشروا قبلها بأيّام حصار وهران، ممّا اضطرّهم إلى الإنسحاب للجزائر. و في سنة 1670، وجّه الحاج علي آغا محلّة لقمع الثوّار لكّنها لقيت مقاومة شديدة بسبب انضمام عدّة قبائل إلى صفّ التلمسانيّين. و في السنة التالية، وجّه الآغا محلّة أخرى إلى تلمسان و مثل سابقتها تكبّدت خسائر دون أن تحقق الهدف المرجو[4].

أمّا بالنسبة لعاصمة الإيالة، فبعد السنوات الحالكة الّتي عرفتها انحسر وباء "الحبوبة القويّة" تدريجيًّا خلال عامي 1665 و 1666[5]، كما انتعشت الأنشطة الإقتصاديّة سريعًا بشكل انخفضت معه الأسعار، فتحسّنت الأوضاع المعيشيّة للسكّان تباعًا[6].

---

(1) Gaïd, Op.cit., p. 23.

(2) Rousseau, A. Chroniques de la Régence d'Alger traduites d'un manuscrit arabe intitulé El-Zohrat El-Nayerat, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1841, p. 208.

بسبب مصاهرته للدواودة، أقوى قبائل البايلك، رفض رجب باي الّذي رأى نفسه في قوّة و منعة دفع الدنوش المعتاد للحاكم ؛ و قد تسبّب ذلك بعزله في 1673 و تولية إبن أخيه خير الدّين محلّه. أنظر :

- Gaïd, Op.cit., p. 23.

(3) يمكن إدراج هذه الثورة ضمن سلسلة الثورات الكرغليّة الّتي شهدتها تلمسان إبّان الوجود العثمانيّ، مع أنّها وقعت بتحريض من مرابطين مغاربة و جاوز اتّساعها حدود أحواز تلمسان إلى المناطق المجاورة.

(4) Gazette de France, 1670, p. 1017 ; 1671, p. 987.

نقلاً عن :

- Turbet-Delof, La presse périodique française…, Op.cit., p. 125.

لم يتمكن الأتراك العثمانيّون من قمع ثورة تلمسان إلاّ في فبراير 1675، و عندما أخذوا المدينة نكّلوا بأهلها أشدّ التنكيل ؛ و إثر هذه الحادثة، ألّف سعيد بن عبد الله المنداسي التلمسانيّ قصيدته المشهورة "الإعلام فيما وقع للإسلام من قبل الترك بتلمسان". أنظر :

- د. سعيدوني، ناصر الدّين. من التراث التاريخيّ و الجغرافيّ للغرب الإسلاميّ. «تراجم مؤرّخين و رحّالة و جغرافيّين»، ط. 1، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 1999، ص. 369-375.

(5) Marchika, Op.cit., p. 55.

ظهر الوباء (الحمى الصفراء ؟) مجدّدًا في 1671 و السنة الّتي تلتها، لكن لم يسجّل إلاّ عدد قليل من الإصابات نسبيًّا :

- Idem., p. 56.

(6) Merouche, Op.cit., p. 268.

و يرسم إبن المفتي في تقييداته صورة مثاليّة عن الإزدهار و الرخاء الّذي عاشته المدينة في تلك الفترة، حيث يقول : "استصدر الحاج علي آغا قوانين في منتهى الحكمة. فاغتنى التجّار، و عاش الجميع في بحبوحة. و بوشر بحماس في تسليح السفن الحربيّة، و بتجهيز المراكب بغية الخروج في أسفار، و جلبت العديد من الغنائم. فجنى السكّان الكثير من الثروات : من الذهب، و من الفضّة، و كمية كبيرة من الأغراض الّتي استخدموها. لقد بنوا المنازل و زيّنوها بأبّهة ؛ و زرعوا الجنان الّتي ارتفعت في وسطها قصور فخمة. و من كلّ جهة، لم تكن ترى سوى البساتين و الحدائق المزهرة. تمّ بذر الحقول، و ركبت خيول و بغال باهضة الثمن. و كانت هناك الجواهر و الأحجار الكريمة ذات البريق المتلألئ : كان بذخ كبير يسود في كلّ مكان.

و في ظلّ هذه الظروف، عرفت الجزائر هدوءًا نسبيًّا حتّى 1668، ففي تلك السنة، ثار أفراد جماعة الزواوة المقيمون بالفحص الّذي يحمل إسمهم و الواقع غرب المدينة ؛ و على إثر ذلك، قام الأتراك بإعدام قايد جماعة الزواوة المتورّط في تلك الإضطرابات و أحرقت أشلاؤه في أماكن مختلفة من المدينة. و غالب الظنّ أنّ تمرّد هؤلاء البرّانيّة كانت له علاقة بثورة قبائل زواوة و بني عبّاس إذ ذاك ضدّ السلطة التركيّة[1].

و بالنظر إلى سير الأحداث، يتّضح لنا بأنّ الحاج علي آغا واجه فعلاً أوقاتًا جدّ عصيبة و خاصّةً خلال السنتين الأخيرتين من حكمه ؛ فلقد أثارت سياسته الّتي اتّسمت بالليونة تجاه فرنسا تذمّرًا متزايدًا في وسط الريّاس، إذ لم يغفر له هؤلاء معاقبته لرفاقهم في 1669 و قبوله ببنود إضافية مجحفة عام 1670 فقط لترضية الطرف الفرنسيّ، في حين كان ذلك الطرف يستغلّ أيّة فرصة لإلحاق الضرر بالبحريّة الجزائريّة[2]. كما كانت للخسائر الفادحة الّتي تكبّدها الريّاس على يد الإنكليز، و على الأخصّ بميناء بجاية في 1671، الأثر الكبير في تهيّج المشاعر ضدّ الحاكم رافقها وقوع إضطرابات بحيّ البحريّة. و كتدبير احترازيّ، وزّع الحاج علي آغا بعض الهبات[3]، في حين ألقى بمسؤوليّة ما حدث على القبطان الحاج محّمد التريكي و أودعه السجن بدار الإمارة[4] ؛ و على صعيد آخر، قام بنفي خطيب الجامع الجديد، قرباش أفندي، الّذي خاض في شؤون الحكم و اتّخذ موقفًا مناوئًا منه[5].

و لقد كان الإنكشاريّون من جانبهم كذلك مستائين من الحاكم ليس للأسباب السابقة فحسب، بل لأنّه كان أيضًا يشغلهم كثيرًا في عمليّات حربيّة مكلفة من حيث الأرواح و المشاقّ، لإخماد الثورات و لإعادة فرض النظام في المناطق الداخليّة المستعصيّة[6].

= و قام النّاس بانتقاء ثياب من الجوخ ذات ألوان متعدّدة، و ستر داكنة، و أنواع مختلفة من العمائم. كما ظهرت صنائع جديدة ذات منتجات رائعة مختلفة كثيرًا عمّا كان يوجد حينذاك".

- Delphin, "Histoire des pachas... ", in J.A., avril-juin 1922, pp. 209-211.

(1) Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 341.

(2) منذ انفراد لويس الرابع عشر بالحكم، سلكت فرنسا سياسة عداء مبّطن و مداهنة تجاه الجزائر، و هذا ما يبرزه دي غرامون بشكل جليّ في مقاله عن العلاقات الفرنسيّة الجزائريّة بقوله : "في الواقع، كان علي [آغا] ضحيّة السياسة الغريبة الّتي اعتمدتها فرنسا حيال الجزائر. رأينا حقيقة أنّه دون إعلان حرب، و دون استدعاء القنصل، و دون شكاوى جدّيّة، كانت سفننا الحربيّة تستولي في البحر على جميع الجزائريّين الّذين تلقاهم ؛ حملة جيجل نفسها وقعت من دون إنذار مسبق ؛ و في آخر الأمر، حارب الأسطول الملكيّ و أحرق و أسر سفن الريّاس خلال حملة كانديا، الّذين من جرّاء ذلك، استغربوا بحقّ منعهم من قرصنة مراكبنا التجاريّة" :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 342.

(3) Gazette de France, 1671, p. 386.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 341.

(4) G.P., Op.cit., p.82 .

(5) ذكر إبن المفتي في تقييداته : "أوّل من خطب بالجامع الجديد بباب البحر بعد تمام بنائه قرباش أفندي، و كان هذا قرباش أفندي (كذا) عالمًا جاء من برّ الترك يجمع عليه الجموع و هو أمر يكرهه الولاة فنفوه". نقلاً عن :

- نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص. 275.

(6) d'Arvieux, Op.cit., p. 246.

و لهذا السبب بالذّات، تآمرت الإنكشاريّة للإطاحة بعلي آغا في يوم 24 سبتمبر 1671، و كلّف جنود الحامية العائدين من تلمسان بالتمرّد[1]، و كانوا قد اضطرّوا لإخلاء حصن المشوار بعد أن عجزت القوّات الجزائريّة لسنتين عن التغلب على الثوّار. بيد أنّ الآغا تمكّن من النجاة من قبضة المتمرّدين، و عاقب بشدّة من وقع في يده منهم ؛ و كان من بين المتورّطين في المؤامرة، آغا الإنكشاريّة الّذي أمر علي آغا بخنقه[2]، و حسن شاوش الّذي فرّ إلى الباستيون[3].

و عاود اليولداش محاولة قتل الحاج علي آغا في يوم 18 أكتوبر بنجاح هذه المرّة، و احتزّوا رأسه[4]. و أعقب الإغتيال فوضى عارمة في المدينة استمرت خمسة أيّام، تعقّب اليولداش خلالها أتباع الآغا المقتول و قتلوا كلّ من لم يتمكّن منهم من الهرب[5] ؛ كما أمر ديوان الإنكشاريّة بمصادرة أموال علي آغا، فاقتحم الشوّاش داره و لمّا لم يجدوا شيئًا، عذّبت امرأته حتّى باحت لهم بالمكان الّذي خبّئ فيه المال[6].

---

(1) Gleizes, Op.cit., p. 208.
(2) Boyer, "La révolution dite “des aghas”…", Op.cit., p. 168.
(3) d’Arvieux, Op.cit., p. 111.

حسن شاوش هذا، و المعروف ببابا حسن، تولّى منصب الحاكم و كاهية الداي محمّد التريكي (71-1682)، ثمّ الدايلك (82-1683) بعد تنّحي الداي محمّد عن السلطة.

(4) Delphin, "Histoire des pachas... ", in J.A., avril-juin 1922, p. 205.

فيما يخصّ ظروف اغتيال علي آغا، ذكر ابن المفتي : "كان حرس الحاج علي آغا يرافقونه كلّ ليلة حتى مسكنه الخاصّ، و يعودون إليه في الصباح الباكر. هذه الدار معروفة، إنّها توجد في حيّ باب عزّون. كان هذا الأمير يرقه عن نفسه مع بعض الحضر الّذين اختارهم كأنجية، و من ضمنهم بن طوبال و بن المهدي، عندما أصابه بائسون بطلقة ناريّة بسوق التمّاقين. فهمّ بملاحقتهم، و خطا بضع خطوات، لكنه فقد الوعي و سقط على الأرض. فارتموا عليه و حزّوا رأسه. أمّا حرسه، ففرّوا في فوضى تامّة. فليرحمه الله" :

- Ibid., pp. 210-211.

دفن الحاج علي آغا بضريح في جبانة الحاكم الّتي شادها لنفسه و لخلفائه بين سنتي 1669 و 1671 قرب برج رأس تافورة :

- Ibid., p. 205.

أنظر أيضًا :
- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، سجلات البايلك، سجل 70، علبة 13- ب.
- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، سجلات البايلك، سجل 67، علبة 11 - ب.

(5) G.P., Op.cit., p. 81.
(6) d’Arvieux, Op.cit., p. 246.

أنظر أيضًا :

- Mercier, Op.cit., p. 274.

2- 3. نهاية عهد الآغوات :

لقد اجتمع الديوان لإنتخاب خلفٍ للآغا علي، و فعلاً تمّ ترشيح خمسة أو ستّة آغوات في ظرف ثلاثة أيّام[1]، إلاّ أنهم قتلوا جميعًا بعيد تعيينهم في خضم الفوضى السائدة، و ذلك نتيجة الخلاف الشديد و التهافت على السلطة الّذي طغى بين أعضاء الأوجاق بشكل لم يسبق له مثيل[2]. و قد كانت النتيجة أنّه لم تعد لأحد منهم رغبة في توّلي الآغويّة الّذي أصبح من المؤكّد أنّ قبول المنصب يؤدّي بصاحبه إلى موتٍ محقق. و هكذا، عجز الديوان عن التوّصل إلى تعيين آغا يكون كفؤًا لتوّلي الحكم و الخروج من الأزمة.

اغتنم إسماعيل باشا هذه الفرصة السانحة، فأقام جهة الشرق غير بعيد من المدينة سرادقه و نصب قربه أذيل الخيل الّتي ترمز إلى مكانته، و دعا الإنكشاريّة للإلتفاف حوله ؛ و كان يسعى من وراء ذلك إلى أن تسند إليه مقاليد الحكم كما كان عليه الحال في عهود الولاة العثمانيّين المتقدّمين[3].

---

(1) Mercier, Op.cit., pp. 274-275.
Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 220.

(2) دفن الآغوات الخمس (أو الستّ) في أضرحة مربّعة أو مثمنة الشكل تعلوها قبب بجبانة الحاج علي الحاكم ؛ و ما جرى لهؤلاء الآغوات التعساء شكّل أساسًا لأسطورة الدايات السبع، الّتي أوردها "الوجييه دي تاسي" لأوّل مرّة في عام 1725 بقوله (ص.221) : "رؤي في يوم واحد مقتل ستّة دايات و انتخاب سبعة"، غير أنّه لم يعطي أسماءًا أو تاريخًا تثبت مقاله. لذلك، شكّك المؤرّخون، و على رأسهم دي غرامون، في حقيقة الرواية و اعتبروها مجرّد أسطورة.

لكن وجود الأضرحة يبقى شاهدًا على صحّة هذه الرواية التاريخيّة : فالرسّام الهولنديّ "نومس" المعروف بزيمان (Nooms/Zeeman)، الّذي رسم صورة جدّ جميلة لمدينة الجزائر في القرن السابع عشر، أشار إلى "مدفن للملوك". و أورد القنصل الفرنسيّ "شارل فليب فالبير" (Charles-Philippe Vallière) في مذكّراته : "نرى حتّى الأن قبور سبع دايات دفنوا الواحد على أثر الآخر. و ليس فيها شيء يستلفت الإنتباه" ؛ كما صوّر القنصل الأمريكيّ "وليام شالر" (William Shaler)، فضلاً عن ذلك، جوّ الصراع على السلطة الّذي ساد في العديد من الأحيان انتخابات الديوان : "إذا كان انتخاب الداي من حيث المبدأ من اختصاص الديوان، فإن هذا الإنتخاب يجري عادةً في جوّ من المؤمرات و تنتصر فيه الفئة القويّة من الإنكشاريّة. و هذا الإنتخاب تصحبه دائمًا مأساة دامية. فإن الداي يذبح لكي يترك العرش لمغامر أسعد حظًا منه. و كذلك يقتل أنصاره و أصدقاؤه و تنهب أموالهم أو يبعدون. و هذه العمليّات تقطع الهدوء الّذي يسود البلد و الشؤون العامّة، و في ظرف أربع و عشرين ساعة ينتهي كلّ شيء. و هذه الثورات تتابع بسرعة يصعب على المرء تصوّرها، إذا لم يكن يعرف سلوك الأتراك..."، قبل أن يأتي على ذكر الأضرحة : "و الإنسان يستطيع أن يشاهد في الجزائر قبور سبعة مغامرين أعلن انتخابهم ملوكًا و قتلوا جميعًا في نفس اليوم. و لاثبات مدى حظّهم من الاحتقار، دفنوا على قارعة الطريق".

هذه الأضرحة الّتي عاينها الرائد "بوتين" (commandant Boutin) في 1808، و كذلك النقيب "روزيه" (capitaine Rozet) في 1830، هدّمت في بداية فترة الإحتلال. أنظر :

- Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 228.
- Laugier de Tassy, Op.cit., 1725, pp. 213-214 & 221.
- Chaillou, L. L'Algérie en 1781. Mémoires du Consul C.-Ph. Vallière, Toulon, 1974, p. 3, n. 4.

- شالر، وليام. مذكرات وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر [1816-1824]. تعريب و تعليق و تقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982، ص. 44-45.

(3) G.P., Op.cit., p. 81.

بخصوص عادة الولاة العثمانيّين نصب السرادق و أذيل الخيل و ماهيّته، أنظر :
- شالر، المصدر السابق، ص. 68-69.

- Hamdan Khodja, Op.cit., pp. 122-123.

لكن مبادرة الباشا باءت بالفشل بسبب تحرّك طائفة الريّاس، و كانت قد رشّحت من جهتها القبطان الحاج محمّد التريكي لحكم البلاد. و قد وجد اقتراح الريّاس آذانًا صاغية لدى عددٍ من الأكابر في أوجاق الإنكشاريّة، فتوّجه جمع من الطرفين إلى دار الإمارة لتحرير القبطان السجين و عرض الأمر عليه[1]. قبل محمّد التريكي العرض بتردّد مشترطًا أن يمنح مفاتيح القصبة و سلطة على كلّ شيء. و وافق الديوان الّذي انعقد سريعًا على ذلك و انتخب القبطان المذكور دايًا على الجزائر[2] ؛ و لأنّه كان متقدّم في السنّ، ألحق به صهره حسن شاوش بصفة كاهية، و أعطي لقب حاكم الّذي كان الحاج علي آغا قد اتّخذه من قبل. كلّ ذلك جرى، حسبما ذكر القنصل الفرنسيّ ديبورديو (Dubourdieu)، في ظرف أربع ساعات[3].

و هكذا انتهت فترة الآغوات، الّتي و إن دامت إثنا عشر سنة فقط، إلاّ أنّها كانت غنيّة بالأحداث و التحوّلات السياسيّة كما لم تشهده الجزائر ربّما طيلة العهد العثمانيّ بأكمله.

---

(1) G.P., Op.cit., p. 82.

(2) Ibid., pp.82-84 .

لم يمنح الحاج محمّد التريكي لقب آغا لأنّه لم يكن ينتمي إلى الأوجاق كما أنّ هذا اللقب فقد حظوته خلال فترة الفوضى الأخيرة ؛ و بدله أعطي لقب داي (بمعنى "خال، حام" في اللّغة التركيّة) الّذي كان مستعملاً في إيالة تونس المجاورة، إلى جانب لقب دولاتلي الشرفيّ و معناه "صاحب الدولة". و من جهة أخرى، اعتبر الديوان منصب الداي منصبًا مستحدثًا تمامًا بالنظر إلى الصلاحيّات الموّسعة الّتي منح إيّاها. أنظر :

- Boyer, "Introduction à une histoire intérieure …", Op.cit., p. 308.

لقد رأى بعض المؤرّخين في اعتلاء القبطان سدّة الحكم انتصارًا لطائفة رياس على أوجاق الإنكشاريّة، و هذه فرضيّة تدحضها مجريات الأحداث المذكورة أعلاه ؛ و بالإضافة لذلك، فقد ورد في وثائق المحكمة ذكر الداي محمّد التريكي على أنّه "المنتصب بالبلد المذكور بأمر العسكر المنصور في مصالح البلاد و العباد و هو المعظم المرعي المفخم الناسك الأبر أبو عبد الله السيد الحاج محمد الدولاتلي بالبلد المسطور وقت التاريخ شهر التريكي".

أنظر :

- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، سلسلة المحاكم الشرعيّة : علبة 45-1، وثيقة 14.

(3) Gleizes, Op.cit., pp. 208-209.

أنظر أيضًا :

- Delphin, "Histoire des pachas…", in J.A., avril-juin 1922, pp. 204-205.

- G.P., Op.cit., pp. 84-85.

القسم الثاني

الوضع الاجتماعيّ و الاقتصاديّ

الفصل الثالث

المجتمع و الدّيموغرافيا

1- التركيبة السكّانيّة

لقد اتّصفت مدينة الجزائر إجتماعيًّا، كباقي الحواضر العربيّة في العهد العثمانيّ، بتنوّعها العرقيّ و الدينيّ. و بشكل إجماليّ، انقسم مجتمع المدينة إلى عدّة مجموعات مختلفة، ضمّت الأتراك العثمانيّين و الأعلاج و الكراغلة، إضافة إلى الأندلسيّين و البلديّة و البرانيّة و اليهود و الأسرى الأوربيين. و سنحاول فيما يلي ابراز مكانة هذه العناصر و خصائصها في الفترة موضوع بحثنا.

1- 1. الأتراك العثمانيّون :

امتاز الأتراك العثمانيّون عن باقي المجموعات السكّانيّة باحتلالهم لمكان الصدارة في الهرم الإجتماعيّ من خلال هيمنتهم العسكريّة و السياسيّة على الإيالة ؛ فقد كانت معظم الوظائف في جهاز الدولة من نصيبهم، و كانت لهم بذلك اليد العليا في تسيير شؤون البلاد. كما تميّز هؤلاء الأتراك العثمانيّون بكونهم ذوو أصول و أجناس مختلفة، حيث كان منهم الأتراك بطبيعة الحال، إلى جانب الأرناؤوط، و البشناق، و الأكراد، و الإغريق، و البلغار، و البغدان، و التشيك، و الأرمن و حتّى التتار. و مع ذلك، كانوا يشكّلون مجموعة واحدة متميّزة بلغتها التركيّة و بمذهبها الحنفيّ، لكنّها غير مغلقة أو منعزلة إجتماعيًّا بحكم علاقات المصاهرة الّتي جمعتها مع العناصر الأخرى.

كانت بداية أوجاق الجزائر في سنة 1519، حين أمدّ السلطان سليم الأوّل خير الدّين بجيش قوامه ألفي إنكشاريّ، أضيف إليهم أربعة آلاف متطوّع تركيّ من الأناضول منحوا نفس إمتيازات الإنكشاريّة[1]. و اعتمادًا على دفاتر المخلفات الّتي يرجع أقدمها إلى الفترة 1699-1701، لاحظ "تال شوفال" أنّه من بين 147 إنكشاريًّا عرف أصلهم، كان 111 منهم أتراكًا (حوالي 76 %)، و 69 جاؤوا من الأناضول (أي حوالي 62 % من الأتراك و 47 % من مجموع الإنكشاريّين) ؛ و هذا ما يبرز بوضوح غلبة العنصر التركيّ الأناضوليّ في تشكيل "المؤسسة العسكريّة"[2]. كما خلص كولومب في دراسته عن تجنيد الإنكشاريّة في أواخر العهد العثمانيّ إلى أنّه "من بين جميع مناطق الإمبراطوريّة، فإنّ الأناضول هي الّتي كانت تمدّ بأكبر قسم من التجنيد الجزائريّ. فمن شواطئ بحر إيجة إلى جبال أرمينيا، و من قمم قليقيا إلى ساحل البحر الأسود، لا توجد مدينة ذات أهمّيّة تذكر إلاّ و كانت ممثّلة في صفوف المليشيا"[3].

---

(1) التر، المرجع السابق، ص. 72-73.

(2) Shuval, Op.cit., p. 60.
(3) Colombe, Op.cit., p. 172.

أنظر أيضًا :

- Parzymies, A. "Contenu ethnique des odjaq d’Algérie", in A.B. 29, 1980, p. 103.

أما الأتراك غير الأناضوليّين، فكان مصدرهم من الروميلي و لا سيّما من مدن أدرنة (Edirne)، و تكيرداغ (Tekirdağ)، و ملقاره (Malkara)، و سلانيك (Thessaloníki)، و وارنه (Varna)، و صوفيا (Sofia) ؛ و من جزر الحوض الشرقيّ للبحر المتوسّط كمدلي (Mitilíni)، و كريت (Kríti)، و رودس (Rhodes)، و قبرص (Kibris)[(1)].

أمّا المجنّدون من غير الأتراك، فكان الأرناؤوط (الألبان) يمثّلون أهمّ أقليّة عدديًّا في صفوف الإنكشاريّة إذ وصلت نسبتهم إلى نحو 7,5 % في الفترة 1699-1701 (11 من أصل 147 إنكشاريّ)[(2)]. و كان لهذا العنصر نفوذ معتبر في الديوان كما نستشفه من إسناد الحكم مؤقتًا للقايد مصطفى أرناؤوط عقب مقتل محمّد تكلرلي باشا في 1557[(3)]، و من تولي زعيم طائفة الريّاس، مامي أرناؤوط، الحكم "بالنيابة" عن القائد رمضان في سنة 1582[(4)].

و قد احتلّ العنصر البشناقيّ أو البوسنيّ المرتبة التالية من حيث الأهمّيّة العدديّة إذ كانت نسبتهم أزيد من 4 % (أي 6 حالات) في الفترة المذكورة[(5)]. و يبدو أنّ هذا العنصر لعب دورًا بارزًا في الفترة الّتي نخصّها بالدراسة، إذ تكفي الإشارة إلى أنّ ثلاثة من باشوات الجزائر في النصف الثاني من القرن السابع عشر كانوا بشناقيّين[(6)].

ممّا سبق ذكره يمكن تمييز ثلاثة عناصر أساسيّة من ضمن مجموعة الأتراك العثمانيّين هم : العنصر التركيّ، و العنصر الأرناؤوطيّ، و العنصر البشناقيّ. و ينقسم العنصر الرئيس فيها أي التركيّ بدوره إلى ثلاث عناصر فرعيّة بحسب مصدرها الجغرافيّ : الأناضوليّ، الروميليّ و الجَزِيريّ.

---

(1) Colombe, Op.cit., pp. 171-172.

(2) Shuval, Op.cit., p. 59.

(3) أنظر رسالة ملك إسبانيا، فليب الثاني، إلى القايد مصطفى أرناؤوط المؤرّخة في 2 جويلية 1557 :

- Watbeld, "Documents inédits sur l'assassinat… ", Op.cit., pp. 337-338.

(4) حول ظروف تولي مامي أرناؤوط الحكم، أنظر :

- Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., pp.120-121.

و لقد أدرج كل من هايدو و ابن حمادوش مامي أرناؤوط خطأً في سلسلة الباشوات الذين حكموا الجزائر، أنظر :

- Haëdo, D. de. "Histoire des Rois d'Alger", in R.A. 25, 1881, pp. 97-100.

- ابن حمادوش، المصدر السابق، ص. 229.

لكن بداية من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أصبحت أهمّيّة العنصر الأرناؤوطيّ مقصورة على نشاط الغزو البحريّ ؛ و ذلك إثر قيام ستة يولداش أرناؤوط باغتيال الداي محمد خوجة و وزيره الخزناجي، في 1754.

حول ظروف اغتيال الداي محمد خوجة المعروف ببابا محمد طورطو، أنظر رواية القنصل الفرنسي فالبيير :

- Chaillou, Textes pour servir à l'histoire…, Op.cit., pp. 124-125.

أنظر أيضًا رواية "فنتور دي بارادي" المختلفة قليلاً :

- Venture de Paradis, J.M. Alger au XVIII^ème^siècle, 2^e^ éd., Bouslama, Tunis, p. 62.

(5) Shuval, Op.cit., p. 60.

(6) يتعلق الأمر بمحمد باشا البشناقيّ (1651-1653)، ابراهيم باشا البشناقيّ (1657/56-1661) و إسماعيل باشا (1662-1685).

أنظر الملحق رقم 1 : قائمة الولاة المعيّنين من طرف الآستانة.

1-2. الكراغلة :

الكراغلة[1]، هم أبناء الأتراك و الأعلاج من أفراد الأوجاق[2] ؛ و لقد تواجدت هذه الفئة من المولّدين بوجه خاصّ في المدن الهامّة الّتي كانت تتمركز بها الحاميات التركيّة مثل بجاية، و تلمسان، و عنّابة، و قسنطينة، و مستغانم، و المدية، و البليدة، و بسكرة، و معسكر. و كانت وضعيّتهم الإجتماعيّة متميّزة، نظرًا لإنتسابهم إلى العنصر التركيّ المسيطر على البلاد، ممّا سمح لهم بتقلّد وظائف سامية في الجيش والإدارة. و خلال القرن السادس عشر، عومل الكراغلة على قدم المساواة مع العناصر الأخرى المشكّلة للأوجاق و أبيح لهم شغل جميع المناصب بما فيها منصب الوالي[3].

و سجّل أوّل بروز لهذه الجماعة كفئة مستقلّة سنة 1596 عندما ثارت بعض أحياء المدينة على الإنكشاريّة بتحريض من خضر باشا ؛ و اتّخذ الكراغلة خلال الأحداث موقفًا جليًّا ضدّ الأتراك[4]. منذ ذلك الحين، بدأ صراع خفيّ و طويل بين الأتراك و ذرّيّتهم بلغ ذروته في سنة 1629 عندما انكشفت خيوط مؤامرة دبّرها كراغلة للإستيلاء على السلطة، فقرّر الديوان إثر ذلك نفي عددٍ كبيرٍ منهم إلى بجاية ثمّ إلى تونس كما قام بمصادرة أملاكهم[5].

---

(1) الكراغلة جمع كرغليّ، و يعود أصل هذه الكلمة إلى الكلمة التركيّة المركّبة من كول "عبد، غلام" و أوغلو "إبن"، أي "إبن العبد". و تجدر الإشارة إلى أنّ معنى العبوديّة عائد هنا إلى الأب الإنكشاريّ الّذي كان يعتبر بمثابة عبد للسلطان العثمانيّ. أنظر :

- Mantran, R."Quelques apports ottomans dans les capitales des Odjaks de l'Ouest", in R.H.M. 69-70, 1993, p. 134.

(2) أشار القنصل الفرنسيّ "ڤالبير" في مذكّرته حول الجزائر أنّ : "الأطفال المولودين بالجزائر، و إن كانوا أبناء أب و أمّ تركيّين مشرقيّين، فلم يكونوا يعتبرون قطّ سوى كراغلة"، أنظر :

- Chaillou, Textes pour servir à l'histoire…, Op.cit., p. 31.

أنظر أيضًا :

- Knight, Op.cit., p. 135.

- قنان، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص. 75.

- نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص. 9.

(3) ارتقى إلى ذلك المنصب كرغليّ شهير، هو حسن باشا بن خير الدين، الّذي حكم الجزائر ثلاث مرّات في (1545-1551)، و (1557-1561)، و أخيرًا (1562-1567). أنظر :

- Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., p. 81 et sq.

(4) لا يعرف شيء عن أحداث هذه الثورة سوى ما ذكره دي غرامون، أنظر :

- Grammont, Histoire d'Alger, Op.cit., p. 140.

و أشار ابن المفتي في تقاييده إلى ثورة وقعت بالجزائر في عام 1597 : "... اندلعت الثورة المعروفة بثورة القلايجي بالقصر في 1006"، فهل هي الثورة ذاتها ؟

نقلاً عن :

- Delphin, "Histoire des pachas…", in J.A., avril-juin 1922, p. 221.

(5) Knight, Op.cit., pp. 70-72.

ذكر الأسير الإنكليزيّ "فرنسيس نايت" أنّ الأتراك نفوا أكثر من ألفين و ثلاثمائة كرغليٍّ من المدينة، و ذلك على أربع مرّات ؛ و تجدر الإشارة إلى أنّ معظمهم كما أورده "تحدّروا من الأتراك الأوائل الّذين فتحوا البلاد" :

- Ibid., p. 71.

أنظر أيضًا :

- Boyer, P. "Le problème kouloughli dans la régence d'Alger", in R.O.M.M., n° spécial, 1970, pp. 82-83.

و في سنة 1633، كان قد رجع أغلب المنفيّين إلى البلاد و تحالفوا مع القبايل، حيث استقرّ بعضهم ببرج زمورة قرب مجانة، و البعض الآخر بوادي الزيتون حيث شكّلوا قبيلة الزواتنة. و حاولت ثلّة منهم في ذات السنة الإستيلاء على الجزائر على حين غرّة، فتسلّلوا إلى المدينة و اقتحموا في عمليّة جريئة حصن القصبة ؛ و كان الكراغلة قد عقدوا آمالهم على تحرّك السكّان لدعمهم، و لكن هؤلاء لم يحرّكوا ساكنًا. و في نهاية الأمر، فجّر الكراغلة المحاصرون بالقصبة مخزن البارود عند إدراكهم أنّ محاولتهم باءت بالفشل، و انتهت بذلك هذه الواقعة من ثورة الكراغلة[1].

رغمًا عن ذلك، بقي التحالف القبايليّ ـ الكرغليّ قائمًا و استمرّت الأعمال الحربيّة ضدّ الأتراك حتّى نهاية عقد الثلاثينات، ففي سنة 1639، تضمّن نصّ معاهدة عقدها الديوان مع القبائل بندًا خاصًّا منح الكراغلة بموجبه عفوًا عامًّا. لكن هذا الصراع الّذي دام أزيد من عشر سنين كسر شوكة الكراغلة إذ حظر عليهم الديوان الإنضمام إلى صفوف الإنكشاريّة و تولي المناصب السامية في الإدارة، و لم يفسح لهم المجال سوى في الغزو البحريّ[2].

و يبدو أنّ وضع الكراغلة تحسّن عقب انقلاب الآغوات، إذ سمح لهم من جديد الإنخراط في أوجاق الإنكشاريّة[3]. ففي "مشروع حملة على الجزائر" الّذي يرجع تاريخه إلى بداية الستّينات، هناك إشارة إلى وجود نحو 1.200 ولد مدوّن في دفاتر الإنكشاريّة، كان معظمهم بلا شكّ من الكراغلة[4]. كما أكّد ذلك الفارس دارفيو في سنة 1674 عندما ذكر أنّ "مليشيا الجزائر" كانت تتشكّل من الأتراك و الكراغلة و الأعلاج، غير أنّه أشار إلى أنّ أبناء الكراغلة يفقدون هذا الإمتياز[5].

---

(1) Knight, Op.cit., pp. 72-75.

أنظر أيضًا :

- Delphin, "Histoire des pachas…", in J.A., avril-juin 1922, p. 203.
- Boyer, P. "Le problème kouloughli…", Op.cit., p. 83.

(2) Piesse, "L'Odyssée ou diversité d'aventures, ...par le sieur du Chastelet des Boys", in R.A. 12, 1868, p. 358.

تجدر الإشارة إلى أنّه، خلال فترة الآغوات، شغل منصب القبطان رايس كرغليّ اسمه قارة ابراهيم، أنظر :

- Hees, op.cit., pp. 103-104.

(3) أنظر بهذا الصدد :

- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، سلسلة المحاكم الشرعيّة : علبة 1، وثيقة 24 ؛ علبة 13-1، وثيقة 48 ؛ علبة 32، وثيقة 2 ؛ علبة 41-1، وثيقة 8.

(4) Dumay, "Projet pour l'entreprise d'Alger", Op.cit., p. 1.

(5) d'Arvieux, Op.cit., pp. 250-251.

ذكر القنصل "ڤاليير" في هذا الصدد أنّ "إبن الكرغليّ الذي أهمل أو لم يستطع تسجيل نفسه في المليشيا يتدنّأ و ينحدر هو و ذرّيّته إلى طبقة الأهالي". نقلاً عن :

- Chaillou, L. Textes pour servir à l'histoire…, Op.cit., p. 31.

1- 3. الأعلاج (المهتدون) :

لقد تمتّع الأعلاج[1] بنفس الإمتيازات التي تمتّع بها الأتراك، و ترتّب عن ذلك حضور قويّ لهذا العنصر في صفوف الإنكشاريّة[2] ؛ إلاّ أنّ القرصنة كانت مجال نشاطهم المفضّل، ففي سنة 1580، ضمّت طائفة الريّاس بين أفرادها حسب ما ذكره هايدو إثنا و عشرين علجًا[3].
و قد ارتقى العديد من الأعلاج إلى أعلى المناصب في السلطة، و هيمنوا على صفّ القيّاد حيث أحصى هايدو أحد عشر قايدًا من الأعلاج، مقابل ثمانية من الأتراك، و اثنان من العرب، و واحد من الكراغلة، و واحد "إسلاميّ" أي علج يهوديّ[4] ؛ و شكّلوا جماعة متنفذة تجلّت مكانتها، إضافة على ذلك، في عدد الولاة الّذين تولوا سدّة الحكم، ففي الفترة الممتدّة من 1537 إلى 1656 تعاقب ستّة و ثلاثون واليًا عثمانيًا على حكم الجزائر، تسعة منهم كانوا أعلاجًا[5].
و كان عددهم كبيرًا نسبيًّا في مجتمع مدينة الجزائر خلال القرن السادس عشر و النصف الأوّل من القرن السابع عشر، إذ قدّر هايدو سنة 1580 بأنّهم يمثّلون نصف سكّان المدينة[6]، أو ما يقارب الخمسة و عشرين ألفًا ؛ و رغم أنّ هذا الرقم مبالغ فيه إلاّ أنّه يعطينا صورة عن القوّة العدديّة للأعلاج آنذاك. و في 1634، كانوا حسب پيير دان حوالي ثمانية آلاف رجل، إضافة إلى ألف أو ألفًا و مائتي امرأة[7] ؛ ثمّ عرف عددهم إنخفاضًا تدريجيًّا بالموازاة مع تناقص عدد الأسرى الّذي شهده القرن الثامن عشر حتّى لم يبق منهم سوى مائتين أو ثلاثمائة في سنة 1769[8]، و لم يعد لهم دور يذكر في سياسة البلاد.

---

(1) الأعلاج أو المهتدون هم المسيحيّون الّذين اعتنقوا الإسلام، و يعرفون في المصادر الأوربية بالمرتدّين.
(2) G.P., Op.cit., p. 100.
(3) Haëdo, Topographie..., Op.cit., pp. 98-99.
(4) Ibid., p. 63.
(5) يتعلّق الأمر بحسن أغا الخادم (1537-1545)، و قلج علي باشا (1568-1571)، و حسن باشا المعروف بحسن فنزيانو (1577-1580) و (1582-1583)، و جعفر باشا (1580-1582)، و محمد باشا، عتيق قارجه علي (1585-1587)، و سليمان باشا، عتيق قطانيه (1598-1603) و (1617-1618)، و رضوان باشا، عتيق رمضان باشا (1607-1610)، و حسين باشا الشيخ، عتيق قايه باشا (1621-1623)، (1627-1630) و (1632-1634)، و مراد باشا، عتيق إبراهيم رايس عرباجي (1623-1624) و (1650-1651).
أنظر :
- Delphin, "Histoire des pachas…", in J.A., avril-juin 1922, pp. 200-204.
و أنظر أيضًا :
- Khiari, F. Vivre et mourir en Alger. L'Algérie ottomane aux XVI^{e}-XVII^{e} siècles : un destin confisqué, l'Harmattan, 2002, p. 70.
(6) Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 60.
أنظر أيضًا :
- Boyer, P. "Les renégats et la marine de la régence d'Alger", in R.O.M.M. 39, 1985, p. 94 et sq.
(7) Dan, Op.cit., p. 343.
(8) Cano, A. Nouvel aspect de la topographie d'Alger, trad. par Bonnaure, 1769, p. 185.
نقلاً عن :
- Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit., p.240.

غير أنّ فنتور دي بارادي لاحظ أنّ "الأعلاج لهم أمل في الترقي أكثر من الكراغلة، لكن لا يفسح لهم مجال الوصول إلى سدّة الحكم و إلى مناصب سامية أخرى...فقد تولى بعضهم منصب الكاهية، و آغا القمرين، و وكيل الخرج بينما لا يسمح لهم باعتلاء منصبي الخزناجي و الداي"[1].

1- 4. البلديّة :

البلديّة هم جماعة الحضر من سكّان المدينة الأصليّين و ما انضمّ إليهم من مهاجري الأندلس والحواضر الأخرى[2]. و قد مثّلت البلديّة أوّل مجموعة سكّانيّة في الجزائر من حيث الأهمّيّة العدديّة، حيث قدّرهم هايدو في سنة 1580 بألفين و خمسمائة موقد أي حوالي 12.500 نسمة[3]، و هو ما يقارب خمس سكّان المدينة.

و كانت هذه المجموعة تشكّل بوتقة انصهار بالنسبة لبقيّة العناصر الّتي كانت من جيل لآخر "تتبلّد"، فأبناء الكراغلة مثلاً كانوا يعدّون من البلديّة، و لا يرثون امتيازات آبائهم. و هذا ما جعل نسبة البلديّة ترتفع مع مرور الوقت، حتّى صاروا يشكّلون في أواخر العهد العثمانيّ أغلبيّة السكّان[4]. كما كان البلديّة أهمّ مجموعة سكّانيّة من الناحية الإقتصاديّة نظرًا للمكانة التي كانت تشغلها في البنى الإقتصاديّة للبلد، و للقدرة الماليّة الّتي كانت تمتلكها و كذا إمكانيّاتها التنظيميّة[5]. و قد ذهب بعضهم حتّى إلى القول بأنّ طبقة الحضر كانت تشكّل برجوازيّة الملاّكين و التجّار[6].

---

(1) Venture de Paradis, J.M. Tunis et Alger au XVIII^ème siècle, présentée par J. Cuoq, Sindbad, Paris, 1985, p. 181.

(2) عرّف نور الدين عبد القادر البلديّة بأنّهم "الجزائريّون أصالة الذين توّطنوا المدينة منذ زمن بعيد"، أنظر :
- نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص. 138.

(3) و ذلك بالطبع بغضّ النظر عن العدد المبالغ فيه للأعلاج، أنظر :
- Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 49.

(4) إنّ مختلف التقديرات العائدة لتلك الفترة تبيّن أنّ البلديّة كانت تتراوح نسبتهم بين 50 و 66 % من مجموع سكّان المدينة : فقد قدّر فنتور دي بارادي عددهم في عام 1789 بنحو 32.000 من أصل 50.000 نسمة، مجملاً معهم فئات البرانيّة، مثل البساكرة، و الجرابة، و الزواوة الّذين كانوا بضعة آلاف بمدينة الجزائر :
- Venture de Paradis, Alger…, Op.cit., p. 3.
أمّا "روزيه" (Rozet)، فقدّر من جهته عدد هؤلاء الحضر عند نهاية العهد العثمانيّ بنحو 18.000 من أصل 30.000. نقلاً عن :
- Lespes, R. Alger, esquisse de géographie urbaine. Carbonel, Alger, 1925, pp. 56-59.

(5) Ben Mansour, Op.cit., p. 89.

(6) Vatin, J.C. "L'Algérie en 1830, Essai d'interpr étation des recherches historiques sous l'angle de la science politique", in R.A.S.J.É.P. 7, 1970, pp. 994-995.

و لقد لعب البلديّة دورًا مميّزًا في الوظائف الحضريّة بمدينة الجزائر حيث أشرفوا على أهمّ هيئة في تسيير المدينة ألا و هي مؤسسة مشيخة البلد[1]، و هي كما وصفها القنصل الأمريكيّ وليام شالر "حكومة محليّة تشمل شيخ البلد أو الحاكم المدنيّ، و كاهية أو قائد المليشيا في المدينة...، و جميع الموظّفين في هذه الإدارة من الأهالي"[2].

1-5. الأندلسيّون :

شكّل المهاجرون الأندلسيّون جماعة خاصّة من جماعات الحضر، و قد حلّ عدد كبير منهم بالبلاد الجزائريّة فارّين من الاضطهاد الإسبانيّ عقب سقوط غرناطة، آخر معاقل المسلمين بالأندلس في سنة 1492. و استمرّت موجات الهجرة بعد ارتباط الجزائر بالدولة العثمانيّة و تزايد عددهم بشكل كبير حيث قدّرهم هايدو في الربع الأخير من القرن السادس عشر بـ 1.000 دار أي حوالي 5.000 فرد[3]، و تضاعف هذا العدد بعد صدور قرار الطرد الجماعيّ و النهائيّ في 1609-1610 في عهد الملك فليب الثالث[4].

و قد كان أفراد هذه الجماعة ينقسمون إلى مجموعتين هما :

- المدخّلون[5] : كان هذا الإسم يطلق على الأندلسيّين القادمين من مملكة غرناطة و ما جاورها (إقليم الأندلس بجنوب إسبانيا). و قد شكّل خير الدين باشا منهم فرقة مسلّحة بأقواس بندق، المرّجح أنّها بقيت قائمة حتّى أواخر القرن السادس عشر أو أوائل القرن السابع عشر[6].
- الثغريّون[7] : هم المورسكيّون الّذين قدموا من قطلونية و ممالك بلنسية، و أرغونة، و قشتالة. و تجدر الإشارة إلى أنّه كان يسمح لهم الإنخراط في صفوف الإنكشاريّة، لكن بترخيص استثنائيّ من الآغا[8].

---

(1) أنظر :

- Ben Hamouche, M. "La gestion municipale de la ville d'Alger à l'époque ottomane", in R.H.M. 87-88, 1997, pp. 285-299.

(2) شالر، المصدر السابق، ص. 77.
حول مؤسسة مشيخة البلد أنظر :
- غطاس، الحرف و الحرفيّون، المرجع السابق، ص. 95-104.

(3) Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 54.
(4) Ben Mansour, Op.cit., p. 100.

(5) المدخّلون (mudejars) جمع مدخّل : الوضيع، المزدرى ؛ و الدخل، حالة من دخل في قوم و انتسب إليهم و ليس منهم :
- بيبرشتاين كازيمرسكي، ألبرت دي. قاموس عربيّ فرنسيّ، مج.1، مكتبة لبنان، بيروت، ص. 679-680.

(6) أنظر تقرير "بوزيو" و "لانفريدوتشي" حول القوّات العسكريّة للجزائر في عام 1587 :
- Lanfreducci & Bosio, Op.cit., pp. 539-540.

(7) الثغريّون جمع ثغريّ، و هو المرابط على الثغور أي الحدود الّتي يخاف منها هجوم العدو.

(8) Bennassar, B. Les chrétiens d'Allah, l'histoire extraordinaire des renégats : XVIe -XVIIe siècles. Perrin, Paris, 1989, p. 246.

و كان لهؤلاء المهاجرين و المبعدين إسهام فعّال في الإزدهار الاقتصاديّ الّذي عرفته الجزائر، و ذلك عن طريق توظيف رؤوس أموالهم و مؤهلاتهم في مختلف الصنائع و الحرف و التجارة. و لقد ساهموا بشكل كبير أيضًا في تنشيط الجهاد البحريّ و تطوير الزراعة. كما لا يجب إغفال دورهم الإيجابيّ في النموّ السكّانيّ و التطوّر العمرانيّ لمدينة الجزائر، حيث أضفوا على الحياة الحضريّة طابعًا راقيًا متميزًا لا يزال حيًّا إلى يومنا هذا في ما يسمى بالميراث الفنيّ الأندلسيّ[1].

1-6. البرانيّة :

لقد ضمّت الجزائر عددًا هامًّا من البرانيّة، و هي عناصر غير قارّة نزحت من مناطق مختلفة إلى المدينة للعمل فيها مؤقتًا. و كانت هذه المجموعة السكّانيّة تنقسم وفق الأصول الجهويّة لأفرادها إلى عدّة جماعات مهيكلة، فقد كان على رأس كلّ جماعة منها أمين هو المسؤول عن شؤونها فيما يختصّ بأمور الشرطة و الفصل في الخلافات، و يلعب دور الوسيط بينها و بين ممثّلي السلطة. و كان أمين الجماعة يتمتع بصلاحيّات واسعة كمعاقبة المخالفين إذا اقتضت الضرورة و تحصيل الضرائب من أفراد جماعته لفائدة البايلك، و يساعده في مهامه عادة شوّاش و كتّاب.

و اختصّت كلّ جماعة من جماعات البرانيّة بوجه عامّ في القيام بأعمال معينة في مدينة الجزائر ؛ و فيما يلي ذكر لأهمّ تلك الجماعات، التي كانت تشكّل إحدى مكوّنات التركيبة السكّانيّة :

1-6-1. بنو ميزاب[2] :

يعود الوجود الميزابيّ في مدينة الجزائر إلى فترة سابقة لعام 1541، إذ تفيد رسالة وجهتها جماعة بني ميزاب عام 1835 إلى الحاكم العامّ الفرنسيّ بأنّهم شاركوا في دحر حملة شارلكان و منحوا على إثر ذلك عدّة امتيازات[3].

---

(1) حول الإسهام الأندلسيّ، أنظر:

- Ben Mansour, Op.cit., pp. 95-101.
- Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 54.
- Khiari, Op.cit., pp. 119-132.

(2) بنو ميزاب أو الميزابيّون، نسبة إلى منطقة ميزاب الصحراويّة المشهورة بواحاتها السبع، غرداية، و بني يزقن، و ضاية بن داوة، و العاطف، و زلفانة، و القرارة، و بريان .

(3) غطاس، الحرف و الحرفيّون، المرجع السابق، ص. 23-24.

و لقد تميّزت هذه الجماعة من الناحية المذهبيّة بإتباع أفرادها المذهب الإباضيّ الخارجيّ، بمعزل عن الأغلبيّة السنيّة[1]. كما تمتّع الميزابيّون أكثر من غيرهم بميزة التآزر الإجتماعيّ بتقديم يد العون للمعوزين و ذوي الحاجة، و ذلك بما كان يتمّ جمعه في إطار الجماعة من مساهمات[2].

و كان بنو ميزاب يقدّر عددهم بمدينة الجزائر ببضعة مئات[3] ؛ و كانوا يشكّلون أهمّ فئة اقتصاديًّا من بين فئات البرانيّة الأخرى، فقد اشتغل عدد كبير منهم في التجارة و لا سيّما كبقّالين، جزّارين، فرّانين و حمّامين. و لقد لعبوا علاوة على ذلك دورًا نشطًا في تجارة القوافل الصحراويّة و كانوا، دون سواهم، الوكلاء المحظيين بين الجزائر و بلاد السودان في تجارة ريش النعام، والعبيد، و التبر.

1- 6- 2. البساكرة :

تشكّلت هذه الجماعة من سكّان الجنوب الشرقيّ للإيالة، فقد ضمّت إلى جانب العنصر البسكريّ ذاته عناصر أخرى وفدت من مناطق الزيبان، و وادي ريغ، و سوف، وتوقرت[4].

و كان البساكرة يقومون عمومًا بأعمال وضيعة في المدينة و ضواحيها، فقد كانوا سقّائين، و حمّالين، و "خدمجية" (أي خدّام أجراء) ؛ كما عمل البعض منهم أيضًا كباعة متجوّلين و بحّارة.

و لعلّ أهمّ ما اختصّ به أفراد هذه الجماعة هو العسس، إذ كانوا يكلّفون بحراسة الدكاكين و الأسواق ليلاً[5]. و كان أمينهم يوزّعهم كلّ ليلة على أزقة المدينة، حيث كانوا ينامون أمام أبواب الدور و الدكاكين التي يتولّون حراستها، و إن حدث أن سرقت إحداها، فإنه كان عليهم تعويض صاحبها[6].

1- 6- 3. القبايل :

مثّل القبايل إحدى أهمّ الجماعات البرانيّة من حيث عدد الوافدين إلى مدينة الجزائر، و كانوا يأتون من المناطق الجبليّة الممتدّة من وادي يسر إلى جيجل.

---

(1) يذكر "فيلياس" بهذا الصدد عن هؤلاء الإباضيّين أنّه "كان يحرم عليهم قبول الصدقات ؛ و كانت أعيادهم تقام في أوقات مختلفة عن أعياد أهل السنّة الحنفيّين و المالكيّين ؛ كما كانت صلواتهم مختلفة، و لهم مقابر خاصّة بهم" :

- Fillias, A. Géographie physique et politique de l'Algérie, Alger, 1875, p. 72.

(2) Ibidem.

(3) Hoexter, M. "Effects of the transition from the Turkish to the French Regime - the case of the Mzâbî Talaba (tolba)", in A.A.S. 17, 1983, pp. 121-136.

نقلاً عن :

- Shuval, Op.cit., p. 127.

(4) سعيدوني، ناصر الدين. الجزائر في التاريخ : العهد العثمانيّ، ج. 4، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، ص. 100.

(5) Hoexter, M. "Taxation des corporations professionnelles d'Alger à l'époque turque", in R.O.M.M. 36, 1983, p. 31.

(6) Shaw, Op.cit., pp. 180-181.

و كان معظم أفراد هذه الجماعة من العنصر "الزواوي"، أي من قبائل الزواوة بإمارة كوكو في جرجرة، الّذين عرفوا بشدّة بأسهم في القتال. و لقد شكّل منهم العثمانيّون منذ زمن حسن باشا بن خير الدين فرقة مشاة تخضع تقريبًا إلى نفس ترتيبات الإنكشاريّة من حيث التنظيم. و قد كان أفرادها العازبين يعيشون في ثكنات على شكل وحدات من 200 إلى 300 عسكريّ[1] ؛ و بلغ عدد الزواوة المنخرطين في الجيش حوالي 5.000 رجل في سنة 1621[2]، و انخفض قليلاً إلى 4.000 في سنة 1675[3].

أما باقي القبايل، فيذكر غراماي أنّ الأكثريّة منهم كانت في خدمة الأتراك و البلديّة الأثرياء[4]، فكان البعض يقوم بالخدمات المنزليّة في المدينة، و كان البعض الآخر يشتغل في البحاير، و الجنان بالفحوص. كما مارسوا نشاطات حرفيّة و تجاريّة مثل العمل في ورشات الحرفيّين، أو بيع الزيت و الصابون و العسل. و كان بالمدينة سوق خاصّ بهم عرف بسوق القبايل[5]. و من النشاطات كذلك الّتي مارسها أفراد الجماعة و الّتي كانت على ما يبدو حكرًا عليهم صناعة الفحم و بيعه، حيث شكّلوا جماعة فرعيّة عرفت "بالقبايل الفحّامين"[6].

1- 6- 4. الجيجليّون :

كانوا بدورهم يشكّلون جماعة من جماعات البرانيّة الّذين وفدوا من وطن جيجل بشرق الإيالة. و حظي العنصر الجيجليّ بمدينة الجزائر بمكانة خاصّة بناءً على العلاقة المتميّزة الّتي كانت تربطهم بالأتراك، و يرجع ذلك إلى زمن مبايعة الجيجليّين عروج بن يعقوب أميرًا عليهم بعد فشل هجومه الأوّل على بجاية في 1512[7]. و قد ذكر فنتور دي بارادي أنّهم تمتّعوا بنفس امتيازات الأتراك ما عدا الراتب، فهم دون سواهم من العناصر البرانيّة "لهم (حق) حمل السلاح، و يمكنهم إرتداء الملابس المطرّزة بالذهب، و هو شيء محرّم على الأهالي الآخرين ؛ و بإمكانهم التعارك مع الأتراك"[8]. و كان أفراد الجماعة غالبًا "كوّاشين" (خبّازين)، و كانت توجد جماعة "الكواشين الجيجلية" تشرف على أفران البايلك المخصّصة لإعداد الخبز لليولداش و الأسرى[9].

1- 6- 5. الأغواطيّون :

شكّل الأغواطيّون جماعة صغيرة نسبيًّا و أقلّ أهميّة بالمقارنة مع الجماعات الأخرى حيث لا نكاد نجد لهم أي ذكر في المصادر الأوربية. و قد كانت أصولهم تعود إلى قبيلتي الزناجرة، و أولاد نايل بمنطقة التلّ الصحراويّ جنوب التيطري.

---

(1) Ben Mansour, Op.cit., p. 90.

(2) قنان، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص. 75.

(3) G.P., Op.cit., p. 102.

(4) Ben Mansour, Op.cit., p. 90.

(5) أنظر :
- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، سلسلة المحاكم الشرعيّة : علبة 10-2، وثيقة 20.

(6) غطاس، الحرف و الحرفيّون، المرجع السابق، ص. 307.

(7) الميلي، المرجع السابق، ص. 36-37.

(8) Venture de Paradis, Alger et Tunis, Op.cit., p. 119.

(9) Ibidem.

و كان عدد من أفراد هذه الجماعة يشتغل جمّالاً في قوافل التجارة، أو "حلفاويًّا" أي في صناعة الحصير بالحلفاء ؛ إلاّ أنّ نشاط العنصر الأغواطيّ في مدينة الجزائر بالدرجة الأولى كان تصفية الزيت و المتاجرة فيه[1].

1- 6- 6. الجرابة أو الجربيّون :

لقد انضوت هذه الجماعة على العناصر الوافدة من جزيرة جربة التابعة للإيالة التونسيّة، و من المناطق التي استقطبتهم بوجه خاصّ : مدينتا الجزائر و عنابة[2].
لكن بداية قدوم الجرابة و استقرارهم بمدينة الجزائر غير معروفة على وجه التحديد، إلاّ أنّه من المؤكد أنّهم وفدوا عليها إبّان القرن السادس عشر حيث وجد زقاق عرف باسمهم، "زنقة الجرابة" قبل سنة 1623[3]. و عن أهمّيّة الجرابة بالمدينة في القرن السابع عشر، يفيدنا المصدر الإنكليزيّ "الوضع الراهن للجزائر" أنّهم "جميعًا تجّار أو باعة متجوّلون، و ربّما هم نحو ثلاثمائة أسرة بين المقبل و المغادر، و لديهم من ستّ إلى ثماني سفن أو قوارب يتاجرون بها سنويًّا بين جربة، و الإسكندرية، و تونس، و طرابلس، و الجزائر"[4].

1- 6- 7. الزنوج :

تعود أصول أغلبهم إلى بلاد السودان الغربيّ حيث كان الجلاّبة يقومون بشرائهم و نقلهم في القوافل الصحراويّة إلى الشمال. و تبعًا لحجم التجارة بين الإيالة و إفريقيا جنوب الصحراء، كان يصل إلى مدينة الجزائر سنويًّا ما بين مائة و خمسين و خمسمائة عبد[5]، منهم خمسة و أربعون على شكل ضريبة عينيّة فرضت على واحات ورقلة و توقرت و تماسين، و ذلك عقب حملة صالح رايس في سنة 1552 و حملة يوسف باشا في سنة 1649[6]. و لقد قدّر عدد الزنوج بالمدينة خلال القرن السابع عشر بنحو ثلاثة آلاف فرد[7].

---

(1) Ben Mansour, Op.cit., p. 119.

(2) كانت توجد بمدينة عنابة جماعة "فرعيّة" للجرابة. و لعلّ ما دعا الجرابة إلى تشكيل جماعة خاصّة بهم عاملان، أوّلهما اعتناقهم المذهب الإباضيّ و ثانيهما الأهمّيّة العدديّة. أنظر :

- Tachrifat, Op.cit., p. 45.

أنظر أيضًا :

- غطاس، الحرف و الحرفيّون، المرجع السابق، ص. 30، 42.

(3) و نسب إليهم أيضًا "سوق الجرابة" و "فندق الجرابة"، و هي من الدلالات على النشاط المتميّز للجالية الجربيّة بالمدينة. حول الموضوع أنظر :

- غطاس، الحرف و الحرفيّون، المرجع السابق، ص. 47.

(4) G.P., Op.cit., p. 90.

(5) Shuval, Op.cit., p. 129.

(6) Tachrifat, Op.cit., pp. 45-46.

- سعيدوني، ناصر الدين. "ورقلة و منطقتها في العهد العثمانيّ"، في ورقات جزائرية : دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثمانيّ، ط. 1، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 2000، ص. 526-527.

(7) Monlaü, J. Les États barbaresques, PUF, Paris, 1964, p. 109.

و كان هؤلاء يخدمون عادةً في بيوت الأسر الميسورة، و الّتي كانت حريصة على امتلاك عدد من العبيد الزنوج و خصوصًا الإماء، إذ يتّضح من دراسة دفاتر بيت المال أنّ العنصر النسويّ طغى على تشكيلة العبيد بنسبة فاقت الثلثين[1].

و على غرار جماعات البرانيّة الأخرى، انتظم الزنوج المحرّرون، الّذين قدّروا بثلث عدد الزنوج بمدينة الجزائر[2]، في جماعة يرأسها مقدّم عرف باسم "قايد العبيد" أو "قايد قناوة"[3] ؛ و كان من مهامه البحث عن الأبّاق، و الدفاع عن مصالح أفراد جماعته أحرارًا كانوا أم عبيدًا. و قد كان العبيد المعتقون يقومون بعدّة أعمال، فمنهم من عمل جصّاصًا، أو حلفاويًّا، أو حمّارًا، كما وجدت من بينهم قلّة كانوا تجّارًا صغارًا. و أمّا الميسورين منهم، فامتهنوا الشعوذة و صنع التمائم[4].

1- 7. اليهود :

كان اليهود يشكّلون في مجتمع مدينة الجزائر أقليّة بدأ عدد أفرادها يتزايد بانتظام منذ نهاية القرن الخامس عشر. فمن 300 أسرة في عام 1533[5]، أي ما يناهز 1.500 فرد، ارتفع العدد إلى 1.300 أسرة في عام 1675[6]. و كان ذلك عائد بشكلٍ أساسي إلى الهجرات اليهوديّة من بلدان أوربا، التي كانت أهمّها من شبه الجزيرة الإيبيريّة و إيطاليا، و ارتبطت بنشاط محاكم التفتيش[7]. كما عرفت الجزائر جالية من التجّار اليهود "القرانة"، الّذين قدموا من ليفورنة في القرن السابع عشر و بداية القرن الثامن عشر[8].

و قد انقسمت جماعة اليهود تبعًا لإختلاف أصول أفرادها إلى فئتين رئيسيّتين، هما :

- اليهود الأهالي[9]، و هم يهود الجزائر الأصليّين و ما انضاف إليهم خلال القرن السادس عشر من يهود تونس، و فاس، و تلمسان.

---

(1) غطاس، الحرف و الحرفيّون، المرجع السابق، ص. 35-36. و أنظر أيضًا :

- Shuval, Op.cit., p.130 .

(2) ذكر بيير بواييه أنّ الزنوج كانوا ينقسمون إلى سبع "ديار" بحسب أصول أفرادها (هاوسة، فل، بنبارة، برنو، إلخ.)، أنظر :

- Boyer, P. La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, Hachette, Paris, 1963, p. 167.

(3) Tachrifat, Op.cit., p.22, 45.

(4) Boyer, La vie quotidienne…, Op.cit., p. 167.

(5) Zavala, D.F. Bandera espa☆ola en Argelia. Anales historicos de la dominacion espa☆ola en Argelia desde 1500 á 1791, T. 1, Gojosso et C^ie, Alger, 1885, pp. 170-173.

(6) يذكر المصدر الإنكليزيّ "الوضع الراهن للجزائر" أنّ طائفة اليهود بلغت حوالي 13.000 أسرة، و هذا الرقم خاطئ اشتمل بدون شكّ على صفر زائد :

- G.P., Op.cit., p. 88.

(7) شهدت بلاد المغرب ككلّ في العصر الحديث نزوح اليهود عبر هجرات أو بالأحرى موجات طرد متتالية، من ذلك هجرة إسبانيّة عام 1492، و هجرة برتغاليّة في نفس العام و تلتها أخرى في عام 1497، و من صقلية في 1493، و من مملكة نابولي في 1540 و 1541، و من ميلانو في 1597، إلخ. أنظر بهذا الصدد :

- Ben Mansour, Op.cit., pp. 109-110, n. 3.

(8) Amine, M. "La situation d'Alger vers 1830", in R.H.M. 74, 1994, p. 26.

(9) كان يعرف اليهود الأهالي بإسم "توشابيم" في اللغة العبريّة.

- اليهود الأوربيون[1]، و هم الوافدون من أوربا، و كان أبرز ممثّلو هذه الفئة هم اليهود الإسبان و القرانة.

و كان اليهود منتظمين وفق تنظيم طائفيّ على رأسه شيخ أو مقدّم اليهود ؛ و هذا الأخير كان يتولى تسيير شؤون الطائفة، و يجمع الجزية و المغارم من أفرادها لصالح البايلك. و باعتبارهم من أهل الذمّة، تمتّع اليهود كما في باقي البلاد الإسلاميّة باستقلال ذاتيّ في إدارة شؤونهم الخاصّة من مالية و قضاء و تعليم، و بحرّيّة إقامة شعائرهم الدينيّة في بيعهم الستّ بمدينة الجزائر[2].

أمّا عن النشاطات الّتي مارسها اليهود فيمكن القول أنّهم مارسوا التجارة بجميع أنواعها من البيع بالتجوّل إلى التجارة الخارجيّة مرورًا بالسمسرة، و لعبوا دورًا هامًّا كوسطاء في بيع الأرقاء و الغنائم البحريّة[3]. و إلى جانب ذلك، احتكر اليهود الصيرفة، و صياغة الذهب و الفضّة ؛ و كان سكّ النقود و تبييضها من بين الأعمال التي كانت مقصورة عليهم[4]. كما مارسوا عدّة نشاطات حرفيّة أخرى مثل الخياطة، و القزازة، و الزجاجة، و بوجه خاصّ العطارة حيث وجد سوق العطّارين اليهود[5].

1-8. النصارى :

كان الوجود المعتبر للنصارى أكثر ما يلفت الإنتباه بمدينة الجزائر حتّى أواخر القرن السابع عشر، حيث تراوحت نسبتهم ما بين 10 و 20 % من مجموع السكّان[6]. و لقد كان هؤلاء النصارى عبارة عن خليط من مختلف الأمم الأوربية، انقسموا بحسب وضعيّتهم إلى مجموعتين :

---

(1) كان يطلق على اليهود الأوربيين إسم "ميغوراشيم"، و معناه الفارّون أو المنفيّون في اللغة العبريّة.

(2) Ben Mansour, Op.cit., pp. 109-111.

(3) Ibid., pp. 112-113.

أنظر أيضًا :

- d'Aranda, Op.cit., p. 207.

(4) لقد شمل "شالر" ذلك في قوله : "... و كما هي عادتهم في بلدان أخرى، يمارسون جميع فروع التجارة، و هم يحتكرون في هذه البلاد السمسرة و أعمال المصارف و تبديل العملة، و يوجد كذلك عدد كبير من الصيارفة بينهم، و ذلك في الذهب و الفضّة على السواء. و الحكومة لا توّظف سوى اليهود لصكّ (كذا) النقود...". أنظر :

- شالر، المصدر السابق، ص. 89.

حول توظيف اليهود في دار السكّة، أنظر :

- Tachrifat, Op.cit., p. 45, 80-81.

(5) غطاس، الحرف و الحرفيّون، المرجع السابق، ص. 303.

أنظر أيضًا :

- Amine, M. "La situation d'Alger…", Op.cit., pp. 25-26.

(6) أنظر :

- Cresti, F. "Quelques réflexions sur la population et la structure sociale d'Alger à la période turque (XVI^{e} - XIX^{e} siècles)", in C.T. 137-138, 1986, pp. 154-160.

1-8-1. الأسرى و الأرقاء :

و قد كان الأسرى و الأرقاء يشكّلون الأغلبيّة من المسيحيّين على إختلاف أجناسهم، فكان منهم الإيطاليّون، و الإسبان، و الإنكليز، و البرتغاليّون، و الفرنسيّون، و الهولنديّون، و الإغريق، و الصقالبة، إلخ. و كان مصدر هؤلاء الأسرى يرجع بشكل رئيسيّ إلى عمليّات الجهاد البحريّ (القرصنة) سواء نتيجة المعارك البحريّة و مطاردة السفن الأوربية، أو عن طريق الإغارة على سواحل و جزر الحوض الغربيّ للبحر الأبيض المتوسّط و شمال الأطلسيّ.
و لقد بالغت المصادر الأوربية في تقديرها لعدد الأسرى بمدينة الجزائر، و بوجه خاصّ في القرن السابع عشر، حيث تراوحت مجمل التقديرات بين 20.000[1] و 60.000[2] أسير. و المؤكّد هو أنّ عدد الأسرى عرف تناقصًا خلال القرن المذكور حسبما يتّضح من تقديرات هي أقرب إلى الواقع[3].
و كان يتمّ بيع الأسرى في سوق النخاسة المعروف بالبادستان[4]، حيث كان بعضهم يصبح ملكًا للبايلك والبعض الأخر ملكًا للخواصّ ؛ و كان الأرقاء غير المؤهلين يشتغلون عادة "كراكجية" أي مجدّفين، و حجّارين، و في نفس الأعمال الوضيعة الّتي كان يمارسها عادةً البرانيّة. أمّا المحترفين، فكان وضعهم أفضل من ذلك، إذ كان بإمكانهم كسب ما يكفي من المال لفدية أنفسهم بواسطة العمل كحدّادين، أو نجّارين، أو بنّائين، أو ملاّحين، إلخ[5]. إلاّ أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ الأسرى من ذوي المكانة كرجال الدّين و الضبّاط كانوا يعفون من العمل إلاّ في حالات تأخّر دفع فديتهم.
و ترسم أغلب المصادر الأوربية عن قصد صورة قاتمة لوضعيّة الأسير المسيحيّ في مدينة الجزائر ؛ و مع ذلك فهي تأتي على ذكر دور العبادة و المصحّات الّتي أقيمت خصيصًا للأسرى، و هو ما يبيّن الحرّيّة الدينيّة الّتي كانوا يتمتّعون بها[6]، في حين كانت أوربا تعيش أهوال الحروب الدينيّة و محاكم التفتيش.

---

(1) Lanfreducci & Bosio, Op.cit., p. 540.
(2) Knight, Op.cit., p. 51.
(3) سنعالج هذا التأكيد بشيء من التفصيل في الفصل الرابع، المبحث الثاني الخاصّ بالقرصنة.
(4) هذه الكلمة تحريف لبزستان، المركّبة من بزّ "قماش" و الكلمة الفارسية استان "مكان"، فهو في الأصل كان سوق البزازة. أنظر :
- Braudel, F. La Méditerranée et le Monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, T.1, Armand Colin, Paris, 1986, p. 287.
(5) Auvry, Op.cit., pp. 76-77.
(6) يذكر المصدر الإنكليزيّ "الوضع الراهن للجزائر" بشأن الأرقاء المسيحيّين ما يلي : "إنّهم يعاملون ،في غالبيتهم، بشكل أفضل من غيرهم في باقي ممتلكات السيّد العظيم، حيث يستفيدون من إدارة حوانيت و حانات، أو من الإشتغال على حرفهم اليدويّة، مقابل دفع مبلغ شهريًا لمالكيهم لا يتجاوز ثلاثة دولارات في الشهر... بهذه الطريقة نال عدّة آلاف من الأسرى حرّيّتهم بإمكانيّاتهم الخاصّة. و لهم أيضًا الحرّيّة في تلاوة صلواتهم و سماعها طوال أيّام الأسبوع كلّ في سجنه الخاصّ، أو في الأمكنة الّتي يسمح بهذه الخدمة... و لديهم كذلك مستشفى".
- G.P., Op.cit., pp. 92-93.
و لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، أنظر :
- Fontenay, M. "Le Maghreb barbaresque et l'esclavage méditerranéen aux XVI^{e}-XVII^{e} siècles", in C.T. 157-158, 1991, pp. 21-23.

و في حقيقة الأمر، كانت معيشة الأسرى الأوربيين عمومًا أحسن بكثير إذا ما قورنت بوضعيّة الأسرى المسلمين بأوربا[1].

1- 8- 2. الأحرار :

كانت هذه الأقليّة تضمّ عددًا هامًّا من التجّار و السماسرة الّذين وفدوا على المدينة أساسًا لشراء أسلاب إخوانهم في الدّين، و الـتي كان يعاد تصريفها في أسواق مارسيليا، و ليفورنة، و جنوة، و أمستردام. و كانت إقامتهم بالمدينة مؤقتة، و في أغلب الأحيان لا تتجاوز ستّة أشهر أو سنة واحدة. و تمتّع هؤلاء التجّار بعدّة امتيازات ؛ إذ كانوا يتحاكمون فيما بينهم إلى محاكم خاصّة بهم، و يقيمون شعائرهم الدينيّة بكلّ حرّيّة في الكنائس الموجودة في القنصليّات كما كانت مسؤولية الدفاع عن مصالحهم تقع على عاتق قنصل بلدهم[2]. فخلال القرن السابع عشر، كان يوجد بالجزائر ثلاثة قناصل فقط يمثّلون الدول البحريّة الكبرى، و هم قناصل فرنسا، و إنكلترا، و الأقاليم المتّحدة.
و إلى جانب التجّار و القناصل، كان هناك عدد قليل من رجال الدّين الّذين كانوا يقومون بافتداء الأسرى و رعايتهم بأموال التبرّعات، و كانوا يشرفون على تسيير شؤون الكنائس و المصحّات الموجودة بالسجون[3].
و قد كان جلّ هؤلاء الأوربيين يقيمون في دور مستأجرة، أو فنادق في القسم الشماليّ الغربيّ من المدينة قرب باب الوادي، فيما درجوا على تسميته بحيّ البحريّة[4].

2ـ الأوضاع الديموغرافيّة

"عدد سكّان مملكة الجزائر قليل بالنظر إلى اتساعها، و ليس بالإمكان تحديده. يمكننا معرفة عدد سكّان المدن، لكن كيف [يمكن] تقديره بالنسبة للأرياف و الجبال و قبائل الرحّل التي ليس لها مستقر"[5]. إنّ هذا القول يلخّص صعوبة الخوض في الأوضاع الديموغرافيّة في هذه الحقبة ؛ و ذلك لجملة من الإعتبارات لعلّ أهمّها ندرة المعطيات الإحصائيّة الدقيقة الّتي تسمح بالخروج بنتائج بنّاءة من جهة، و واقعيّة من جهة أخرى[6].

---

(1) أنظر بهذا الشأن :
- Turbet-Delof, G. "Saint Vincent de Paul et la Barbarie en 1657-1658", in R.O.M.M. 3, 1967, pp.156-158.
- Belhamissi, Les captifs algériens …, Op.cit., p. 50.
(2) Ben Mansour, Op.cit., pp. 121-125.
(3) Ibid., pp. 125-130.
(4) Boyer, La vie quotidienne …, Op.cit., pp. 253-254.
(5) Chaillou, L'Algérie en 1781, Op.cit., p. 9.
(6) غطاس، الحرف و الحرفيّون، المرجع السابق، ص. 55.

2-1. إشكاليّة التقديرات :

من المعروف أنّ أيّة دراسة ديموغرافيّة تعتمد بالدرجة الأولى على الإحصاءات الّتي تعدّ أساس البحث و التحليل، و هي للآسف تقريبًا منعدمة بالنسبة للعهد العثمانيّ[1] ؛ في حين توجد عدّة تقديرات تقريبيّة وردت إمّا في الملاحظات و الشهادات الّتي دوّنها في الغالب أسرى مسيحيّون، و إمّا في المذكّرات الّتي كتبها قساوسة و قناصل أوربيون عاشوا فترةً من الزمن بمدينة الجزائر.

و في الجدول التالي نورد تقديرات تشمل الربع الأخير من القرن السادس عشر و معظم القرن السابع عشر :

جدول رقم 1 : تعداد سكّان المدينة من خلال المصادر الأوربية[2]

السنة	المصدر	عدد السكّان	عدد الدور
1581	دييغو دي هايدو	-	12.200
1587	لانفردوتشي و بوزيو	130.000	-
1595	جيوفاني بوتيرو	80.000	-
1605	سافاري دي بريف	100.000	-
1615	ويليام لايثغو	30.000	-
1619	جان- باتيست غراماي	-	حوالي 13.500
1625	جيوفاني باتيستا سالفاغو	150.000	15.000
1625	پيير دافيتي	80.000	-
1634	الأب پيير دان	أكثر من 100.000	حوالي 15.000
1642	ايمانويل دآرندا	100.000	-
1656	صنصون دابفيل	-	15.000 / 12.000
1660	پيير دافيتي (طبعة روكولس)	-	13.000
1660	لويس دوماي	-	7.600
1662	الأب ميشال أوفري	100.000	15.000 / 13.000
1664	مجهول	30.000 / 25.000	4.000 موقد
1665	دو فال	-	15.000

---

(1) حليمي، علي عبد القادر. مدينة الجزائر : نشأتها و تطوّرها قبل 1830، ط. 1، المطبعة العربيّة، الجزائر، 1972، ص. 250.
- Cresti, "Quelques réflexions…", Op.cit., p. 152.
(2) نقلاً عن :
- Cresti, F. "Quelques réflexions...", Op. cit., p. 155.
- Emerit, "Un document inédit… ", Op.cit., p. 237.
- Dumay, "Projet pour l'entreprise d'Alger", Op.cit., p. 1.
- قنان، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص. 100.

1666	مجهول	30.000	-
1668	أولفرت داپر	-	حوالي 15.000
1670	أوجيلبي	100.000	15.000
1675	الفارس دارفيو	أكثر من 100.000	15.000
1683	مانسون- ماليه	حوالي 100.000	-
1686	الأب كوپان	حوالي 80.000	-
1688	فيروتيه دي لا كروا	-	حوالي 15.000

و تجدر الملاحظة إلى أنّ الكثير من الأرقام المسجّلة في هذا الجدول "تبرّر إرتيابًا مطلقًا"[1]، بالنظر إلى الكثافة السكّانيّة العظمى الّتي تقتضيها من جهة و لبقائها ثابتة حتّى بعد أزمات ديموغرافيّة حقيقيّة من جهة أخرى[2]. كما أنّه على الرغم من تقارب معظم التقديرات حول عدد السكّان، فإنّ تقبّلها يبقى أمرًا صعبًا ؛ حيث يبدو أنّ هذه الأرقام المتواترة قدّمت من طرف البعض و نقلت من طرف البعض الآخر، و هي لا تتّفق إلاّ للإشارة بأنّه كان يوجد خلق كبير بالمدينة.

لذا، فهذه التقديرات لا تعكس الحقيقة الديموغرافيّة لمدينة الجزائر، كونها تعتمد على مجرد الملاحظة، و إنّه "ليس أعسر بالنسبة لغريب مارّ بمدينة ما من تقدير عدد سكّانها، حتّى على وجه التقريب"[3].

2- 2. نظرة على التطوّر الديموغرافيّ :

و ما دمنا أمام هذا الإشكال، فإنّه يتعيّن علينا الرجوع إلى مؤشرات البنية العمرانيّة، و تعطينا دراسة النسيج العمرانيّ و عدد الوحدات السكنيّة خصوصًا دلائل عن التطوّر الديموغرافيّ، إذ أنّ التوسّع العمرانيّ من المؤشرات اليسيرة الملاحظة[4] ؛ و هذا ما سمح بإبراز مرحلة نموّ تدريجيّ من وقت دخول الأتراك العثمانيّين حتّى العقد الثاني من القرن السابع عشر تقريبًا.

---

(1) Raymond, A. Grandes villes arabes à l'époque ottomanes, Sindbad, Paris, 1985, p. 63.

(2) على سبيل المثال، موجتي الطاعون الفتّاك اللّتين ضربتا البلاد خلال السنوات (54-1657) و (62-1665) حصدتا حسب شهادات معاصرين ثلث و نصف سكّان المدينة على التوالي. بيد أنّ التقديرات الّتي قدّمها "دارندا" في سنة 1642، و الأب "أوفري" في سنة 1662، و "أوجيلبي" في سنة 1670 تبلغ كلّها 100.000 نسمة.

(3) Panzac, D. La peste dans l'empire Ottoman 1700-1850, Ed. Peaters, Louvain, 1985, p. 236.

(4) Raymond, A. Grandes villes…, Op.cit., p. 60.

فقد قدّر الحسن بن محمد الوزّان الشهير بيوحنا الأسد الإفريقيّ بأنّ مدينة الجزائر كانت تضمّ 4.000 موقد في سنة 1516[1]، أي عددًا تراوح ما بين 16.000 و 20.000 نسمة، و ذلك بإعتبار أنّ الموقد الواحد يضمّ 4-5 أفراد. و يذكر هايدو الّذي كان أسيرًا بالمدينة فيما بين سنتي 1578 و 1581 أنّ عدد ديارها حوالي 12.200 دار[2]، و بذلك نستخلص أنّ عدد السكّان قارب 60.000 نسمة. و من هذه الأرقام، نلاحظ تضاعف عدد سكّان مدينة الجزائر ثلاث مرّات في تلك الفترة، و هذا يرجع - بالإضافة إلى الزيادة الطبيعيّة - إلى هجرة الأندلسيّين و الأتراك، و إلى نشاط القرصنة و ما كان يستجلبه من أسرى.

و في سنة 1619، بلغ عدد الديار في مدينة الجزائر حسب تقديرات جان- باتيست غراماي نحو 13.500 دار، و بذلك كان يسكنها تقريبًا 70.000 نسمة[3] ؛ و إذا أضفنا العدد الكبير من الأسرى و العسكر التركيّ المرابط بالمدينة، فإنّنا نصل إلى مجموع سكّان قارب 100.000 في زمان غراماي. غير أنّه ابتداءً من عشرينات القرن السابع عشر صار عدد السكّان يتناقص بصورة متقطعة بدايةً من وباء عام 1620 الّذي عرف باسم "الحبوبة الكبيرة"[4] و الّذي ربّما أودى بحياة نحو عشرين ألف شخص، إذ قدّر پيير دافيتي عدد سكّان المدينة بثمانين ألف نسمة حوالي سنة 1625[5].

و بقي هذا العدد بين مدّ و جزر إلى غاية منتصف القرن حيث عرفت البلاد موجتي وباء فتّاك لم يسبق لهما مثيل، و هما وباء عام 1654 المعروف بوباء "قونية" و الّذي يقال أنّه قضى على ثلث سكّان الجزائر، و وباء عام 1663 الّذي أدّى إلى تناقص السكّان إلى أقلّ من النصف[6]، بحيث أضحى عددهم حوالي أربعة آلاف موقد، أي من 25 إلى 30 ألف ساكن على أكثر تقدير، حسب تقرير دسيس فرنسيّ عن حالة الجزائر في عام 1664[7].

---

(1) Léon, Jean dit l'Africain. Description de l'Afrique, trad. de l'italien par A. Epaulard, T. 2, Adrien-Maisonneuve, Paris, p. 347.

أنظر أيضًا :

- Cresti, F. "Notes sur le développement urbain d'Alger des origines à la période turque", in Contributions à l'histoire d'Alger, Édition du Centro Analisi Sociale Progetti, Roma, 1993, p. 29, n. 43-44.

(2) إن مساحة المدينة القديمة امتدّت على حوالي 50 هكتارًا، و يعطينا الرقم الّذي ذكره "هايدو" عن عدد الدور مساحة متوسّطة تبلغ 40 متر تقريبًا للدار الواحدة، و هذا أمر بعيد تمامًا عن الواقع. و هذه الملاحظة تحملنا على الإستنتاج بأنّ عدد 12.200 دار أو ينيف لا يمكن الأخذ به لا بالنسبة للقرن السادس عشر و لا بالنسبة لأي زمن آخر. لذا، اعتبرنا أنّ 12.200 يمثّل بالأحرى عدد "المواقد"، و ليس عدد الدور. و الراجح أنّ العدد الحقيقيّ للدور الّذي ضمّته مدينة الجزائر في العهد العثمانيّ قريب من الرقم الّذي ذكره "فنتور دي بارادي"، أي نحو 5.000 دار.

(3) Ben Mansour, Op.cit., p. 86.

(4) Berbrugger, A. Un mémoire sur la peste en Algérie depuis 1552 jusqu'en 1819 in : Exploration Scientifique de l'Algérie, T.2, Paris, Imprimerie royale, 1867, p. 206.

(5) أنظر :

- Cresti, F. "Quelques réflexions...", Op. cit., p. 155.

(6) سعيدوني، ناصر الدين. "الأحوال الصحّيّة و الوضع الديموغرافيّ في الجزائر أثناء العهد العثمانيّ"، في ورقات جزائريّة : دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثمانيّ، ط. 1، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 2000، ص. 561.

(7) قنان، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص. 100.

و بعد أن وصلت إلى الحضيض، عادت حركة النموّ السكّانيّ إلى التزايد بصفة جدّ سريعة حيث ارتفع العدد ليصل إلى ثمانين ألف حسب التقدير الّذي أورده الأب كوپان لعام 1686[1] ؛ و حافظت مدينة الجزائر على هذا الرقم إلى غاية العقد الأخير من القرن السابع عشر[2].

لكن يرى بعض الباحثين اليوم أنّ هذه التقديرات مبالغ فيها نظرًا إلى الكثافة العالية جدًّا الّتي تقتضيها، فمساحة المدينة القديمة في أقصى إتساعها بلغت 54 هكتارًا و 62 آرًا، منها 46 هكتارًا كان يشغلها الفضاء العمرانيّ[3] ؛ و ينجم عن ذلك كثافة سكّانيّة تقدّر بحوالي 1739 نسمة في الهكتار الواحد بالنسبة لثمانين ألف ساكن، و هذه الكثافة تكون أعلى بكثير مع رقم المائة ألف ساكن المقدّم عادةً للقرن السابع عشر، أي بالتقريب 2147 نسمة في الهكتار.

و حسب فريد خياري، الّذي لا يستبعد احتمال أن يكون السكّان قد بلغوا 100.000 نسمة، فإنّ الدور ذات عدّة طوابق الّتي تميّزت بها المدينة بالإضافة إلى السكنات الجماعيّة كالثكنات و الفنادق و السجون، كانت تسمح بتلك القيم القصوى[4].

و بعد هذه النظرة الشاملة، نخلص إلى القول بأنّ مدينة الجزائر عرفت في أثناء القرنين السادس عشر و السابع عشر أربعة مراحل في حركة التطوّر الديموغرافيّ[5]، و هي :

1. مرحلة نموّ شبه مطرّد، استمرت خلال القرن الأوّل من الوجود العثمانيّ (1518-1620) و تضاعف فيها عدد السكّان خمس مرّات تقريبًا.
2. مرحلة تذبذب، امتدّت نحو ثلث قرن (1621-1653) و عرفت بين مدّ و جزر تراجعًا نسبيًّا لعدد السكّان بسبب الوباء و الأزمات الداخليّة.
3. مرحلة انهيار، دامت قرابة عقد (1654-1665) و هلك خلالها نصف سكّان المدينة بفعل موجتي طاعون رهيب.
4. مرحلة نموّ نسبيّ، استمرت حتّى العقود الأولى من القرن الثامن عشر، و استعادت خلالها المدينة طاقتها البشريّة.

2- 3. الكوارث الديموغرافيّة :

و الملاحظ ممّا سبق هو وقع الكوارث الديموغرافيّة على عدد سكّان المدينة، من جراء الأوبئة و الطاعون بالدرجة الأولى، ثمّ تليها المجاعات و الزلازل على درجات متفاوتة.

---

(1) نقلاً عن :

- Cresti, F. "Quelques réflexions...", Op. cit., p. 155.

أنظر الجدول رقم 1 : تعداد سكّان المدينة من خلال المصادر الأوربية.

(2) لعلّ هذا النموّ السكّانيّ المطرّد هو الّذي جعل الإنكليزيّ "ثوماس شاو" يذكر سنة 1732 أنّ سكّان مدينة الجزائر يتراوح عددهم ما بين 80.000 و 180.000 نسمة :

- Shaw, Op.cit., p. 293.

أنظر أيضًا :

- سعيدوني، "الأحوال الصحّيّة"، المرجع السابق، ص. 567.

(3) Raymond, Grandes villes Arabes, Op.Cit., p. 62.

(4) Khiari, Op.cit., pp. 114-115.

(5) أنظر الملحق رقم 9 : حركة التطوّر الديموغرافيّ لمدينة الجزائر (1518-1716).

2- 3- 1. وباء الطاعون :

كان داء الطاعون "البلاء الأكثر تواترًا و الأكثر فتكًا، الّذي ألمّ بسكان الإمبراطوريّة العثمانيّة من القرن السابع عشر إلى بداية القرن التاسع عشر"[1]. و لقد عانت منه الجزائر بشكل مأساويّ في الفترة المذكورة إذ كان له الأثر البليغ في حدوث أزمات ديموغرافيّة دوريّة كان يذهب ضحيّتها الألاف بل و عشرات الألاف من الأشخاص، بالأخصّ في القرن السابع عشر حيث عرفت البلاد 65 سنة وبيئة[2].

و قد كان هذا الوباء يظهر في فترات متقاربة جدًّا، و هذا ما يمكن ملاحظته جليًّا في الجدول التالي بالنسبة للنصف الثاني من القرن السادس عشر و القرن السابع عشر :

جدول رقم 2 : التسلسل الزمنيّ و الإنتشار الجغرافيّ لأوبئة الطاعون[3]

الفترة	الفاصل	الإنتشار الجغرافيّ	الملاحظات
1557-1552	-	الجزائر - بايلك الغرب	وفاة صالح رايس في 1556
1561-1559	1	الجزائر - بايلك الغرب	-
1566-1563	1	جميع البلاد	-
1575-1571	5	الجزائر - تلمسان	-
1584-1582	7	بايلك الشرق - الجزائر	-
1593-1590	6	الجزائر	عرف بـ "وباء تونس"
1603-1598	5	الجزائر - قسنطينة	-
1609-1605	2	الجزائر	-
1613-1611	2	الجزائر	-
1624-1620	7	الجزائر - بايلك الشرق	عرف بـ "الحبوبة الكبيرة"
1627-1626	2	الجزائر	وفاة خسرو باشا في 1626
1630	3	الجزائر	-
1636-1634	4	قسنطينة	-
1644-1639	3	جميع البلاد	وفاة الشيخ حسين باشا في 1640
1650-1646	2	جميع البلاد	-
1657-1654	4	جميع البلاد	عرف بـ "وباء قونية"
1659	2	جميع البلاد	-

---

(1) Panzac, La peste dans l'empire, Op.cit., p. 29.
(2) Boubaker, S. "La peste dans les pays du Maghreb : Attitudes face au fléau et impacts sur les activités commerciales (XVI^ème-XVIII^ème siècles)" in R.H.M. 79-80, 1995, p. 313.
(3) Boubaker, Op.cit., pp. 315-319.
- Marchika, Op.cit., pp. 37-66.
- Berbrugger, "Mémoire sur la peste", Op.cit., pp. 206-239.
- Khiari, Op.cit., pp. 36-41.

1666-1661	2	الجزائر - بايلك الشرق	عرف بـ "الحبوبة القوية"
1672-1671	5	الجزائر	-
1678-1675	3	جميع البلاد	-
1683-1680	2	الجزائر	-
1686	3	الجزائر	-
1695-1689	3	الجزائر	-
1702-1697	2	الجزائر	-

و كان أغلب هذه الأوبئة يأتي من المشرق عبر طرق التجارة و الحجّ، و بخاصّة من مدن إزمير و الإسكندرية و تونس، حيث كان انتشار الطاعون يتبع حركة سير الأفراد و البضائع[1].
و قد ساهمت عدّة عوامل في تواتر و انتشار الأوبئة في الجزائر أبرزها انعدام التدابير الوقائية (الحجر الصحّي)، و الجهل النسبيّ بالقواعد الصحّية حيث كانت زيارة المرضى المصابين بالطاعون و تقسيم تركات المتوّفين تؤدي لا محالة إلى انتقال العدوى ؛ و بالإضافة إلى ذلك، كان سهل متيجة ذو المناخ الرطب و الحارّ، الذي تنتشر فيه المستنقعات معظم أشهر السنة، يشكّل بؤرة ملائمة للأمراض الوبائيّة مثل الطاعون و الكوليرا و الحمى التيفية[2].

2- 3- 2. المجاعات :

لقد كان الجفاف أحد الأسباب الأساسيّة التي تحكّمت في قلّة الإنتاج الزراعيّ، و ساهمت بالتالي في ظهور المجاعات ؛ إذ غالبًا ما أدّى النقص الشديد في الأمطار إلى جدب الأرض و هلاك عدد كبير من الماشية. و ممّا زاد الطين بلّة أنّ الجفاف كثيرًا ما كان مصحوبًا بآفات أخرى كغزو الجراد أو الطاعون. و كان كلّما أصاب البلاد يلحق بها أضرارًا جسيمة و تعمّها الفوضى مثل ما حدث في مجاعة عامي 1579-1580 حيث يذكر هايدو أنّه : "من 17 جانفي إلى 17 فبراير 1580، هلك من المجاعة بأزقة الجزائر خمسة آلاف و ستّمائة و ستّة و خمسون من المور أو العرب..."[3]، فثارت قبائل الداخل و رفضت الضريبة ؛ كما هجر السكّان المدينة، و انتشروا في الأرياف المجاورة يسعون إلى إلتقاط أي شيء يسدّون به رمقهم ؛ في وقت، كان الإنكشاريّون يكتسحون الدور و يقومون بنهبها[4]. و قد تلتها مجاعة عام 1592 التي إشتدت وطأتها على السكّان بسبب الوباء المنتشر في مختلف أرجاء البلاد، و القحط الذي أعقبه.

---

(1) Berbrugger, "Mémoire sur la peste", Op.cit., p. 241.

(2) أنظر :

- Saidouni, N. L'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane (1791-1830), Dar al-gharb al-islami, Beyrouth, 2001, pp.358 -368.
(3) Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., pp. 186-187.
(4) Haëdo, Topographie..., Op.cit., pp. 81-82, 176 & 192.

أنظر أيضًا :

- Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit., p. 120.

و خلال عامي 1611 و 1612، عمّت البلد برمّته مجاعة مروّعة سبّبها جفاف طال أمده ؛ و في يوم الـ 30 أبريل 1612، كون الجزائر لم يعد بها ماء و لا مؤن، أمر الديوان الموريسكيّين الّذين لجأوا إلى المدينة حديثًا بمغادرتها، و أمهلهم مدّة ثلاثة أيام(1).
و كان لسوء الأحوال الصحّيّة أثرها الواضح في حدوث المجاعة ؛ إذ حال وباء 1624 دون حصاد الحقول و جني المحصولات الزراعيّة. و تعرّض سكّان بايلك قسنطينة إلى مجاعة رهيبة عامي 1643 و 1644 تعود أسبابها إلى عاملين أساسيّين أوّلهما وباء الطاعون، و ثانيهما الإضطرابات الناجمة عن ثورتي أحمد بن صخري، و بلاد القبائل. و لعلّ هذه المجاعة هي الّتي أشار إليها بن العنتري حيث ذكر أنّه في : "زمان ولاية بعض البايات ممّن تقدّم صالح باي(2) بمدّة تقرب من نحو مائة و ثلاثين سنة و أزيد من ذلك وقعت مسغبة و مجاعة هائلة بأهل بلد قسنطينة و وطنها، و ارتفع سعر الحبوب غاية فيها فبيع الصاع الواحد من البرّ بخمسة اريالات(كذا) سكّة الوقت إلى أن صار الناس يطحنون الحبوب في المطحنات داخل الدكاكين الموجودة في بيوتهم و في غيرها من الأماكن المختلية خفيّة، و يسمّون تلك المجاعة بعام غرامو"(3).
و في عام 1661، تعرّضت البلاد إلى فترة جفاف شديد دامت سنتين، كان من تبعاتها الطبيعيّة غزو جراد هائل في 1663. المحاصيل، يبسة أو ملتهمة، نقصت في كل مكان ؛ فحدثت مجاعة رهيبة أسهمت إلى جانب المصائب الّتي سبّبها وباء الطاعون في جعل البلاد شبه مقفرة(4). و بعد عقدين من الزمن تقريبًا، أصابت مدينة الجزائر مجاعة كبرى أخرى، و هي مجاعة عامي 1682 و 1683. فوقتئذ، كان الوباء منتشرًا في الجزائر، و تلاه قحط شديد، فارتفعت الأسعار ثلاثة أضعاف و خيّمت المجاعة(5). و هاجر على إثر ذلك عدد كبير من سكّان المدينة نحو الأرياف القريبة طلبًا للقوت أو هربًا من الطاعون.
و هذه السلسلة من المجاعات لعبت دورًا بيّنًا في تردي الأحوال الصحّيّة، و هيأت بذلك الأرضيّة لاشتداد وطأة الأوبئة الّتي غالبًا ما كانت تصاحبها.

---

(1) Ben Mansour, Op.cit., p.99 .

أنظر أيضًا :

- Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit., pp. 150-151.

(2) يعني سنة 1184 هـ / 1771 م ؛ و بالرجوع 130 سنة إلى الوراء، توافق المجاعة الّتي أشار إليها العنتري سنة 1154 هـ / 1644 م.

(3) إبن العنتري، محمّد الصالح. مجاعات قسنطينة، تحقيق و تقديم رابح بونار، ش.و.ن.ت.، الجزائر، 1974، ص. 45.

(4) Marchika, Op.cit., pp. 51-53.

- Merouche, Op.cit., p. 94, 134.

- سعيدوني، "الأحوال الصحّيّة"، المرجع السابق، ص. 564.

(5) Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit., p. 250.

2- 3- 3. الزلازل :

عرفت البلاد أثناء العهد العثمانيّ سلسلة من الهزّات الأرضيّة العنيفة[1] الّتي ترتّب عنها خسائر كبيرة في الأرواح و الممتلكات، و تسبّبت في الكثير من الأحيان في تخريب بعض المدن، مثل زلزال عام 1586 بالجزائر، و كذا زلزال عام 1632 الّذي ذكرت بعض الروايات أنّه أهلك عددًا كبيرًا من سكّان المدينة، و "كان من الشدّة بحيث أطاح بمنازل المدية. و قد دمرت دلس سنة قبل ذلك بنفس الطريقة"[2].

و حدثت هزّة أرضيّة أخرى بالجزائر في سنة 1639. و خلال ربيع عام 1662، حطّمت عدّة هزّات أرضيّة و عواصف عنيفة برج المول، فغرقت إحدى عشر سفينة و تسع غنائم بالميناء[3] ؛ و لم يمرّ زمن طويل حتّى رجّت الأرض، في سنة 1665، و صاحب ذلك كسوف الشمس. و كان زلزال عام 1676 هو الأخطر حيث ذكر كوملان (Comelin) أنّه دام عدّة شهور، من شهر فبراير إلى شهر جوان ؛ و أدّى إلى تضرّر أغلب ديار مدينة الجزائر، و حدثت على إثر ذلك أعمال نهب، فنقم السكّان على الداي محمد التريكي و اتهموه بسوء الطالع[4].

و كان من أعنف الزلازل الّتي ضربت الجزائر، زلزال عام 1716 الّذي هزّ المدينة في أوائل شهر فبراير. و قد خرّب نحو ثلث المباني، و أودى بحياة ما لا يقلّ عن عشرين ألف نسمة ؛ و أجبر الأحياء على الفرار من المدينة و المكث في الأرياف القريبة تحت الخيم[5].

---

(1) حول تفسير ظاهرة الزلزال، انظر :
- قنان، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص. 227.

(2) Delphin, "Histoire des pachas…", in J.A., avril-juin 1922, p. 217.

(3) Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit., p. 203.

(4) سعيدوني، "الأحوال الصحّية"، المرجع السابق، ص. 562.

(5) حليمي، المرجع السابق، ص. 254-255.
و انظر أيضًا :

- Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit. p. 277.

الفصل الرابع

النّشاط الاقتصاديّ

1- النّشاطات الإقتصاديّة

1-1. الزراعة :

لقد بلغ عدد الملكيّات الزراعيّة بإقليم دار السلطان في القرن السابع عشر ما بين 16.000 و 18.000[1]، بعد أن كان زهاء 10.000 في زمن "هايدو" (1580) ؛ و يمكن اعتبار ذلك - بلا شكّ - دلالة على إزدهار الزراعة في تلك الفترة، في حين بقيت الأراضي الزراعيّة المتوفّرة محدودة، كون سهل متيجة أرضًا ملأى بالمستنقعات من جهة[2]، و من جهة أخرى، لكون مساحات كبيرة خصّصت لرعي المواشي.

و كانت هذه الأراضي تنقسم وفقًا لنمط ملكيّتها إلى : أراضي الملك (ملكيّة خاصّة)، أراضي العرش[3] (ملكيّة جماعيّة)، أراضي البايلك (ملكيّة الدولة)، و أراضي الحبس (ملكيّة وقفيّة)[4]. و كانت أغلب الأراضي، فيما عدا أراضي العرش، يتمّ إستغلالها بواسطة الأرقاء الأوربيين[5]، أو بواسطة خمّاسين يؤجرون بخمس المحصول لقاء عملهم، في حين تعود الأربعة أخماس المتبقية إلى المالك.

و لم تكن التقنيّات الّتي كانت مستعملة في الزراعة تختلف كثيرًا بشكل عامّ عمّا كان سائدًا في جنوب أوربا آنذاك، و هذا كان راجع أساسًا إلى التحسينات الّتي أدخلها الأندلسيّون بالأخصّ في مجالي الري و زراعة الأشجار. لكن مع ذلك، لم يكن الإنتاج الزراعيّ كافٍ، في بعض الأحيان، لسدّ حاجات الإستهلاك المحليّ، لا سيّما خلال فترات الجفاف أو زحف الجراد.

و لقد تميّز الإنتاج الزراعيّ في نواحي الجزائر بالتنوّع، على أنّ زراعة الحبوب من حيث أهمّيّتها بالنسبة للسكّان كانت تحتلّ المرتبة الأولى.

---

(1) حول تقديرات المصادر الأوربية لعدد المزارع، أنظر :

- Knight, Op.cit., p. 126.
- Dan, Op.cit., p. 96.
- d'Arvieux, Op.cit., p. 234.

و قد ذكر غراماي من جهته أنّ عدد "الجنان" في ضواحي مدينة الجزائر بلغ 14.698 بالتحديد، حسبما استقاه من "دفتر حسابات الباشا" :

- Ben Mansour, Op.cit., p. 138.
(2) Hamdan Khodja, Le Miroir, 2e éd., Sindbad, Paris, 1985, p. 75.
(3) عرش، كلمة من اللهجة الجزائريّة معناها القبيلة أو العشيرة :
- بيبرشتاين كازيمرسكي، المرجع السابق، ص. 215.
(4) حول مختلف أنماط الملكيّة بإقليم مدينة الجزائر، أنظر :

- Saidouni, Op.cit., pp. 166-197.
(5) Fontenay, Op.cit., p. 11.

1- 1- 1. زراعة الحبوب :

كان القمح يأتي على رأس المحاصيل الزراعيّة في الجزائر، لأنّه كان يمثل على شكل خبز أو كسكسي المصدر الأساسيّ لغذاء السكّان، و الّذين كانوا، حسب قول وليام شالر، قلّما يزرعون أيّة حبوب أخرى غير الحنطة و الشعير[1]. كما أنّ أخصب الأراضي المتواجدة على سفوح الأطلس التليّ و المنخفضات الداخليّة كان يخصّص معظمها لزراعة القمح. و كان الشعير يزرع في الأراضي الأقلّ جودة حيث يعطي محصولاً أفضل من القمح. و لقد كان مردود القمح يتراوح غالبًا ما بين ثمانية و إثنا عشر قنطارًا في الهكتار الواحد ؛ أمّا مردود الشعير، فكان في المتوسّط تسعة عشر قنطارًا تقريبًا، و قد يصل في بعض الحالات الاستثنائيّة إلى أربعين قنطارًا في الهكتار الواحد[2]. و كان هذا المردود يتوّقف كليًّا على كميّة الأمطار لأنّ المزروعات لم تكن تسقى.

و بالإضافة إلى القمح و الشعير، كان الأرز يزرع أيضًا بشكلٍ محدود في نواحي بجاية[3]، و بالقرب من مدينة مليانة على ضفاف وادي مينة (أحد روافد نهر الشلف)[4] و وادي جرّ[5] ؛ و لم يكن الإنتاج يتعدّى 5 إلى 6.000 قنطار سنويًّا إلاّ أنّه كان يؤّمن جزءًا كبيرًا من الإستهلاك المحليّ. أمّا فيما يخصّ الذرة و الشوفان، فكانت زراعتهما ليست بذات أهمّيّة تذكر.

1- 1- 2. زراعة الأشجار :

كانت زراعة الأشجار المثمرة تنتشر في المناطق الريفيّة الآهلة مثل بلاد القبائل و دار السلطان، و كانت تمثّل فرعًا على جانب من التنوّع و الأهمّيّة في زراعة البلد. و من الأنواع الّتي كانت تغرس على نطاق واسع، شجر الزيتون، و التين اللّذان اشتهرت بهما بلا منازع بلاد القبائل، حيث شكّلت زراعة الزيتون و تجارة الزيت المستخرج منه الركيزة الإقتصاديّة للإقليم ككلّ[6].

و بفضل الخبرة الأندلسيّة في الزراعة، عمّت أشجار البرتقال فحوص مدينتي القليعة و البليدة، و شكّلت حول هذه الأخيرة غابة حقيقيّة امتدّت على المئات من الهكتارات ؛ و فضلاً عن ذلك، انتشرت أشجار الكرم في فحوص مدن الجزائر، و دلس و بجاية، و كان جزء من إنتاج العنب يحفظ على شكل زبيب، و الباقي يحوّل إلى خلّ أو خمر من طرف مخمّرين يهود[7]. كما أنّ زراعة أشجار التوت كانت أيضًا من إختصاص الأندلسيّين، و كانوا يستعملون أوراق التوت لتربيّة دود القزّ[8].

---

(1) شالر، المصدر السابق، ص. 29.

(2) Saidouni, Op.cit., p. 203.
(3) d'Arvieux, Op.cit., p. 241.
(4) Venture de Paradis, Alger et Tunis, Op.cit., p. 127.
(5) Hees, Op.cit., p. 105.
(6) كانت بلاد القبائل تزوّد باقي مناطق الجزائر بكميّات معتبرة من التين المجفف و زيت الزيتون، و هذه الأخيرة كانت تنقل إمّا برًّا في قرب من جلد الماعز، و إمّا بحرًا في قلل عبر مينائي بجاية و مرسى الزيتون.
(7) Boyer, La vie quotidienne..., Op.cit., p. 182.
(8) Saidouni, Op.cit., p. 207.

و إضافة إلى ذلك، كانت توجد بأنحاء الجزائر أصناف عديدة أخرى من الأشجار المثمرة، نذكر منها الرمّان، و الإجاص، و التفّاح، و اللوز، و الجوز، و النخل، و المشمش، و البرقوق، و الخوخ، و الكرز، و غيرها[1].

1- 1- 3. الزراعات الأخرى :

كانت هناك مساحات مسقيّة في المزارع تخصّص دومًا لزراعة شتّى أنواع الخضراوات و البقول الجافّة مثل البازلاّء، و الفول، و البصل، و الفلفل بنوعيه، و الجزر، و الحمّص، و الباذنجان، و اللفت، و الفاصولياء، و الطماطم، و البطّيخ الأحمر، و القرنبيط و البطاطس[2]. كما عرفت الجزائر أنواع أخرى مخصّصة للزراعات الصناعيّة و التجاريّة، مثل التبغ، و القطن، و الكتّان، و القنّب و بعض النباتات العطريّة.
و كان التبغ يعتبر- حسب فنتور دي بارادي - أحد المحاصيل الكبرى في البلاد، و كانت تتمّ زراعته في سهلي متيجة و عنابة[3]. و أمّا باقي المنتجات المذكورة، فكانت غير كافية و لا تفي بمتطلّبات الإستهلاك المحليّ[4].

1- 1- 4. تربية الماشية :

لقد كان النشاط الرعويّ هو القوام الأساسيّ لمعظم السكّان[5] من غير الحضر، غير أنّ "الطبيعة الزراعيّة لدار السلطان لم تكن تسمح بنماء تربية الماشية على نطاق واسع"[6]، و كان الإنتاج الحيوانيّ فيها لا يكفي الإستهلاك المحليّ، لذلك استعيض عن ذلك النقص بإيراد رؤوس الماشية من المناطق الرعويّة، حيث كانت قبائل الرحّل تمتلك قطعان كبيرة من الغنم و الماعز، و تنتقل في بحثها عن أحسن المراعي إلى التلّ شمالاً في فصل الصيف، و إلى الهضاب العليا و مشارف الصحراء جنوبًا في فصل الشتاء. و كانت تربيّة البقر منتشرة خصوصًا لدن السكّان المستقرّين، حيث كانت فصائلها ذات حجم صغير، الّتي تمتاز بالقوّة و الاحتمال، تستخدم عادةً في الحرث، و لكن إنتاجها من الحليب كان ضعيفًا. و لعدم إستعمال العربات، كان النقل يتطلّب عددًا وافرًا من الدوّاب كالحمير، و البغال و الجمال، إلى جانب الأحصنة، الّتي كانت المطيّ المفضّلة لدّى السكّان.

---

(1) كان جنان الداي حسين بفحص باب الوادي، على سبيل المثال، يضمّ : 161 شجرة برتقال، و 81 شجرة ليمون، و 167 شجرة تين، و 20 شجرة مشمش، و 190 شجرة إجّاص، و 5 أشجار لوز، و 10 أشجار كرز، و 3 أشجار خرّوب، و 77 شجرة رمّان، و شجرتي خوخ، و 14 شجرة زيتون، و 6 أشجار سفرجل، و 21 شجرة برقوق، و 6 أشجار كرز مرّ، بالإضافة إلى 819 شجرة كرم. نقلاً عن :
- Klein, H. Feuillets d'El-Djezaïr, T. 2, 2e éd., Éditions du Tell, Blida, 2003, p. 73.
(2) Shaw, Op.cit., p.290 .
(3) Venture de Paradis, Alger et Tunis, Op.cit., p. 128.
(4) Saidouni, Op.cit., p. 206.
(5) شالر، المصدر السابق، ص. 38.
(6) Saidouni, Op.cit., p. 210.

1-2. الصناعة :

عرفت الجزائر بصفتها عاصمة البلاد تمركز أهمّ المنشآت الصناعيّة، و الّتي كانت متمثّلة في دار الصناعة، و دار النحاس (مسبك المدافع)، و دار البارود، و دار السكّة و أفران البايلك (مصانع الجير والآجرّ). و كانت كلّ هذه المنشآت المذكورة تابعة مباشرة للبايلك، الّذي كان يسهر على تمويلها بما تحتاجه من الموّاد و المعدّات و الأيدي العاملة.

و لقد كان الإنتاج الصناعيٌ مرتبط إجمالاً بعاملين أساسيّين هما الإستغلال المنجميّ و الإنتاج الغابيّ، اللّذان كانا يزوّدان العاصمة بالجزء الأكبر من الموّاد الأوّليّة الضروريّة.

و كان إستغلال المناجم يتمّ سطحيًّا و بطرق بسيطة نوعًا ما ؛ فبالنسبة للحديد مثلاً، كان المعدن الخام يستخرج من منجمي برباشة قرب بجاية، و من جبل زكّار قرب مليانة حيث كان يعالج بفحم الحطب في فرنٍ منخفض على غرار الطريقة القطلونيّة، ثمّ كان يصبّ على شكل قضبان صغيرة ليحمل إلى أسواق بجاية و الجزائر[1].

أمّا الرصاص، فكان يستغلّ على نطاق واسع بجبل بو طالب بمنطقة الحضنة ؛ و كانت طريقة التعدين تتمّ بوضع طبقة حطب و أخرى من المعدن فوقها و هكذا دواليك، ثمّ توقد النار في الكداس، فينصهر الرصاص[2]. و كان البايلك يحصل على معدن النحاس من مناجم الأطلس المتيجيّ الواقعة بجبل موزاية، و موقع المعدن[3].

و فيما يتعلّق بالخشب المعدّ لصناعة السفن و البناء، فكان مصدراه الرئيسيّان هما غابات دار السلطان (غابة بني صالح، و الشريعة و جبال الظهرة)[4]، و غابات منطقة القبائل الصغرى (جبال بابور)[5]. و كان فحم الحطب هو الوقود الوحيد المستعمل في الصناعة، و كانت تشحن منه كميّات كبيرة من مرسى الفحم بأزفون إلى الجزائر[6]، علاوة على ما كانت تحمله قبائل متيجة كبني مناصر، و بني صالح، و بني موسى إلى رحبة الفحم بالعاصمة[7].

---

(1) Shaw, Op.cit., pp. 35-36.
Daumas, E. Moeurs et coutumes de l'Algérie, Éditions Sindbad, Paris, 1988, p. 145.
(2) Shaw, Op.cit., p. 36.
(3) Saidouni, Op.cit., p. 219.
(4) Ibid., p. 208.
(5) Romey, A. "Passage de la notabilité rurale à la notabilité citadine : les cheikhs de la karasta", in C.M. 46-47, 1993, p. 149.
حول الإستغلال الغابيّ من طرف البايلك، أنظر :
- Féraud, L.C. "La karasta, ou exploitation forestière turque", in R.A. 13, 1869, p. 40.
- Saidouni, Op.cit., p. 208.
(6) Shaw, Op.cit., p. 327.
(7) Saidouni, Op.cit., p. 221.

1- 2- 1. صناعة السفن :

لقد أولى معظم الحكّام العثمانيّون إهتمامًا بالغًا بصناعة السفن الحربيّة منذ العهد الأوّل ؛ إذ يعود إنشاء الترسانة أو دار الصناعة إلى ما قبل عام 1535، إستنادًا إلى تقرير جاسوس إسبانيّ[1]. و كانت دار صناعة السفن في الجزائر تتلقى كميّات مهمّة من الخشب و جميع المعدّات اللازمة لبناء السفن و تجهيزها و تسليحها، كما كانت المشاغل التابعة لها كاملة التجهيز لإصلاح السفن الحربيّة بجميع أنواعها و أحجامها، من البارجة فنازلاً، و كان كلّ ذلك يتمّ تحت إشراف وكيل خرج البحريّة.

و في ظلّ الجهاد البحريّ القائم ضدّ المسيحيّين، عرفت الترسانة نشاطًا منقطع النظير رغم الظروف الصعبة الّتي مرّت بها البلاد آنذاك، ففي النصف الثاني من القرن السابع عشر على سبيل المثال، تذكر المصادر أنّه كانت توجد "باستمرار تقريبًا، تحت أسوار الجزائر، من أربعة إلى ستّة أبدان سفن في طور البناء : ممّا كان يشغّل نحو مائة باني، و قلفاط، و نجّار و عامل"[2]، و كان أغلبهم - حسب المصادر الأوربية - من الأعلاج و الأسرى المسيحيّين المختصّين في أعمال البحريّة. و تجدر الإشارة إلى أنّه بسبب ضيق الترسانة، كانت توجد ثلاث مواقع أخرى ملحقة بها : الركن الشماليّ من المرسى، و هو أهمّها، قرب برج المول و مشاغل صناعة الحبال و الأشرعة و المخازن الّتي كانت تمتدّ على طول رصيف خير الدين[3]، بالإضافة إلى شاطئ الرميلة بباب الوادي، و أخيرًا، بعض الخلجان بالقرب من باب عزّون حيث كانت تصنع المراكب الصغيرة[4].

1- 2- 2. صناعة الأسلحة :

كانت هذه الصناعة الحيويّة تتمثّل أساسًا في دار النحاس و الّتي يعود إنشاؤها إلى زمن مبكّر من تاريخ الإيالة، فأوّل إشارة إليها هي بتاريخ مارس 1534[5]. و كانت دار النحاس، الواقعة من جهة باب الوادي، عبارة عن مبنًى ضخم يحتوي على فرنٍ عالٍ وحيد لكنّه جيّد البناء لسبك المدافع. و في بناء ملحق، كانت توجد عدّة أفران و كيران لصناعة القذائف من مختلف الأحجام، بالإضافة إلى البنادق الّتي كان يوفّرها البايلك للمجنّدين الجدد[6].

---

(1) La Primaudie, M.F.É. de "Documents inédits sur l'histoire de l'occupation espagnole en Afrique", in R.A. 19, 1875, p. 266.

(2) نقلاً عن :

- Shuval, Op.cit., p. 131.

حول نشاط دار صناعة السفن، أنظر :
- شالر، المصدر السابق، ص. 70.

- Boyer, La vie quotidienne..., Op.cit., pp. 184-186.
(3) Emerit, "Un document inédit…", Op.cit., p. 242.
(4) Belhamissi, Histoire de la marine, Op.cit., p. 50.
- Panzac, Les corsaires barbaresques, Op.cit., pp.47-48 .
(5) La Primaudie, "Documents inédits…", Op.cit., p.275 .
(6) Saidouni, Op.cit., p. 219.

و على مقربة من مصنع الأسلحة السالف الذكر، كانت توجد دار البارود حيث كان يصنع البارود من مزيج من ملح البارود، و فحم الدفلى، و الكبريت الّذي كان يستورد أو بالأحرى يهرّب من أوربا كونه واقع تحت الحظر البابويّ[1]. و أمّا ملح البارود، فكان يستخرج من طرف البايلك بوطن يسر، من مغارات عند سفح جبل أمّال[2].

1- 2- 3. صناعة موّاد البناء :

كانت ضواحي العاصمة تضمّ عددًا معتبرًا من الأفران[3] المخصّصة لصناعة الجير، و الجصّ، و الآجرّ و القرميد ؛ و لقد كان الطلب كثيرًا على هذه الموّاد بالنظر إلى التطوّر العمرانيّ الّذي عرفته مدينة الجزائر بوجه خاصّ في عهد الحاج علي آغا[4]. و تركّزت أغلب تلك الأفران في أربع مناطق هي القادوس[5]، و تاجرارت[6]، و باب عزّون و باب الوادي.
و كانت الأفران بفحص القادوس تصنع فيها قنوات و أنابيب الري من الفخّار[7] ؛ و في تاجرارت بأعالي الجزائر، كان يوجد مصنع الآجرّ الخاصّ بالبايلك الّذي يعود بناؤه على الأرجح إلى الحاج علي آغا[8]، و كان يتكوّن من عدّة أفران دائريّة على شكل طواحين هواء[9]. أمّا أفران باب عزّون، فكانت توجد في الموقع المعروف بقنطرة الأفران عند نهاية الربض ؛ و اختصّت هذه الأفران بصناعة الآجرّ و قطع الخزف[10].

---

(1) يذكر مولاي بلحميسي في هذا الصدد أنّ البراءات البابويّة و الأوامر الملكيّة منعت بيع الخشب للجزائريّين. كما وضعت إسبانيا حظرًا على كلّ ما يتعلّق بلوازم البحريّة من عدّة الصواري، و ملح البارود، و لواحق البدن، و قماش الأشرعة، و الذخائر و الأسلحة. أنظر :

- Belhamissi, Histoire de la marine, Op.cit., p. 50.

(2) Saidouni, Op.cit., p. 219.

(3) لقد أحصينا من خلال سجلات البايلك ما لا يقلّ عن 25 فرن للجير و الآجرّ :
فرن الحاج قاسم بن بوسعدية، أمين جماعة الجيّارين - فرن الحاج محمّد بن مصطفى - فرن الجبّاري - فرن بويحي - فرن الحمايمي - فرن الحاج محمّد الحلاوي - فرن ابن معوش - فرن يوسف - فرن بويزكارن - فرن عمر اليملي - فرن محمّد الصغير - فرن الشريف - فرن الحاج ابراهيم - فرن ابن التواتي - فرن ابراهيم المصابي - فرن سعيد المصابي - فرن الحاج عزيز - فرن العطار - فرن الحرّار - فرن ابن الحاج ابراهيم - فرن ابن الحاج سعيد - فرن موسى - فرن ابن الحاج محمّد - فرن سليمان - فرن البايلك. أنظر :
- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، سجلات البايلك، سجل 67، علبة 11- ب.
- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، سجلات البايلك، سجل 70، علبة 13- ب .

(4) Delphin, "Histoire des pachas…", in J.A., avril-juin 1922, p. 210.

(5) فحص يقع على بعد نحو 7 كلم جنوب غرب العاصمة.

(6) فحص بأعالي مدينة الجزائر عرف خلال الفترة الإستعماريّة باسم (Tagarins).

(7) Saidouni, Op.cit., p.220 .

(8) أنظر :
- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، سجلات البايلك، سجل 67، علبة 11- ب.

(9) Boyer, La vie quotidienne..., Op.cit., p. 187.

(10) d'Arvieux, Op.cit., pp. 219-220.

- حليمي، المرجع السابق، ص. 241.

و كان معظم الجير و الجصّ ينتج في أفران باب الوادي بالقرب من وادي المغاسل[1]، غير بعيد من المعدن، و هي المحجرة التي كان البايلك يستخرج منها الحجر الأزرق المستخدم في البنيان و في تدعيم تحصينات المدينة.

1- 2- 4. سكّ النقود :

كان يتمّ ضرب النقود بالجزائر في المبنى اللصيق بدار الإمارة المعروف بدار السكّة. و كانت هذه المنشأة مجهزّة بكلّ ما تحتاجه من معدّات من القوالب و السكاك بالإضافة إلى الأفران الخاصّة بصهر المعادن و تبييض النقود بالنار. و في ورشاتها، كان يشتغل نحو أربعة و عشرين عاملاً يهوديًا تحت إشراف أمين السكّة، و يساعده في مهمّته ثلاث موظّفين مسلمين. و لقد كان البايلك يتابع عن كثب عمليّة السكّ، و يحدّد كمّيّة و جودة المعادن المستعملة، كما كان يراقب وزن مختلف القطع النقديّة المسكوكة من الذهب، و الفضّة، و البرنز و النحاس[2].

1- 2- 5. الصناعات الأخرى :

إضافة إلى ما سبق، كانت هناك منشآت أخرى ذات طابع صناعيّ، و هي طواحين الماء و الهواء التي كانت منتشرة في الغالب بالمناطق القريبة من المدن ؛ و لقد أحصى ناصر الدين سعيدوني، استنادًا إلى وثائق الأرشيف، ما يقارب 47 طاحونة على امتداد إقليم دار السلطان منها 19 بفحوص الجزائر، و 7 بفحوص بليدة، و واحدة فقط بفحوص شرشال[3].
و كانت هذه الطواحين تلبي جلّ احتياجات الإستهلاك المحليّ من الطحين ؛ فقد كانت ذات مردود أعلى بكثير من المطاحن الواقعة داخل المدن التي كانت تديرها القوّة الحيوانيّة (البغال و الجمال)، أو القوّة البشريّة (الأرقاء) أحيانًا.
و علاوة على ما ذكر، كان يوجد بالحامة معمل تكرير السكّر يتشكّل من عدّة مخازن، و طاحونة حيث كان يهرس "قصب الهند" (قصب السكّر)، فتخرج منه عصارة يستخلص السكّر منها بعد تجفيفها[4].

---

(1) Emerit, "Un document inédit...", Op.cit, p. 239.
(2) Boyer, La vie quotidienne..., Op.cit., p. 191.
Tachrifat, Op.cit., pp. 80-82.
(3) Saidouni, Op.cit., pp. 224-225.
قدّر "فنتور دي بارادي"، من جهته، عدد المطاحن داخل مدينة الجزائر و خارجها بحوالي 25 مطحنة، كما ذكر أنّ جلّ تلك الواقعة داخل المدينة كانت ملكًا للميزابيّين.
نقلاً عن :
- حليمي، المرجع السابق، ص.241.

(4) Saidouni, Op.cit., p. 226.

1- 3. الصناعة الحرفيّة :

كانت الأهميّة الإقتصاديّة للجزائر تعود جزئيًّا إلى النشاط و التنوّع الّذي ميّز صناعاتها الحرفيّة، و لا سيّما الكماليّة منها كالحرارة، و العطارة، و الصياغة ؛ و قد كانت هذه الصناعات تشكّل إحدى أهمّ المشاغل بالنسبة لسكّان المدينة، نظرًا إلى العدد الكبير من المحترفين الّذين ضمّتهم(1).

و لقد استقرّت معظم هذه الصناعات في فنادق و أسواق متخصّصة حملت في الغالب إسم الحرفة الّتي كانت سائدة بها، و ذلك في القسم السفلي من المدينة المعروف بـ "الوطا"، و على امتداد محورين أساسيّين هما :

- محور باب عزّون- باب الوادي.
- محور باب الجزيرة- دار الإمارة.

و كان هذان المحوران يؤدّيان إلى البابين الرئيسيّين في المدينة : باب عزّون الّذي كان يربط المدينة بالمناطق الداخليّة، و عن طريقه تدخل الموّاد الأوليّة الضروريّة للعمل الحرفيّ كالجلود، و الصوف، و القرون، و القطن، و غيرها. و باب الجزيرة الّذي كان يتمّ الإتصال عبره مع الأسواق الخارجيّة، و منه كانت تدخل البضائع المستوردة(2).

و لم تقتصر هذه النشاطات الإقتصاديّة على داخل المدينة فحسب بل امتدّت خارج أسوارها، و بالأخصّ الأنشطة الّتي كان ينتج عنها مضرّة أو ازعاج بالضجيج و الروائح الكريهة. فبربض باب عزّون أقيمت دار الدباغة قرب المسالخ الّتي كانت تزوّدها بالجلود ؛ و كذلك ورشات الحدادة، و الصباغة، و البرادعيّة، و افران لصناعة الفخار. كما كانت توجد نشاطات مماثلة لها تقريبًا بربض باب الوادي(3).

---

(1) Dapper, O. Description de l'Afrique contenant les noms et la situation ... Avec des cartes des états, des provinces et des villes, traduite de flamand, Amsterdam, Wolfgang, 1686, p. 177.

و لا يسعنا هنا إغفال الدور الحيّويّ الّذي لعبه الأندلسيّون في ازدهار هذا النشاط، حيث يفيدنا "غراماي" بهذا الشأن بأنّ المسلمين الّذين قدموا من إسبانيا شاركوا أيضًا، و كان لهم نصيب يعتدّ به، في التطوّر الإقتصاديّ لوطنهم الجديد. و يذكر على سبيل المثال بأنّه كان بالجزائر ستّمائة حرفيّ يعمل في الصناعات الحريريّة، و مائتين في الحياكة، و ستّة و أربعون في النجارة و صناعة الأثاث، و مائة و ثمانون في صناعة السكاكين، و جميعهم أتوا «حديثًا» من مملكة بلنسية وحدها، مضيفًا بأنّه توجد أمثلة عديدة أخرى. أنظر :

- Ben Mansour, Op.cit., p. 95, 98.

أنظر أيضًا :

- Khiari, F. "Une communauté résurgente. Les Andalous en Alger de 1570 à 1670", in R.H.M. 69-70, 1993, p. 119.

(2) Kaddache, M. "La casbah sous les Turcs", in Documents Algériens, 1951-1952, p. 211.

نقلاً عن :

- غطاس، الحرف و الحرفيّون، المرجع السابق، ص. 254.

(3) نفسه، ص. 257.

1-3-1. التنظيم الحرفيّ :

انتظم أصحاب الحرف، بمدينة الجزائر و باقي المدن الجزائريّة لا سيّما الحواضر الّتي نالت شهرة عريضة في مجال النشاط الحرفيّ مثل تلمسان و قسنطينة، في جماعات خاصّة بهم ؛ و قد أجملتها غطاس استنادًا إلى المصادر المحليّة في قائمة ضمّت ما يقارب المئة جماعة حرفيّة بمدينة الجزائر[1]، يمكن تصنيفها من حيث وظيفتها إلى :

_ جماعات متخصّصة في الإنتاج.
_ جماعات متخصّصة في الخدمات.
_ جماعات متخصّصة في التجارة و التسويق.

و على الرغم من صعوبة التمييز بين الجماعات الّتي عنيت بالإنتاج و تلك الّتي عنيت بالتسويق أو الخدمات، إلاّ أنّه أمكن فرز ما لا يقلّ عن السبعين جماعة إنتاجيّة[2].

و قد كانت تعدّ جماعة الحاكة و الطرّازين و البابوجية و الحرّارين و صانعي الشواشي ("بوناطور") و البنّائين من بين أهمّ هذه الجماعات.

و من بين الخصائص الّتي تميّز بها التنظيم الحرفيّ تقسيم العمل، إذ كانت الصناعة الواحدة تتفرّع إلى عدّة جماعات منّظمة، و مثال على ذلك، صناعة الجلد الّتي تفرّعت إلى عشر جماعات و هي : الدبّاغون، و الرقّاقون، و الشبارليّة، و البرادعيّة، و البابوجيّة، و البلاغجيّة، و البشماقجيّة، و الحلاطجيّة، و التمّاقون، و الخرّازون. كما تفرّعت صناعة الأسلحة الناريّة إلى ثلاث جماعات هي : القنداقجيّة، و التفكجيّة (المكاحليّة)، و الجقماقجيّة. و كذا الحال بالنسبة لصناعة الخشب حيث نجد النجّارين، و الخرّاطين، و النشّارين[3].

و تميّزت الجماعات الحرفيّة بشكلها الهرميّ المحكم التنظيم الّذي كان يتصدره الأمين و بعض المساعدين الّتي تنعتهم الوثائق "بالرفقاء". و كان يتمّ اختيارالأمين من قبل نظرائه من ضمن المعلمين المهرة (أرباب الحرف)، و على من يتوسّمون فيه الأمانة مثلما يتجلى في الصفة المعطاة لصاحب المنصب ؛ و كان هذا التعيين لا يصبح نافذًا إلاّ بعد موافقة و إقرار السلطة العليا الممثّلة في "الباشا" أو "الحاكم"، و بحضور القاضي[4].

---

(1) غطاس، الحرف و الحرفيّون، المرجع السابق، ص. 147-155.
(2) فيما يلي حصر للجماعات الحرفيّة المتخصّصة في الإنتاج و الّذي أعددناه حسب الترتيب الهجائيّ اعتمادًا على تصنيف الحرف Taxinomie des métiers الوارد في المرجع السابق نفسه، ص. 152-154 :
جماعة البابوجيّة - البجاقجيّة - البرادعيّة - البرامليّة - البشماقجيّة - البلاغجيّة - البنّائين - البيّاضين - التفكجيّة - التمّاقين - الجقماقجيّة - الجيّارين - الحاكة - الحجّارين - الحدّادين - الحرّارين - الحصّارين - الحلاطجيّة - الحلفاجيّة - الحلواجيّة - الخبّازين - الخرّازين - الخرّاطين - الخيّاطين - الدبّاغين - الرصايصيّة - الرقاقين - الزيّاتين - السرّاجين - السركاجيّة - السقّاجين - السكاكريّة - السمّارين - السمّانين - الشبارليّة - الشربتجيّة - الشمّاعين - الشواشيّة - الصبّاغين - الصبّانين - الصباولجيّة - الصقّارين - الصيّاغين - الطبّاخين - الطرّازين - العطّارين - الغرابليّة - الغمّادين - الفحّامين - الفخّارين - الفراريّة - الفراصديّة - الفرّانين - الفنارجيّة - القزادريّة - القزّازين - القصّابين - القنداقجيّة - القهواجيّة - القوقجيّة - الكبابطيّة - الكساكسيّة - الكوّاشين - اللبّانين - اللبلابجيّة - المقايسيّة - المقفولجيّة - النجّارين - النشّارين - الهرقمجيّة.
(3) نفسه، ص. 168.
(4) نفسه، ص. 191-192.

و كان للأمين على مستوى الجماعة مهام عديدة منوطة به، فبصفته "حامي الصنعة و حارسها"، كان يحرص على جودة المصنوعات، يحارب الغشّ و المنافسة غيرالمشروعة و يعاقب المخالفين تباعًا سواء بالتعزير أو التغريم. و بالإضافة إلى ذلك، يسوي الخلافات التي قد تنشأ بين مرؤسيه، أو بين جماعته و الجماعات الأخرى كما يقوم أيضًا بدور الوسيط بين جماعته و البايلك فيما يخصّ تحديد الأسعار و الرسوم المفروضة. و كان يعاضده في إدارته للجماعة عدد من المأمورين هم : الشاوش، الناطق الرسميّ للجماعة و يقوم مقام الأمين في حالة غيابه ؛ الخوجة، و هو الكاتب الذي يسجّل كلّ القضايا المتعلّقة بالجماعة ؛ و الصايجي أو العدّاد، المسؤول على أموال الضرائب و المساهمات التي تودع في صندوق الجماعة[1].

1- 3- 2. لمحة عن الإنتاج الحرفيّ[2] :

نالت مدينة الجزائر شهرة واسعة في مجال المنسوجات و ما يتّصل بها، و بوجه خاصّ كلّ ما يتعلّق بصناعة الحرير من نسيج و غيره ؛ حيث كانت صنعة الحرارة أكثر فروع الإنتاج رواجًا من بين الحرف[3]. و قد أشادت العديد من المصادر الغربيّة بمهارة و حذاقة حرفيّي المدينة في صنع المنتوجات الحريريّة[4].
و من المنتوجات التي اشتهروا بها نجد الأحزمة الحريريّة ذات الحواشي المزيّنة بالألوان اللامعة الحمراء و البنفسجيّة، و الأحزمة المرصّعة بالذهب و الفضّة التي عرفت "بالحزام الشاوشي"، و "الحزام الكريتلي"، و "البنيقة"، و "المنتقة"، و الفوطة المعروفة "بالسفيحة"، بالإضافة إلى المناديل، و العمائم، و "حايك الحرير" الذي كانت ترتديه النساء في المناسبات[5].
كما كان للحرّارين منتجات أخرى من الأقمشة الفاخرة هي الديباج الموّشى بالذهب، و المخمل، و السندس[6].
و كانت حياكة الصوف هي الأخرى من الصناعات المزدهرة التي عرفتها الجزائر و المناطق المحيطة بها، فقد كانت البلاد تنتج كميّات كبيرة من الصوف و الوبر اللّذان استخدما في صنع البرانس، و الحياك، و الزرابيّ، و الشالات. و كانت تصنع بالجزائر، علاوة على ما ذكر، الشواشي، و القواويق (جمع قاووق)، و هي قلانس طويلة كان يلبسها الأتراك.

---

(1) غطاس، الحرف و الحرفيّون، المرجع السابق، ص. 208-211.
(2) لا يمكن من خلال تخصيص هذا العنصر الإحاطة بشتى أنواع المنتاجات الحرفيّة، بل اقتصرنا على إعطاء لمحة عن أهمّها بحسب ما ذكره القنصل "شالر" من أنّ "أهمّ الصناعات الجزائريّة هي صناعات الحرير و الصوف و الجلود المدبوغة" :
- شالر، المرجع السابق، ص. 93.
(3) غطاس، الحرف و الحرفيّون، المرجع السابق، ص. 278-279.
(4) شالر، المرجع السابق، ص. 93.
- Venture de Paradis, Alger et Tunis, Op.cit., p. 121.
(5) غطاس، الحرف و الحرفيّون، المرجع السابق، ص. 280.
(6) Shaw, Op.cit., p. 119.

و عرفت الجزائر أيضًا بمنتجاتها الجلديّة المتنوّعة، و بالأخصّ من نوع السختيان المدبوغ باللون الأصفر، أو الأسود، أو الأرجواني، أو الأحمر، و الّذي كان يستخدم في صنع البوابيج (جمع بابوج)، و الأحذية، و الأسرجة، و المقانب الّتي اشتهر الجزائريّون بتطريزها و تميّزوا بمهارة فائقة في تصميم الأشكال و إعدادها[1].

1-4. التجارة :

لقد استقطبت الجزائر في العهد العثمانيّ الأوّل حركة النشاط التجاريّ سواء على الصعيد الداخليّ أو الخارجيّ بشكل لفت أنظار الّذين نزلوا بها أو زاروها، و قد ترك لنا الرحالة و السفير المغربيّ علي بن محمد التمقروتي الّذي زار المدينة عام 1591 وصفًا لا يخلو من المدح : "الجزائر عامرة كثيرة الأسواق... فبلادهم لذلك أفضل من جميع بلاد إفريقيا و أعمر و أكثر تجّارًا و فضلاً و أنفذ أسواقًا و أوجد سلعةً حتّى يسمّونها إسطنبول الصغرى"[2] ؛ و كلّ ذلك في فترة عرفت خلالها المدينة توسعًا و نموًّا ديموغرافيًّا لم تشهد له مثيل من قبل.
و بالرغم من افتقار المصادر إلى مؤشرات عن النشاط التجاريّ، فمن المرجّح أنّ حالة الحرب شبه المستمرة مع فرنسا و الأزمات الداخليّة (الأوبئة و الثورات) الّتي عرفتها الإيالة خلال الثلثين الأوّلين من القرن السابع عشر أثروا سلبيًّا على حجم المبادلات التجاريّة، وممّا زاد الطين بلّة المغارم الباهضة الّتي فرضها الباشوات الأواخر على التجّار الأجانب و المحليّين[3].
و على كلٍّ، لقد انتعشت حركة النشاط التجاريّ مجددًا في عهد الحاج علي آغا[4] عقب انتهاء الحرب الجزائريّة الفرنسيّة في عام 1666، وذلك في خضم الإنطلاقة الديموغرافيّة الّتي شهدتها البلاد بعد أن عرفت أدنى مستوياتها في العقد الفارط[5].
و لا بدّ لنا من الإشارة هنا إلى أنّ الجزائر قياسًا بالحواضر العربيّة الأخرى مثل تونس، دمشق و القاهرة، لم تعرف تجارتها في الحقيقة نفس الرواج و الأهمّيّة، بحيث نجد مثلاً أنّ الأوربيين في كتاباتهم انصب جلّ اهتمامهم على الغزو البحريّ و جعلوا منه المصدر الأساسيّ لثراء المدينة، في حين استصغروا تجارتها أو أهملوا حتّى ذكرها : "تجارة الجزائر هي الأكثر تفاهة من بين جميع المدن الآهلة الكبرى في العالم، و ذلك راجع في المقام الأوّل لنجاح قراصنتها"[6]. كما يذكر مانسون ماليه في هذا الصدد : " التجارة من الضآلة حتّى أنّ جميع ثروات البلاد متعلّقة بالغنائم الّتي يأتي بها القراصنة، سواء من البضائع أو من المسيحيّين أنفسهم. و باقي التجارة لا تكمن سوى في التمور، و الشمع، و الجلود، و الأرز، و حبوب أخرى لا يعتّد بها"[7].

---

(1) Venture de Paradis, Alger et Tunis, Op.cit., p. 123.
(2) نقلا عن :
- بالحميسي، مولاي. الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثمانيّ، ش.و.ن.ت.، الجزائر، 1981، ص. 57-58.
(3) Grammont, Histoire d'Alger, Op.cit. p. 210.
(4) Delphin, ""Histoire des pachas…", in J.A., avril-juin 1922, p. 210.
(5) أنظر الفصل السابق، المبحث الثاني، الأوضاع الديموغرافيّة.
(6) G.P., Op.cit., p. 125.
(7) Manesson Mallet, A. Description de l'univers, T. 3, Denys Thierry, Paris, 1683, p. 33.

و فيما يلي سنحاول التعرّض إلى مقوّمات النشاط التجاريّ بالجزائر، و روابطه مع المناطق الداخليّة للبلاد، ثمّ سنقوم بإعطاء فكرة عن أهمّيّة التجارة الخارجيّة، و الدور الّذي لعبته في اقتصاد المدينة.

1-4-1. التجارة الداخليّة :

لقد هيمنت مدينة الجزائر دومًا على العلاقات التجاريّة الداخليّة مع باق مدن الإيالة. و كان ذلك راجع، من جهة، لدورها السياسيّ نظرًا إلى أنّها مقرّ السلطة الحاكمة و من جهة أخرى، لوزنها الديموغرافيّ الّذي جعل منها أوّل مركز استهلاكيّ في البلاد تصبّ في أسواقه مختلف البضائع و المنتجات سواء من المناطق القريبة (دار السلطان) أو من البياليك الثلاث.

و كانت مدينة الجزائر في الربع الأخير من القرن السادس عشر تضمّ حسب هايدو حوالي 2.000 حانوت[1] توزّعوا على نحو ستين سوقًا بين صغير و كبير[2]، فضلاً عن تجمّعات تجاريّة جواريّة أصغر حجمًا وجدت خارج الفضاء المخصّص للأسواق، عرف بعضها "بالسويقة" و بعضها الآخر "بالحوانيت"، كان الهدف منها تلبية حاجات السكّان دون كثير عناء[3].

---

(1) Haëdo, Topographie…, Op.cit., p. 106.

بالمقارنة، ضمّت مدينة تونس 5.054 حانوتًا في 1860، دمشق 6.606 حانوت في 1871 و القاهرة ما يقرب من 20.000 في 1729 :

- Raymond, Grandes villes…, Op.cit., p. 237.

(2) فيما يلي قائمة أسواق المدينة :
سوق باب البحر - سوق البابوجيّة - البادستان - سوق البرادعيّة - سوق البشماقجيّة - سوق البلاغجيّة - سوق تافورة (بربض باب عزّون) - سوق التمّاقين - سوق الجرابة - سوق الجمعة - سوق الحاشية - سوق الحاكة - سوق الحدّادين - سوق الحرّارين - سوق الحصّارين - سوق الحلفاويّين - سوق الحوّاتين - سوق الخرّازين (سوق الجزّارين القديم) - سوق الخرّاطين - سوق الخضّارين (ناحية باب عزّون) - سوق الخضّارين (ناحية دار الإمارة) - سوق الخيّاطين - سوق الدبّاغين - سوق الدلالة - سوق الديّاسين - سوق الديوان - سوق الذكير - زنقة الذوّابة - زنقة الرصايصيّة - سوق الرقاعين - سوق الزيت - سوق السرّاجين - سوق السمّارين - سوق السمن - سوق الشبارليّة - سوق الشقماقجيّة - سوق الشمّاعين - سوق الصاغة - سوق الصبّاغين - سوق الصفّارين - سوق العطّارين - سوق الغرابليّة - سوق الغزل - زنقة الفراجة - سوق الفراريّة - سوق الفكّاهين - سوق القبايل (سوق القديم) - سوق القزّازين - القنداقجيّة - القيساريّة - الكبابطيّة - سوق الكتّان - سوق الكبير - الكساكسيّة - سوق اللوح - زنقة الليقورنيّة - زنقة المقايسيّة - سوق المقفولجيّة - سوق الملاّحين - زنقة النحاس. نقلاً عن :
- غطاس، الحرف و الحرفيّون، المرجع السابق، ص. 260-261.

- Shuval, Op.cit., pp. 239-242.
- Klein, Op.cit, T. 2, pp. 55-71.

(3) غطاس، الحرف و الحرفيّون، المرجع السابق، ص. 262.

كما كانت هناك منشآت أخرى ذات طابع اقتصاديّ و تجاريّ هي الفنادق و الرحبات. فأمّا الفنادق (الخانات)، فكانت بنايات كبيرة نوعًا ما اشتملت على فناء أو عدّة أفنية و مخازن للبضاعة و عدد من الغرف كان ينزل بها التجّار و المسافرين الّذين يتوقفون بمدينة الجزائر. و قد رصدت عائشة غطاس استنادًا إلى الوثائق زهاء خمسة و أربعين فندقًا داخل المدينة و خارجها[1]. و أمّا الرحبات، فكانت عبارة عن ساحات عامّة مكشوفة مخصّصة للمتاجرة في موّاد معيّنة كالفحم و القمح و الشعير[2].

لقد كانت العلاقات التجاريّة بين الجزائر و المناطق الأخرى للإيالة قائمة عبر شبكة من الطرقات يمكن تصنيفها من حيث طبيعتها و أهمّيّتها إلى :

_ طرق رئيسيّة عرفت أيضًا بالطرق السلطانيّة، كانت تربط بين الجزائر و عواصم البياليك : قسنطينة، و المدية، و مازونة (ثمّ معسكر). و على طول هذه المحاور الثلاثة، كانت تتوالى سلسلة من الأنزال، و القناطر، و الأبراج الّتي كانت تحرسها القبائل المخزنيّة[3]. و كانت الطرق الرئيسيّة تؤمّن في الوقت نفسه حركة المبادلات التجاريّة، و تنقّل موظّفي الإدارة و المحلات الموجّهة لجمع الضرائب.

_ طرق ثانويّة كانت تربط بين الجزائر، و أهمّ مدن و قرى دار السلطان ؛ و قد عرفت عناية خاصّة من طرف الحكّام الذين أنشأوا عليها العديد من الجسور و العيون ممّا سهل كثيرًا تنقل الأفراد، و نقل البضائع من و إلى العاصمة. و كانت الطرق الأكثر ارتيادًا هي : طريق البليدة، و طريق القليعة، و طريق برج سباو و دلس، و طريق شرشال، و الطريق بين شرشال و مليانة، و طريق الجبل الرابطة بين برج الحرّاش و المدية[4].

و كانت وسائل النقل الأكثر استعمالاً من طرف التجّار هي القوافل الّتي كانت تحمل مختلف المؤن و المنتجات على ظهر الحمير، و البغال و الجمال إلى الجزائر (من خضر، و فواكه، و زيت، و حبوب، و جلود، إلخ.)[5]. و بالمقابل، كانت القوافل تأخذ الإتجاه المعاكس حاملة معها منتجات حرفيّة محليّة الصنع و موّاد مستوردة من الخارج (مثل القهوة، و السكر، و التوابل، و العطور، و الورق، إلخ.) نحو الأسواق الداخليّة للإيالة.

كما كان يتمّ نقل السلع أيضًا - و لكن بدرجة أقلّ - عن طريق الملاحة الساحليّة بين المدن المطلّة على البحر، و ذلك في قوارب أو سفن صغيرة من نوع "الشطيّة" و "الصندل".

كانت النشاطات التجاريّة في العهد العثمانيّ تخضع لرقابة صارمة من طرف البايلك ؛ ففي المدينة، أسندت مهام تنظيم و مراقبة الأسواق إلى المحتسب أو أمين الحسبة، الّذي كانت تقع على عاتقه مسؤوليّة مراقبة النشاط التجاريّ و الحرفيّ عن طريق التأكّد من المكاييل و الموازين، و جودة البضائع، و السهر على ثبات الأسعار، و معاقبة المخالفين بالجلد.

---

(1) غطاس، الحرف و الحرفيّون، المرجع السابق، ص. 272-274.

اعتبر "أندريه ريمون" عدد الفنادق أو الخانات مؤشرًا أكيدًا للنشاط الإقتصاديّ للمدن العربيّة ؛ ولقد وجد بالقاهرة 360 خانًا و بدمشق 57 خانًا، في حين لم يحصي سوى 18 فندقا بالجزائر :

- Raymond, Grandes villes…, Op.cit., p. 251.

(2) غطاس، الحرف و الحرفيّون، المرجع السابق، ص. 275.

(3) Saidouni, Op.cit., p. 232.

(4) Ibid., pp. 235-236.

(5) أنظر الجدول رقم 3 أدناه.

جدول رقم 3 : قائمة لبعض واردات مدينة الجزائر من الأسواق المحليّة[1]

بجاية	الخشب – الحديد – الأدوات الحديديّة
بسكرة	الجمال – التمور – الحنّاء – الحايك
البليدة	الصوف – البرانس – الفراصد – الثلج
تلمسان	الحايك – البرانس
بايلك التيطري	الصوف – الأغنام – القرمز
جيجل	الخشب
دلس	العنب
أوطان دار السلطان	الخضر – الفواكه – الخشب – الفخار
شرشال	العسل – العنب – التين – الزبيب
الصحراء	ريش النعام – الجمال – التمور
عنابة	المرجان – التبغ – الزبدة – القديد
بايلك الغرب	الحبوب – الخيل – الملح
بلاد القبائل	التين المجفّف – الزيت – الزيتون – الصابون – الفحم – الثلج
قسنطينة	القمح – الصوف – جلود الماعز – البرانس – الزرابي
القلّ	الشمع – الزبدة – الزيت – التين
معسكر	القرمز

(1) نقلاً عن :
- قنان، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص. 81 و 83.
- نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص. 142.

- d'Avity, Op.cit., p. 179.
- d'Arvieux, Op.cit., p. 241.
- Shaw, Op.cit., pp. 327-329 et sq.
- Venture de Paradis, Alger..., Op.cit, p. 18 & 24.
- Shaler, W. Esquisse de l'État d'Alger, trad. par M.X. Bianchi, Librairie Ladvocat, Paris, 1830, p. 117.
- La Primaudie, M.F. Élie de, Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquête française. Ch. Lahure et Cie, Paris, 1861, p. 109,175 & 179.
- Daumas, Op.cit, pp. 141-142.
- Planhol, Xavier de, "Références sur le commerce de la neige en Afrique du Nord", in Maghreb & Sahara, études géographiques offertes à Jean Despois, Société de géographie, Paris, 1973, p. 321.
- Amine, M., "La situation…", Op.cit., p. 40.

كما كان البايلك يفرض على حوانيت التجّار، و السلع التي تدخل أسواق المدينة رسومًا متنوّعة تجبى على يد أمناء، و خوجات معيّنين. و خارج المدن، كانت الأسواق الريفيّة تحت إشراف قايد يحافظ على الأمن، و يراقب البضائع المعروضة، و يحصّل الرسوم المستحقّة على البيوع (المكوس) لصالح البايلك.

1-4-2. التجارة الخارجيّة :

يكاد يتّفق معظم الباحثين الذين قاموا بدراسة التجارة الخارجيّة للجزائر بين نهاية القرن السادس عشر و نهاية القرن السابع عشر، استنادًا إلى المصادر المسيحيّة، على أنّ تجارة الرقيق الأوربيين و الغنائم البحريّة مثّلت القسم الرئيسيّ في العلاقات التجاريّة للمدينة مع الخارج في تلك الفترة ؛ و إنّهم في الوقت نفسه يقلّلون من أهمّيّة الصادرات و الواردات الأخرى من غير الغنائم[1]، رغم عدم توفّر إحصائيّات تسمح بتقييم حجم مجمل هذه المبادلات. و يفيد لسبس في هذا الصدد أنّ المبادلات مع الخارج "كانت على الدوّام محدودة بسبب خطر القرصنة و ضعف حجم الإستهلاك المحليّ"[2].

و شهدت التجارة الجزائريّة التي لم تكن كما ذكر آنفًا بأحسن حال، مع منتصف القرن السابع عشر، تراجعًا كبيرًا نظرًا إلى عوامل عدّة أهمّها : على الصعيد الخارجيّ، الإنعكاسات السلبيّة لحرب كريت بين الدولة العثمانيّة و البندقية التي أدّت إلى ركود نسبيّ للتجارة المتوسّطيّة و ازدياد نشاط القراصنة الأوربيين. و أمّا على الصعيد الداخليّ، فبسبب المغارم و المكوس التي كان يفرضها الباشوات على التجّار ليعوّضوا الخسارة الناتجة عن تناقص الإيرادات الجمركيّة ؛ إضافة إلى احتكار هؤلاء الحكّام لبعض الموّاد الأساسيّة القابلة للتصدير (مثل الحبوب، و الزيت، و الشمع، و الصوف، و الجلود، و الملح، إلخ.)، و هو نظام اعتمدوه منذ حسن باشا الفندقلي المعروف بفنزيانو في القرن السادس عشر[3]. و لقد كان هذا الإحتكار يعود عليهم بأرباح طائلة إلاّ أنّه كان يمثل عائقًا جدّيًا في وجه التجارة.

و كان فرار حاكم الباستيون ثوماس بيكه في عام 1658 بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير، إذ قام هذا الأخير بإحراق الباستيون بعد أن أفرغ المخازن و أخذ معه خمسين جزائريًّا عنوةً باعهم في سوق النخاسة بليفورنة[4]. و ترتّب عن هذه الحادثة كساد التجارة بالشرق الجزائريّ، و انخفاض حادّ في المبادلات التجاريّة مع فرنسا التي كانت تعتبر أوّل شريك إقتصاديّ بالنسبة للإيالة[5].

---

(1) Amine, M. "Conditions et mouvements des échanges de la Régence ottomane d'Alger", in R.H.M. 69-70, 1993, pp. 11-15.
(2) Lespes, R. Alger, étude de géographie et d'histoire urbaines, Alcan, Paris, 1930, pp. 142-143.
(3) Haëdo, "Histoire des rois d'Alger", in RA. 25, 1881, p. 8.
(4) Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit. p. 206.
Garrot, Op.cit., p. 487.
(5) Amine, "Conditions...", Op.cit, p. 44.

و محاولةً منه لبعث النشاط التجاريّ مجدداً، قام الديوان في عام 1659 بتخفيض الرسوم و إقرار تعريفة جمركيّة جديدة. و لكن هذه التدابير لم تأتي بالنتائج المأمولة نتيجة لحالة الحرب غير المعلنة مع فرنسا و الإضطرابات السياسيّة التي عرفتها الإيالة آنذاك[1] ؛ و لم تستعد المبادلات التجاريّة نشاطها المعهود من جديد حتّى استقرّت الأوضاع السياسيّة في الإيالة، و أعيد فتح الباستيون عقب معاهدة عام 1666.

أمّا الموّاد التي كان يتمّ تداولها في التجارة الخارجيّة، فهي خليط من الضروريّات و الكماليّات : فقد كانت الإيالة تصدّر إلى أوربا بشكل شبه حصريّ موّاد غذائيّة و حيوانيّة (الحبوب، و الشمع، و المرجان، و الصوف، و الجلود، إلخ.)، و تستورد منها الأقمشة، و الخرداوات و بعض المنتجات الصناعيّة، بالإضافة إلى كميّات ضئيلة من الموّاد الغذائيّة (مثل الملح، و الجبن، و المربيّات، إلخ.) و الموّاد الأوليّة مثل الحديد، و الرصاص، و النحاس، و الكبريت، و ملح البارود التي كان البايلك يحتاج إليها في صناعته الحربيّة. أمّا بالنسبة لبلاد السودان، و المغرب، و الإيالات العثمانيّة، فإنّها كانت تصدّر إليها أساسًا المنتجات النسيجيّة، و بعض الموّاد الغذائيّة و الحيوانيّة، و تستورد بالمقابل الأقمشة، و العبيد، و بعض الموّاد الكماليّة مثل الحرير، و القهوة، و العطور، و التوابل، و الزرابي[2].

و كانت المبادلات التجاريّة بين الجزائر و الأسواق الخارجيّة تتمّ عن طريقين :

_ الطرق البحريّة التي كانت تربط الجزائر بموانئ ليفورنة، و جنوة، و مارسيليا، و تطوان، و تونس، و قابس، و طرابلس الغرب، و الإسكندرية، و إزمير، و إستانبول. و لئن كان ميناء الجزائر يستقبل جلّ البضائع المستوردة عن طريق البحر، حيث كان يعاد توزيع جزء منها على الأسواق المحليّة، فقد كانت الإيالة في القرن السابع عشر تقوم بتصديرمختلف منتجاتها عبر عدّة موانيء على طول الساحل، أهمّها من الشرق إلى الغرب : مرسى الخرز، و القالة، و عنابة، و مرسى البربر (مرسى الجنويّين)، و سطورة، و القلّ، و جيجل، و بجاية، و مرسى الزيت، و مرسى الفحم (تامغوت)، و دلس، و جنات، و الجزائر، و شرشال، و برشك، و تنس، و مستغانم، و أرزيو، و حنين[3].

و لم تكن الجزائر تمتلك، في الحقيقة، ما يمكن وصفه بأسطول تجاريّ بأتمّ معنى الكلمة، إذ كان لا يضمّ سوى عدد قليل من المراكب و بضع عشرات من القوارب التي لم تكن تتجاوز طرابلس الغرب شرقًا، و سلا غربًا[4]. و أمام قلّة المراكب المخصّصة للتجارة البحريّة، كان التجّار الجزائريّون يلجأون إلى نقل بضاعتهم على متن السفن الأوربية و خاصة منها الفرنسيّة. و لرحلاتهم إلى المشرق، كان كبار التجّار يستأجرون في بعض الأحيان إحدى سفن الرياس، و ذلك لأجل حماية أنفسهم و بضاعتهم الثمينة من الوقوع في أيدي القراصنة المسيحيّين.

---

(1) Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit. pp. 210-213 et sq.

(2) أنظر الجدول رقم 4.

(3) Sauvaget, J. "Une description des Côtes barbaresques au XVIIe siècle", in R.A. 93, 1949, pp. 240-245.

La Primaudie, Le commerce et la navigation, Op.cit., pp. 9-10, 109 & 175.

Shaw, Op.cit., pp. 307, 327-329 & 337.

(4) الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، سجلات البايلك، سجل 69، علبة 12- ب.

الطرق البريّة، و تستعمل فيها قوافل كبيرة عابرة للصحراء تربط في مختلف الإتجاهات بين أسواق بلدان شمال إفريقيا و الساحل السودانيّ، و الحجاز. و كانت المبادلات التجاريّة بين هذه الأسواق و الأسواق الجزائريّة المتّصلة معها في التلّ و في الصحراء تتمّ بكيفية منتظمة كلّ سنة أو سنتين على الأكثر.

و كانت أكبر تلك القوافل هي "ركب الحجّ المغربيّ"، الّتي تنطلق من مدينتي فاس و تازة بالمغرب الأقصى نحو الجنوب، و تحاذي الصحراء مارّة بالأغواط، و بسكرة، و الجريد التونسيّ، و طرابلس الغرب بإتجاه مصر. و على مرّ الطريق، كان يتزايد حجمها بما ينضمّ إليها من قوافل التجّار و الحجّاج من الجزائر، و تونس، و طرابلس، و بلاد السودان[1].

و كانت هناك حركة تجاريّة أخرى لا تقلّ أهمّيّة عن سابقتها هي حركة قوافل الجنوب إلى منطقة الساحل السودانيّ الغنيّة بالذهب و العبيد. و كانت المبادلات التجاريّة بين الإيالة و أسواق بلاد السودان مرورًا بواحات توات، و ميزاب، و سوف، و وادي ريغ تتمّ عبر عدّة طرق صحراويّة، نذكر منها : خطّ الأغواط – غرداية - القليعة، و خطّ توقرت - غدامس - غاط، و خطّ الوادي - غاط، و خطّ ورقلة - القليعة - عين صالح[2].

و يذكر الزبيري، اعتمادًا على المعلومات الّتي جمعها عن تجارة القوافل، أنّ حجم مبادلات هذا النوع من النشاط التجاريّ كان يفوق بخمسة أضعاف ذلك الذي كان يتمّ عن طريق الموانئ[3].

جدول رقم 4 : قائمة لأهمّ الصادرات و الواردات بين الجزائر و الأسواق الخارجيّة[4]

---

(1) يذكر "أندريه ريمون" أنّ قافلة الحجيج المغاربة عند دخولها إلى مصر كان عدد أفرادها يتراوح بين 5 و 10.000 فرد، يحمل متاعهم و بضاعتهم نحو عشرة آلاف جمل :

- Raymond, A. Artisans et commerçants au Caire au XVIIIème siècle, T. 1, Adrien-Maisonneuve, Paris, 1973, pp. 171-172.

أنظر أيضًا :

- Abitbol, M. "Le Maroc et le commerce transsaharien du XVIIème siècle au début du XIXe siècle", in R.O.M.M. 30, 1980, pp. 10-11.

(2) الزبيري، محمد العربي. التجارة الخارجيّة للشرق الجزائريّ في الفترة ما بين 1792-1830، ط. 2، المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1984، ص. 161-164.

(3) الزبيري، المرجع السابق، ص. 188.

(4) نقلاً عن :

- الزبيري، نفس المرجع السابق، ص. 142-185.

- قنان، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص. 81 و 83.

- d'Avity, Op.cit., p. 179.
- G.P., Op.cit., p. 125, 127 & 129.
- Laugier de Tassy, Op.cit., pp. 175-176.
- Chaillou, Textes pour servir à l'histoire…, Op.cit., p. 34.
- Amine, "Conditions et mouvements...", Op.cit., pp. 27-43.
- La Primaudie, Le commerce et la navigation , Op.cit, pp. 99, 190.
- Raymond, Artisans et commerçants, Op.cit, pp. 180 & 190-191.
- Boyer, La vie quotidienne à Alger..., Op.cit., pp. 192-196.
- Abitbol, M., Tombouctou et les Arma, Paris, Maisonneuve et Larose, 1979, pp. 203-209.
- Saidouni, Op.cit., pp. 406-407.

البلد	أهمّ الأسواق	الموّاد المستوردة	الموّاد المصدرة
إيطاليا	ليفورنة جنوة	رخام - ورق - زجاج - مرايا - خرز - أواني فضيّة - أجبان - قرنفل - ثريات - مرجان - مصاغ - أجواخ حرير - حبال	قمح - جلود - شمع - صوف - ريش النعام - عطر الورد - ققف
فرنسا	مارسيليا	أجواخ - أقمشة قطنيّة - مخمل - قطيفة - حرير - منادف - مصاغ - زرّ قرنفل- فواكه مجفّفة - شبّ - جوز الطيب - مربيّات- قرمز - درديّ - نحاس - حديد - فولاذ - تنك - بارود - خردوات - كبريت	حبوب - مرجان - شمع - صوف - جلود - قرون - خيل - ريش النعام - زيت - غنم - تين
إسبانيا	بليار	ملح - أجبان - عرق - خمر	قمح - جلود
انكلترا	لندن	حديد - رصاص - قزدير - أنسجة قطنيّة - ملح البارود - بارود - أجواخ - خلّ - عرق - أغطية - أجواخ إسبانيّة - ريالات إسبانيّة	شمع - جلود - حبوب - صوف - ريش النعام - غنم
المغرب	فاس تطوان تافيلالت	حياك - زرابي - عسل - سكّر - تبغ - عبيد - ذهب - عاج – فيلالي- خيل - سروج - كحل - طفل - أواني نحاسيّة	صوف - برانس - عطور - شمع - شالات - قرمز - جلود - ريش النعام - خردوات - أقمشة حرير
السودان	تمبكتو سقاطو كاتشنة كانو أغادس	عبيد - عاج - تبر - جلود - بخور - عقاقير- عسل - شمع - فول سودانيّ - ريش النعام - حشيش	حبوب - زيت – تمور- توابل - سكّر - قهوة - شاي - حياك - أقمشة - ورق - شواشي - حرير - عطور - أسلحة ناريّة - بارود - خردوات
تونس	تونس قفصة غدامس	شواشي - قطن - أقمشة - حرائر - قهوة - زيت - زيتون - توابل - صابون - زليج - مصنوعات أوربية - كبريت - ملح البارود - عطور	صوف - جلود خامّ و مدبوغة - أحزمة حريريّة - برانس - حياك - شواشي - فراصد - تبغ - تمور - شمع
طرابلس	طرابلس غاث مرزوق	عبيد - تبر - عاج - بخور - جلود - ريش النعام - عقاقير - أقمشة قطنيّة - حمير مصريّة	حرائر - عطور - جواهر - أقمشة - مصنوعات أوربية - حياك - تمور - ورق - أسلحة
مصر	الإسكندرية القاهرة الرشيد دمياط	حرير سورية - أقمشة قطنيّة - قطن مغزول - كتّان - قهوة - أرز - توابل - سنا - عطور - نطرون - قرطم - النيل الهندي	حياك - شواشي - بوابيج - أحزمة حريريّة - ذهب - شمع - مرجان - زبدة - عسل
تركيا	إزمير إسطنبول	أقمشة هنديّة - أقمشة قطنيّة - حرير خامّ - حرير موصليّ - زرابي - عمائم - قطن - شبّ - توابل - زبيب - خردوات - بندق - أفيون - زفت - أسلحة	حياك - عبيد - أحزمة حريريّة - مصنوعات أوربية - جلود - شمع

2- القرصنة (الغزو البحريّ)

لقد شكّلت القرصنة (الغزو البحريّ)، أو ما كان يسمّيه الأوربيون تحاملاً بلصوصية البحر[1]، أبرز النشاطات الإقتصاديّة للإيالة الجزائريّة، خلال القرنين السادس عشر و السابع عشر الميلاديّين، بما كانت تدرّه من ثروات عبر تجارة المغانم و الرقيق، بالإضافة إلى كونها بطبيعة الحال - من المنظور الدينيّ السائد آنذاك في حوض البحر الأبيض المتوسّط - إحدى أوجه الحرب ضدّ الدوّل المسيحيّة العدوّة، و في طليعتها إسبانيا.

و سعت أغلب المصادر الأوربية في الفترة المذكورة إلى تضخيم حجم "القرصنة البربريّة"، و النتائج المتأتية منها بشكل يصعب تصديقه[2]. و قد لعبت كتابات رجال الدين على وجه الخصوص من أمثال هايدو، و غراماي، و دان[3] دورًا كبيرًا في ترسيخ صورة الجزائر "كآفة للعالم المسيحيّ"، كان يرضخ فيها عشرات الآلاف من العبيد المسيحيّين البؤساء لكافة أنواع العذاب، و الإذلال في الأعمال الشاقة أو في غياهب السجون[4].

كانت البضائع - عند وصول الغنائم إلى ميناء الجزائر - توضع في المخازن قرب باب الجزيرة بعد جردها، وكان الأسرى يودعون في سجن الباشا في انتظار بيعهم بالمزاد العلنيّ في البادستان (سوق النخاسة).

---

(1) أنظر :
قنان، معاهدات الجزائر، المرجع السابق، ص. 249-251.
(2) أنظر الجدول رقم 5.
(3) أنظر بهذا الشأن :

- Dan, Op.cit., pp. 318-319.
- Ben Mansour, Op.cit., pp. 135-191.
- Fontenay, Op.cit., pp. 15-17.

(4) يذكر القنصل الأمريكيّ "شالر" في مذكّراته بشأن وضع الأرقاء المسيحيّين في الجزائر ما يلي : "أرى من الواجب أن أقول كلمة عن المعاملة الفظيعة التي كانت تنتظر المسيحيين البؤساء الّذين يلقون هذا المصير... كانت سلطات الإيالة دائمًا تحميهم من الأذى و من سوء معاملة الأهالي، و إنّه لمن الإنصاف القول بأنّ حالتهم هنا لم تكن أسوأ من أسرى الحرب الّذين يقعون في أيدي البلدان المسيحيّة المتحضّرة. فإنّ الأسيرات كن دائمًا يعاملن بالإحترام الذي يفرضه جنسهن، و الأشغال الّتي كان يطلب إلى الرجال القيام بها لم تكن مفرطة في المشقّة. و الأسرى الّذين يجدون كفيلاً لهم يضمن عدم هروبهم، كان يسمح لهم بحرّيّة الخروج إلى حيث يريدون في مقابل دفع مبلغ 75 سنتيم في الشهر. الواقع أنّه يوجد عدد من المناصب العليا الّتي كان يشغلها العبيد الّذين كسب كثير منهم ثروات طائلة من ورائها. و العبيد الموّظفون في القصر أو الملحقون بالشخصيّات الكبيرة في الدولة يعاملون بأقصى اللطف. و بصفة عامّة، فإنّ كلّ عبد له ميل إلى الحركة و العمل، يجد الوسيلة لكسب رزقه. و باختصار، فإنّه وجد من العبيد من يغادر الجزائر و قلبه مفعم بالأسف و الحسرة، و كثير من هؤلاء يحملون معهم أموالاً طائلة عند رحيلهم من البلاد. و صحيح أنّ العبيد يعانون في بعض الأحيان من نزوات ملاّكهم و من سوء معاملة حرّاسهم، و لكنّهم في ذلك يخضعون لقانون كونيّ عامّ، و هو أنّ الرجل الّذي يجد نفسه في قيد الأسر، هو رجل جرد من وسائل الدفاع عن نفسه و حرم من أيّ نوع من الحماية. و فظائع أسواق النخاسة الّتي تحدث ضجّة كبيرة في العالم، و الّتي قيل عنها الشيء الكثير، كلّها اتهامات لا أساس لها من الصحّة... و أشدّ أنواع البؤس و الشقاء الذي يعاني منه العبيد المسيحيّين في الجزائر هو برود حكومة بلدانهم، و جبنها ازاء حالتهم بحيث أنّها تحرمهم حتّى من الأمل في الفدية يومًا ما".
- شالر، المصدر السابق، ص. 99-101.

و بعد استخلاص حقّ البايلك المتمثّل في ثُمُن الأسرى و البضائع، كان مبلغ الغنيمة يجعل نصفين، نصف يكون من نصيب أصحاب السفينة و النصف الآخر يقسّم و يوزّع على أفراد طاقم السفينة بحسب أسهمهم : الرايس كان له عشرون سهمًا، و للباش رايس (النائب) خمسة أسهم، و للآغا و الطوبجي (المدفعيّ) ثلاثة أسهم، و للأسير المسيحيّ سهمين، و للإنكشاريّ و الأهليّ "المرتزق" سهم واحد[1].
أمّا بالنسبة للبضائع، فكان جزء فقط منها يصرّف في أسواق المدينة، في حين كان جزء معتبر يجد طريقه من جديد إلى أوربا بواسطة عدد من التجّار اليهود، و الأوربيين الّذين احتكروا تقريبًا تجارة الغنائم الموجّهة للتصدير. و كانت هذه التجارة الفرعيّة من اختصاص يهود ليفورنة، و الّذين كانوا يشترون البضائع بأثمان زهيدة و يعيدون بيعها في عين المكان إلى الأوربيين أو ينقلونها إلى ليفورنة حيث يبيعونها بربح وفير. و من جهتهم، كان التجّار الأوربيون - بالرغم من حظر الكنيسة و دول مثل إسبانيا و فرنسا لهذه التجارة "غير الشرعيّة" - يشاركون بشكل نشط في تصريف الغنائم في أسواق مارسيليا، جنوة، ليفورنة، نابولي، إلخ.
و قد كان يقوم بشراء الأسرى تجّار متخصّصون يجنون أرباحًا مضاعفة في المتاجرة بهم، و في هذا الصدد، يذكر الشريف الزهّار : "...و كانت الغنائم تباع بباب استان[2]، فيقع للتجّار ربح قويّ... و كان السماسرة ينادون على الأسارى، و قيمة كلّ أسير مايتا(كذا) دورو، فكان الناس يملكونهم مدّة ما أقاموا أسارى، فإذا أتى الفداء يفتدونهم بألف دورو لكلّ رأس"[3].

2- 1. أسطول الغزو البحريّ :

يعتبر القرن السادس عشر الميلاديّ و بدرجة أقلّ القرن السابع عشر لدى الكثير من المؤرّخين على أنّه يمثّل العصر الذهبيّ للقرصنة الجزائريّة، و ذلك بالنظر إلى عدد وحدات الأسطول الجزائريّ و قوّته من جهة، و إلى الحجم الكبير من الغنائم البحريّة الّتي كان يؤتى بها من جهة أخرى. و قد عرف عدد قطع الأسطول الجزائريّ منذ عهد خير الدين باشا تطوّرًا سريعًا بلغ ذروته في النصف الأوّل من القرن السابع عشر، و هذا ما يتضّح لنا من تتبّع أكثر الأرقام دقة الّتي أوردتها المصادر (حسب التسلسل الزمنيّ) :

---

(1) G.P., Op.cit., pp. 108-110.

(2) تصحيف لكلمة بادستان.

(3) الزهّار، أحمد الشريف. مذكّرات نقيب الأشراف، الحاج أحمد الشريف الزهّار. نشر و تقديم أحمد توفيق المدني، ط. 2، ش.و.ن.ت.، الجزائر، 1980، ص. 27.

ففي سنة 1529، تمكّن الجزائريّون من الإستيلاء على حصن البنيون الّذي بناه الإسبان قبالة المدينة بعد قتال عنيف شاركت فيه 45 سفينة جهاديّة من مختلف الأنواع (قادرغة[1]، و بركانطي[2]، و عدد من القوارب الكبيرة). و من المؤكّد أنّ هذه السفن كانت تمثّل كامل قطع الأسطول الجزائريّ آنذاك[3].

و ازدادت قوّة الأسطول تدريجيًّا على امتداد القرن - في خضم الصراع الإسبانيّ العثمانيّ - الّتي كانت الجزائر طرفًا فاعلاً فيه ؛ و قد عدّ القسيس الإسبانيّ دييغو دي هايدو في سنة 1581 حوالي 35 سفينة من نوع قادرغة أو غليوطة[4]، و بين 20 و 25 بركانطي (فرجاطة)، مع عدد كبير من القوارب المعدّة للقرصنة[5].

و حسب ما أفادتنا به المصادر، بلغ كبر الأسطول الجزائريّ أقصاه خلال زعامة كلّ من إبراهيم عرباجي و علي بتشين لطائفة الريّاس (1621-1645). فقد عاين نائب القنصل الفرنسيّ فرانسوا شيه (François Chaix) 85 سفينة قرصنة "كلّها حسنة التسليح و التجهيز" في سنة 1621[6]، كما أشار الأسير البرتغاليّ جواو ماسكارينياس (João Mascarenhas) في الفترة ذاتها تقريبًا إلى وجود 80 مركبًا، و 6 قادرغات، و 4 بركانطي، بالإضافة إلى العديد من القوارب في الميناء[7]. و يذكر پتيس دي لا كروا (Pétis de la Croix) أنّ البحريّة الجزائريّة ضمّت 45 سفينة قرصنة، و 3 قادرغات، و 6 غليوطات، و 20 من نوع بركانطي (فرجاطة) في سنة 1645[8]، أي ما مجموعه 74 قطعة.

و الملاحظ أنّه، منذ ذلك الحين، بدأ تناقص عدد وحدات الأسطول شيئًا فشيئًا لأسباب عدّة يمكن إجمالها في :

_ الخسائر الفادحة الّتي تكبّدتها الإيالة في حروبها مع الدول الأوروبية[9]، في ظلّ اشتداد الصراع المسيحيّ الإسلاميّ الّذي شهده المتوسّط، خلال حرب كريت (1645–1669)، و الّتي كانت الجزائر طرفًا فيها.

---

(1) القادرغة (galère)، كما كانت تدعى بالعثمانيّة، سفينة ذات مجاذيف مزوّدة بشراع مثلّث الشكل، بلغ طولها حوالي 45 مترًا و عرضها 5,5 متر ؛ كانت تحمل من 3 إلى 5 مدافع كبيرة في المقدّمة، بالإضافة إلى عدد من المدافع الخفيفة على الجانبين. أنظر :

- Planhol, Xavier de, L'Islam et la mer. Perrin, Paris, 2000, p. 179 & 201.

(2) البركانطي (brigantin)، سفينة صغيرة ذات مجاذيف لها ساريتين، كانت تعرف باسم فرجاطة لدّى الجزائريّين حتّى القرن الثامن عشر.

(3) Devoulx, A. "La marine de la régence d'Alger", in R.A. 13, 1869, p. 389.

(4) الغليوطة (galiote)، سفينة لا تختلف كثيرًا عن القادرغة من حيث الشكل و التسليح، لكنّها أصغر قليلاً و أسرع.

(5) نقلاً عن :

- Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit. p. 51.

(6) Plantet, E. Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France, T. 1, Éditions Bouslama, Tunis, 1981, p. 17, n. 1.

(7) Mascarenhas, Op.cit., p. 82.

(8) Emerit "Un mémoire sur Alger…", Op.cit., p. 21.

(9) على سبيل المثال، ما بين عامي 1655 و 1671، فقدت الجزائر حوالي 38 مركب تمّ الإستيلاء عليها أو إحراقها من طرف الأساطيل المعاديّة لإنكلترا و الأراضي المنخفضة فقط، أنظر في هذا الصدد :

- Krieken, Op.cit., pp. 53-67.

- Playfair, A bibliography, Op.cit., pp. 14 & 255.

تبعات الإنهيار الديموغرافيّ على المستوى البشريّ، الّذي عانت منه كافة المناطق بالجزائر آنذاك، من جراء الأوبئة و عدم الإستقرار الداخليّ[1].

و يظهر ذلك جليًّا من خلال ما أورده دابير (Dapper) في سنة 1659 عن وجود 22 أو 23 سفينة (بارجة)، مسلّحة بـ 30 إلى 50 قطعة مدفعيّة و تحمل كلّ واحدة منها ثلاثمائة أو أربعمائة رجل[2] ؛ و من جهته، ذكر محمّد بن رقية التلمسانيّ أنّه في عام 1661 "كان في الجزائر من السفائن الّتي تحلّ الطاقة من الأسفل اثنتان و أربعون سفينة"[3]. كما ورد في مصدر إنكليزيّ بقي مؤلّفه مجهولاً أنّ البحريّة الجزائريّة في سنة 1675 ضمّت 31 سفينة قرصنة، بالإضافة إلى 3 قادرغات، و 7 بركانطي و شطيّتان[4]، أي 43 سفينة إجمالاً. و قد تناقص هذا العدد كثيرًا في النصف الأوّل من القرن الثامن عشر، إذ وضع لوجييه دو تاسي (Laugier de Tassy)، في سنة 1724، قائمة مفصّلة لـ 24 سفينة حربيّة، كان نصفها فقط من البوارج الّتي تراوح تسليحها بين 30 و 52 مدفعًا[5]. و في سنة 1738، لم يعد الأسطول يضمّ سوى 18 سفينة[6]، و ذلك يعدّ شاهدًا أكيدًا على الإنحطاط الّذي وصلت إليه البحريّة الجزائريّة في تلك الحقبة.

2-2. الغنائم البحريّة :

قليلة هي المصادر الأوربية الّتي تطرّقت إلى عائدات القرصنة الجزائريّة بشيء من الدقة، إذ كانت السمّة الغالبة فيها هي المبالغة ؛ و ممّا زاد من صعوبة الأمر أنّ جلّ المعلومات المتوفّرة حول حجم الغنائم جزئيّة، و لا تغطي سوى فترات زمنيّة وجيزة من القرن السابع عشر، كما يظهر من خلال الجدول أدناه الّذي أعدّه بن منصور استنادًا إلى كتابات غراماي.

---

(1) يذكر سامح الترّ بشأن وباء سنة 1654 : "...يقال أنّ هذا الوباء نقله بحارة الأسطول العثمانيّ و لهذا سمّي بالوباء الكبير أو وباء قونية، و قد استمرّ مدّة ثلاث سنوات و ذهب ضحيّته ثلث سكّان الجزائر، وغدا الريّاس لا يتحركون من الميناء، كما مات من جرائه الكثير من الأسرى المسيحيّين و كانت السفن الّتي تأتي إلى ميناء الجزائر لا تعود". أنظر :
- الترّ، المرجع السابق، ص. 377-378.
أنظر أيضًا الفصل السابق، المبحث الثاني، الأوضاع الديموغرافيّة.

(2) Dapper, Op.cit, p. 177.

(3) قنان، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص. 90-91.

(4) G.P., Op.cit., pp. 131-135.
(5) Laugier de Tassy, Op.cit., pp. 158-159.
(6) Devoulx, "La marine…", Op.cit., p. 396.

جدول رقم 5 : غنائم الجزائريّين خلال مقام غراماي بالجزائر (ماي - أكتوبر 1619)[1]

التواريخ	المراكب	الأسرى	الملاحظات
9 ماي	مركب من مارسيليا	4 (غراماي، برتغاليّ، جنويّ، فارس مالطيّ)	أخلي سبيل المركب، الطاقم و الركّاب الفرنسيّين
1 جوان	4 سفن هامبورغيّة	عدد غير محدّد	احتجزت المراكب و الحمولة
5 جوان	سفينتين هولنديّتين	-	احتجزت الحمولة، أفرج عن البحّارة و أخلي سبيل السفينة الأولى على الفور و الأخرى في 12 جويلية
8 جوان	مركب إسبانيّ	40 إسبانيّ	احتجز المركب و الحمولة
25 جوان	سفينتين قادمتين من إسبانيا	بلجيكيّين، إسبان و فرنسيّين في خدمة إسبانيا	تابعيّة السفينتين و عدد الأسرى غير محدّد ؛ احتجزت السفينتين و الحمولة
1 إلى 10 جويلية	-	160 صقلّيّ و أسيرين فرّا من تونس	غارة مشتركة مع التونسيّين على السواحل الصقلّيّة ؛ غنيمة ثمينة جدًّا
13 جويلية	فرجاطة فرنسيّة	-	احتجزت الحمولة، أفرج عن البحّارة و لكن الفرجاطة أفلتت
5 أوت	مركبين إسبانيّين	28 إسبانيّ	احتجز المركبين و الحمولة
27 أوت	سفينة هامبورغيّة	17 ألمانيّ	احتجز المركب و الحمولة
31 أوت	-	72 إسبانيّ	غارة على ساحل غاليسيا (Galicia)
6 سبتمبر	-	19 إسبانيّ	غارة على سواحل غاليسيا و جزر الكناري (Canarias)
15 سبتمبر	غليوطة إسبانيّة	25 إسبانيّ	غنيمة ثمينة اخذت من الإسبان ؛ احتجز المركب
16 سيتمبر	4 سفن على الأقلّ (فرنسيّة، و بلجيكيّة و إنكليزيّة)	-	كانت تحمل بضائع إسبانيّة : احتجزت السفن و الحمولة
20 سبتمبر	-	21 كناريّ و العديد من الإسبان	غارات على سواحل إسبانيا و جزر الكناري ؛ احتجزت حمولة سكّر
22 سبتمبر	مركب من طولون	-	افتدي الطاقم و المركب
29 سبتمبر	مركب من لاروشيل (La Rochelle)	-	أخلي سبيل الطاقم و المركب ؛ احتجزت الحمولة
30 سبتمبر	سفينتين فرنسيّتين، سفينة بلجيكيّة و أخرى هولنديّة	-	احتجزت المراكب و الحمولة ؛ أغرق طاقم و ركّاب إحدى المراكب
6 أكتوبر	سفينتين هولنديّتين	-	احتجز المركبين و الحمولة

(1) Ben Mansour, Op.cit., pp. 141-143.

7 أكتوبر	سفينة إنكليزيّة	-	احتجز المركب و الحمولة
8 أكتوبر	-	24 ألمانيّ و 35 كناريّ	-
9 أكتوبر	مركب برتغاليّ	36 برتغاليّ	احتجز المركب و حمولة السكّر
19 إلى 26 أكتوبر	مركبين برتغاليّين	77 برتغاليّ و 18 إسبانيّ	احتجز المركبين و الحمولة ؛ غارة على الساحل الإسبانيّ
المجموع : 25 مركب محتجز، 578 أسير جنسيّته معروفة			

و حسب ما أفاد به "غراماي"، فقد أسر الجزائريّون خلال ستّة أشهر حوالي 25 سفينة، و 578 شخصًا على الأقلّ، منهم 535 من رعايا الإمبراطوريّة الإسبانيّة. لكن هذا التعداد رغم دقّته يبقى ناقصًا، ذلك أنّ غراماي في الحقيقة لم يحصي غنائم عديدة كونه تغيّب عن الجزائر مدّة نصف شهر (12-26 أوت)، كما لم يحدّد عدد الّذين وقعوا في الأسر أيّام 1 و 25 جوان، و 16 سبتمبر.

و من كلّ ذلك، يتّضح لنا أنّ الجزائريّين كانوا يحترمون المعاهدات الّتي يبرمونها مع الدول الأوربية مثل فرنسا، و الأقاليم المتّحدة (هولندا)[1]، و يخلون سبيل سفنها بعد تحقق السلطات الجزائريّة من خلوها من ركّاب، أو بضائع من إسبانيا، أو تابعة لدول في حالة حرب مع الإيالة.

و إضافة إلى ما سبق، جمع "غراماي" من مصادر مطّلعة معلومات قيّمة عن "الأسلاب" الّتي غنمها الجزائريّون، ما بين سنتي 1608 و 1618، و رتّبها ابن منصور أيضًا في جدول كما يلي :

جدول رقم 6 : غنائم الجزائريّين في الفترة (1608-1618) [2]

السنوات	المراكب	الأسرى	الملاحظات
1608	42	860	بعض الأسرى أخذوا و بيعوا خارج الجزائر
1609	36	632	-
1610	23	384	-
1611	20	464	-
1612	-	-	لا توجد إشارة
1613	16	230	بالنسبة لإيطاليا وحدها
1614	35	467	-
1615	-	-	لم ترد إشارة لهذه السنة
1616	34	767	-
1617	26	1763	منهم 663 من جزر مادير (Madeira) البرتغاليّة
1618	19	1468	غزو لانزاروت (Lanzarote) و عدّة مواقع بجزر الكناري
المجموع	251	7035	بمعدّل سنويّ يقارب 28 مركبًا و 781 أسير

---

(1) و هذه الحقيقة تدحض المزاعم المغرضة للمدرسة التاريخيّة الإستعماريّة الّتي درجت على وصف القراصنة الجزائريّين بقطّاع الطرق و لصوص البحر، و كانت تحمّل الإيالة دومًا مسؤوليّة نقض المعاهدات الّتي كانت تربطها مع الأمم الأوربية.

(2) Ben Mansour, Op.cit., p. 178.

و يتبين من هذا الجدول أنّه في غضون عقد تقريبًا، غنم الجزائريّون ما لا يقلّ عن 251 مركبًا و أسروا أكثر من 7035 مسيحيًّا. إلاّ أنّ المرجّح أنّ عدد المغانم في تلك الفترة كان أكثر من ذلك، إذ نجد في وثيقة معاصرة اقتبست من إحدى سجلات القنصليّة الفرنسيّة أنّه خلال تسع سنوات فقط (1613-1621)، استولى الريّاس على 936 سفينة بالضبط[1] : 447 سفينة هولنديّة[2]، و 193 سفينة فرنسيّة، و 120 إسبانيّة، و 60 إنكليزيّة[3]، و 56 ألمانيّة، بالإضافة إلى 60 قاربًا فرنسيًّا، و عددًا كبيرًا من القوارب أخذت عند سواحل إسبانيا[4]، أيّ بمعدّل سنويّ يفوق المائة قارب و سفينة.

و من جهته، قدّر الأب دان الّذي زار الجزائر في سنة 1634 أنّه في ظرف الخمسة و عشرين أو الثلاثين سنة الماضية، ارتفع عدد الغنائم إلى حوالي 600 مركب ؛ و أضاف أنّه من سنة 1629 حتّى منتصف سنة 1634، استولى الجزائريّون على ثمانين مركبًا فرنسيًّا، 52 منها في المحيط الأطلسيّ، و 28 في حوض البحر المتوّسط، و ألحقوا بالتجارة الفرنسيّة خسارة قدّرت بـ 4.752.000 ليرة[5].

إنّ هذه الأرقام - الّتي ينبغي الأخذ بها بتحفّظ - تعطينا فكرة مجملة عن حجم الغنائم الهامّ الّتي كانت تجنيه القرصنة الجزائريّة خلال الثلث الأوّل من القرن السابع عشر.

و أفاد دي غرامون أنّه في خريف عام 1661 وحده، أخذ الريّاس إثنا عشر مركبًا إنكليزيًّا، تسعة مراكب هولنديّة، و إثنا عشر مركبًا فرنسيًّا و إيطاليًّا[6]. و في نفس السنة، ذكر محمّد بن رقية التلمسانيّ أنّ الجزائريّين استولوا في ظرف ستّة أشهر على اثنان و ستّين مركبًا من الإنكليز، كما أضاف "أنّ أهل الجزائر كانوا يغرقون أكثر الغنائم بعد أخذ النصارى و رفع أرفع أمتعتهم"[7].

---

(1) Grammont, H.D. de "Relations entre la France et la régence d'Alger au XVII^e siècle, I^ère partie", in R.A. 23, 1879, pp. 99-100.

(2) يذكر "فان كريكن" أنّه خلال مقام القنصل الهولنديّ كايزر بالجزائر (1616-1626)، أتى الريّاس بما مجموعه 216 سفينة هولنديّة و أخلي سبيل 25 منها. أنظر :

- Krieken, Op.cit., p. 24.

(3) يذكر "بلايفر" أنّ الجزائريّين أخذوا في ظرف ستّ سنوات (1615-1620) حوالي 150 سفينة إنكليزيّة . أنظر :

- Playfair, R.L. The scourge of christendom, Annals of British Relations with Algiers prior to the French Conquest. London, 1884, pp. 39-40.

(4) نلاحظ في هذا الكشف الغياب غير المبرّر لأيّ ذكر للخسائر الإيطالية، الّتي كانت، بما لا يحتمل الشكّ، تشكّل جزءًا معتبرًا من الغنائم.

و قد عثر خليل الساحلي في أرشيف قصر طوبقبو بإسطنبول على وثيقة عثمانيّة تفيد بأنّ الخسائر الّتي كبّدها قراصنة تونس و الجزائر للبنادقة من سنة 1613 إلى 1638، بلغت ما قيمته خمسة ملايين قرش و 37 سفينة. أنظر :

- خليل الساحلي، "الصّراع بين قراصنة تونس و الجزائر و البندقية في القرن السابع عشر"، المجلة التاريخيّة المغربيّة 4، 1975، ص. 105-112.

(5) Dan, Op.cit., p. 320.

(6) Grammont, H.D. "Relations entre la France et la régence d'Alger au XVII^e siècle, 4^ème partie", in R.A. 28, 1884, p. 292.

(7) قنان، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص. 91.

كما يظهر من كشف قام به ألبير ديفو - اعتمادًا على وثائق أرشيفيّة - أنّ الغنائم بلغ عددها 38 في سنة 1674، 83 في سنة 1675، 58 في سنة 1676، و 12 خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 1677، أيّ بمعدّل سنويّ يقارب 50 غنيمة. و بالمقارنة، فقد خرجت 26 سفينة للقرصنة في سنة 1674، و 35 في سنة 1675، و 28 في سنة 1676 و 11 في شتاء سنة 1677[1]. و في نفس الفترة، ذكر مصدر إنكليزي مجهول أنّه أتي بنحو 187 غنيمة إلى ميناء الجزائر في أقلّ من ثلاثين شهرًا[2]. كما قدّر القنصل الإنكليزيّ روبرت كول (Robert Cole) أنّه خلال حرب (1677-1681)، أسرت بحريّة الإيالة 157 سفينة من أسطول بلاده التجاريّ، و حوالي 3.000 بحّار، و بلغت الخسائر نحو 300.000 جنيه إسترليني[3].

و ممّا سبق نلاحظ أنّه - حتّى تلك الفترة المتأخرة - كانت لا تزال القرصنة الجزائريّة نشطة و تدرّ ما يكفي من الأرباح للمحافظة على أسطول بحريّ قويّ. لكن، في القرن الثامن عشر، انحطّت القوة العدديّة للبحريّة كما رأينا سابقًا، و تراجع معها نشاط الغزو البحريّ بشكل واضح : إذ بينما اقتيدت سبعة عشر غنيمة إلى الجزائر في ظرف عشرين يومًا في عام 1656، و أسر الجزائريّون ستّة عشر مركبًا في المياه البرتغاليّة وحدها في عام 1661، كان على متنها - حسب ما قيل - خمسمائة رجل و امرأة ؛ لم يغنم الريّاس في سنة 1727 سوى 25 مركبًا و 249 أسير[4].

و مع مرور الوقت، تقلّص أيضًا مجال المناورة : في سنة 1661، كان الريّاس يهاجمون كلّ السفن الأوربية بلا استثناء. لكن في منتصف القرن الثامن عشر، كانت أغلب الدول الأوربية في حالة سلم مع الإيالة عدا مالطة، و إسبانيا، و مملكة نابولي، و البندقية[5] ؛ و في سنة 1753 مثلاً، استولى الريّاس على إثنتي عشرة سفينة فقط كلّها إسبانيّة، و كان يوجد على متنها 209 شخصًا[6]. و لقد انخفضت عائدات الغزو البحريّ تباعًا لذلك بشكل كبير[7].

2- 3. الأسرى الأوربيون :

بسبب النشاط البحريّ المكثّف، شكّل الأسرى الأوربيون السلعة الأكثر رواجًا في الجزائر. و لقد كانت المدينة، في القرن السابع عشر، تعجّ بأعداد هائلة منهم بلغت - حسب بعض التقديرات الواردة في المصادر المسيحيّة - عشرات الألاف ؛ و لكن الطابع المغرض و الميل إلى المبالغة الّذي تميّزت به معظم تلك المصادر، يجعلنا نشكّ جدّيًا في صحّة الأرقام المقدّمة.

---

(1) Devoulx, "La marine…", Op.cit., pp. 391-393.
Khiari, Op.cit., pp. 91-92.
(2) G.P., Op.cit., p. 130.
(3) Fisher, Op.cit., p. 346.
(4) Krieken, Op.cit., p. 99.
(5) Panzac, Les corsaires barbaresques..., Op.cit., p. 34.
(6) Krieken, Op.cit., p. 110.
(7) يذكر "شارل أندريه جوليان" في هذا الصدد : "في القرن الثامن عشر، فقدت الجزائر رخاءها السابق. فالمعاهدات [المبرمة] مع الدول القويّة، مطاردات الأعداء، و تخلخل طواقم القراصنة أساءت إلى القرصنة. في غضون تسع سنوات، خلال ربع قرن (1765-1792)، لم تبلغ [قيمة] الغنائم مائة ألف فرنك. و تقلّص الأسطول من 24 بارجة (1724)، في ظرف ستّين سنة، إلى 8 قوارب و غليوطتين (1788)".

- Julien, Op.cit., T. 2, p. 289.

جدول رقم 7 : عدد الأسرى بالجزائر حسب المصادر الأوربية (1580-1729)[1]

السنة	المصدر	عدد الأسرى
1580	دييغو دي هايدو	حوالي 25.000
1587	لانفردوتشي و بوزيو	حوالي 20.000
1598	ماجيني	حوالي 15.000
1619	غراماي	35.000 / 32.000
1625	سالفاغو	25.000
1634	الأب دان	25.000
1638-1631	فرانسيس نايت	60.000
1640	جوزي دي تامايو	40.000
1640	ايمانويل دارندا	40.000 / 30.000
1656	صانصون دابفيل	40.000 / 30.000
1660	دافيتي (طبعة روكولس)	35.000
1660	لويس دوماي	5.000
1662	الأب أوفري	12.000 (كاثوليكي)
1665	دو فال	أزيد من 40.000
1671	الأب لوفاشي	14.000
1675	الفارس دارفيو	12.000 / 10.000
1675	ج.ب.	18.000
1678	دو فركور	30.000 / 20.000
1683	مانسون- ماليه	40.000 / 35.000
1684	پتيس دي لا كروا	35.000
1693	لورانس (أرشيف "**De Propaganda Fide**")	4.000
1698	لورانس (نفسه)	2.600
1700	كوملان و دي لا موت	10.000 / 8.000
1701	لورانس (أرشيف "**De Propaganda Fide**")	3.000
1719	غودفيل (أطلس)	4.000
1729	فاو	10.000 / 9.000
1729	فاندر آ	أزيد من 5.000

---

(1) نقلاً عن :

- Cresti, "Quelques réflexions…", Op. cit., p. 159.
- Ben Mansour, Op.cit., pp. 138-140.
- Lanfreducci & Bosio, Op.cit., p. 540.
- Dan, Op.cit., p. 318.
- Knight, Op.cit., p. 51.
- d'Arvieux, Op.cit., p. 225.
- G.P., Op.cit., pp. 91-92.

و للتثبت من ذلك، يكفي أن نلقي نظرة على الجدول أعلاه المستخرج من المصادر الأوربية، و الّذي يقدّم تقديرات إجماليّة عن عدد الأسرى على مدى قرن و نصف. فهذه التقديرات التقريبيّة، خصوصًا تلك العائدة إلى الفترة ما بين سنتي 1578 و 1684، و الّتي فاقت في مجملها الخمسة و عشرين ألفًا، أغلبها دون أدنى شكّ مبالغ فيها، و لا تستند على شيء ملموس، كما أنّ بعضها متناقضة[1] ؛ و من الواجب التساؤل، كيف لمدينة بلغ متوّسط عدد سكّانها آنذاك نحو الستّين ألفًا أن تستوعب ذلك العدد الضخم من الأسرى ؟ كيف و لماذا انخفض عدد الأسرى بذلك الشكل في القرن السابع عشر ؟

يجب علينا الإعتراف أنّها أسئلة من الصعب الإجابة عليها في ضوء المعطيّات القليلة لدينا، الّتي يمكن الوثوق بها : في سنة 1510، عندما ذهبت السفارة الجزائريّة برئاسة سالم التومي إلى برغوس لإعلان التبعيّة لملك أرغونة فرديناند، حملت معها كلّ الأسرى الموجودين بالمدينة و كان عددهم 130 مسيحيّ تمّ إفتكاكهم من قيود الأسر نزولاً عند مطلب الإسبان[2]. و تذكر المصادر الإسلاميّة أنّه في سنة 1519 - سنة إنضمام الجزائر إلى الدولة العثمانيّة - كان "جملة الأسارى ثلاثة آلاف و ثلاثة و ثلاثين أو ستّة و ثلاثين"[3] أغلبهم من الإسبان. و في سنة 1533، أرسل الأسرى إلى قائد الحامية الإسبانيّة ببجاية يخبرونه فيها عن وجود سبعة آلاف أسير في سجن الجزائر[4]، و هو يطابق الرقم الّذي ذكره صاحب "غزوات عروج و خير الدين" بالنسبة لعدد الأسرى في سنة 1534[5]. و قد تجاوز هذا العدد على الأرجح الإثنا عشر ألفًا عقب الهزيمة الساحقة الّتي لحقت بالكونت الكوديت تحت أسوار مستغانم في سنة 1558، و أدّت إلى وقوع ما بين 5 و 6.000 إسبانيّ في الأسر[6].

- Sanson d'Abbeville. L'Affrique. En plusieurs cartes nouvelles, et exactes, & c. En divers traitez de geographie, et d'histoire, Paris, 1656, p. 27.

(1) أنظر :

- Fontenay, Op.cit., p. 15.
- Cresti, "Quelques réflexions…", Op. cit., pp. 158 &160.
- Merouche, Op.cit., p. 213.
- Ben Mansour, Op.cit., pp. 139-140.

(2) Chevallier, C. Les trentes premières années de l'État d'Alger : 1510-1541, OPU, Alger, 1988, p. 18.

(3) الجديريّ التلمسانيّ، محمد بن رقية. "الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة"، نشر سليم بابا عمر، مجلة تاريخ و حضارة المغرب 3، 1976، ص 11.

(4) التر، المرجع السابق، ص. 100-102.

(5) Rang S. & Denis F. Fondation de la Régence d'Alger. Histoire des Barberousse, chronique arabe du XVI^e siècle, T. 1, Éditions Bouslama, Tunis, 1984, p. 291.

(6) Cazenave, J. "Contribution à l'histoire du Vieil Oran", in R.A. 66, 1925, p. 350.

بين نهاية القرن السادس عشر و العقد الثاني من القرن السابع - الفترة الّتي مثّلت أوج القرصنة - كان يوجد بالجزائر ما بين خمسة عشر و عشرين ألف أسيرعلى أكثر تقدير[1]. و للمقارنة، كان يوجد في تونس حوالي عشرة آلاف أسير، و في طرابلس الغرب من أربعمائة إلى خمسمائة[2]. و يذكر البرتغاليّ ماسكارينياس الّذي كان أسيرًا بالجزائر في الفترة (1621-1624) أنّه كان "يوجد بالجزائر إذا لم نأخذ في الحسبان سوى الّذين ينتمون لكنيسة روما، نحو ثمانية آلاف أسير مسيحيّ، و لو لم يفتك الطاعون بالعديد منهم لكانوا أكثر بكثير..."[3]. و إذا أضفنا للعدد المذكور المسيحيّين المنتسبين إلى الطوائف الأخرى - و على وجه الخصوص البروتستانت - فإنّنا نصل إلى عدد تقريبيّ يتراوح بين 10 و 12.000[4].

و قد بدأ عدد الأسرى بالتراجع منذ ذلك الوقت تقريبًا بالموازاة مع انخفاض عدد السكّان في زمن كثرت فيه الأوبئة و الإضطرابات، حيث سجّل النائب الرسوليّ فليب لوفاشي (Philippe Le Vacher) بالجزائر وجود نحو 8.000 أسير مسيحيّ في عام 1650[5]. و بعد وبائي عامي 1654 و 1663 اللّذين ذهب ضحيتهما - وفق بعض المصادر - ثلث و نصف سكّان الجزائر على التوالي، انخفض العدد بشكل كبير إلى 5.000 أسير فقط، و هذا حسب ما أوردته المصادر الفرنسيّة[6].

---

(1) في سنة 1587، قدّر فارسا مالطة "بوزيو" و "لانفردوتشي" بحوالي 20.000 عدد الأسرى الموجودين بالجزائر، و قدّم الإيطاليّ "جيوفاني ماجيني" رقم 15.000 أسير بالنسبة للجزائر وحدها، و 32.000 بالنسبة "للبلاد البربريّة" في سنة 1598. أنظر :

- Lanfreducci & Bosio, Op.cit., p. 540.
- Cresti, "Quelques réflexions…", Op. cit., p. 159.
- Ben Mansour, Op.cit., p. 139.
(2) Bono, I corsari babareschi, Op.cit., p. 220.
(3) Mascarenhas, Op.cit., p. 74.

(4) بالنسبة للإنكليز، تناقص عدد أسراهم بسبب وباء الطاعون من 1.000 في سنة 1621 إلى 800 بعد عامين ؛ و قد تمّ تحرير 600 بحّار إنكليزيّ من الأسر بموجب معاهدة السلم المبرمة في سنة 1623.
أنظر :

- Fisher, Op.cit., pp. 268-270.
- Playfair, The scourge of christendom, Op.cit., p. 45.

و نفس الشيء بالنسبة لسكّان الأراضي المنخفضة، حيث تناقص عددهم من 300 في سنة 1620 إلى حوالي 150 بعد عامين ؛ لكن بعد إبرام معاهدة السلم مع الإيالة في سنة 1622، لم يعد يوجد - بشهادة القنصل الهولنديّ "ويجنانت دي كايزر" (Wijnant de Keyser) - سوى ثلاثة أسرى بالجزائر في صيف عام 1624. أنظر :

- Krieken, Op.cit., pp. 26 & 30-35.
(5) Abbé Bombard, Les vicaires apostoliques de Tunis et d'Alger, in R.T., 1, 1894, p. 388.
(6) Dumay, Projet pour l'entreprise d'Alger, Op.cit., p. 4.

أنظر أيضًا :
- قنان، نصوص و وثائق، المرجع السابق، ص. 100.

و قد عاود عدد الأسرى إلى الإرتفاع، بسبب انتعاش نشاط الغزو البحريّ مجددًا، في عهد الحاج علي آغا و عهد الدايات الثلاث الأوائل[1]. ففي سنة 1675، قدّر القنصل الفرنسيّ دارفيو بأنّ عددهم يتراوح بين عشرة و إثنا عشر ألفًا[2]. لكن في نهاية القرن السابع عشر و العقود الأولى من القرن الثامن عشر - و مع الإنحطاط البيّن الّذي عرفته القرصنة الجزائريّة - انهار عدد الأسرى بشكل أسرع من ذي قبل ؛ إذ هبط العدد من 4.000 أسير في سنة 1693 إلى 2.600 في سنة 1698، و 3.000 في سنة 1701[3].

و تجدر الإشارة إلى أنّ الانخفاض المسجّل في عدد الأسرى قابله ارتفاع محسوس في ثمن الفديات، ابتداءً من منتصف القرن السابع عشر، كما تبيّنه الأرقام التالية المستقاة من مصادر مختلفة[4] :

سنة 1644 : 155 ريال (أي حوالي 465 ليرة فرنسيّة).
سنة 1662 : 500 فلورين[5].
سنة 1666 : 600 ليرة فرنسيّة.
سنة 1683 : 750 فلورين.
سنة 1685 : 800 ليرة فرنسيّة.
سنة 1710 : 200 ريال (أي حوالي 720 ليرة فرنسيّة).
سنة 1730 : 925 فلورين.
سنة 1735 : 1265 فلورين.

و من هذه الأرقام نلاحظ أنّ متوّسط ثمن الأسرى قد تضاعف مرّتين أو ثلاث مرّات تقريبًا بالجزائر في ظرف أقلّ من قرن، و ذلك بالتوازي مع تناقص عدد الأسرى الأوربيين ؛ ممّا أسهم في تخفيف أثر انخفاض نشاط القرصنة الملموس خلال تلك الفترة، و حجم الخسائر المترتّبة عن ذلك.

---

(1) Delphin, "Histoire des pachas... ", in J.A., avril-juin 1922, p. 210.
Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit. pp. 245-249 & sq.
(2) d'Arvieux, Op.cit., p. 225.

(3) أنظر الجدول رقم 7.
أنظر أيضًا :

- Cresti, "Quelques réflexions…", Op. cit., p. 159.
- Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit. p. 269.

(4) أنظر :

- Favre, F. Le veritable recit de la redemption faite en Alger l'année passée 1644 par les religieux de l'ordre de Nostre Dame de la Mercy, & redemption des captifs, Louis Feugé, Paris, 1645, pp. 26-29.
- Krieken, Op.cit., pp. 61, 75 & 104.
- Wilhelm, J. "Captifs chrétiens à Alger", in R.S.P. 56, 1933, p. 133.
- Mathiex, J. "Trafic et prix de l'homme en Méditerranée aux XVIIe et XVIIIe siècles", in A.E.S.C. 9, 1954, p. 162.

(5) الفلورين، عملة هولنديّة قيمتها تقارب الليرة.

الخاتمة

أسفرت دراستنا لموضوع الجزائر في عهد الآغوات عن جملة من النتائج الهامّة نلخّصها فيما يلي :

- لمسنا من خلال دراستنا لعوامل تراجع سلطة الولاة، على مدى قرن من الزمن (1557-1659)، التأثير البارز الّذي أحدثه انحطاط الإدارة العثمانيّة الّذي بدأ بسبب شراء المناصب و تفاقم من جرّاء فساد ذمّة موظّفي السلك الإداريّ و تجاوزات الملتزمين بالجباية ؛ و قد أدّى ذلك إلى حدوث ضغط خاصّة على المناطق الداخليّة للبلاد بفعل زيادة المطالب المخزنيّة و كثرة الضرائب، ممّا كان يترتّب عنه في الغالب نشوب اضطرابات و ثورات قبليّة.

- لقد تطرّق العديد من المؤرّخين إلى الصراع الّذي حصل بين الأوجاق و طائفة الريّاس، و رأى بعضهم مثل دي غرامون في هذا الصراع الحجر الأساس لكلّ الأحداث و الإضطرابات الّتي وقعت في الجزائر طيلة العهد العثمانيّ تقريبًا، بما فيها فترة الآغوات. و لكن اقتصر الصراع في حقيقة الأمر بين الطرفين على القرن السادس عشر فقط، حيث أنّنا لم نجد دلائل ملموسة عنه لدى دراستنا لأحداث القرن التالي ؛ و الراجح أنّ ذلك راجع إلى الخطوة الّتي اتّخذها الوالي محمّد باشا في عام 1568 بالسماح للإنكشاريّة بالمشاركة في الغزو البحريّ على متن سفن الريّاس، و هذا القرار خفّف كثيرا من حدّة الصراع الّذي يجب الإشارة إلى أنّه لم يصل أبدًا إلى حدّ المواجهة المفتوحة.

- و ما يمكن تسجيله أيضًا هو أنّ تطوّر الأحداث، منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، أفرز وضعًا جديدًا تمثّل في بدء صراع طويل بين الولاة العثمانيّين و أوجاق الإنكشاريّة ؛ صراع تدّخلت فيه أحيانًا طائفة الريّاس مثلما وقع خلال أحداث عام 1556 الّتي سبقت اغتيال محمّد تكلرلي باشا. فقد استغلّ الأوجاق موقعه في الديوان بحكم أكثريّته ليراقب عن كثب القرارات المتّخذة ثمّ أصبح يتدّخل بشكل متزايد في توجيه سياسة البلاد، و بوجه خاصّ خلال الفترات الّتي عرفت اشتداد الأزمات الماليّة و السياسيّة ؛ و بذلك تكرّس على مرّ العقود تنفّذ الإنكشاريّة و ارتقائها هرم السلطة على حساب الوالي، ممثّل السلطان العثماني.

- كانت العلاقة بين الجزائر و الباب العالي، رغم كونها ولاية من ولايات الدولة العثمانيّة، عبارة عن علاقة ولاء (vassalité) أكثر منها علاقة التبعية الّتي تربط عادةً بين إدارة مركزيّة و أحد أقاليمها. و تجلّى ذلك، منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر، عندما تحوّلت وجهة اهتمامات الدولة العثمانيّة نحو الشرق بعد تحرير تونس من الإسبان بفضل عون القوّات الجزائريّة، و ذلك في حين استمرّت اهتمامات السياسة الجزائريّة على نفس خطّ السير الّذي تمثّل في التصدي لخطر الدول الأروبيّة في الحوض الغربيّ للمتوّسط ؛ و لتبيان استقلاليّة القرار الجزائريّ، تكفي الإشارة إلى أنّ إسبانيا نجحت في إبرام معاهدة سلم مع الدولة العثمانيّة، و مع ذلك فقد استمرّت في حرب مع إيالة الجزائر حتّى بداية العقد الأخير من القرن الثامن عشر.

- رأينا مشاركة الأسطول الجزائريّ إلى جانب العثمانيّين في حرب كريت الطويلة (1645-1669) ضدّ البنادقة و حلفائهم المسيحيّين ؛ و قد كان من أبرز نتائج احتدام هذا الصراع بالنسبة للريّاس الجزائريّين هو ازدياد الخسائر في العتاد و الرجال إلى حدّ الإستنزاف، و أدّى ذلك بدوره إلى هبوط معتبر في حجم الموارد المتأتية من النشاط البحريّ في السنوات الأخيرة التي سبقت انقلاب 1659. كما شهدت الجزائر تعاقب عدّة نوائب في فترة قصيرة من الزمن، و نذكر منها غزو الطامح العلويّ للغرب الجزائريّ (1653-1654)، و وباء قونية (1654-1657)، و فرار حاكم الباستيون المثقل بالديون (1658)، الّتي أفضت إلى حدوث أزمة ماليّة خانقة سيتمخّض عنها في آخر المطاف تغيير جذريّ لنظام الحكم.

- عند أواخر الخمسينات من القرن السابع عشر، ظهر تطوّر جديد في اتجاه استقلاليّة أكبر عن الدولة العثمانيّة بتحويل الباشا (الوالي) إلى مجرّد حامل للأختام، و برز الآغا كالزعيم الفعليّ عن الجهاز التنفيذيّ أمام الديوان. و لقد عدّ الباب العالي الّذي كان يسوسه الصدر الأعظم المتمرّس كوبرلو هذه الخطوة خروجًا عن طاعة السلطان، و حظر التعامل مع الجزائريّين ؛ و لكن الطرفان وجدا في الأخير صيغة للإبقاء على أواصر العلاقات الخصوصيّة بينهما في ظلّ هذا الوضع الجديد، بتعيين باشا له صلاحيات محدودة يكون ممثّل السلطان في البلاد، على أن تبقى مقاليد السلطة و النفوذ بين أيدي الآغا و الديوان.

- لقد استحدثت "ثورة الآغوات" - الّتي اعتبرناها بالأحرى انقلابًا وفقًا لمجريات الأحداث - نمطًا جديدًا للحكم : إذ تمّت فعليًّا تنحية الباشا عن السلطة، و استبدل بهيئة عليا تحت رقابة الديوان مشكّلة من أربعة و عشرين معزول آغا، يرأسها حاكم يحمل لقب آغا ؛ و قد أوكلت إلى هذه الهيئة مهام تسيير شؤون الحكم، و الّتي احتلّت فيها الماليّة المقام الأوّل. و تجدر الإشارة إلى أنّه أبقي على الباشا في منصب شرفيّ، و ذلك بسبب شعور الموالاة الّذي احتفظ به الأوجاق تجاه الباب العالي، و مراعاةً لمكانة السلطان العثمانيّ في شخص ممثّله.

- في غضون فترة الآغوات القصيرة، الّتي دامت من عام 1659 إلى 1671، تعاقب أربع آغوات على الحكم، و هم : خليل بلوكباشي، و رمضان بلوكباشي، و شعبان آغا، و الحاج علي آغا. و جميعهم عرفوا نفس المصير المحتوم، الموت قتلاً ؛ هذه النهاية المأساويّة عزّزت بعض المؤرّخين في رأيهم بأنّ هذه الفترة لم تكن "بصريح العبارة، سوى تمرّد طويل الأمد للمليشيا" (دي غرامون). طبعًا، تعكّر صفو الجزائر خلال هاته الإثنا عشر سنة بثورتين كبيرتين، ثورة في عام 1661 و أخرى في 1671، اللّتان شهدتا تقتيل الإنكشاريّة للآغا الحاكم و زمرة مقرّبيه. و لكن بعد تفحّصنا للأمور عن كثب، خلصنا إلى نتيجة أنّ هذه الفترة لم تكن مظلمة بالقدر الّذي أراد بعض المؤرّخين أن يصوروه لنا، و هذا للأسباب المذكورة أدناه :

- عكس ما يمكن أن نتصوّره، لم يكن الأربع آغوات الّذين حكموا الإيالة "سيئين" ؛ فقد كانت الإنكشاريّة تكنّ لهم كلّ المحبة و الإحترام، على الأقلّ في بداية عهدتهم ؛ و الشيء القليل الّذي نعرفه عنهم على الصعيد الشخصيّ و الإرث السياسيّ، يبرز لنا رجالاً أقويّاء، ذوو شكيمة و هيبة. و الظاهر أنّ سبب مقتلهم كان راجع إلى ظروف صعبة و مشؤومة أكثر من كونه نتيجة لسوء إدارتهم.

- إنّ التعاقب المتواتر للآغوات، و جهود هؤلاء الحكّام للبقاء أطول مدّة في السلطة، أدّيا إلى تغيّرات مرحليّة في نظام الحكم (من حكم القلّة (oligarchie) إلى حكم هو أقرب إلى الإستبداد)، ممهّدًا بذلك إلى ما سيكون عليه حكم الدايات ؛ و هكذا، كان هذا العهد القصير في الحقيقة طورًا انتقاليًّا بين فترة الانحطاط السياسيّ للباشوات و عهد الدايات الطويل.

- عرفت هذه الفترة نهاية التقهقر الديموغرافيّ و الاقتصاديّ للجزائر، الّتي رأت عدد سكّانها يهبط من 80.000 نسمة في عام 1625 إلى حوالي 25 أو 30.000 في عام 1664، و ذلك أساسًا من جرّاء أوبئة الطاعون. أمّا بالنسبة لبداية الإنطلاقة في كلا المجالين، فحدثت نحو عامي 1666 و 1667، في عهد الحاج علي آغا، الّذي ترجع له بعض المصادر الجزائريّة الفضل في ذاك الازدهار (إبن المفتي).

- بعد أن خلصنا إلى أنّ معظم تقديرات المصادر الأروبيّة حول عدد سكّان الجزائر غير واقعيّة، بالنظر إلى الكثافة السكّانيّة العظمى الّتي تقتضيها من جهة و لبقائها ثابتة حتّى بعد أزمات ديموغرافيّة حقيقيّة من جهة أخرى ؛ تعيّن علينا للكشف عن الأوضاع الديموغرافيّة الرجوع إلى مؤشرات البنية العمرانيّة و تمحيص التقديرات الّتي تبدو الأقرب من الحقيقة، و بذلك توّصلنا إلى أنّ مدينة الجزائر عرفت في أثناء القرنين السادس عشر و السابع عشر أربعة مراحل في حركة التطوّر الديموغرافيّ، و هي :
- مرحلة نموّ شبه مطرّد، استمرّت خلال القرن الأوّل من الوجود العثمانيّ (1518-1620) و تضاعف فيها عدد السكّان خمس مرّات تقريبًا.
- مرحلة تذبذب، امتدّت نحو ثلث قرن (1621-1653) و عرفت بين مدّ و جزر تراجعًا نسبيًّا لعدد السكّان بسبب الأوبئة و الأزمات الداخليّة.
- مرحلة انهيار، دامت قرابة عقد من الزمن (1654-1665) و هلك خلالها نصف سكّان المدينة بفعل موجتي طاعون فتّاك.
- مرحلة نموّ نسبيّ، استمرّت حتّى العقود الأولى من القرن الثامن عشر، و استعادت خلالها المدينة طاقتها البشريّة.

- شهدت النشاطات الإقتصاديّة الجزائريّة من خلال ما مرّ بنا تراجعًا كبيرًا، مع منتصف القرن السابع عشر، نظرًا إلى عوامل عدّة أهمّها : على الصعيد الخارجيّ، الإنعكاسات السلبيّة لحرب جزيرة كريت بين الدولة العثمانيّة و البندقية الّتي أدّت إلى ركود نسبيّ للتجارة المتوّسطيّة و ازدياد نشاط القرصنة الأروبيّة. و أمّا على الصعيد الداخليّ، فبسبب المغارم

و المكوس التي كان يفرضها الباشوات على التجّار و الحرفيّين ليعوّضوا الخسارة الناتجة عن تناقص الإيرادات الجمركيّة، إضافةً إلى احتكار هؤلاء الحكّام لبعض الموّاد الأساسيّة القابلة للتصدير ؛ كما كان لوقع موجتي طاعون (1654-1657) و (1662-1664) الأثر البليغ في انخفاض الإنتاج الزراعيّ و الحرفيّ و تباطؤ المبادلات لفتكهما بعدد هائل من سكّان الإيالة.
و كان فرار حاكم الباستيون في عام 1658 بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير، إذ قام هذا الأخير بإحراق الباستيون بعد أن أفرغ المخازن و أسر عددًا من الجزائريّين ؛ و ترتّب عن هذه الحادثة كساد التجارة بالشرق الجزائريّ، و انخفاض حادّ في المبادلات التجاريّة مع فرنسا التي كانت تعتبر الشريك الإقتصاديّ الأوّل بالنسبة للإيالة. و محاولةً منه بعث النشاط التجاريّ مجددًّا، قام الديوان في عام 1659 بتخفيض الرسوم و إقرار تعريفة جمركيّة جديدة. و لكن هذه التدابير لم تأتي بالنتائج المأمولة نتيجة لحالة الحرب غير المعلنة مع فرنسا و الإضطرابات السياسيّة التي عرفتها الإيالة آنذاك ؛ و لم يستعد الإقتصاد نشاطه المعهود من جديد حتّى استقرّت الأوضاع السياسيّة في الإيالة، و أعيد فتح الباستيون عقب معاهدة عام 1666.

- من خلال دراستنا للغزو البحريّ (القرصنة)، اتّضح لنا أنّ البحريّة الجزائريّة استطاعت أن تحافظ على قوّتها بين مدّ و جزر حتّى العقود الأخيرة من القرن السابع عشر كما شهدت تقريبًا نفس التطوّر الّذي اتبعته البحريّات الأروبيّة من حيث طرق بناء السفن و ازدياد عدد قطع المدفعيّة، مع فارق واحد هامّ هو مراقبة الدولة مراقبة تامّة لنشاط الغزو البحريّ ؛ و ممّا يجدر إلفات الانتباه إليه هي تلك الطاعة و ذلك الانضباط الّذي كان يتّسم به البحّارة الجزائريّون باعتراف أعدائهم أنفسهم. فالتجاوزات الّتي كانت تحدث في بعض الأحيان من طرفهم كانت تعاقب بمنتهى الصرامة و الحزم، و لم نلاحظ هذا الانضباط و الانصياع للأوامر و هذه الصرامة في معاقبة المخالفين لدى الدول البحريّة الكبرى. فعمليّة تزوير الجوازات و منحها لمن لا يستحقها و اضفاء الحماية على نشاطات لصوصيّة البحر بهذه الطريقة أو بطرق أخرى كانت شائعة في تلك الفترة. و قد أدّت هذه التجاوزات إلى تسميم العلاقات في الكثير من الأحيان بين الجزائر و الدول الأروبيّة الّتي ارتبطت معها بمعاهدة سلم صريحة بخصوص ذلك، و في مقدّمتها فرنسا و انكلترا كما سبق و رأيناه.

و بهذه الاستنتاجات نكون قد حاولنا الإجابة عن مجمل التساؤلات التي طرحناها في بداية بحثنا، و لو بشكل جزئي. و سيبقى مجال البحث مفتوحاً في هذا المضمار، طالما لا تزال بعض المسائل تحتاج إلى الدّراسة و التّمحيص ؛ و لن يحدث ذلك بالاعتماد على الدّراسات التاريخيّة فقط دون ربطها بالدلائل الأرشيفيّة التي يتمّ استنطاقها بفضل المختصّين في المجال.

الملاحق

الملاحق

- القوائم :

1- قائمة الولاة المعيّنين من طرف الآستانة.

- الوثائق :

2- رسالة طوبال محرّم باشا إلى الأمير العلويّ محمّد بن الشريف، 1 جوان 1654.
3- رسالة االملك لويس الرابع عشر إلى إبراهيم، باشا الجزائر. باريس، 14 جوان 1659.
4- رسالة القنصل بارو إلى حكّام مدينة مارسيليا. الجزائر، 26 نوفمبر 1659.
5- رسالة إبراهيم باشا إلى السادة قناصل و حكّام مدينة مارسيليا. الجزائر، 9 فبراير 1661.
6- رسالة إسماعيل باشا إلى السيّد تروبير، 26 نوفمبر .1668
7- رسالة إسماعيل باشا إلى لويس الرابع عشر، 1669.

- الرسوم البيانيّة :

8- رسم بيانيّ للتركيبة البشريّة لأوجاق الجزائر.
9- رسم بيانيّ للتطوّر الديموغرافيّ لمدينة الجزائر (1516-1716).

- الخرائط :

10- خريطة حول مساهمة البحريّة الجزائريّة في الصراع العثمانيّ البندقيّ (1638-1657).

الملحق رقم 1 : قائمة الولاة المعيّنين من طرف الآستانة*

تاريخ التولية	الولاة	الملاحظات
جانفي 1518	خيرالدين باشا بن يعقوب	استخلف حسن آغا خلال الحملة على تونس (ماي 1534- أوت 1535)، و بعد سفره إلى إسطنبول في أكتوبر 1535
1537	حسن آغا	استخلف قائد القوّاد الحاج بشر (سبتمبر 1544- جوان 1545)، خلال مرضه الّذي مات فيه
جوان 1545	حسن باشا بن خير الدين	استخلف القائد صفا (سبتمبر 1551- أبريل 1552)، بعد سفره إلى إسطنبول
أبريل 1552	صالح رايس	خلفه قائد القوّاد حسن قورصو (ماي 1556- سبتمبر 1556) بعد وفاته
سبتمبر 1556	محمد باشا تكلرلي	خلفه آغا الإنكشاريّة القايد مصطفى أرناؤوط و القايد يحي (أبريل 1557- جوان 1557)، بعد مقتله
جوان 1557	حسن باشا بن خير الدين	للمرّة الثانية. خلفه حسن آغا الإنكشاريّة و قائد القوّاد كوسا محمد (جويلية 1561- سبتمبر 1561)، بعد استبعاده إلى إسطنبول
سبتمبر 1561	أحمد باشا بسطانجي باشي	خلفه القايد يحي (ماي 1562- سبتمبر 1562)، بعد وفاته
سبتمبر 1562	حسن باشا بن خير الدين	للمرّة الثالثة
جوان 1567	محمّد باشا بن صالح رايس	
جويلية 1568	قلج علي باشا	استخلف مامي قورصو خلال الحملة على تونس (أكتوبر 1569- أبريل 1570)، و عند سفره إلى إسطنبول (جوان 1570- جويلية 1570) و (أبريل 1571- أبريل 1572)
أبريل 1572	أحمد عرب باشا	
أبريل 1574	القايد رمضان باشا	
جوان 1577	حسن باشا فندقلي	
أوت 1580	جعفر باشا	تولى القبودان باشا قلج علي مقاليد الحكم (جوان 1581- أوت 1581)، خلال فترة وجوده بالجزائر
ماي 1582	القايد رمضان باشا	للمرّة الثانية. تولى زعيم طائفة الريّاس، مامي أرناؤوط، الحكم مؤقتًا (جوان 1582- أوت 1582)، بعد فرار الباشا
أوت 1582	حسن باشا فندقلي	للمرّة الثانية
أوت 1585	محمّد "مامي" باشا	
جوان 1587	إستانكولي أحمد باشا	
أوت 1589	خضر باشا	
أوت 1592	شعبان باشا بن يحي	استخلف قريبه مصطفى باشا (جويلية 1594- ديسمبر 1594)، بعد عودته إلى إسطنبول
ديسمبر 1594	خضر باشا	للمرّة الثانية

سبتمبر 1596	مصطفى باشا	
1598	دالي حسن باشا	
1600	سليمان باشا فندقلي	
أكتوبر 1603	خضر باشا	للمرّة الثالثة
ماي 1604	كوسة محمد باشا	خلفه إبن أخيه كوسة مصطفى باشا (سبتمبر 1606- جوان 1607)، بعد وفاته
جوان 1607	رضوان باشا بكرلي	
أوت 1610	كوسة مصطفى باشا	
أوت 1613	حسين باشا	خلفه القاضي مولى علي (أكتوبر 1616)، بعد سجنه
أكتوبر 1616	مصطفى باشا	
سبتمبر 1617	سليمان باشا فندقلي	للمرّة الثانية. خلفه إسراف خوجة و حمّودة طابعجي (ماي 1618- سبتمبر 1618)، بعد وفاته
سبتمبر 1618	حسين باشا	للمرّة الثانية
جويلية 1619	خسرو باشا	
أوت 1621	حسين باشا الشيخ	
جويلية 1623	مراد باشا الأعمى	استخلف إبراهيم "باشا" عرباجي (أبريل 1624- أكتوبر 1624)، لأسباب تبقى مجهولة
أكتوبر 1624	خسرو باشا	للمرّة الثانية ؛ خلفه حسين بن إلياس باي (أبريل 1626- أبريل 1627)، بعد وفاته
أبريل 1627	حسين باشا الشيخ	للمرّة الثانية
جويلية 1630	يونس باشا	
نوفمبر 1632	حسين باشا الشيخ	للمرّة الثالثة
جويلية 1634	أبو جمال يوسف باشا	
جوان 1637	أبو الحسن علي باشا	
ماي 1640	أبو جمال يوسف باشا	للمرّة الثانية ؛ تنحّى عن السلطة فترة ثلاثة أسابيع مستخلفًا شعبان كتخدا (ماي 1640- جوان 1640)
ديسمبر 1642	بورصلي محمّد باشا	
جويلية 1644	أحمد علي باشا	
1645	إبراهيم باشا	لم يتمكن من تولي منصبه
1645	أحمد علي باشا	للمرّة الثانية
ماي 1647	أبو جمال يوسف باشا	للمرّة الثالثة
مارس 1650	مراد باشا الأعمى	للمرّة الثانية
ماي 1651	محمّد باشا العالم	
ديسمبر 1653	طوبال محرّم باشا	
جويلية 1655	الحاج أحمد باشا	
فبراير 1656	إبراهيم باشا	

ماي 1656	الحاج أحمد باشا	للمرّة الثانية
سبتمبر 1657	إبراهيم باشا	للمرّة الثانية. سجن في جوان 1659
جوان 1659	علي باشا	لم يتمكن من تولي منصبه
أبريل 1660	إبراهيم باشا	للمرّة الثالثة
ماي 1662	بوشناق إسماعيل باشا	
1685	الحاج حسين باشا	
سبتمبر 1688	بوشناق إسماعيل باشا	لم يتمكن من تولي منصبه
1689	الحاج مصطفى باشا	
1690	عمر باشا	
1691	الحاج مصطفى باشا	للمرّة الثانية
جوان 1695	موسى باشا	
1700	علي باشا	
أوت 1704	مصطفى باشا	
أوت 1707	إبراهيم باشا البشناقي	
جويلية 1709	أحمد باشا	
أبريل 1711	شارقان إبراهيم باشا	لم يتمكن من تولي منصبه
جوان 1729	أصلان محمّد باشا	لم يتمكن من تولي منصبه

*** نقلاً عن :**

- ابن حمادوش الجزائريّ، المصدر السابق، ص. 228-232

- بن عودة المزاري، طلع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر و إسبانيا و فرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر. تحقيق و دراسة يحي بوعزيز، ج. 1، ط. 1، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 1990، ص.252-256.

- التر، المرجع السابق، ص. 300-310، 319-323 و ما يليها.

- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، سلسلة المحاكم الشرعيّة : علبة 10-2، وثيقة 20 ؛ علبة 18-2، وثيقة 4 ؛ علبة 37-2، وثيقة 38 ؛ علبة 48-1، وثيقة 54 ؛ علبة 49، وثيقة 11.

- Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., pp. 43-231.

- Hammer-Purgstall, Op.cit., p. 83.

- Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit., pp. 121-286.

- Kaddache, M. L'Algérie…, Op.cit., p. 87.

- Colin, Op.cit., pp. 27-60.

- Delphin, "Histoire des pachas… ", in J.A., avril-juin 1922, pp. 200-207.

- Delphin, "Histoire des pachas… ", in J.A., janvier-mars 1925, pp. 2-6.

- Watbeld, "Documents inédits… ", Op.cit., pp. 335-340.

- Grammont, H.D. de "Lettre d'Ismaël pacha à Louis XIV (1688)", in R.A. 28, 1884, pp. 68-73.

- Féraud, L. "L'Oued El-Kebir et Collo", in R.A. 3, 1858-59, p. 206.

- Plantet, Op.cit., p. 57.

الملحق رقم 2 : رسالة طوبال محرّم باشا إلى الأمير العلويّ محمّد بن الشريف، 1 جوان 1654*.

مراسلة "عثمان باشا" صاحب الجزائر للمولى محمّد بن الشريف.

الحمد لله الّذي وصّى و لا رخّص في مدافعة اللّص و الصائل شريفًا أو مشروفًا، و نصّ، و هو الصادق سبحانه، على فصم عرى أصله المتأصّل مجهولاً أو معروفًا، وصلى الله على سيدنا و مولانا محمّد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم، و على آله تيجان العزّ و براقع الجباه و الخياشم، و صحابته صوارم الصولة الحاسمة من الكفر الطّلى و الغلاصم، بالرماح العاملة و السيوف القواصم، و لا زائد بعد حمد الله إلاّ مقصد خطاب الشريف الجليل القدر، الصادق اللهجة و الصدر، من رتق الله به فتوق وطنه، و حمى به من أحزاب الأباطيل أنجاد أرضه و أغوار عطنه، حافد مولانا علي و سيدتنا البتول، و ولد مولانا الشريف بن مولانا علي السيتل الصوّل سلام عليكم ما رصّعت الجفان سموت البحور و لمعت الجواهر الحسان على بياض النحور، و رحمة الله تعالى و بركاته ما أساغت محض الحلال زكاته، و بعد فقد كاتبناكم من مغنى غنيمة المقيم و الظاعن و الزائر، رباط الجريد مدينة ثغر الجزائر، صان الله من البرّ و البحر عرضها، و أمّن من زعازع العواصف و القواصف أرضها، إلماعًا لكمّ معادن الرياسة، و فرسان القيافة و العيافة و الفراسة، فضلاً عن سماء صحا من الغيم و القتام جوّه، و ضحًا نشرت عليه الوديقة وشيا ففشا ضوءه، بأنّ شؤون المملكة لم يتوان عن مكنون علمكم أمرها، و لا أعوز عزائمكم زيدها و عمرها، و ذلك أنّ الوهّاب سبحانه منحكم هيبة و همّة في الجود و الحلم و الحماسة، و اختار لكم عنوان عنايتها في غاب الصون سجلماسة، لكن فاتكم سرّ رأي التدبير، و أركبتم حزمكم جموع الجهل و التبذير، مع أنّ ذلك في الحقيقة دأب كلّ مؤسّس لدولة، لا يجمعها إلاّ بجنايات الجولة و الصولة، فخرقت على الإيالة العثمانيّة جلباب صونها الجديد، من وجدة الأبلق إلى حدود الجريد، فشوّشت علينا أخلاط الأعراب، إلى أن تعوّقوا علينا في أرفق الآراب، و شنّتت الغارة العشواء على بني يعقوب، فحسمت رسمهم على العقيب و العرقوب، وغادرت جماهرهم تسعى على عيالهم الزياني و الموزونة في أسواق مستغانم و ديار مازونة، و جرّرت ذيل المذلّة على أطراف الغاسول و الأغواط، فالتقطتهم بطانتك التقاط سباع الطير الوطواط، و قادك الجاهل الجهم محمود حميان، لعين ماضي و الصوانع و بني يطفيان، فراحت رياح و سويد ينفض كلّ بطل منهم غباره و طينه، على طود راشد، و بليد قسطينة، و لا كادنا إلاّ ما هتكتم من ستر السرّ على رمس أبي الربيع السيّد سليمان مع أنّكم أولى من يراعي حرمته و توقيره، و يدافع عنه و عمّن سواه ويرفد فقيره، وتنسبون العجم للجهل و أنّهم جفاة و أجلاف، ثمّ صرتم بدلاً و أخلاف. خرج جيش قصبتنا بتلمسان، بما لديهم من الرماة و الفرسان، فهزمتموهم بقرار، و قتلتموهم قتل مذلّة و احتقار، فقلنا هذا أقلّ جزاء كلّ كلب حقير، عقور يعرض عرضه لصولة الأسد الهصور، و لا وافت الآفة في الغالب إلاّ الحضر، مع شيع في الأجنة تجني الجني و الخضر. كان أولاد طلحة و هداج و خراج، يؤدّون لهذه المثابة ما ثقل و خفّ من الخراج، و لا يفوتنا من ملازمها وبر و لا شعر و لا صوف، و لا سقب و لا جدي و لا خروف، إلى أن طلعت علينا غرّة شمسك السعيدة، فعادت كلّ شيعة قريبة عنّا بعيدة، و أعانك افتراق الجفّاة من أهل وجدة، و إنّ نصيبك الأوفر منهم أهل جدّة و نجدة، و لولاك ما ثار علينا أهل تلمسان، و أنكروا ما لنا من قديم الحنانة و الإحسان، و ردّوا عليك الساحة و البساط، و مرغوبهم أن تزفر علينا بسطوة الثعبان و الساط، مع علمنا اليقيني أن شجرتنا لا تضعضع بزعازع حيّان، و لا تندرس و لو انهارت عليها جبال جيان و أنّ الحجر لا يدقّ بالطوب، و الخاطف لا يطأ أوطية الخطوب، كذلك في المثل جندك خلال الصدور و الورود، لا يصبرون

لصواعق البارود، و لا تنجح حجّة الدروع و الذوابل، إلاّ في سوق شن الغارات على حلل القبائل، و أمّا أسوار الجحافل و أدوار الكتائب، فلا يصدمها فيهدمها إلاّ سيول الخيول و الرماة الرواتب، و زنت صولتك لبني عامر لذاذة النفار لكنف الكافر، و داخل الوسواس و السوس جبال طرارة و مضغرة و بني سنوس، و الرعايا توّد أن يحتفل لبنها في ضروعها، لتختزن في تبن الخداع سنبل زروعها، و إن قبلت منهم الأقوال و الأفعال، تعلّ طباعها على الدولة فتصير كالأغوال، و إيّاك إيّاك و الغرر لما عثرت عليه في كتاب البوني و أوراق السيوطيّ و علي بادي و إبن الحاج، و رسالة أهل سبتة لعبد الحقّ بن أبي سعيد المرينيّ بأنّك المخصوص بصعود تلك الأدراج، ذلك منك بعيد الوصول لا تدركه بالمسمرة و لا بقبائع النصول، و أنّ أوتاد الروم و الترك تتقوّض من أرض الغرب، و لا يبقى من ينازعكم فيها بحرب و لا ضرب، ليس لك في غنيمة إدراكه طمع، و لا سبيل لتبديد ما نظّمه حازمنا و جمع، و قد غرّتك أضغاث الأحلام، و أغواك ضباب الغيب فأصبح ظنّك منه في غياهب الأظلام، فإن حرمت به فأنت لا شكّ حانث، و إن كان منكم يقينًا فرابع أو ثالث، أوّلكم ثائر، و الثاني مقتفٍ له سائر، و الثالث لكما أمير نائر، إمّا عادل أو جائر، و لا تمدّن باع المخاطرة إلى أوطاننا فتخشى مخالب سطوة سلطاننا، أمّا الشجاعة الغريزة فقد علمنا أنّ لك منها بالمهيمن أوفر نصيب، و ممّن ضرب فيها فأصاب الغرض بسهم مصيب، لكن غاية كفاية الشجاع إذا حمي الوطيس الدفاع، سيّما في هذا الحين الّتي أبخستها عند الخلاص، صناعة البارود و الرصاص، و جسرك علينا كونك عقابًا على فرع شجر، أو يعسوب نحل احتلّ صدع حجر، لو رآيت ملوك آحاد أمصار البرّ و البحر، لعلمت أنّك محجوب و محجور، في حقّ ذلك الحجر، و تحققت أنّ بين الأمراء مداراة و مراعاة، و إنّ أحوال الدول أيّام و ساعات، كلّ أحد يخاف على صدع فخاره، و يطلق بخوره تحت نتن بخاره، و ما مرادنا إلاّ أمان العرب في المواضع، ليطيب لنا جولان الإنتقال في المشتاة و المرابع، و يجلب إليهم الغني و العديم، ما يحصل له فيه من الكساء و الحنّاء و الأديم، فإن تعلّقت همّتك بالإمارة فعليك بالمدن الّتي حجرها عليك همج البرابر فصار يدعى لها بها على المنابر، فشدّ لها حيازيمك لتذوق حلاوة الملك، المعجونة بمرهم النجاة أو الهلك، دع عنك وطن الرمال و العجاج، و مخاطرة النفس في الفدافد و الفجاج، فناشدناك جدّك من الأب و الأمّ، و مالك فيه من أخ و خال و عمّ، إلاّ ماتجنّبت ساحات تلمسان، و لا زاحمتها بجموع رماة و لا فرسان، و إن اشتهت الأعراب غارات بعضها على بعض، فموعدها ما نأى عنّا من مطلق الأرض، و خمسنا أبداء على الغالب، لتعلموا أن رأيهم عن معاني الصواب غائب، إذ كلّهم ذوو جفاء و نفار، و يعمّهم عند الدول ما يعمّ الكفّار، ليبقى بيننا و بينكم الستر المديد على الدوّام، و نلغي كلام الوشاة من الأقوام. و قد شيّعنا نحوكم أربعة صحاب، تسرّ بمجالستهم الخواطر و الرحاب، الفقيه السيّد عبد الله النفزي، و الفقيه الأبرّ السيّد الحاج محمّد بن علي الحضري المزغنائيّ، و إثنين من أركان ديواننا، و قواعد إيواننا، أتراك سيوط و غاية غرضنا جميل الجواب بما هو أصفى و أصدق خطاب، و الله يوّفقنا لأحمد طريق و يحشرنا مع جدّك في خير فريق، آمين و السلام،

و كتب في منتصف رجب الفرد الحرام عام أربعة و ستّين و ألف.

باشا الجزائر

* نقلاً عن :

- الناصريّ، أبو العبّاس أحمد بن خالد. كتاب الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى. ج. 7. دار الكتاب. الدار البيضاء. 1956، ص. 22-25.

الملحق رقم 3 : رسالة االملك لويس الرابع عشر إلى إبراهيم، باشا الجزائر. باريس، 14 جوان 1659*.

لويس الرابع عشر
إلى إبراهيم، باشا الجزائر

باريس، 14 جوان 1659

السيّد المجيد و العظيم

لتقليدنا بمنصب حاكم و قنصل باستيون فرنسا في "بلاد البربر" السيّد لويس كامپون، تارس مدينتنا مارسيليا، لأجل إعادة تجارة هذا المركز إلى نصابها، وددنا حقًّا أن نكاتبكم بهذه الرسالة، لنقول لكم أنّه سيسرّنا غاية السرور أن ترعوه بنفوذكم و حمايتكم، و أن لا تقبلوا بأن يفعل أو يوضع أو يسبّب له أية بلبلة أو عرقلة، لكن على العكس [أن يمنح] كلّ العون و المساعدة الّتي سيحتاجها، كما كنا سنفعل في حال مماثل، لو طلب منّا ذلك.
الحال أنّنا ندعو الربّ أن يجعلكم، السيّد المجيد و العظيم، في رعايته المقدّسة.

كتب في باريس، اليوم الرابع عشر من جوان 1659.

لويس

*** المصدر :**
- E. Plantet, Correspondance des deys d’Alger avec la cour de France. Tunis, éd. Bouslama, 1981, T. 1, p. 56.

الملحق رقم 4 : رسالة القنصل بارو إلى حكّام مدينة مارسيليا. الجزائر، 26 نوفمبر 1659*.

رسالة السيّد بارو إلى السّادة قناصل و حكّام مدينة مارسيليا

الجزائر، 26 نوفمبر 1659

سادتي،

لقد تلقيت بكلّ ما أمكنني من احترام من الموّقر الأب هيرون الرسالة الّتي طاب لكم أن تكتبوها لي، و لم أقصّر لذلك في إسداء مختلف الخدمات له، ليس كما وددت حقًّا، بل على الأقلّ كما أتاح لي الزمن و المكان القيام به، مثلما يمكن للأب الموّقر المذكور أن يخبركم به مشافهة. ستعرّفكم حملته للإفتداء المكلّلة بالنجاح بصدق السيّد خليل و الديوان، الّذين بذلوا له من الحماية و المجاملات بقدر ما أملتم به من وثوق مبني على الرسائل الّتي كان لي الشرف بمكاتبتكم بها من قبلهم لأجل حريّة التجارة، و قد كانت لكم اثباتات عنها. و ليؤكّد لكم زيادة هذا التوافق الحسن، أمرني السيّد خليل المذكور أن أعلمكم بالعدالة الّتي طبّقها إزاء قبطان و ضبّاط سفينة قرصنة من هذه المدينة، الّذين بلغت بهم الجسارة عند ملاقاتهم قاربًا عائدًا من هذه المدينة إلى مارسيليا، الصعود على متنه و معاملة الطاقم و الركّاب كأعداء ؛ و بناءً على الشكوى الّتي تقدّمت بها إلى السيّد المذكور و إلى الديوان، قاموا بتكبيل القبطان المذكور بالسلاسل في القصر و، أوّل يوم [انعقاد] الديوان، تمّت معاقبته ضربًا بالعصا، و معه البلوكباشيّة الّذين لم يقفوا في وجه معاملته السيئة. و إضافة لذلك، قاموا بإعادة غطاء أخذ من القارب المذكور، و لطلب تقدّمت به عن بعض المال الّذي قيل أنّه أخذ أيضًا، لم يمض قدمًا لعدم التمكّن من التحقّق من ذلك. هذا الشكل من الترضية هو دليل كافٍ عن رغبتهم الأكيدة بالحفاظ على حريّة التجارة، و بوسع أزيد من مائة شخص ينتقلون على هذه السفينة أن يؤكدوه لكم ؛ و عليه أفوّض أمري [إليكم]، مؤكّدًا لكم علانيةً بأن أكون طيلة حياتي، بالقلب و بالروح، سادتي، بصدق خادمكم المتضّع و المنصاع.

(ختم)

*** نقلاً عن :**
- Grammont, H.D. de « Relations entre la France et la régence d'Alger au XVIIe siècle » in Revue Africaine 28 (1884), pp. 281-282.

الملحق رقم 5 : رسالة إبراهيم باشا إلى السادة قناصل و حكّام مدينة مارسيليا. الجزائر، 9 فبراير 1661*.

باشا الجزائر،
إلى السادة قناصل و حكّام مدينة مارسيليا

الجزائر، 9 فبراير 1661

سادتي،

الرغبة الكبيرة الّتي لدينا لإحلال من الآن الوفاق الحسن الّذي كان لنا من زمان معكم فيما يخصّ التجارة، جعلنا نتّخذ قرار إعلامكم بذلك في هذه الرسالة الّتي وددنا أن نكاتبكم بها، و الّتي عبرها نؤكّد لكم أنّ جميع الفرنسيّين، و بوجه خاصّ الّذين لهم نيّة الإتّجار معنا، سيكونون دائمًا مرّحب بهم و سيستقبلون جيّدًا في الموانئ و المواقع التابعة لسلطتنا. نعد بهذه الرسالة أنّه لن يسبّب لهم أي كدر أو مهانة مهما يكن السبب أو الظرف، بل على العكس [سنمنحهم] كلّ العون، الرعاية و المساعدة، و أنّه يمكنهم المجيء بكلّ أمان، سواء للتجارة أو للنخاسة، و أنّه ستحفظ لهم حرمة لا تنتهك، كما نأمر بذلك أولئك الّذين نقيمهم في قيادات المواقع المذكورة ؛ و للتأكيد على ذلك، و ضعنا و ختمنا هذه الرسالة بأختامنا المعتادة.

(ختم)

باشا الجزائر

*** المصدر :**
- Plantet, E. Correspondance des deys d’Alger avec la cour de France. Tunis, éd. Bouslama, 1981, T. 1, p. 57.

الملحق رقم 6 : رسالة إسماعيل باشا إلى السيّد تروبير، 26 نوفمبر 1668.*

إسماعيل، باشا الجزائر
إلى السيّد تروبير، مفوّض الملك و المفتّش العامّ لبحريّة الشرق

الجزائر، 26 نوفمبر 1668

كما كانت لنا ثقة كاملة عن كلّ ما ذكرته من قبل الملك، فإنّه لدينا الثقة أيضًا بأنّك أدليت بشهادة أمينة عن صاحب الجلالة، و لأنّه قد مرّ الكثير من الوقت دون أن نكون تلقينا شيئًا من أخباركم، و أنّه فضلاً عن ذلك علمنا أنّ الإنكليز حيثما كانوا ينشرون إشاعة بأنّنا خرقنا معاهدة السلم و أنّ قراصنتنا يأسرون الفرنسيّين، إنّ ذلك مخالف للحقيقة، لقد عزمنا على إرسال رسول إلى مارسيليا، على إحدى بوارجنا، مع رسائل إلى صاحب الجلالة لكي نؤكّد له استمرار الصداقة الّتي التزمنا بها في معاهدة السلم المتقيّدين بها.
و إنّ قامت البوارج الّتي كانت، في الحملة السابقة، في خدمة السيّد العظيم بأخذ ثلاثة مراكب ادّعت أنّها فرنسيّة، فمبعوثه الّذي كان قائدًا للقوّات، هو الّذي اعتبرها غنائم جائزة لأنّها وجدت في خدمة البنادقة و حاملة المؤن إلى كانديا، و لم يكن لنا أي دخل في ذلك. إن كنت في البلاط، فنرجو منك أن تفهّم ذلك للملك، و تمهّد للجواب الملائم الّذي نأمله.
لقد وجّهنا رسولنا إلى السيّد القيّم بمارسيليا، الّذي عرفتنا أنت و السيّد القنصل به ؛ نرجو أن يطيب له السعي في هذه المفاوضة، و أن تحثّه على أن يرسل لنا في أقرب الآجال اللوازم الّتي طلبناها منه في مذكّرتنا، و أن لا تنسى ما قلته لعلي [آغا] قبل رحيلك. لا أشكّ في أنّك ستقوم بقدر المستطاع ؛ أعتمد دومًا على حسن إرادتكم، و إنّني أنتظر من أخباركم،**

سيّديّ،
خادمكم المخلص جدًّا

(ختم)

إسماعيل،
باشا الجزائر

*** المصدر :**
- Plantet, Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France. Tunis, éd. Bouslama, 1981, T. 1, p. 57.
****السيّد أرنول، القيّم على أسطول القادرغات.**

الملحق رقم 7 : رسالة إسماعيل باشا إلى لويس الرابع عشر، 1669*

إسماعيل، باشا الجزائر
إلى لويس الرابع عشر

الجزائر، 1669

مولاي،

أشعر قدوم السيّد تروبير، مفوّضكم، جميع البلد على العموم برضًى كبير و نحن على وجه الخصوص. لقد أدّى لنا رسالتكم الّتي أشكر من خلالها جلالتكم على الدلائل الّتي منحنا إيّاها عن صداقته. تلقينا بمنتهى السرور الإقتراح الّذي تقدّم به السيّد تروبير من قبل جلالتكم بالقطع مع جميع أوربا و الوقوف متّحدين معكم. و سيقدّم لكم بيانًا مفصّلاً عن التدابير اللازم إتخاذها لتنفيذ رغبة جلالتكم، الّتي سنعمل معها دومًا بحسن نيّة. لقد كلّفنا السيّد تروبير بمذكّرة ليتقدّم بها إلى جلالتكم. و نحن ننتظر النتيجة و ندعو الربّ القدير أن يشملكم برعايته المقدّسة.

حرّر بالجزائر، العام 1079 من الهجرة

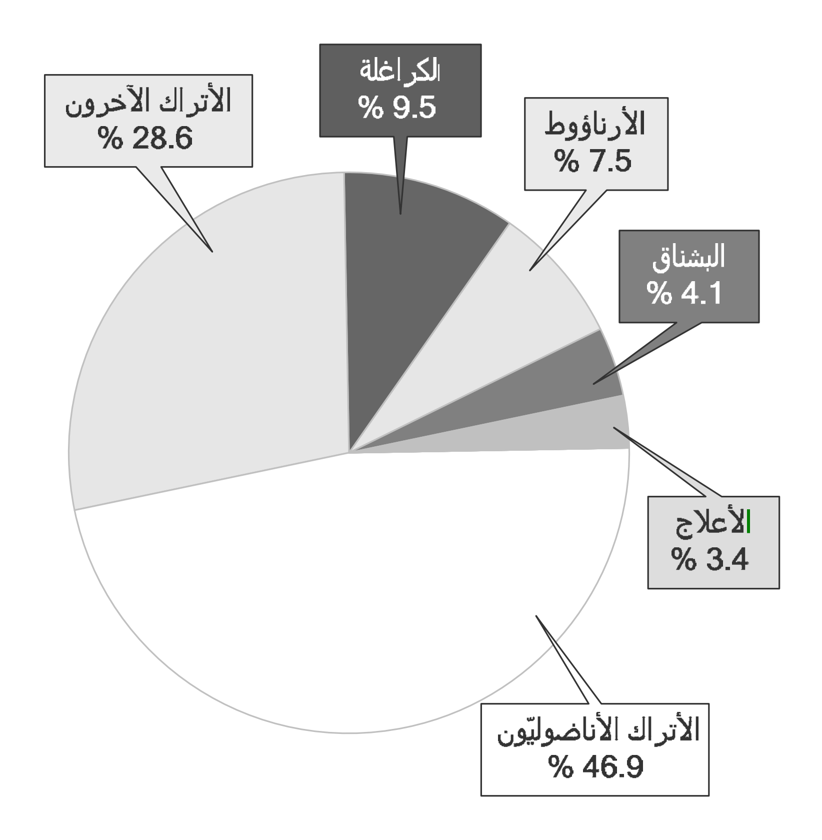
(ختم)

إسماعيل،
باشا الجزائر

*** المصدر :**

- Plantet, Correspondance des deys d’Alger avec la cour de France. Tunis, éd. Bouslama, 1981, T. 1, pp. 65-66.

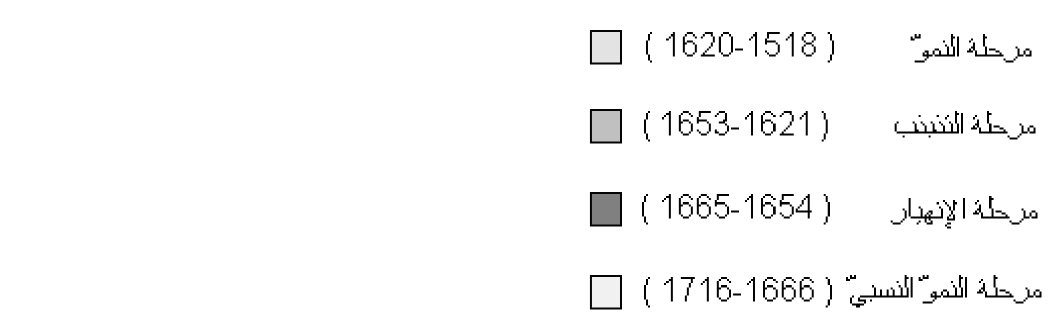
الملحق رقم 8 : التركيبة البشريّة للأتراك العثمانيّين من خلال دفاتر المخلّفات *

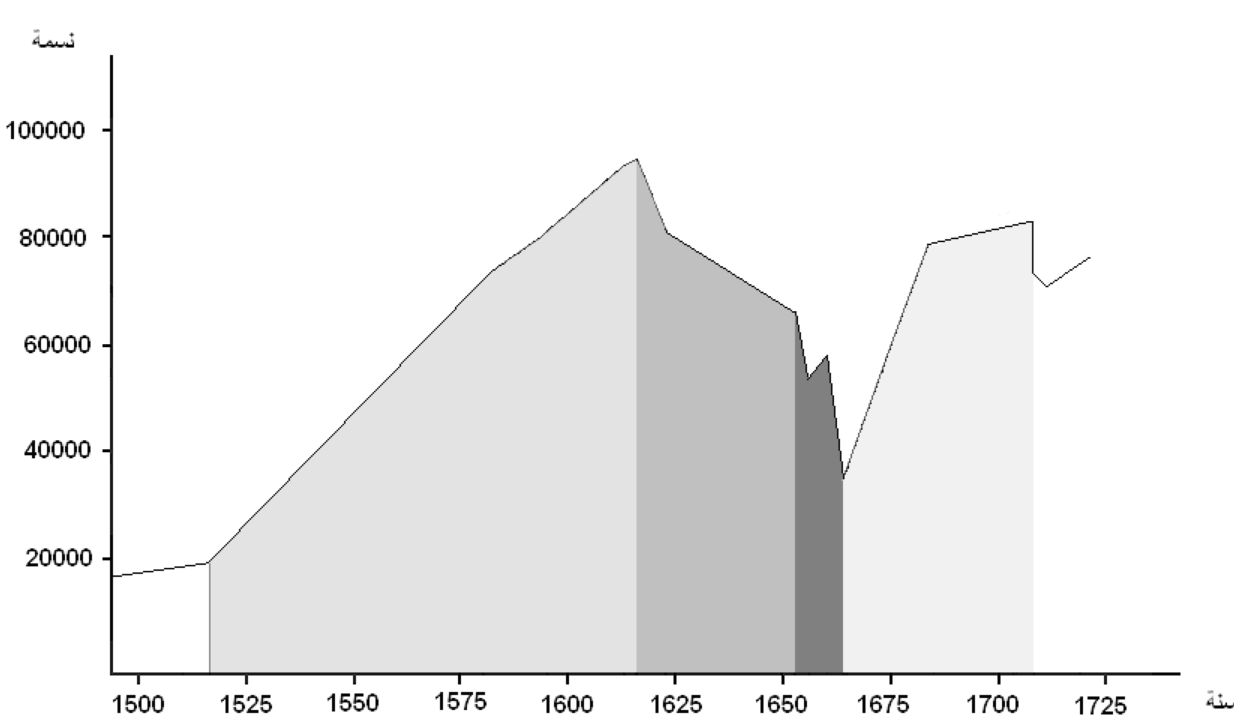


*** اعتمد "تال شوفال" لدى دراسته لأصول الإنكشاريّة على ثلاث دفاتر لبيت المال تعود إلى فترات مختلفة من القرن الثامن عشر (1699-1701)، (1786-1792) و (1797-1803). و قد أحصى من خلالها حوالي 1.460 إنكشاريّ، من بينهم 147 فقط عرف أصلهم ؛ و ارتكز على هذه العيّنة الصغيرة أساسًا لتحديد الأصول العرقيّة و الجغرافيّة لأفراد الأوجاق (بالنسب المئويّة) :**

- Shuval, T. La ville d'Alger vers la fin du XVII^e siècle. Population et cadre urbain, CNRS Éditions, Paris, 1998, pp. 59-62.

الملحق رقم 9 : حركة التطوّر الديموغرافيّ في مدينة الجزائر (1518-1716)*





*** راجع الرسم البيانيّ لتطوّر عدد سكّان مدينة الجزائر اعتمادًا على المصادر المعاصرة الملحق بمقال "الأحوال الصحّيّة و الوضع الديموغرافيّ في الجزائر أثناء العهد العثمانيّ"، ص. 558-570 :**
- سعيدوني، ناصر الدين. ورقات جزائريّة، المرجع السابق، ص. 268.

الملحق رقم 10

خريطة. مساهمة البحريّة الجزائريّة في الصراع العثمانيّ البندقيّ (1638 - 1657)

الببليوغرافيا

نبذة عن البيبليوغرافيا[1]

لقد دعى الكثير من المؤرّخين و الأرشيفيّين إلى تجاوز المراجع التقليديّة و العودة إلى الأرصدة العربيّة و التركيّة لكتابة تاريخ الجزائر العثمانيّة، و نذكر من جملتهم "جان دني" (Jean Deny) ؛ و لم يستصوب هذا الأخير أمر أن يكون هذا التاريخ "وُضِع أساسًا وفق المصادر الأوربية، و أنّه آن وقت استخدام ما تبّقى من وثائق عثمانيّة في دور الأرشيف"[2]. فهذه الوثائق أساسيّة و في غاية الأهمّيّة لدراسة تاريخ الجزائر خلال العهد العثمانيّ، و المعلومات الّتي تحتويها هي الأقرب من الحقيقة التاريخيّة.

و إنّ معظم الوثائق العثمانيّة الّتي استفدنا منها في دراستنا استقيناها من رصيد الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، وهي تنقسم إلى ثلاثة أصناف :

- دفتر مهمّات الديوان الهمايونيّ، الّتي هي عبارة عن صور فقط لأصول المراسلات المحفوظة في أرشيف استانبول، و بعضها لم يتبقى منه سوى ترجمتها العربيّة ؛ و لم نستفد سوى بالقليل منها كونها لا تشمل القرن السابع عشر.
- سجلات البايلك، و هي سجلات الإدارة التركيّة في الجزائر الّتي "اختفى القسم الأكبر منها في فوضى الإحتلال مع غالبيّة الخوجات الّذين كانوا مكلّفين بحفظها"[3]. و للأسف، كانت من بين الوثائق المفقودة سجلات الديوان البالغة الأهمّيّة الّتي خلّفت نقصًا لا يمكن تقديره أو تعويضه. و مع ذلك، فقد أفدنا من عدد من سجلات البايلك العائدة إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر، و الّتي أعطتنا معلومات قيّمة خصوصًا في المجالين العمرانيّ و الإقتصاديّ.
- سلسلة المحاكم الشرعيّة، هي عبارة عن عقود قضاة المحاكم الجزائريّة، الّتي جمعت من 1830 إلى 1870، من طرف وكلاء مديريّة الأملاك (Direction des Domaines). و هذه الوثائق محفوظة بالأرشيف الوطنيّ في حوالي 152 علبة ؛ و تضمّ كلّ واحدة منها عدّة عشرات من عقود متفاوتة القيمة، تغطّي كلّ العهد العثمانيّ و العقود الأولى من الإحتلال. و تجدر الإشارة إلى أنّ أغلب وثائق المحاكم الّتي استخدمناها يعود تاريخها إلى فترة الآغوات.

و قد استفدنا كثيرًا من هذا الرصيد غير أنّ الشيء الّذي يعاب عليه رغم أهمّيّته هو عدم تصنيف الوثائق و فهرستها بشكل مفيد، و إنّما صنّفت على ما بدا لنا بدون تناسق، ممّا يضطرّ الباحث إلى تصفّح عدد كبير منها للعثور على الوثيقة الّتي تخدم بحثه.

---

(1) تجدر الإشارة إلى أنّنا اقتصرنا في هذه النبذة عن البيبليوغرافيا على تعريف موجز بالأصول و نعني بها الأرشيف، و المصادر، و الوثائق المنشورة.

(2) Deny, J. "Les registres de soldes des janissaires conservés à la B.N.A.", in R.A. 61, 1920, p. 21.

(3) Tableau de la Situation des Établissements Français en Algérie, imprimerie Royale, Paris, 1830-1837, p. 365.

من جانب آخر، استندنا في انجاز هذه الدراسة على العديد من المصادر الجزائريّة و الفرنسيّة و الإنكليزيّة، و هي شهادات و روايات و مذكّرات المعاصرين الّذين زاروا أو عاشوا بالجزائر خلال العهد العثمانيّ ؛ و اعتبرنا هذه المصادر عماد البحث بما تحويه من أخبار و معلومات يسّرت لنا بشكل كبير معرفة الأوضاع السائدة بالجزائر خلال الفترة المدروسة و مجمل الأحداث الّتي مرّت بها.

و كما أشرنا، اعتمدنا في بحثنا على عدّة مصادر جزائريّة، و قد زوّدتنا بمعلومات دقيقة لا غنًى عنها فيما يتعلّق بالنظم الإداريّة و أهمّ الأحداث التاريخيّة ؛ و الجدير بالذكر من هذه المؤلّفات المحلّيّة : تقييدات عن علماء و باشوات الجزائر لإبن المفتي، و رحلة إبن حمادوش الجزائريّ، و الزهرة النائرة لمحمّد بن رقية الجديريّ، و مذكّرات نقيب الأشراف، و المرآة لحمدان بن عثمان خوجة.

و كانت المصادر الفرنسيّة و الإنكليزيّة جدّ مفيدة لنا في بحثنا، رغم الأخطاء الّتي كثيرًا ما وقع فيها مؤلّفوها بحكم التعصّب الدينيّ، أو الجهل بلغة و تقاليد سكّان البلاد، أو الأحكام المسبقة المنافية للواقع كما نستشفه من قراءة كتاباتهم.

و حسب تاريخها، أمكن تمييز هذه المصادر إلى صنفين اثنين :

- الأولى هي المصادر المعاصرة للفترة محلّ دراستنا ؛ و مع أنّ الكثير من هذه المؤلّفات تعوزها غالبًا الموضوعيّة، و تقدّم بعض المعلومات بشكل غير واضح أو مشوّه، إلاّ أنّها بالرغم من ذلك تبقى بالنسبة للباحث ذات قيمة تاريخيّة لا يمكن إنكارها.

و من مؤلّفات هذا الصنف الّتي اعتمدنا عليها كثيرًا تاريخ ملوك الجزائر للأب هايدو، و رواية سبع سنوات أسر لفرنسيس نايت، و تاريخ شمال لإفريقيا و قراصنتها للأب دان، و رواية أسر دارندا، و مرآة الصدقة المسيحيّة للأب ميشال أوفري، و الحالة الراهنة للجزائر لمؤلّف مجهول، و مذكّرات الفارس دارفيو.

- و الثانية هي المصادر المتأخرة الّتي كتبت في القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر قبل الاحتلال.

و من بين هذه المصادر، أثارت انتباهنا مؤلّفات تستند على الوثائق الرسميّة للقنصليّات و الّتي حوت معلومات قيّمة و موضوعيّة نسبيًّا بالمقارنة مع سابقاتها عن إيالة الجزائر، و نذكر منها على سبيل المثال مؤلّفات شاو (1720-1732)، و لوجيبه دو تاسي (1725)، و فنتور دي بارادي (1789-1790)، و شالر (1822).

و بخصوص الوثائق المنشورة، الّتي تعتبر في نفس أهمّيّة الوثائق الأصليّة، فقد اعتمدنا على ما نشره جمال قنان من نصوص و وثائق مثيرة للإهتمام تخصّ تاريخ الجزائر الحديث ؛ و لا يقلّ عنها أهمّيّة ما نشره بلانتيه من مراسلات رسميّة على أعلى مستوى بين الجزائر و فرنسا، و الّتي كشفت لنا جانبًا من العلاقات الدبلوماسيّة بين البلدين. كما استفدنا كذلك من دفتر التشريفات الّذي نشره ألبير ديفو، و الّذي تضمّن معلومات كثيرة عن الإدارة في عهد الدايات.

إضافة إلى كلّ ما سبقت الإشارة إليه من وثائق الأرشيف و المصادر و الوثائق المنشورة، فقد اعتمدنا أيضًا على الدراسات الحديثة المتوفّرة حول موضوع بحثنا من كتب و مقالات عامّة و متخصّصة بالعربيّة و الفرنسيّة و الإنكليزيّة.

و نظّمنا مختلف المصادر و المراجع التي اعتمدنا عليها على النحو التالي :

1- الأرشيف

أ- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، دفتر مهمّات الديوان الهمايونيّ
ب- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، سجلات البايلك
ج- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، سلسلة المحاكم الشرعيّة
د- المكتبة الوطنيّة الجزائريّة، مصلحة المخطوطات

2- المصادر

أ- باللغة العربيّة
ب- باللغة الفرنسيّة
ج- باللغة الإنكليزيّة

3- الوثائق المنشورة

أ- باللغة العربيّة
ب- باللغة الفرنسيّة
ج- باللغة الإنكليزيّة

4- الرسائل الجامعيّة

أ- باللغة العربيّة
ب- باللغة الفرنسيّة

5- المراجع

أ- باللغة العربيّة
ب- باللغة الفرنسيّة
ج- باللغة الإنكليزيّة
د- باللغة الإسبانيّة
هـ- باللغة الإيطاليّة

6- المقالات

أ- باللغة العربيّة
ب- باللغة الفرنسيّة
ج- باللغة الإنكليزيّة

7- المناجد و المعاجم، و دوائر المعارف، و كتب الببليوغرافيا

أ- باللغة العربيّة
ب- باللغة الفرنسيّة
ج- باللغة الإنكليزيّة

1-الأرشيف :

أ- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، دفتر مهمّات الديوان الهمايونيّ :

رقم 12، صحيفة 91 ؛ 979/2/3 ﻫ الموافق لـ 1571/6/27 م.
رقم 12، صحيفة 312 ؛ 979 ﻫ الموافق لـ 1571 م.
رقم 12، صحيفة 427 ؛ 979/3/22 ﻫ الموافق لـ 1571/8/14 م.
رقم 14، صحيفة 38 ؛ 980 ﻫ الموافق لـ 1572 م.
رقم 18، صحيفة 135-136 ؛ 979/10/19 ﻫ الموافق لـ 1572/3/5 م.
رقم 22، صحيفة 182 ؛ 981/5/15 ﻫ الموافق لـ 12 سبتمبر 1573 م.
رقم 30، صحيفة 185 ؛ 985/3/5 ﻫ الموافق لـ 1577/5/23 م.
رقم 30، صحيفة 199 ؛ 985/u3/5 ﻫ الموافق لـ 1577/5/23 م.
رقم 30، صحيفة 223 ؛ 985/3/13 ﻫ الموافق لـ 1577/5/31 م.
رقم 31، صحيفة 278 ؛ 985/6/14 ﻫ الموافق لـ 1577/8/29 م.
رقم 42، صحيفة 386 ؛ 989 ﻫ الموافق لـ 1581 م.
رقم 47، صحيفة 188 ؛ 990/6/1 ﻫ الموافق لـ 1577/6/23 م.
رقم 48، صحيفة 338 ؛ 990 ﻫ الموافق لـ 1582 م.
رقم 70، صحيفة 210 ؛ 1002 ﻫ الموافق لـ 1594 م.
رقم 73، صحيفة 452 ؛ 1003/10/11 ﻫ الموافق لـ 1595/6/29 م.
رقم 78، صحيفة 820 ؛ 1018/2/23 ﻫ الموافق لـ 1609/5/28 م.
رقم 79، صحيفة 24 ؛ 1019/2/26 ﻫ الموافق لـ 1611/5/10 م.

ب- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، سجلات البايلك :

سجل 67، علبة 11 - ب ؛ 1077-1196 ﻫ / 1667-1782 م.
سجل 69، علبة 12- ب ؛ 1081-1091 ﻫ / 1670-1681 م.
سجل 70، علبة 13- ب ؛ 1079-1090 ﻫ / 1668-1679 م.
سجل 250، علبة 30- ب ؛ 1066-1093 ﻫ / 1656-1682 م.
سجل 325، علبة 33 - ب ؛ 1067-1082 ﻫ / 1656-1672 م.

ج- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، سلسلة المحاكم الشرعيّة :

علبة 1، وثيقة 24 ؛ أواخر محرّم 1074 ﻫ / سبتمبر 1663 م.
علبة 1، وثيقة 45 ؛ أواخر ذو القعدة 1072 ﻫ / جويلية 1662 م.
علبة 4-1، وثيقة 22 ؛ أواسط شعبان 1073 ﻫ / مارس 1663 م.
علبة 10-2، وثيقة 20 ؛ أواخر شوال 1086 ﻫ / جانفي 1676 م.
علبة 13-1، وثيقة 48 ؛ أوائل شعبان 1077 ﻫ / جانفي 1667 م.
علبة 18-2، وثيقة 4 ؛ أواسط محرّم 1038 ﻫ / سبتمبر 1628 م.
علبة 18-2، وثيقة 5 ؛ 997 ﻫ / 1589 م.
علبة 22-2، وثيقة 26 ؛ 988 ﻫ / 1580 م.
علبة 32، وثيقة 2 ؛ 1074 ﻫ / 1663 م.
علبة 37-2، وثيقة 38 ؛ أواخر ذو الحجّة 1101 ﻫ / أكتوبر 1690 م.
علبة 41-1، وثيقة 8 ؛ أواسط شعبان 1073 ﻫ / مارس 1663 م.

علبة 41-2، وثيقة 2 ؛ أواخر جمادى الأولى 1045 هـ / أكتوبر 1635 م.
علبة 45-1، وثيقة 12 ؛ أوائل رجب 1090 هـ / أوت 1679 م.
علبة 45-1، وثيقة 14 ؛ آخر رمضان 1084 هـ / جانفي 1674 م.
علبة 45-1، وثيقة 27 ؛ أواسط ربيع الثاني 1068 هـ / جانفي 1658 م.
علبة 47-2، وثيقة 4 ؛ أواخر جمادى الأولى 1036 هـ / فبراير 1627 م.
علبة 48-1، وثيقة 54 ؛ أوائل جمادى الثاني 1044 هـ / ديسمبر 1634 م.
علبة 49، وثيقة 11 ؛ أوائل جمادى الأولى 1061 هـ / أبريل 1651 م.
علبة 50، وثيقة 19 ؛ أوائل محرّم 1074 هـ / أوت 1663 م.

د- المكتبة الوطنيّة الجزائريّة، مصلحة المخطوطات :

مجموعة وثائق تحت عنوان "رسائل من عهد العثمانيّين" رقم 3205، الملّف الأوّل، وثيقة 42 و 43.

2- المصادر :

أ- باللغة العربيّة :

- إبن حمادوش الجزائريّ، عبد الرزّاق. رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة "لسان المقال في النّباء عن النّسب و الحسب و الحال"، تحقيق و تعليق د. أبو القاسم سعد الله، المكتبة الوطنيّة - المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1983.

- إبن خلدون، عبد الرحمٰن بن محمّد. المقدّمة، ج. 1، مطبعة دار القلم، تونس، 1984.

- إبن العنتري، محمّد الصالح. فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة و استيلاؤهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، تقديم و تعليق د. يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1991.

- إبن العنتري، محمّد الصالح. مجاعات قسنطينة، تحقيق و تقديم رابح بونار، الشركة الوطنيّة للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974.

- التلمسانيّ الجديريّ، محمّد بن رقية. "الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة"، نشر سليم بابا أحمد، مجلة تاريخ و حضارة المغرب 3، 1967، ص. 2-32.

- الزهّار، أحمد الشريف. مذكّرات الحاج أحمد الشريف الزهّار، نقيب أشراف الجزائر 1754-1830، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط. 2، الشركة الوطنيّة للنشر و التوزيع، الجزائر، 1980.

- الزيانيّ، محمّد بن يوسف. دليل الحيران و أنيس السهران في أخبار مدينة وهران. تقديم و تعليق المهدي البوعبدلي، الشركة الوطنيّة للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979.

- شالر، وليام. مذكّرات وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر [1816-1824]، تعريب و تعليق و تقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنيّة للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982.

- الشويحات، عبد الله محمّد بن الحاج. قانون مدينة الجزائر، مخ. م. و. ج.، رقم 1378.

- كاثكارت، جيمس لياندر. مذكّرات أسير الداي كاثكارت، قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1982.

- مجهول. كتاب في تاريخ الجزاير، مخطوط المكتبة الوطنيّة رقم 1638، الجزائر، 1246 هـ.

- المنداسيّ، سعيد بن عبد الله. الديوان، تحقيق و تقديم رابح بونار، الجزائر، 1976.

ب- باللغة الفرنسيّة :

- Anonyme. Histoire des dernières révolutions du Royaume de Tunis et des mouvements du Royaume d'Alger, Jacques le Febvre, Paris, 1689.

- Anonyme. Relation de ce qui s'est passé dans les negotiations de la Paix, concluë au nom du Roy, par le Chevalier de Tourville, avec le Bacha, le Dëy, le Divan, & la milice d'Alger, Jean Boude le Jeune, Toulouse, 1684.

- Anonyme. Relation d'un voyage fait dand la Mauritanie en Affrique, par le sieur Roland Frejus de la ville de Marseille, par ordre de sa Majesté, en l'année 1666, vers le Roy de Tafilete Muley Arxid, pour l'establissement du Commerce dans toute l'estenduë du Royaume de Fez, & de toutes ses autres conquestes, Paris, 1670.

- Aranda, E. d'. Relation de la captivité & liberté du sieur Emanuel d'Aranda, jadis esclave à Alger ; où se trouvent plusieurs particularités de l'Affrique, dignes de remarque. 3ème édition, augmentée de treize relations, & autres tailles douces, par le mesme Autheur, Jean Mommart, Bruxelles, 1662.

- Arvieux, Chevalier L.L. d'. Mémoires du chevalier d'Arvieux, mis en ordre par le R.P. Jean-Baptiste Labat, T. 5, Delespine le fils, Paris, 1735.

- Auvry, P. M. Le miroir de la charité chrétienne ou Relation du voyage que les religieux de l'Ordre de Nôtre Dame de la Mercy du Royaume de France ont fait l'année dernière 1662 en la ville d'Alger, d'où ils ont ramené environ une centaine de chrétiens esclaves, Roize, Aix, 1663.

- Avity, P. d'. Description générale de l'Afrique, De Rocoles, Paris, 1637.

- Brown, E. Le voyage en Égypte d'Edward Brown 1673-1674, trad. par M.-Th. Bréant, notes de S. Sauneron, Publications de l'Institut Français d'Archéologie orientale, le Caire, 1974.

- Dan, R.P. P. Histoire de Barbarie et de ses corsaires, 2e éd., Paris, 1649.

- Dapper, O. Description de l'Afrique contenant les noms et la situation… Avec des cartes des états des provinces et des villes, traduite de flamand, Wolfgang, Amsterdam, 1686.

- Favre, P. F. Le veritable recit de la redemption faite en Alger l'année passée 1644 par les religieux de l'ordre de Nostre Dame de la Mercy, & redemption des captifs, Louis Feugé, Paris, 1645.

- Gonzales, P. A. Voyage en Égypte du Père Antonius Gonzales 1665-1666. trad. du néérlandais, présenté et annoté par Charles Libois S.J. 2 volumes, Publications de l'Institut Français d'Archéologie Orientale, Paris, 1977.

- Haëdo, D. de, "Histoire des Rois d'Alger", trad. et annotée par H.D. de Grammont, in R.A. 24, 1880, pp. 37-69, 116-132, 215-239, 261-290, 344-372, 401-432 ; 25, 1881, pp. 5-32, 97-120.

- Haëdo, D. de, Histoire des Rois d'Alger, trad. par de Grammont, Éditions Grand-Alger Livres, Alger, 2004.

- Haëdo, D. de, La vie à Alger les années 1600. Topographie et histoire générale d'Alger, trad. par Monnereau et Berbrugger, Éditions Grand-Alger Livres, Alger, 2004.

- Hamdan ben Othman Khodja. Le Miroir ou Aperçu historique et statistique sur la Régence d'Alger, 2ème éd., Sindbad, Paris, 1985.

- Laugier de Tassy, J. Ph. Histoire du Royaume d'Alger avec l'État présent de son gouvernement, de ses forces de Terre et de Mer, de ses revenus, police, justice, politique et commerce, Henri du Sauzet, Amsterdam, 1725 ; réédité par les Éditions Loysel, Paris, 1992.

- Léon, Jean dit l'Africain. Description de l'Afrique, nouvelle édition traduite de l'italien par A. Épaulard, 2 Tomes, Adrien Maisonneuve, Paris, 1956.

- Manesson Mallet, A. Description de l'univers contenant les differents systêmes du Monde, les cartes generales et particulieres de la geographie ancienne et moderne : Les plans et les profils des principales villes & des autres lieux plus considerable de la Terre ; avec les portraits des souverains qui y commandent, leurs blasons, titres & livrés : Et les mœurs, religions, gouvernemens & divers habillemens de chaque nation, T. 3, Denys Thierry, Paris, 1683.

- Mascarenhas, J. Esclave à Alger. Récit de captivité de João Mascarenhas (1621-1624), trad. du portugais et présenté par P. Teyssier, 2ème éd., Éditions Chandeigne, Paris, 1999.

- Rang, S. & Denis, F. Fondation de la Régence d'Alger. Histoire des Barberousse, chronique arabe du XVIe siècle, 2 Tomes, Éditions Bouslama, Tunis, 1984.

- Ricaut, M. Histoire de l'État present de l'Empire ottoman ; contenant les maximes politiques des Turcs ; les principaux points de la religion Mahométane, ses sectes, ses herésies, & ses diverses sortes de religieux ; leur Discipline militaire, avec une supputation exacte de leurs forces par mer & par terre, & du revenu de l'État, 2 volumes, Paris, 1670.
- Rocqueville, Sieur de. Relation des moeurs et du Gouvernement des Turcs d'Alger, Olivier, Paris, 1675.

- Sanson d'Abbeville. L'Affrique. En plusieurs cartes nouvelles, et exactes, & c. En divers traitez de geographie, et d'histoire. Là où sont descrits succinctement, & avec une belle methode, & facile ses empires, ses monarchies, ses estats, & c. Les mœurs, les langues, les religions, le négoce et la richesse de ses peuples, & c. Et ce qu'il y a de plus beau & de plus rare dans toutes ses parties, & dans ses isles, Paris, 1656.

- Shaler, W. Esquisse de l'État d'Alger considéré sous les rapports politique, historique et civile contenant un tableau statistique sur la géographie, la population, le gouvernement, les revenus, le commerce, l'agriculture, les arts, les manufactures, les tribus, les moeurs, les usages, le langage, les événements politiques et récens de ce pays, trad. de l'anglais par M. X. Bianchi, Librairie Ladvocat, Paris, 1830.

- Shaw, Th. Voyage dans la régence d'Alger ou description géographique, physique, philologique, etc., de cet état, trad. de l'anglais par J. Mac Carty, 2e éd., Éditions Bouslama, Tunis, 1980.

- Tavernier, J.B. Nouvelle relation de l'intérieur du sérail du Grand Seigneur. Contenant plusieurs singularités qui jusqu'ici n'ont point été mises en lumière, Olivier de Varennes, Paris, 1675.

- Thévenot, J. Relation d'un voyage fait au Levant, Billaine, Paris, 1664.
Nous avons utilisé deux éditions récentes ayant pour titre : L'empire du Grand Turc vu par un sujet de Louis XIV, présentation de F. Billacois, Calmann-Lévy, Paris, 1965 ; et, Voyage du Levant, introduction et notes de S. Yerasimos, Librairie François Maspero, Paris, 1980.

- Vallière, C.Ph. L'Algérie en 1781. Mémoire du Consul C.-Ph. Vallière, pub. par Lucien Chaillou, Valbert Rand, Toulon, 1974.

- Venture de Paradis, J.M. Tunis et Alger au XVIIIe siècle, présentation de J. Cuoq, Sindbad, Paris, 1985.

- Venture de Paradis, J.M. Alger au XVIIIème siècle, 2ème éd., Bouslama, Tunis, s.d.

ج- باللغة الإنكليزيّة :

- G.P., The present state of Tangier in a letter to his Grace the lord Chancellor of Ireland and one of the lords justices there, to which is added The present state of Algiers, H.Herringman, London, 1676.

- Knight, F. A relation of seven years slavery under the Turks of Argeire, suffered by an English captive merchant, London, 1640.

3- الوثائق المنشورة :

أ- باللغة العربيّة :

- قنان، جمال. نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، المؤسسة الجزائريّة للطباعة، الجزائر، 1987.

ب- باللغة الفرنسيّة :

- Castellan, Monsieur de. "Relation contenant diverses particularitez de l'expedition de Gigery, et entre autres la retraitte des trouppes françoises", in Recueil historique contenant diverses pièces curieuses de ce temps. Christophre van Dyck, Cologne, 1666, pp. 26-58.

- Chaillou, L. Textes pour servir à l'histoire de l'Algérie au XVIIIe siècle suivis de la guerre de quinze heures, Toulon, 1979.

- Dumay, L. "Projet pour l'entreprise d'Alger", in Recueil historique contenant diverses pièces curieuses de ce temps, Christophre van Dyck, Cologne, 1666, pp. 1-13.

- La Primaudie, M.F. Élie de "Documents inédits sur l'histoire de l'occupation espagnole en Afrique (1506-1574)", in R.A. 19, 1875, pp. 265-288, 337-360.

- Plantet, E. Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France. 1er vol. (1579-1700), éd. Bouslama, Tunis, 1981.

- Rouard de Card, E. Traités de la France avec les pays de l'Afrique du Nord : Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc. A. Pédone, Paris, 1906.

- Tachrifat. Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, publié par A. Devoulx, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852.

ج- باللغة الإنكليزيّة :

- Articles of peace concluded between His Sacred Majesty and the Kingdoms and Governments of Algiers, Tunis, and Tripoli, in the year 1662. John Bill & Christopher Barker, London, 1662.

4- الرسائل الجامعيّة :

أ- باللغة العربيّة :

- ساحي، أحمد. الزواوة من القرن السادس عشر حتّى الثامن عشر. عهد الإمارة 1512-1767 م، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1999.

- غطّاس، عائشة. العلاقات الجزائريّة الفرنسيّة في القرن السابع عشر (1619-1694)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1986.

- غطاس، عائشة. الحرف و الحرفيّون بمدينة الجزائر 1700-1830. مقاربة اجتماعيّة-اقتصاديّة، دكتوراة دولة في التاريخ، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2002.

- المكي، جلول. مسألة الحدود بين الجزائر و المغرب من 631 إلى 1263 هـ / 1234 – 1847 م.، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 1993.

ب- باللغة الفرنسيّة :

- Marchika, J. La peste en Afrique Septentrionale. Histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830, Thèse de Médecine, Alger, 1927.

5- المراجع :

أ- باللغة العربيّة :

- إبن الغوثي، الحاج محمّد بن رمضان شاوش. باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيّان، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1995.

- التر، عزيز سامح. الأتراك العثمانيّون في أفريقيا الشماليّة، ترجمة محمود علي عامر، ط. 1، دار النهضة العربيّة للطباعة و النشر، بيروت، 1989.

- بالحميسي، مولاي. الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثمانيّ، الشركة الوطنيّة للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981.

- بروكلمان، كارل. تاريخ الشعوب الإسلاميّة، تعريب نبيه أمين فارس و منير البعلبكي، ط. 12، دار العلم للملايين، بيروت، 1993.

- بن خروف، عمار. العلاقات السياسيّة بين الجزائر و المغرب في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، ج. 1، دار الأمل للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2006.

ـ التميمي، عبد الجليل. موجز الدفاتر العربيّة و التركيّة بالجزائر، منشورات المعهد الأعلى للتوثيق، تونس، 1983.

ـ جلال، يحي. مصر الحديثة 1517-1805، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1969.

ـ حليمي، علي عبد القادر. مدينة الجزائر : نشأتها و تطوّرها قبل 1830م، ط. 1، المطبعة العربيّة، الجزائر، 1972.

ـ الزاوي، الطاهر أحمد. ولاة طرابلس من بداية الفتح العربيّ إلى نهاية العهد التركيّ، ط. 1، دار الفتح للطباعة و النشر، بيروت، 1970.

ـ الزبيري، محمد العربي. مدخل إلى تاريخ المغرب العربيّ الحديث، ط. 2، الشركة الوطنيّة للنشر و التوزيع، الجزائر، 1985.

ـ الزبيري، محمد العربي. التجارة الخارجيّة للشرق الجزائريّ في الفترة ما بين 1792-1830، المؤسسة الوطنيّة للكتاب، ط. 2، الجزائر، 1984.

ـ سعيدوني، ناصر الدين. الجزائر في التاريخ، ج. 4 : العهد العثمانيّ، المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1984.

ـ سعيدوني، ناصر الدين. من التراث التاريخيّ و الجغرافيّ للغرب الإسلاميّ. « تراجم مؤرّخين و رحّالة و جغرافيّين »، ط. 1، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 1999.

ـ سعيدوني، ناصر الدين. ورقات جزائريّة : دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثمانيّ، ط.1، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 2000.

ـ شحاتة، حسن إبراهيم. أطوار العلاقات المغربيّة العثمانيّة. قراءة في تاريخ المغرب عبر خمسة قرون (1510-1947)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1981.

ـ الشناوي، عبد العزيز. الدولة العثمانيّة دولة إسلاميّة مفترى عليها، ج. 1، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، 1984.

ـ طقوش، محمد سهيل. العثمانيّون من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة 1299-1924 م، ط. 1، دار بيروت المحروسة، بيروت، 1995.

ـ عبّاد، صالح. الجزائر خلال الحكم التركيّ : 1514-1830، دار هومه، الجزائر، 2005.

ـ فوزي، سعد الله. يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، دار الأمّة، الجزائر، 1996.

ـ قنان، جمال. معاهدات الجزائر مع فرنسا : 1619-1830، المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1987.

ـ المحامي، محمّد فريد بك. تاريخ الدولة العلية العثمانيّة. تحقيق د. إحسان حقي. ط. 2، دار النفائس، بيروت، 1983.

ـ المدني، أحمد توفيق. حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر و إسبانيا 1492-1792، ط. 3، المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1984.

ـ المزاري، الآغا بن عودة. طلع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر و إسبانيا و فرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر. تحقيق و دراسة د. يحي بوعزيز، ج. 1، ط. 1، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 1990.

ـ الميلي، مبارك بن محمد. تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، ج. 3، مكتبة النهضة الجزائريّة، الجزائر، 1964.

ـ الناصريّ، أبو العبّاس أحمد بن خالد. كتاب الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق و تعليق جعفر و محمّد الناصريّ، ج. 7، م. 3، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956.

ـ نور الدين، عبد القادر. صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركيّ، كلية الآداب الجزائرية، قسنطينة، 1965.

ب- باللغة الفرنسيّة :

- Abitbol, M. Tombouctou et les Arma de la conquête marocaine du Soudan nigérien en 1591 à l’hégémonie de l’Empire Peulh du Macina en 1833, Éditions G.-P. Maisonneuve et Larose, Paris, 1979.

- Bachrouch, T. Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au 17ème siècle, pub. de l’Université de Tunis, Tunis, 1977.

- Belhamissi, M. Alger, l’Europe et le guerre secrète (1518-1830), Éditions Dahlab, Alger, 1999.

- Belhamissi, M. Alger, la ville aux mille canons, ENAL, Alger, 1990.

- Belhamissi, M. Histoire de la marine algérienne (1516-1830), 2ème éd., ENAL, Alger, 1986.

- Belhamissi, M. Les captifs algériens et l’Europe chrétienne (1518-1830), ENAL, Alger, 1988.

- Belhamissi, M. Histoire de Mazouna. Des origines à nos jours, SNED, Alger, 1981.

- Ben Mansour, A.H. Alger : XVIe-XVIIe siècle, Journal de Jean-Baptiste Gramaye «évêque d’Afrique», CERF, Paris, 1998.

- Bennassar, B. Histoire des Espagnols, 2 volumes, Armand Colin Éditeur, Paris, 1985.

- Bennassar, B. & Bennassar, L. Les chrétiens d’Allah, l’histoire extraordinaire des renégats : XVIe-XVIIe siècles, Perrin, Paris, 1989.

- Biraben, J.N. Les Hommes et la peste en France et dans les pays européens et méditerranéens, T. 2, Mouton, Paris, 1976.

- Bontemps, C. Manuel des institutions algériennes de la domination turque à l’indépendance. Tome I : la domination turque et le régime militaire, 1518-1870, Éditions Cujas, 1976.

- Bouabba, Y. Les Turcs au Maghreb central du 16ème au 19ème siècle, SNED, Alger, 1972.

- Bourouiba, R. Les inscriptions commémoratives des mosquées d’Alger, OPU, Alger, 1984.

- Boyer, P. La vie quotidienne à Alger à la veille de l’intervention française, Hachette, Paris, 1963.

- Braudel, F. La Méditerranée et le Monde méditerranéen à l’époque de Philippe II, T. 1, Armand Colin, Paris, 1986.

- Carnoy, D. Représentation de l’Islam dans la France du XVIIe siècle, L’Harmattan, Paris, 1998.

- Cattenoz, H.-G. Tables de concordance des ères chrétienne et hégirienne, Éditions techniques nord-africaines, Casablanca, 1952.

- Charles-Roux, F. France et Afrique du Nord avant 1830. Les précurseurs de la conquête, T. 1, Librairie Félix Alcan, Paris, 1932.

- Chaunu, P. L’historien dans tous ses états, Librairie académique Perrin, Paris, 1984.

- Chehrit, K. Les janissaires. Origines et histoire des milices turques des provinces ottomanes et tout spécialement celle d’Alger, Éditions Grand-Alger-Livres, Alger, 2005.

- Chevallier, C. Les trentes premières années de l’État d’Alger, 1510-1541, OPU, Alger, 1988.

- Colin, G. Corpus des inscriptions arabes et turques de l’Algérie. Tome I. Département d’Alger, Ernest Leroux, Paris, 1901.

- Cour, A. L’établissement des dynasties des Chérifs du Maroc et leur rivalité avec les Turcs de la régence d’Alger, 1509-1830, Ernest Leroux, Paris, 1904.

- Daumas, E. Moeurs et coutumes de l’Algérie, introduction d’A. Djeghloul, Éditions Sindbad, Paris, 1988.

- Devoulx, A. Les archives du consulat général de France à Alger, Bastide, Alger, 1865.

- Diehl, C. La république de Venise, Flammarion, 1985.

- Durand, G. États et institutions XVI^{e}-XVIII^{e} s., Librairie Armand Colin, Paris, 1969.

- Esterhazy, W. De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger, C. Gosselin, Paris, 1840.

- Fillias, A. Géographie physique et politique de l'Algérie, Alger, 1875.

- Fisher, G. Légende barbaresque : Guerre, commerce et piraterie en Afrique du Nord de 1415 à 1830. trad. et annoté par Farida Hellal, O.P.U., Alger, 1991.

- Gaïd, M. Chronique des beys de Constantine, O.P.U., s.d.

- Garrot, H. Histoire générale de l'Algérie, Alger, 1919.

- Gleizes, R. Jean Le Vacher, Vicaire apostolique et consul de France à Tunis et à Alger (1619-1683), d'après les documents contemporains. J. Gabalda, Paris, 1914.

- Grammont, H.D. de, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Ernest Leroux, Paris, 1887.

- Hammer-Purgstall, J. de, Histoire de l'Empire ottoman depuis son origine jusqu'à nos jours, trad. de l'allemand par J.J. Hellert, T. 10 & 11, Bellizard, Barthès, Dufour et Lowell, Paris, 1837.

- Heers, J. Les Barbaresques. La course et la guerre en Méditerranée, XIV^{e}-XVI^{e} siècles, Éditions Perrin, 2001.

- Julien, Ch.-A. Histoire de l'Afrique du Nord, T. II, Payot, Paris, 1952.

- Kaddache, M. L'Algérie durant la période ottomane. O.P.U., Alger, 1991.

- Khiari, F. Vivre et mourir en Alger. L'Algérie ottomane aux XVI^{e}-XVII^{e} siècles : un destin confisqué, l'Harmattan, 2002.

- Khiati, M. Histoire de la médecine en Algérie de l'Antiquité à nos jours, ANEP, 2000.

- Klein, H. Feuillets d'El-Djezaïr, 2 Tomes, 2ème éd., Éditions du Tell, Blida, 2003.

- Krieken, G. van, Corsaires & marchands. Les relations entre Alger et les Pays-Bas 1604-1830, Éditions Bouchène, Paris, 2002.

- Lane, F.C. Venise, une république maritime, trad. de Y. Bourdoiseau et M. Ymonel, Flammarion, Paris, 1985.
- La Primaudie, M.F. Élie de, Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquête française, Imprimerie de Ch. Lahure et C^ie^, Paris, 1861.

- Lespes, R. Alger, esquisse de géographie urbaine, Carbonel, Alger, 1925.

- Lespes, R. Alger, étude de géographie et d'histoire urbaines, Alcan, Paris, 1930.

- Mantran, R. La vie quotidienne à Constantinople au temps de Soliman le Magnifique et de ses successeurs (XVI^e^ et XVII^e^ siècles), Librairie Hachette, Paris, 1965.

- Mantran, R. Histoire d'Istanbul, Librairie Arthème Fayard, 1996.

- Marçais, G. Algérie médiévale. Monuments et paysages historiques, Arts et Métiers graphiques, Paris, 1957.

- Masson, P. Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque, Hachette, Paris, 1909.

- Mauro, F. Le Portugal et l'Atlantique au XVII^e^ siècle, 1570-1670. Étude économique, S.E.V.P.E.N., 1960.

- Mauro, F. L'expansion européenne (1600-1870), 2^ème^ éd., PUF, Paris, 1967.

- Mercier, E. Histoire de l'Afrique Septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française (1830), T. 3, Ernest Leroux, Paris, 1891.

- Merouche, L. Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane : I. Monnaies, prix et revenus : 1520-1830, Éditions Bouchène, Paris, 2002.

- Merouche, L. Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane : II. La course, Mythes et réalités, Éditions Bouchène, Paris, 2007.

- Merrien, J. La grande histoire des bateaux, Éditions Denoël, Paris, 1957.

- Merrien, J. Tels étaient corsaires et flibustiers, Le Livre Contemporain-Amiot-Dumont, Paris, 1957.

- Misermont, L. Le plus grand des premiers missionnaires de Saint Vincent de Paul. Jean le Vacher, prêtre de la mission, vicaire apostolique et consul de France à Tunis et à Alger, 2^ème^ éd., J. Gabalda et C^ie^, Paris, 1935.

- Monlaü, J. Les États barbaresques, PUF, Paris, 1964.

- Panzac, D. La peste dans l'empire Ottoman 1700-1850, Ed. Peaters, Louvain, 1985.
- Panzac, D. Les corsaires barbaresques : la fin d'une épopée (1800-1820), Éditions du CNRS, 2000.

- Planhol, X. de, L'Islam et la mer. La mosquée et le matelot VII^{e}-XX^{e} siècles, Perrin, Paris, 2000.

- Plantet, E. Les consuls de France à Alger avant la conquête 1579-1830, Messageries Hachette, Paris, 1930.

- Raymond, A. Artisans et commerçants au Caire au XVIII^{e} siècle, 2 Tomes, Adrien-Maisonneuve, Damas, 1973-74.

- Raymond, A. Grandes villes arabes à l'époque ottomanes, Paris, Sindbad, 1985.

- Saidouni, N. L'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane (1791-1830), Dar al-gharb al-islami, Beyrouth, 2001.

- Salvatorelli, L. Histoire de l'Italie des origines à nos jours, trad. de l'italien par A. Santoro, Éditions Horvath, Roanne, 1973.

- Shuval, T. La ville d'Alger vers la fin du XVIII^{e} siècle. Population et cadre urbain, CNRS Éditions, Paris, 1998.

- Tapinos, G. Éléments de démographie. Analyse, déterminants socio-économiques et histoire des populations, Armand Colin Éditeur, Paris, 1985.

- Turbet-Delof, G. La presse périodique française et l'Afrique barbaresque au XVII^{e} siècle (1611-1715), Librairie Droz, Genève, 1973.

ج- باللغة الإنكليزيّة :

- Benchérif, O. The British in Algiers : 1585-2000, RSM Communication, Alger, 2001.

- Playfair, R.L. The scourge of christendom. Annals of British Relations with Algiers prior to the French Conquest, Smith and Elder, London, 1884.

د- باللغة الإسبانيّة :

- Zavala, D.F. Bandera espa⋆ola en Argelia. Anales historicos de la dominacion espa⋆ola en Argelia desde 1500 á 1791, T. 3, Gojosso et C^{ie}, Alger, 1885.

هـ- باللغة الإيطاليّة :

- Bono, S. I Corsari barbareschi, Edizioni RAI, Torino, 1964.

6- المقالات :

أ- باللغة العربيّة :

- أميلي، حسن. "النظام العسكري في الولايات المغاربية العثمانية من خلال المؤرخين الفرنسيين نيكولا دي نيكولاي و الراهب بيير دان"، العثمانيّون في المغارب من خلال الأرشيفات المحليّة و المتوسطيّة، ط.1، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الرباط، 2005، ص. 177-194.

- حاجيات، عبد الحميد. "نقد المصادر و أهمّيّة ذلك في كتابة تاريخ الجزائر"، مجلة التاريخ 19، 1985، ص. 24-32.

- الساحلي، خليل. "الصّراع بين قراصنة تونس و الجزائر و البندقية في القرن السابع عشر"، المجلة التاريخيّة المغربيّة 4، 1975، ص.105-112.

- سعيدوني، ناصر الدين. "طبيعة الكتابات التاريخيّة المتعلّقة بالجزائر العثمانيّة"، مجلة الثقافة 45، 1978، ص. 30-31.

- شريف، محمّد الهادي. "الواردات و المستوردون بتونس في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (من خلال وثائق القمارق التونسيّة)"، الكرّاسات التونسيّة 137-138، 1986، ص. 73-85.

- الطبايلي، عبد الحفيظ. "الولايات المغاربية في الأرشيف العثماني. قراءة في بنية الوثيقة العثمانية"، في العثمانيّون في المغارب من خلال الأرشيفات المحليّة و المتوسطيّة، ط.1، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الرباط، 2005، ص. 35-71.

- غطاس، عائشة. "الوثائق المحليّة و أهميّتها في كتابة التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي. مثال مدينة الجزائر"، في العثمانيّون في المغارب من خلال الأرشيفات المحليّة و المتوسطيّة، ط.1، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الرباط، 2005، ص. 157-175.

- يلس، شهاب الدين. "نظرة موجزة عن الوثائق العربيّة و التركيّة"، مجلة التاريخ 19، 1985، ص. 45-49.

ب- باللغة الفرنسيّة :

- Abitbol, M. "Le Maroc et le commerce transsaharien du XVII^e siècle au début du XIX^e siècle", in R.O.M.M. 30, 2^ème sem. 1980, pp. 5-19.

- Amine, M. "Conditions et mouvements des échanges de la Régence ottomane d'Alger", in R.H.M. 69-70, 1993, pp. 11-48.

- Amine, M. "La situation d'Alger vers 1830", in R.H.M. 74, 1994, pp. 7-45.

- Belhamissi, M. "Les relations entre l'Algérie et l'église catholique à l'époque ottomane (1516-1830)", in Majallat et-tarikh 9, 1980, pp. 49-85.

- Belhamissi, M. "Alger et Marseille… Portes de deux mondes à l'époque ottomane", in Chrétiens et Musulmans de la Renaissance : Actes du 37e Colloque international du Centre d'Études Supérieures de la Renaissance (1994), Réunis par B. Bennassar et R. Sauzet. Honoré Champion, Paris, 1998, pp. 305-312.

- Ben Hamouche, M. "La gestion municipale de la ville d'Alger à l'époque ottomane", in R.H.M. 87-88, 1997, pp. 285-299.

- Berbrugger, A. "Un mémoire sur la peste en Algérie depuis 1552 jusqu'en 1819", in Exploration Scientifique de l'Algérie pendant les années 1840, 1841, 1842, T. 2, Imprimerie royale, Paris, 1867, pp. 201-247.

- Berbrugger, A. "Occupation anglaise de Tanger (de 1662 à 1683)", in R.A. 5, 1861, pp. 337-349.

- Berbrugger, A. "Notes relatives à la révolte de Ben Sakheri", in R.A. 10, 1866, pp. 337-352.

- Berbrugger, A. "Voies et moyens du rachat des captifs chrétiens dans les États barbaresques", in R.A. 11, 1867, pp. 325-332.

- Bombard, A. "Les vicaires apostoliques de Tunis et d'Alger", in R.T., I, 1894, pp.

- Bono, S. "Achat d'esclaves Turcs pour les galères pontificales (XVIe-XVIIIe siècles)", in R.O.M.M. 39, 1985, pp. 79-92.

- Boubaker, S. "La peste dans les pays du Maghreb : Attitudes face au fléau et impacts sur les activités commerciales (XVIème-XVIIIème siècles)", in R.H.M. 79-80, 1995, pp. 311-341.

- Boyer, P. "Les renégats et la marine de la régence d'Alger", in R.O.M.M. 39, 1985, pp. 93-106.

- Boyer, P. "Des Pachas Triennaux à la révolution d'Ali Khodja Dey", in R.H. 244, 1970, pp. 99-124.

- Boyer, P. "Alger en 1645 d'après les notes du R.P. Hérault (Introduction à la publication de ces dernières)", in R.O.M.M. 17, 1974, pp. 19-41.

- Boyer, P. "Le problème kouloughli dans la régence d'Alger", in R.O.M.M. n° spécial, 1970, pp. 74-94.

- Boyer, P. "Continuation des mémoires des voyages du feu Père Hérault en Barbarie pour la Rédemption qu'il a escrit luy mesme estant à Arger l'an 1645 ainsi s'en suit", in R.O.M.M. 19, 1976, pp. 29-74.

- Boyer, P. "Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la Régence d'Alger (XVI^{e}-XIX^{e} siècles)", in R.O.M.M. 1, 1966, pp. 11-49.
- Boyer, P. "La chiourme turque des galères de France de 1685 à 1687", in R.O.M.M. 6, 1969, pp. 53-74.

- Boyer, P. "Espagne et Kouko. Les négociations de 1598 et 1610", in R.O.M.M. 8, 1970, pp. 25-40.

- Boyer, P. "La révolution dite "des aghas" dans la régence d'Alger (1659-1671)", in R.O.M.M. 13-14, 1973, pp. 159-170.

- Boyer, P. "Introduction à une Histoire intérieure de la Régence d'Alger", in R.H. 237, 1966, pp. 297-316.

- Cazenave, J. "Contribution à l'histoire du Vieil Oran. Mémoire sur l'état et la valeur des Places d'Oran et de Mers-el-kébir, par Don José Valléjo, traduction et annotation", in R.A. 66, 1925, pp. 323-368.

- Cazenave, J. "Les gouverneurs d'Oran pendant l'occupation espagnole de cette ville (1505-1792)", in R.A. 71, 1930, pp. 284-299.

- Colombe, M. "Contribution à l'étude du recrutement de l'odjak d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la Régence", in R.A. 18, 1943, pp. 166-183.

- Cresti, F. "Notes sur le développement urbain d'Alger des origines à la période turque", in Contributions à l'histoire d'Alger, Edition du Centro Analisi Sociale Progetti s.r.l., Roma, 1993, pp. 11-36.

- Cresti, F. "Descriptions et iconographie de la ville d'Alger au XVI^{e} siècle", in R.O.M.M. 34, 1982, pp. 1-22.

- Cresti, F. "Quelques réflexions sur la population et la structure sociale d'Alger à la période turque (XVI^{e}-XIX^{e} siècles)", in C.T. 137-138, 1986, pp. 151-164.

- Delphin, G. "Histoire des Pachas d'Alger de 1515 à 1745", in J.A., avril-juin 1922, pp. 161-233.

- Delphin, G. "Histoire des pachas d'Alger de 1515 à 1745 (suite)", in J.A., janvier-mars 1925, pp. 1-15.

- Deny, J. "Les registres de soldes des janissaires conservés à la B.N.A.", in R.A. 61, 1920, pp. 19-46, 212-260.

- Dermenghem, E. "les confréries noires en Algérie (Diwans de Sidi Blal)", in R.A. 97, 1953, pp. 314-367.

- Devoulx, A. "Ahad aman, règlement politique et militaire", in R.A. 4, 1859-60, pp. 211-219.

- Devoulx, A. "La marine de la régence d'Alger", in R.A. 13, 1869, pp. 384-420.

- Devoulx, A. "Assassinat du Pacha Mohammed Tekelerli", in R.A. 15, 1871, pp. 81-89.

- Devoulx, A. "La première révolte des janissaires à Alger", in R.A. 15, 1871, pp. 1-6.

- Devoulx, A. "Alger, études aux époques romaines (Icosium), arabe (Djezaïr Beni Maz'renna) et turque (El-Djezaïr)", in R.A. 22, 1878, pp. 145-159, 225-240.

- Eisenbeth, M. "Les juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque (1516-1830)", in R.A. 96, 1952, pp. 114-187.

- Emerit, M. "Un document inédit sur Alger au XVII^e siècle", in A.I.E.O. 17, 1959, pp. 233-242.

- Emerit, M. "Un mémoire sur Alger par Pétis de la Croix (1695)", in A.I.E.O 11, 1958, pp. 5-24.

- Féraud, L. "L'Oued El-Kebir et Collo", in R.A. 3, 1858-59, pp. 199-206.

- Féraud, L. "Éphémérides d'un secrétaire officiel sous la domination turque à Alger de 1775 à 1805", in R.A. 18, 1874, pp. 295-319.

- Féraud, L. "Notes sur Bougie", in R.A. 3, 1858-59, pp. 296-308.

- Féraud, L. "La karasta, ou exploitation forestière turque", in R.A. 13, 1869, pp. 36-46.

- Fontenay, M. "Le Maghreb barbaresque et l'esclavage méditerranéen aux XVI^e-XVII^e siècles", in C.T. 157-158, 1991, pp. 7-43.

- Ghettas, A. "Le regard d'un captif anglais sur Alger durant la première moitié du XVII^e siècle", in The Movement of People and Ideas between Britain and the Maghreb : Actes du II^ème Congrès du dialogue Britano-Maghrébin tenu à l'université d'Exeter (14-17 septembre 2002), FTERSI, Zaghouan, pp. 25-31.

- Golvin, L. "Alger à la période ottomane (rythmes de vie)", in C.T. 137-138, 1986, pp. 165-174.

- Grammont, H.D. de, "Documents algériens", in R.A. 29, 1885, pp. 430-459.

- Grammont, H.D. de, "Relations entre la France et le régence d'Alger au XVII[e] siècle. 4[ème] partie : Les consuls lazaristes & le chevalier d'Arvieux (1646-1688)", in R. A. 28, 1884, pp. 198-218, 273-300, 339-354.
- Grammont, H.D. de, "Études algériennes : la course, l'esclavage et la rédemption à Alger", in R.H. 25, 1884, pp. 1-42.

- Grammont, H.D. de, "Lettre d'Ismaël pacha à Louis XIV (1688)", in R.A. 28, 1884, pp. 68-73.

- Grandchamp, P. "Une mission délicate en Barbarie au XVII[e] siècle. Jean Baptiste Salvago, drogman vénitien à Alger et à Tunis (1625)", in R.A. 81, 1937, pp. 695-699.

- Grandchamp, P. "Une mission délicate en Barbarie au XVII[e] siècle. Jean Baptiste Salvago, drogman vénitien à Alger et à Tunis (1625)", in R.T. 30-32, 1937, pp. 299-322, 471-501.

- Hees, Th. "Journal d'un voyage à Alger (1675-1676)", trad. par G.-H. Bousquet et G.W. Bousquet-Mirandolle, in R.A. 101, 1957, pp. 85-128.

- Hoexter, M. "Taxation des corporations professionnelles d'Alger à l'époque turque", in R.O.M.M. 36, 1983, pp. 19-39.

- Kaddache, M. "La casbah sous les Turcs", in Documents Algériens, 1951-1952,

- Khiari, F. "Une communauté résurgente. Les Andalous en Alger de 1570 à 1670", in R.H.M. 69-70, 1993, pp. 119-132.

- Lahouel, B. "Rapports entre les gouvernants et les gouvernés autochtones dans l'État d'Alger à l'époque ottomane", in R.H.M. 65-66, 1992, pp. 41-49.

- Lanfreducci, F. & Bosio, O. "Costa e discorsi di Barberia (1[er] septembre 1587)", trad. et notes de Ch. Monchicourt et P. Grandchamp, in R.A. 66, 1925, pp. 419-549.

- Larquié, C. "Captifs chrétiens et esclaves musulmans au XVII[e] siècle : une lecture comparative", in Chrétiens et Musulmans de la Renaissance : Actes du 37[e] Colloque international du Centre d'Études Supérieures de la Renaissance (1994), Réunis par B. Bennassar et R. Sauzet. Honoré Champion, Paris, 1998, pp. 391-404.

- Larquié, C. "Le rachat des Chrétiens en terre d'islam au XVII[e] siècle (1660-1665)", extrait de la R.H.D. 4, Oct.-Déc. 1980, Éditions A. Pédone, Paris, 1981, pp. 297-351.
- Mantran, R. "L'évolution des relations entre la Tunisie et l'Empire Ottoman du XVI[e] au XIX[e] siècle. Essai de synthèse", in C.T. 26-27, 1959, pp. 319-333.

- Mantran, R. "Quelques apports ottomans dans les capitales des Odjaks de l'Ouest", in R.H.M. 69-70, 1993, pp. 133-139.
- Mathiex, J. "Trafic et prix de l'homme en Méditerranée aux XVII^{e} et XVIII^{e} siècles" in A.E.S.C. 9, 1954, pp. 157-164.

- Nadal, G.L. "La course et la guerre sainte dans la Méditerranée occidentale au XVII^{e} siècle", in Guerre et paix dans l'histoire du Maghreb : VI^{e} Congrès international d'histoire et de civilisation du Maghreb (Tunis, décembre 1993), C.T. № spécial 169-170, 1995, pp. 213-223.

- Panzac, D. "Alexandrie : Peste et croissance urbaine (XVII^{e}-XIX^{e} siècles)", in R.O.M.M. 46, 1987, pp. 80-90.

- Parzymies, A. "Contenu ethnique des *odjaq* d'Algérie", in A.B. 29, 1980, pp. 97-108.

- Piesse, "L'Odyssée ou diversité d'aventures, ...par le sieur du Chastelet des Boys", in R.A. 10, 1866, pp. 257-268 ; 12, 1868, pp. 350-377.

- Pignon, J. "La milice des janissaires de Tunis au temps des Deys (1590-1650)", in C.T. 15, 1956, pp. 301-326.

- Planhol, X. de, "Références sur le commerce de la neige en Afrique du Nord", in Maghreb & Sahara, études géographiques offertes à Jean Despois, Société de géographie, Paris, 1973, pp. 321-323.

- Playfair, R.L. "Épisodes de l'histoire des relations de la Grande-Bretagne avec les États barbaresques avant la conquête française", in R.A. 22, 1878, pp. 305-320, 401-433.

- Rang, S. Précis analytique de l'Histoire d'Alger sous l'occupation turque, In Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie en 1841, Ministère de la Guerre, Imprimerie Royale, Paris, décembre 1842, pp. 415-440.

- Raymond, A. "Le centre d'Alger en 1830", in R.O.M.M. 31, 1981, pp. 73-84.

- Robin, N. "Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la grande Kabylie", in R.A. 17, 1873, pp. 132-140.

- Romey, A. "Passage de la notabilité rurale à la notabilité citadine : les cheikhs de la karasta", in C.M. 46-47, 1993, pp. 147-153.

- Rosenberger, B. "Population et crise au Maroc aux XVI^{e} et XVII^{e} siècles. Famines et épidémies", in Typologie des crises dans les pays méditerranéens (XVI^{e}-XX^{e} siècles) : Actes des journées d'études Bendor 13-15 mai 1976, Centre de la Méditerranée Moderne et Contemporaine, Nice, 1977, pp. 137-149.

- Sandoval, C.X. de, "Les inscriptions d'Oran et de Mers-El-Kebir. Notice historique sur ces deux places depuis la conquête jusqu'à leur abandon en 1792". trad. par Dr. Monnereau, in R.A. 15, 1871, pp. 434-446 ; 16, 1872, pp. 53-69.

- Sauvaget, J. "Une description des Côtes barbaresques au XVII^e siècle", in R.A. 93, 1949, pp. 239-248.

- Sauzet, R. "Les relations entre chrétiens et musulmans à travers quelques écrits autobiographiques du Midi de la France", in Chrétiens et Musulmans de la Renaissance : Actes du 37^e Colloque international du Centre d'Études Supérieures de la Renaissance (1994), Réunis par B. Bennassar et R. Sauzet. Honoré Champion, Paris, 1998, pp. 265-274.

- Tamizey de Larroque, Ph. "Lettres inédites de Thomas d'Arcos à Peiresc", in R.A. 32, 1888, pp. 161-195, 289-302.

- Temimi, A. "Le Gouvernement Ottoman face au problème morisque", In Les morisques et leur temps. Table ronde internationale (4-7 juillet 1981, Montpellier), Éditions du CNRS, Paris, 1983, pp. 299-311.

- Temimi, A. "L'ottomanisation des régences d'Alger, de Tunis et Tripoli à la lumière des muhimme defteri (1559-1595)", In A.H.R.O.S. 31, 2005, pp. 29-191.

- Turbet-Delof, G. "Saint Vincent de Paul et la Barbarie en 1657-1658", in R.O.M.M. 3, 1967, pp.153-165.

- Vatin, J.C. "L'Algérie en 1830, Essai d'interprétation des recherches historiques sous l'angle de la science politique", in R.A.S.J.E.P. 7, 1970, pp. 977-1058.

- Vincent, B. "Les Jésuites et l'Islam méditerranéen", in Chrétiens et Musulmans de la Renaissance : Actes du 37^e Colloque international du Centre d'Études Supérieures de la Renaissance (1994), Réunis par B. Bennassar et R. Sauzet. Honoré Champion, Paris, 1998, pp. 518-531.

- Watbeld, E. "Pachas_ Pachas-Deys", in R.A. 17, 1873, pp. 438-443.

- Watbeld, E. "Documents inédits sur l'assassinat du Pacha Tekelerli (1556-1557)", in R.A. 15, 1871, pp. 335-340.

- Watbeld, E. "Expédition du duc de Beaufort contre Djidjeli (1664)", in R.A. 17, 1873, pp. 215-231.

- Wilhelm, J. "Captifs chrétiens à Alger", in R.S.P. 56, 1933, pp. 127-136.

- Yacono, X. "Peut-on évaluer la population de l'Algérie à la veille de la conquête ?", in R.A. 98, 1954, pp. 277-307.

ج- باللغة الإنكليزيّة :

- Groot, A.H. de, "Ottoman North Africa and the Dutch Republic in the seventeenth and eighteenth centuries", in R.O.M.M. 39, 1985, pp. 131-147.

- Hoexter, M. "Effects of the transition from the Turkish to the French Regime _ the case of the Mzâbî Talaba (tolba)", in A.A.S. 17, 1983, pp. 121-138.

7- المناجد و المعاجم، دوائر المعارف و كتب البيبليوغرافيا :

أ- باللغة العربيّة :

- الجرّ، خليل. لاروس، المعجم العربيّ الحديث، مكتبة لاروس، باريس، 1987.

ب- باللغة الفرنسيّة :

- Biberstein Kazimirski, A. de, Dictionnaire arabe-français contenant toutes les racines de la langue arabe, leurs dérivés, tant dans l'idiome vulgaire que dans l'idiome littéral, ainsi que les dialectes d'Alger et de Maroc, 2 Tomes, Librairie du Liban, Beyrouth, s.d.

- Frémy, D. & Frémy, M. Quid 1987, Éditions Robert Laffont, Paris, 1986.

- Mounged classique français-arabe, 5ème éd., Dar el-Machreq, 1983.

- Petit Larousse illustré 1989, Librairie Larousse, Paris, 1988.

ج- باللغة الإنكليزيّة :

- Playfair, R.L. A bibliography of Algeria from the expedition of Charles V in 1541 to 1887, London, 1888.

- Playfair, R.L. Supplement to the bibliography of Algeria from the earliest times to 1895, J. Murray, London, 1898.

- Modern Islamic Encyclopedia. Version 3.0 [CD], Microteam Software, © 1998-1999.

و قد اعتمدنا على هذا القرص المدمج لما احتواه من معلومات تاريخيّة قيّمة، لم نجدها في العديد من المصادر و المراجع، و لكن بتحفّظ شديد.

الفهارس

1- فهرس الأعلام

2- فهرس الأماكن و البلدان

3- فهرس القبائل والجماعات

4- فهرس الرّتب و الوظائف و الهيئات

ملاحظة : لا ترد في الفهارس الكلمات التي تتكرر بكثرة و هي : الجزائر، الجزائريون، الدولة العثمانية، الوالي / الباشا، البحر الأبيض المتوسط، النصارى / المسيحيّون، الأتراك / الأتراك العثمانيّون، أوربا، شمال إفريقيا، الإنكشاريّة / الإنكشاريّون، الريّاس، الإيالة، الآغا. و قد رتّبت هذه الفهارس هجائيًّا.

1- فهرس الأعلام

2- فهرس الأماكن و البلدان

3- فهرس القبائل و الجماعات

4- فهرس الرتب و الوظائف و الهيئات

فهرس المحتوى